



الحايات

من نجارب رجل
خدمة عامة من جيل
الرواد السودانيين

مامون بحيري

University of Khartoum Library
Location — Sudan —
Acc. No. — 371876 —
Class Mark — 89923.3 —
87 Mamoun

لمحات

من تجارب رجل
خدمة عامة
من جيل الرواد السودانيين

مامون بحيري

المحتويات

صفحة

-	- الإهداء
-	- تصدير . . بقلم السيد أبيل أير
١	- المقدمة
٥	- النشأة . . الطفولة . . والشباب
٥	- حفيد علي دينار
٨	- كلية فكتوريا بالاسكندرية
٩	- وعدنا . . للسودان
١١	- مدرس بكلية فكتوريا
١٢	- مشاهير درستهم
١٣	- سنوات أكسفورد (١٩٤٥ - ١٩٤٩)
١٥	- ديمقراطية أكسفورد
١٦	- مجتمع الطلاب السودانيين باكسفورد
١٨	- حفيد السلطان . . والباشوات
١٨	- العودة للديار ..
١٩	- وتقدمت للعمل بمصلحة المالية
٢٠	- أحلت للعمل مؤقتاً بالتدريس
٢٠	- أيام حنتوب . . الجميلة
٢١	- الرحلة الطويلة
٢٣	- أول موظف جامعي سوداني بالمالية
٢٦	- الاقتصاد القومي السوداني (١٩٤٩ - ١٩٥٦)
٢٩	- إدارة غير مكلفة
٣٢	- المصادر الضعالة للدخل القومي
٣٣	- واستمرت الرحلة الطويلة

المحتويات

صفحة

-	- الإهداء
-	- تصدير . . بقلم السيد أبيل أليز
١	- المقدمة
٥	- النشأة . . الطفولة . . والشباب
٥	- حفيد علي دينار
٨	- كلية فكتوريا بالاسكندرية
٩	- وعدنا . . للسودان
١١	- مدرس بكلية فكتوريا
١٢	- مشاهير درستهم
١٣	- سنوات أكسفورد (١٩٤٥ - ١٩٤٩)
١٥	- ديمقراطية أكسفورد
١٦	- مجتمع الطلاب السودانيين بأكسفورد
١٨	- حفيد السلطان . . والباشوات
١٨	- العودة للديار
١٩	- وتقدمت للعمل بمصلحة المالية
٢٠	- أحلت للعمل مؤقتاً بالتدريس
٢٠	- أيام حنتوب . . الجميلة
٢١	- الرحلة الطويلة
٢٣	- أول موظف جامعي سوداني بالمالية
٢٦	- الاقتصاد القومي السوداني (١٩٤٩ - ١٩٥٦)
٢٩	- إدارة غير مكلفة
٣٢	- المصادر الفعالة للدخل القومي
٣٣	- واستمرت الرحلة الطويلة

صفحة

٣٣	- رحلة إلى الجنوب
٣٤	- التحول إلى السياسة
٣٧	- السودان على مشارف الاستقلال
٤٠	- زعماء العشائر ودورهم المستقبلي
٤١	- مذكرة مؤتمر الخريجين
٤١	- الحكم الذاتي
٤٣	- التمرد المسلح في توريت (١٩٥٥)
٤٤	- البعثات التبشيرية في الجنوب
٤٦	- مركزة الميزانية
٥١	- دور الخدمة المدنية
٥٤	- بدء العمل بالعملة الوطنية
٥٤	- مشاكل ما بعد الإستقلال
٥٥	- أول ثلاثة وزراء سودانيين للمالية
٥٥	- كيف فاجأ راو الهندي . . الرئيس الازهرى؟
٥٨	- اختيار أول وكيل وزارة سوداني لوزارة المالية
٦٠	- النقود . . العملة المصرفية . . المالية . . والنمو . .
٦١	- نظام المصارف التجارية
٦٢	- البنوك المتخصصة
٦٢	١ - نشأة البنك العقاري (١٩٦٣)
٦٢	ب - نشأة البنك الزراعي (١٩٥٧)
٦٣	ج - نشأة البنك الصناعي (١٩٦١)
٦٣	- مشروع إدخال العملة الوطنية
٦٥	- تأسيس البنك المركزي
٦٩	- خطط التنمية

صفحة

٧٠	- بعض الأنشطة في مجال التعاون الاقتصادي
٧٠	أ - إعادة العملات الأجنبية إلى دولها
٧٢	ب - سكك حديد السودان
٧٣	ج - مشروع الجزيرة
٧٤	د - قاعدة الصداقة للمؤتمرات الدولية
٧٥	هـ - فندق الهلتون
٧٥	- حرب الخليج الثانية (١٩٩٠) وآثارها
٧٦	- حكم الجنرال عبود (١٩٥٨ - ١٩٦٤)
٧٨	- عهد الرئيس عبود
٨١	- ثورة أكتوبر
٨٢	- شرق أفريقيا
٨٤	- إنشاء بنك التنمية الأفريقي
٨٥	- مؤتمر الخبراء والوزراء
٩١	- إلى غرب أفريقيا
٩٥	- استراتيجية البنك
٩٨	- مواقف إيجابية تجاه البنك
١٠٠	- إنجازات البنك
١٠١	- تجاري مع أول مجلس إدارة للبنك
١٠٣	- الدستور الدائم للبلاد
١٠٥	- عودة للحديث عن ثورة أكتوبر
١١١	- إنقلاب جعفر نميري (مايو ١٩٦٩ - ١٩٨٥)
١١٢	حكم نميري
١١٤	- التأميم والمصادرة
١١٥	- السلام في الجنوب (اتفاقية اديس أبابا ١٩٧٢)

- ١١٨ - إنهاء مشروعين حيويين
- ١١٩ - طريق الخرطوم - بورتسودان
- خط أنابيب البترول (بورتسودان - الخرطوم)
- ١٢١ والتغيب عن الذهب في تلال البحر الأحمر
- ١٢١ إقامة معرض الخرطوم الدولي
- ١٢١ قرار الإستقالة
- ١٢٢ - تعييني كوزير للمالية والاقتصاد.. والتجارة والتموين
- ١٢٣ .. العودة إلى وزارة المالية والاقتصاد
- ١٢٤ - الانجازات البارزة في المجال الزراعي
- ١٢٦ - الحماس للتنمية يتحول إلى احتياج عاطفي
- ١٢٨ - العلاقات مع صندوق النقد الدولي (IMF)
- ١٣٠ - أصبحت مستشاراً اقتصادياً لرئيس الوزراء
- ١٣١ - مشروع العقارات الكويتي
- ١٣٣ - اعدام القائد .. والمفكر الاسلامي محمود محمد طه
- ١٣٤ - الإمام الرئيس تميري
- ١٣٥ - الأيام الاخيرة لثورة مايو
- ١٣٦ - انتفاضة ابريل الشعبيه ضد مايو (١٩٨٥)
- ١٣٧ - دور الاعلام في الحركة الوطنية
- ١٣٩ - التقاعد الجزئي
- ١٣٩ - البنك التعاوني الاسلامي
- ١٣٩ - الخطوط البحرية السودانية
- ١٤٠ - البنك السوداني الفرنسي
- ١٤١ - شركة سكر سنار
- ١٤١ - الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لعملية نزع السلاح

صفحة

- ١٤١ - جامعة الجزيرة
- ١٤٢ - شركة النيلين للتأمين
- ١٤٣ - الألفية الجديدة . . والمواجهة مع الشباب السوداني في أمريكا
- ١٤٦ - السودان علي عتبة الألفية الجديدة
- ١٥١ - أمريكا . . تتربع علي عرش العولة
- ١٥٥ - العولة . . ومؤسسات المال الدولية
- ١٥٩ - دور الدولة . . ومفهوم السيادة المحدودة
- ١٦٠ - القطاع الخاص
- ١٦٠ - الحروب الأهلية القبلية والعرقية
- ١٦١ - دولة السودان والمسرح التجاري الدولي
- ١٦٣ - البترول أوجد قدراً من التفاؤل في البلاد
- ١٦٤ - العضلة السودانية: رؤية للحل
- ١٧٠ - عصر البترول في السودان
- ١٧٢ - برنامج إسعافي
- ١٧٣ - أ - التسوية السياسية
- ١٧٤ - ب - الحكومة الانتقالية
- ١٧٤ - ج - إعداد البرنامج
- ١٧٥ - د - القطاع الخاص . . والخصخصة
- ١٧٥ - العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية
- ١٧٦ - إعفاء الديون
- ١٧٦ - هجرة الكوادر المدربة
- ١٧٧ - الفساد
- ١٧٨ - السياسة الخارجية

الإهداء

- إحياء لذكرى والدي البكباشي أحمد عبدالوهاب شريف.. ووالدتي الميرم أم بشاير على دينار.. وخالتي الميرم فاطمة على دينار.
- إلى زوجتي سعاد سيد على عمر.. وابنائنا الخمس (هند وعلى وهدي وأحمد وسلوى).
- إلى أصدقائي وأبناء جيلي ممن شرفنا قدرنا أن نحمل سويًا مسؤولية تسلم، والحفاظ على، وترسيخ أعمدة خدمة مدنية متميزة في عشية.. ومع اشراقات الحكم الوطني.. وارتفاع راية الإستقلال.. في سماء بلادنا الحبيبة السودان.

تصدير
بقلم السيد / أنيل أثير
لنائب رئيس الجمهورية الأسبق
وأول رئيس للمجلس التنفيذي العالي للأقليم الجنوبي سابقاً

قليلون هم أولئك النفر.. في السودان.. وحتى في غيره من البلاد الأخرى.. في هذا المنحى.. الذين يميلون لكتابة مذكراتهم. هناك عدة أسباب تتفاعل.. لتثبط همم الناس.. وتقمع بهم عن الكتابة في مثل هذه الحالات. ففى بعض الأحيان قد لا يكون لدى المرء الكثير. الكثير.. الذي يمكن أن يستقطب به شغف القراء من عامة الناس خارج نطاق الأسرة.. أو الأصدقاء والزملاء.. وفى أحيان أخرى فإن من قد تتوفر لديهم القدرة والمؤهل ليصبحوا كتاب مذكرات.. لا يتوفر لديهم المزاج.. فينأون عن ذلك جراء ما يمتورهم من إرهاق في أعقاب تاريخ طويل من العمل الشاق والمضني.. ولذا فإنهم لدي تقاعدهم عن العمل العام.. يفضلون الابتعاد عن الأضواء.. بقدر الإمكان.. يؤثرون عليه الخلود إلى الراحة.. أملاً في الإستمتاع بقدر ما يتاح لهم من الهدوء والسكينة. وهناك فضيل آخر. ببساطة.. تنعدم لديه الرغبة والميول لطرح ما جناه لشخصه من خبرة طويلة أثناء حياته العملية.. فيضن بها عن جمهور الآخرين! أما القلة النادرة التي تميل إلى الكتابة.. فى هذا السياق.. فإن ذلك يتأتى لهم.. فى الغالب الأعم.. نتيجة تشجيع من زملائهم واصدقائهم.. والذين يتأسس لديهم إعتقاد جازم أن زميلهم وصديقهم هذا إنما يخزن في جعبته خبرة هامة وشامخة.. يلزم أن تسكب.. وتوثق.. وتقدم فى سجل مكتوب للجمهور العريض.. من مواطنية.. وخلافهم.. لتمتدحها وتستفيد منها أجيال الحاضر والمستقبل.. فى مسعاها الحثيث لاهتبال المعرفة.. والدروس.. والأمبر.

ومذكرات مامون بحيري التي يجدها القارئ بين يديه اليوم.. فإنها ذات خصوصية عميقة في الكثير من جوانبها.. ولذا يمكن النظر إليها بحق أنها تصنف بين الفضيل الأخير من الكتاب الذين أشرت إليهم في فاتحة هذا التصدير.

إن المذكرات.. هذه.. تغطي فترة الخمسين عاماً المنصرمة من منعطفات التاريخ.. بكل ما اكتنفته تلك الفترة من تحديات.. ليس للسودان وحده.. بل.. وبنفس القدر.. للقارة الأفريقية.. ومنطقة الشرق الأوسط.. إلى شتى أصقاع العالم الفسيح. لقد كانت

فترة مليئة بالأحداث العظام التي صنعت التاريخ.. وحفرت بصماتها فوق جدار المسرح العالمي. فقد شملت تلك الأحداث إعادة ترتيب النظام العالمي في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية بكل ما ألحقته بالبشرية من ويلات ودمار.. إلى جانب موجة التحرر السياسي التي إنتظمت، وانتشلت معظم أقطار القارة الأفريقية من ريقة الإستعمار. باهيك عما ألقت به عملية إشراق شمس الحرية من ظلال في مجالات اقتصاديات وإعادة تربية الأطر السياسية لشعوب ظلت برزخ لمقود من الزمان تحت نير تسلط القوي الاستعمارية. كانت تلك المثرة أيضاً هي ثورة ما عرف بالحرب الباردة.. الستار الحديدي.. وسباق التسلح في عالم تحكم في شئونه ومصائره.. قوتان عظمتان.. عنوة وأقتداراً.. كل يناهض الآخر.. بثتى الوسائل. الظاهرة منها والخفية.. فى نشر عقيدته التى أخذ يدفع بها.. بين العالمين.. لتأسيس النظام الإجتماعى الذى يراه. الاشتراكية الماركسية في محور الشرق بقيادة الإتحاد السوفيتى فى مواجهة الرأسمالية الحرة لمحور الغرب.. بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى فورة غييان هذه الخضم الزاخر من الأحداث.. كان مؤلف هذه المذكرات.. يراقبها عن كثب . وبحذق واهتمام بالغير . بل.. وفوق ذلك فقد كان الكاتب من جيل الرواد.. من الرعيل الأول.. الذين طوفوا على مسرح تلك الأحداث.. على الصعيدين القومى والإقليمى.. والذين كان لهم دور هائل فى تكييف الشأن السياسى العام.. ووضع لبناته الأولى والذي كان بدرجة عالية من الأهمية.. إلى جانب ما كان يتطلبه من سرعة فى الإنجاز. شملت تلك المهام على الصعيد القومى فى بلادنا تأسيس نظام مالى، إدخال عملة وطنية للمرة الأولى.. إنشاء بنك مركزي وما كان يتطلبه من إدارة جديدة وبدرجة عالية من الكفاءة.. كل تلك المهام المالية التى كانت تتطلبها ظروف سودان جديد.. توجت بإعادة العملات الأجنبية - المصرية والبريطانية - و لتي كانت متداولة فى سنى الحكم الثنائى للبلاد. ليس ذلك فحسب، بل تطلب العهد لوطني.. الذى شرقت شمسهُ تأسيس البنوك الحكومية المتخصصة وبنوك القطاع الخاص . لأول مرة.. على الصعيد المحلى. أما على الصعيد الخارجى فقد برز للمؤلف دور هائل.. ومساهمة رائدة فى تأسيس أول بنك لعموم أفريقيا.. مما أدى - إعتراضاً بذلك الدور السامق - أن شرفته أفريقيا بتكليفها له بالقيام بمسئولية أول رئيس لتلك المؤسسة الوليدة.. بل.. وأعيد إنتخابه فى ذات الموقع لدورتين.

وقبيل توجهه إلي أبدجيان بساحل العاج لتولي مسئوليته على قمة بنك التنمية الأفريقي (ADB).. كان المؤلف يشغل منصب وزير المالية لفترة قصيرة إبان عهد الفريق عبود هي أوائل الستينات وفي منتصف السبعينات عمل مرة ثانية كوزير للمالية في عهد مايو.. عقب توليه رئاسة مجلس أمناء الصندوق الخاص بتمويل عملية العودة.. ومتطلبات الإغاثة.. وإعادة تسكين ما يقارب المليون شخص من السودانيين الجنوبيين.. لدى عودتهم لموطنهم في أعقاب توقيع اتفاقية أديس أبابا.. التي وضعت حدًا لأول حرب أهلية بالبلاد.

ومن موقعه المرموق ذاك.. كرجل خدمة واقتصادي مشهود له بالكفاءة، فإن المؤلف بيئر نقاطًا عديدة.. ذات صلة لصيقة بعمله تفرض أهميتها بقوة على القارئ، على أنها تحمل في طياتها دروساً وعبر يلزم أن تستوعبها وتستهدي بها أجيال الحاضر والمستقبل أنه مثلاً يسلط الضوء على حادثتين.. عندما يستدبر ذلك الماضي البعيد.. ويستعيد بعض ذكريات ما كانت تتطلبه حقائق الأشياء في ذلك الزمان.. من زاوية الإنضباط المالي.. وضرورات التقيد باللوائح والممارسات التي كانت تحكم الخدمة المدنية.. كانت واحدة منها تتعلق بالنهج الذي اتبع عندها.. بكل الدقة.. في شأن تعيين المؤلف نفسه في الخدمة عام ١٩٤٩.. كأول سوداني جامعي تولى وظيفة ضابط مالي في ما كان يعرف بمصلحة المالية.. لقد تقدم للوظيفة في شهر مايو من ذلك العام.. ولكن إجراءات معاقبته لم يتم إلا بعد مضي شهرين.. هي يوليو الذي تلاه.. أنه يصمن هذا الجزء من مذكراته إشارة خاصة يحكي عبرها عن انطباعه حول ما أحاط بأمر تعيينه ذلك.. فيقول: "كنت المعاناة سلسلة وودية فقد شرح لي من تولوا أمرها في رقة متناهية وتهذيب بانن.. الأسباب التي حالت دون الإسراع بالإجراء كما كانوا يرغبون.. إذ أنه كان لا بد من خلق الوظيفة لأول مرة.. وإعداد ما تتطلبه من وصف للوظيفة ومسئولياتها إلى جانب تصميم الإ اعتماد المالي المطلوب لها هي الميزانية.. لقد كان استعراضي لهذه الحادثة فيما بعد أنها 'ول درس لي هي إدارة الشؤون المالية' "

كانت تلك حادثة بسيطة لا تسترعي كبير اهتمام ونظر في وقتها ذلك.. غير أنها بلا شك تحمل درساً كبيراً لنا في حاضرنا الذي نميشه اليوم!!
والحدث الثاني يتعلق بما كان سائداً في زمانه ذاك من أهمية لمؤسسة الخدمة المدنية هي دارة الحكم.. إنه يسجل بكلماته: "كان رجل الخدمة المدنية علي قدر وافر من المسؤولية.. التي تلزمه أن يقدم خدماته التي تتطلبها وظيفته.. ولكنه لم يك خادماً -

على أية حال - يلزم عليه أن يتلقى - بكل بساطة- الأوامر. كلا.. فقد كان رجل الخدمة بمثابة التنفيذي الذي تمرض عليه مسئوليته أن يحض رؤساء النصح الأمين.. ويقترح التحسينات الموضوعية التي يلزم إدخالها علي السياسات، المتبعة حتي تحقق الأهداف المنوطة بها.. والتي يقوم بوضعها الوزراء المختصون!

وفي سياق هذا العمل الجذاب.. والذي يستهض همم الفكر والتمعن عند القارئ.. فإن المؤلف ينتقى بعض المسائل الموضوعية.. والمتعلقة بالأحداث الجارية التي نعيشها.. ويغضها للنقاش العميق. بنفس حلالها عبير خبرته الثرة. والتي تراكمت لديه عبر السنين.. كثمار أبتعت من خلال سنوات عمله الطويل.. علي المستويات الوطنية والإقليمية.. والعالمية.. ومن ثم فإنه لا يمل التكرار بالإشارة بالصوت العالي لما يري أنه عين الصواب. فيما يلزم أو ما لا يلزم. على الحكومات.. والمؤسسات العامة أن تضعه نصب أعينها. في الإضطلاع بمسئولياتها.

لقد أشرت سابقاً - في سياق هذا التصدير - إلي الصورة التي يراها لرجل الخدمة المدنية.. ومباعدة لذلك.. فإن المؤلف يوالي الإشارة في تأكيد قاطع علي أن الخدمة المدنية نفسها إنما هي كيان لا يمكن الإستغناء عنه.. أو فصله.. عن لب الحكم الصالح. وعليه فهو يري أن الإستيعاب لها يلزم أن يتجز بكل الدقة والعناية الفائقة.. وعندما يتم ذلك الإستيعاب. فيصبح من الضرورة بمكان أن يمنح رجل الخدمة الحرة الكاملة لإبداء النصح حول السياسات المتبعة.. لتخطيط وتنفيذ تلك السياسات التي يشارك في وضعها مسبقاً.. وفي معرض ممارسته لتلك الحرية يتحتم علي رجل الخدمة المدنية أن يعي أن ذلك النصح وتلك المساهمة يلزم ألا تبني علي مجرد التخمين والإندفاع والتخبط..

والمسألة الثانية التي يشير إليها المؤلف.. تتحدث عن الجهد الذي بذل في أعقاب مولد الدول المستقلة في أفريقيا.. لتحقيق التعاون الإقتصادي بين تلك الدول. وهي هذا الصدد فقد أفرد المؤلف مساحات واسعة غطي بها قصة تأسيس بنك كل أفريقيا.. مولد بنك التنمية الأفريقي.. والظهور لفترة قصيرة للبنك الدولي.. وصندوق النقد الدولي.. علي المسرح الأفريقي وما تمحض عن ذلك الحدث.

أما المسألة الثالثة التي يتطرق إليها فهي تتعلق بأمر هام وحساس.. وذا أهمية قصوي بالنسبة لنا في عالمنا الحاضر.. وللأجيال القادمة.. كما يمد ليشمل تقدم البشرية في محلها. وإذا ما نظرنا إليها من جهة جانيها المظلم فإنها توميء بالتهديد

نضاء ودمار المدنية التي نعيشها. إن المؤلف يذكر لنا في هذا الصدد أنه، ومع عدد ضئيل من أشهر وأقدر الاقتصاديين علي زمانه. من القرب.. الاتحاد السوفيتي . ومن دول آسيا. كانوا قد كلفوا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٥٩م.. بمهمة عاجلة حدد لإتجازها فترة أسبوع واحد فقط.. قام بتكليفهم بها، المستر داق همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة في ذلك الوقت. كانت تلك المهمة، بما لا يدع مجالاً للشك، مهمة فريدة من نوعها. لقد كلفوا بالقيام بتقييم للفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعود للبشرية من جراء عملية نزع سلاح التي كان يدور الحديث حولها عندئذ. قامت المجموعة بالمهمة التي كلفت بها في الوقت المحدد.. وضمنت نتائجها وتوصياتها والتي حازت على أجمعهم حولها وهي التوقيع عليها.. في تقرير مقنصب.. ومحكم.. كانت تشير قمة ما توصلوا إليه من نتائج "أن نزع السلاح إذا ما قدر له أن ينجز سيعود على البشرية بفوائد اقتصادية و اجتماعية لم تخطر على البال

ويمستطرد المؤلف في سرد تلك النتائج و لتوصيات.. وبرا بما عرف عنه من شخصية متزنة . ووقار بائن.. يومئ بتصريحات يشوبها شيء من لأسف الذي يعتور الإنسان في مثل هذه اللحظات.. فيعلق علي كل ذلك بقوله: "إن اللجنة لم تكلفه لم تعاود لإجتماع قط بعد ذلك.. وإن إحساسي أن لتقرير قد مات في مهده. بموت لسكرتير العام. لقد عشنا لنرى سباق لتسحق بين القوي العظمي خلال سنوات الحرب الباردة. والبشراء لبذخى للسلاح بواسطة أقطار العالم الثالث في الفترة الأخيرة . إن داق همرشولد السويدي . ورجل الخدمة المدنية الأول في العالم.. والذي استطاع بحصافه وهذرائه الفائقة أن يحول مكتب السكرتير لعدم للامم المتحدة إلى مؤسسة مؤثرة وقاعة في الشؤون الدولية.. على زمانه.. قد قضى نحبه في حادث تحطم طائرة.. في ظروف غامضة.. في سبتمبر عام ١٩٦١ في أدغال حدود زامبيا مع الكونغو. ذلك الحادث لما سوى الذي قضى على حياته في لحظات كان يأخذ طريقه فيها للمشاركة في محادثات وقف إطلاق النار مع المستر شومبي.. رئيس إقيم كاتانغا.. أثناء 'زمة الكونغو لشهيرة.. ثم يتساءل المؤلف عما كان سيؤول إليه مصير العالم اليوم إذا ما كان قد قدر لتلك التوصيات أن تري لنور.. فيتم تبنيها.. ومراقبة تنفيذها بكل الصدق والأمانة؟ وعما إذا ما حدث أن آل مصير آليات الحرب والدمار . من دبابات.. وسفن حربية. تمتنعها القوي لعظمى.. وحتى الأقل منها.. يقول إذا ما قدر لتلك الآليات أن يذوب معديها . ويعاد نصيغها إلى معاول للحرق.. تشقق الأرض.. فتفلقها.. وتنبت الزرع

فيغذي الضرع لخير الإنسانية؟.. هكذا يقدم المؤلف للقارىء معلومات قاهرة وصاعقة.. تدفعه ليدخل إلى نفسه لحظات.. يفوس خلالها في حنايا الفكر والتأمل الأخلاقي!!

يستطرد الكاتب بعد ذلك ليأخذنا إلى تفاصيل المواجهة التي حدثت بينه وبين مجموعة من الشباب السوداني.. في ديار مهجرهم بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧.. لقد كانوا - بالواصح - غير سعيدين.. إن لم يكونوا تحت سلطان شيء من الغضب.. لدي مواجهتهم له.. ولكنهم كانوا بالطبع في قمة الأدب.. كما كانوا على حق فيما طرحوه عليه من هموم.. لقد كانت شكواهم في محصلتها النهائية.. إن الأجيال السابقة واللاحقة والتي ينتمى إليها المؤلف.. لم يورثوا الشباب شيئاً يعيهم في حياتهم.. إذ ليس لدى السودان اليوم ما يقدمه لهم بعد مضي خمسة وأربعين عاماً من الإستقلال!!

إن المساحة الوفرة التي يولها الكاتب لهذا الحديث.. أو سمة المحاضرة.. إنما يعبر عن تفهم.. واستيعاب المؤلف لحظورته.. فقد استمع إليهم في صبر بائن.. واخضع مسؤولانهم للمزيد من التفكير والتشاور لدى عودته لأرض الوطن.. إنه يربط ردود فعله لحدث أولئك الشباب بشحنة أخرى من التفكير العميق.. ننحذ منه مدخلاً لموضوع آخر.. كان بالمثل.. يستحوذ على قدر وفير من إهتمامه وتأملاته.. والذي أفرد له فقرة منفصلة في الكتاب تحت عنوان: "السودان علي أعقاب الألفية الجديدة". هل السودان.. وهو يستشرف اليوم مطلع القرن الحادي والعشرين مهياً لمواجهة والتغلب علي مشاكل السياسية والإقتصادية التي طلت منتشرة على الساحة.. متحدية لجيل مؤلف طوال الخمسة وأربعين عاماً المنصرمة من عمر الإستقلال؟ إن ردود فعله لهذه الأسئلة العاتية وما تشوبها من تحد بائن.. قد قام بتسجيلها بقدر وفير من الدكاء والإدراك.. والمعرفة المتوفرة لديه.. والمتاحة له في تناول يده.. إلي جانب صراحته ووضوحه غير المعتاد!

لقد جاءت ردود فعله لما يحببته القرن الحادي والعشرين في أحشائه للسودان.. لهؤلاء الشباب الذين صاق صدرهم.. همهم من هجره إلي أمريكا.. وأوروبا.. وبقية أرض الله الواسعة.. ومنهم من مازال قابلاً بأرض الوطن.. عبر أنه بدوره يلهث من وطأة فقدان الصبر.. والصيق النفس.. ولحظات التيه.. واليأس القاتل.. إن تلك الإحباطات لا تقف عند حدود السودان بل انها بالواضح تتعداه إلي ما وراء حدود أفريقيا.. والعالم العربي إلي ساحات العالم الواسعة.. ولسي توالي إشطارها بحظي حثيثة.. جرة نوبات

لظلم وعدم الإنصاف.. التي أخذت تلقى بثلاث عيه.. هي مجالات الإقتصاد.. وبين شأيا التركيبية الإجتماعية لمجتمع البشرية.

وأستمع القارىء عذراً في هذه الإطالة.. لأختم بنقطتين أحيرتين. إن المؤلف لا يتردد أن يفضى إلينا بشعبات من التذكرة.. يرفع عبرها راسات سامعه تتحدث عن أهمية حرية التنظيم.. حرية التعبير و لتخاطب.. حرية الفكر ولعقيدة. هيتفني بأهازيح الحقوق الديمقراطية.. هذه الشعبات النبيلة التي ما تفتأ تظهر في سطور الكتاب بين لفينة والأخري. إن المؤلف يصدق بالصوت العالي عن اعتقاده الراسخ. أن الإستقرار في السودان.. بل وفي غيره من الأمم.. إنما ينبئ علي توفر حكم القانون. علي توفر و لحفاظ علي الحقوق الديمقراطية.. علي نشر ألوية التعددية.. علي حكم الشعب بالتراضي وليس بالقهر والتسبط.. وعلي ضمانة الدول السلمي للسلطة عن طريق توخي منهاج منظم لممارسة حق الانتخاب لديمقراطي.. واستفتاء الأمة في أمهات شئونها. إن إيمان الكاتب بهذه المبادئ الأساسية.. لا تخطؤه العين. وبراء يعبر عنها بوضوح في حادثتين يحددهما محفورتين في ذاكرته. فتعالوا معي ستعرضها معه.

في الأولى منها يشير لكاتب الى مقابلة قام بها للسيد الرئيس اسماعيل الأزهري.. رئيس الوزراء ووزير الداخلية في عهد الحكم الذاتي.. قبل أشهر معدودة من إعلان إستقلال البلاد.. كلف خلالها بتقديم تقرير هام لسيادته.. وكان في صحبته زائر هندي يدعي المستر راو.. وهو مراجع عام متقاعد ببلاد مستقطبه السيد وزير الماليه حينذاك. لمهمة بالسودان بوزارته في مجال تخصصه. لذي نهاية المقابلة.. فاحاً الزائر الهندي السيد رئيس الحكومة.. مسفلاً تلك الساحة.. لتلقي عليه محاضرة طويلة. قل المستر راو موحهاً حديثه للسيد الأزهري.. "يتوجب علي صباط الجيش أن يعوا ويتقبلوا ضرورة إصياعهم لسلطة لقوي السياسية المدنية. كان ذلك من أمهات اهتمامات في الهند لذي حصولنا علي الإستقلال.. إذ لم يستجب صباط الجيش لتلك الضرورة.. فسيأتي اليوم الذي يتحررون فيه بالزح بك وبوررائك في غياهب السجون!!

..وها هو المؤلف اليوم يدكر فراءه بما حدث لسيد الأزهري عام ١٩٥٨.. ثم بعده عام ١٩٦٩.. حينما اعتقلته قواب الجيش في انقلابين متتاليين.. وما تبع ذلك من تسلسل للأحداث التي شهدها تاريخنا الحديث!

أما الحادثة الثانية.. فيرويها لنا في معرض حديثه عن الكيمية التي ستم بها السيد رئيس الوزراء ووزير الدفاع الأميرالاي عبدالله بك خليل السلطة للجيش عام ١٩٥٨.

يقول المؤلف في كلمات لا لبس ولا غموض فيها: "لا أستطيع أن أقاوم ميولاً لدى لأجهر بالقول أن أفعال وردود أفعال السيد عبدالله بك خليل كان بالإمكان أن تأتي محسنة عما جاءت به.. إذا ما كان هو نفسه منتعياً في موقعه ذلك بواسطة فيادبي حزبه.. ولم يتبوأه فقط عن طريق التعيين بواسطة زعيم طائفته الدينية.. إذا ما كان قد قدر له أن يأتي إلى موقعه بالانتخاب فكان سيتحتم عليه وبموجب مقتضيات الواجب الديمقراطي أن يرحع إلى قيادة حزبه للمشورة وأخذ الرأي.. ولو قدر لذلك أن يحدث في ذلك الزمان.. هبأتي أشك كثيراً في تلك الحالة. أن أي جهاز سياسي حزبي مسئول كان سيواجهه علي القنارل عن السلطة بتلك الكمية!"

إن السيد مامون بحيري.. وعلي صدي ايقاع هذه الأطروحات إنما نتيرين شخصيته.. ليس فقط على أنه إقتصادي مرموق.. ورجل خدمة مدنية عالمي الشهرة.. وإنما لكونه هو أيضاً - ديمقراطي حتى النخاع!

إن المؤلف يفسره الرائع هذا - إنما يقدم للقاريء.. في ثناياه - مادة ثرة. تستحق الاطلاع عليها.. وتشجذ همم الفكر والتأمل.. ولعل في بعض جوانبها ستجد مجموعة الشباب السوداني الذين دخلوا معه في تلك المواجهة عام ١٩٩٧ في أمريكا سيحدون منها لأخصباً للإجابة علي تساؤلاتهم تلك.

إن هذا الكتاب لهو سجل هادف ومشرف بفيض بالموضوعية والتوثيق الأمين للحمة طويلة.. حافلة بالخبرة والمعرفة لتي اكتسبها صاحبها خلال نصف قرن من الزمان.. كان مبنياً بالأحداث الحسام.. ليس في بلادنا وحدها.. بل والي ما وراء حدودها بنفس القدر.

المفردوم

في ١١ أكتوبر ٢٠٠١م

المقدمة

لعله من نافلة القول أنؤكد بأننى عندما فكرت في كتابة هذه المذكرات لم أقصد بها أن تكون كتاباً مرجعياً في علم الإقتصاد أو لسياسة أو الإدارة.. إنما هي مجرد سرد لحياة طويلة حافلة بالعمل والمشاركة الفاعلة في لإضططلاع بمسئوليات شتى علي الصعيد الوطني والدولى. إنها عندى بمثابة لمحات تلقي الضوء علي تلك التحارب المتنوعة فى كثير من جوانبها.. فهي - بمعنى اخر - إحترار لذكريات.. ظلت عالقة بذاكراتى طويلاً.. أو قل ملاحظات شخصية سجلتها هنا وهناك.. علي مر الأيام والسنين. إن هذه المذكرات في جوهرها حقيقية.. وصادقة.. بل وانعكاس موضوعي لأحاسيس شخصية، وأفكار.. وردود أفعال لمواقف عيشتها.. أو قابلتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.. كنت قريباً منها أحياناً.. أو من علي البعد أحيان أخرى.. إنها لا تشكل سيرة ذاتية بالمعنى الكلاسيكى للكلمة. والتي يكون التركيز فيها علي دور صاحبها بحسينه الممثل، لوحيد علي خشبة المسرح!.

وبما أن مسئولياتي أمتضت العمل مع الآخرين بروح الفريق سوء كان ذلك في اللجان أو المصارف.. أو الوزارات.. والمنظمات والمؤسسات الأخرى.. فإن نعره الذات تكون عادة قد تغيرت.. وظهرت بدلاً عنها نبرة المجهودات الجماعية.. وليس ذلك مسألة تواضع منى أو نكران للذات.. ولكنه إنعكاس وتعبير عن أسلوب للأداء فى أوضاع حقيقية عشتها.. وفى مجمل القول.. ونهاية المحصلة.. فإن هذه الذكريات تهتم بحياة عملية إمتدت لنصف قرن من الزمن في حياتى.. وعندما أكتبها. فأنى لا أفعل ذلك كواعظ أو مرشد أو مبشر يدعو للتمسك بقيم الفضيلة والأخلاق.. وإنما هي قصة شخصية لحياة رجل شاء حسن طالعها أن يتحمل مسئوليات معينة في فترة اتسمت بتحولات وتغييرات هامة فى تاريخ بلاده..

وفى حلال كل ذلك السرد.. فقد تعمدت أن أحجم عن التلميح أو إدعاء الحكمة.. أو التظاهر بملكة الإلهام. كما قصدت أن أنحو بعيداً عن ادعاء ثاقب النظر.. أو رجم الغيب.. وأن تبدو حالة من الإنسياق وراء التفاخر والتباهى أو العاطفة والإثارة.. لقد قمت بكتابة هذه المذكرات فى الولايات المتحدة الأمريكية والتي ذهبت إليها مستشفياً وذلك بعد أن أحسست بتحسن فى صحنى.. وربما إذا ما كن قد قدر لها أن تكتب فى الخرطوم لكنت قد نمكنت من الإعتماد إلى حد كبير على مكتبتي الخاصة.. ولو حدث ذلك فلربما كان سيكون مغرياً لى أن أحملها باسماء وأرقام ووقائع كثيره..

أحسب أنها كانت ستفضى - بلاشك - إلى إطالة غير مستحبة.. وهكذا، نجىء هذه المذكرات بشكلها هذا مختصرة.. ومضغوطة.. وربما لا يكون الإسلوب جميلاً وممتعاً غير أنى أمل أن يجده القارئ هادئاً ورضيناً.. وموضوعياً.. وفي لمحصلة النهائية فإن شعورى هو أن المرض الذى أتى بى إلى الولايات المتحدة أنشد للملاج.. كان يخفى لى فى طبيته بركة من عبد الله حمده واشكره عليها.. أن هياً لى أن أتفرغ لكتابة هذه المذكرات.

إن هناك أسماء قليلة ورد ذكرها فى هذه المذكرات.. بينما هناك العديد ممن يستحقون الذكر.. ولكنى رأيت أن أتحدى ذلك حتى لا أحمل الكتاب كثيراً. إن غياب أسماء بعينها وكذلك بعض الإحصاءات ربما تخلق شيئاً من الضبابية ولكنى أثق أنها بالقدر القليل المسموح به فى هذا المقام. ولا يجب أن يكون غيابها حاجباً قاسياً طالما كانت الرسالة واضحة المعالم.

ورغم أن الهدف كان كتابة ذكريات ذات ميزات معينة إلا أن الأمل معقود فى أن تساعد فى مجملها فى إزالة بعض المفاهيم الخاطئة.. وربما تعين من جانب آخر إلى حفز بعض المؤرخين المعاصرين من بى وطنى أن ينكبوا على الكتابة بصورة تفصيلية ونمط تحليلى أكثر عمقاً.. وأشمل تعطيه.

وفى أثناء إقامتي فى الولايات المتحدة تيمر لى قراءة بعض كتب السبر الذاتية لبعض الشخصيات الأمريكية.. لاحظت حينها أن هناك ميلاً لنشر بعض الفصائح الشخصية مصممة فى تلك السبر.. ومبلغ علمى أن أهل أمريكا يميلون فى تلك البلاد لمعرفة الفصائح الشخصية للمشاهير من الرجال والنساء فى مجالات الحياة المختلفة.. ويبدو لى أن القانون الأمريكى متساهل الى حد ما فى مسائل دعاوى التشهير ولقدف.. وتتحكم فى مجتمعهم الرعة فى معرفة أدق التفاصيل عن الحياة الخاصة لأولئك المشاهير من قادة الحياة الأمريكية!!.

ولقد نصحنى بعض الأصدقاء.. بحسن بية. أن أصمن فى هذه المذكرات بعض المصائح الشخصية المؤسسة للزعماء والقادة السودانيين الذين عاصرتهم على رمانى ولربما كان هدفهم من ذلك إصماء قيمة تحاربة على هذا الكتب تساعد فى الترويج له عندما يرى النور.. غير أنى وبكل الحزم والإصرار. إعتدلت عن قبول مثل تلك النصيحة.. أولاً.. لأنه لم تكن هناك على أيامى فضائح من هذا القبيل تركت أثرها على أداء العام للقادة الذين عرفتهم.. إضافة إلى ذلك فإن المزاج العام والتقاليد والأعراف

هى السودان لا تشجع مثل هذا العمل.. ناهيك عن أن اخلاقي وقيم السلوك عندي لا تقسح لى مجالاً الخ عن طريقه إلى هذا المنحى).

من جانب آخر.. لم يكن مجرد صدفة على الصعيد السياسى لتطور مسارى الشخصى في العمل العام أن أصبحت وزيراً للمالية والإقتصاد خلال فترتين من الحكم العسكرى (نظام نوفمبر ونظام مايو) . فقد كنت في مرحلة من حياتى أعتقد أن نظام المستبد العادل هو نظام مثالى للسودان.. غير أن نتائج التجربة فى النهاية جاءت مختلفة لما كنت أعتقد.. فقد أفرزت تلك النظم القليل من العدالة.. بجانب الكثير من الإستبداد!

شكر.. وعرافان:

إن الواجب والعرافان يفرض على أن أسجل إمتناسى للعديد من الأصدقاء الذين قدموا لى يد المساعدة.. وشعلونى بالنصح المخلص.. والتوجيه القيم.. فى كتابة وبشر هذه المذكرات.. ويسعدنى أن أشير على وجه الخصوص إلى المرحوم الأستاذ بشير محمد سعيد والذي شجعنى كثيراً على هذا العمل عند بدايته.. وللدكتور إبراهيم حسن عبد لجليل.. والأستاذ الطيب السلاوى وكذلك إلى السيدة/ رفيف بركات البرغوثى المحررة بمنتدى الفكر العربى بالملكة الأردنية الهاشمية.. والتي انتقلت إلى رحمة مولاها فى الأسابيع القليلة الماضية عليها الرحمة.. والسيد/ الصامن محمد الضامن من الأردن أيضاً.. وللسيد/ الرشيد بحيرى.. والمهندسة المعمارية هدى مامون.. وذلك للجهود العلمى والصبور الذى بذلوه معى فى مراجعة المسودات الأصلية لهذه المذكرات فى مراحلها المختلفة.

وشكرى الحاص للأبن الدكتور صابر محمد حسن محافظ بنك السودان الحالى للتشجيع والدعم الذى أبداه لهذه المذكرات.

وأخيراً.. وليس أخراً.. فلاند أن أزجى كلمات خاصة من الشاء والعرافان لصحيفة «لايم السودانية».. ومحررها الأستاذ محجوب محمد صالح.. لقيامهم مبكراً بنشر الأجراء الأساسية من هذه المذكرات والتي هام بترجمتها لهم السيد/ الفاتح محمد محمد حير.

وللأستاذ عبدالحميد باشرى الذى تولى المسئولية العلمية فى مراجعة وتكملة الترجمة فى صيغتها النهائية.. إلى جانب الأشراف على طباعة ونشر النص العربى المكتمل الذى يجده القارئ بين يديه الآن.

وبعيداً عن منطلقات الذات.. وبقدر ما هو إمتثال من جانبى بضرورة الإصاف
للآخرين.. وأعطائهم حقهم.. فتسمحوا لي أن أرجى شكراً خاصاً لزوجتى وأبنائى..
لاحتمالى.. خلال مسيرة عملى الطويل هذه.. وما شملته من ظروف كانت كثيراً ما
تفرض على البعد عنهم لفترات طويلة.. إما فى السفر الكثير خارج الوطن لتأدية مهامى
الرسمية.. أو الإقامة بعيداً عنهم إبّان ولايتى لرئاسة بنك التنمية الأفريقية.. فى
أبيدجيان.. وما كان يسببه لهم كل ذلك من العناء.. والإعتماد الصبور على النفس فى
غياب رب الأسرة.. وأخيراً ما أصفنه عليهم فى الأيام الأخيرة.. وأنا بينهم.. من الوهوف
على خدمة أصدقائى وضيوفى العديدين الذين ظلوا بترددون على دارنا.. فى مرحلة
إعداد وإخراج هذه المذكرات.

وفى الختام.. مع عميق تقديرى للمساعدات التى وجدها.. إلا أنه يهمنى أن أوضع
جيباً.. أنسى أنحمل لوحدى مسئولية التحليلات والتفسيرات والآراء التى حوتها هذه
المذكرات.

م. ب



مامون بحيري

النشأة.. الطفولة.. والشباب

كان مولدى بأمر روابه بمديرية كردهان في اليوم الثالث من أكتوبر عام ١٩٢٥م والذي كان ضابطاً في قوة دفاع السودان (وهذا كان هو اسم الجيش السوداني يومذاك). علي تلك الأيام كانت حكومة السودان تستعين بضباط الجيش في ملء الوظائف الإدارية المدنية وكانوا يطلقون على تلك الوظيفة إسم (المأمور)، ولدى كان من ضباط قوة دفاع السودان الذين انتدبوا لملء وظيفة المأمور في الإدارة المدنية.

والدى - أحمد عبدالوهاب - ولد بعد وفاة أبيه عبدالوهاب شريف وهو من قبيلة الضمانية التي تعيش في منطقة شاشينا بإقليم القصارف في مديرية كسلا حسب التقسيم الإداري آنذاك.

وبعد وفاة والده كفلت أبي أمه نصيسة بحيرى فنشأ تحت رعايتها في مدينة واد مدي موطن إقامة أهلها ومازلت أذكر بعلاء ذلك الإحترام والحب العظيم الذي كان أبي يكنه لأمه، ولدى نشأنا عليه. كانت أولى مهامى في الصباح كل يوم أن أتوجه إليها بتحية الصباح وأن أودعها ليلاً بتحية المساء قبل أن تغد للنوم وكان من مهامى أيضاً أن أسلمها يد بيد راتبها الشهري الذي يبعث به والدى من مقر عمله بداية كل شهر وذلك لمقابلة بمقاتها الخاصة وكنت أخصها بالرعاية حين تتوهر أصناف من الطعام من تلك الأطعمة التي لا تقسم بالنظام في مائدتنا اليومية وكل هذه المهام التي تعكس التحلة والإحترام لتلك الحدة ألت مسؤوليتها بمدى لأخى الأصغر الرشيد.

هذا.. وقد فقدت جدتى تلك بصرها كاملاً في أخريات أيامها.

حفيدة على دينار

أما والدتى فهي الميرم أم بشائر والميرم لقب ملكي في بلاط السلطان على دينار، سلطان دارفور ويعنى ذلك اللقب (لأميرة) وقد كانت أمى إحدى بنات السلطان على دينار، وقد عرفت من بين أفراد أسرتها بالحسم والثبات، كانت ودودة تراعى مشاعر الآخرين وشفوقة تعين من هم في حاجة حقيقية للمساعدة وكانت كريمة بصورة يندر مثيها وكان الناس يروون قصصاً تدل على شجاعتها لمتيرة وسط النساء.

ودارفور كانت سلطنة مستقلة تداول حكامها السلطة فيها مدي أربعة قرون (١٦٥٠ - ١٩١٦) دون إنقطاع إلى أن غزاها الحكم التركي المصرى على يد الزبير باشا رحمة في القرن التاسع عشر ثم آل الأمر من بعدهم للمهدية. ولكن مع سقوط المهدي عام ١٨٩٨ استرد السلطان على دينار عرش أجداده وظل يحكم دارفور مستقلاً أقل من

عقدين من الزمان وعندما نشبت لحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، أحس على دينار أن ولاءه وإخلاصه يتبغى أن يكون لخليفة المسلمين في اسطنبول الذي انحاز لألمانيا في الحرب ضد بريطانيا التي تحكم السودان، دفعه لذلك الموقف حماسه الديني والتزامه بحو الخلافة الإسلامية. وربما كانت هناك مشاكل أخرى سه وبن الإدارة الإنجليزية في السودان أيضاً. ومهما يكن من أمر فقد اختار أن يساند بلا لمر ولا غموض خليفة المسلمين في اسطنبول في حربهم ضد الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا.

لم يحتمل الإنجليز في الخرطوم هذا الوضع طويلاً فسيروا حملة عسكرية هزمت قوات السلطان على دينار وهلكه عام ١٩١٦م وانتهى الإستقلال الداس لدارفور بضمها للسودان وفقد البيت الملكي عرش السلطنة وتمزقت الأسرة المالكة بسى سناً ليميشوا لاحقين في أماكن أخرى في السودان. وكانت آمي يومها في سن صغيرة هاجرت مع ولديها وشقيقتها وشقيقتها الكبرى إلى أم درمان واستقرت فيها مع أقارب لهم في المدينة كانت تلك نهاية مملكة عمرت أربع مائة وخمسين عاماً وامتدت سلطتها أحياناً لتشمل إقليم كردفان ووصل شرقاً حتى صفاق النين وتمتد غرباً إلى مناطق وداى هي تشاد وقد امتد حكم السلاطين منذ عام ١٦٥٠م حين انشأ سليمان صولونج الأسرة الحاكمة في دارفور ويعنى لقب (صولون) في لهجة الفور (لأحمر أو الأبيض) كناية عن لون بشرته الفاتح. يبدو أن سليمان وأخاه الأكبر يتمهان إلى العرب لعباسيين ولدين هاجروا إلى المغرب العربي عقب سقوط الإمبراطورية العباسية الإسلامية. وانتهى بهما المطاف في دارفور حيث استقرا وأسسا فيها لأسرة المالكة.. التي ظل سلاطينها سواون على عرشها إلا خلال السنوات القليلة التي غزاها الحكم لتركى المصرى أو تولت السلطة فيها المهدية، ويحدثنا عن ذلك تفصيلاً نعو شقير في كتابة (تاريخ وجغرافية السودان).

لقد تخرج أنى برتبة الملازم ثان من الكلية الحربية عام ١٩١٢م، وكان يحس بأعجاب كبير بالسلطان على دينار رغم أنه لم يحط بلقائه وقد شابت الأقدار أن يتزوج من الميرم والدتى ابنة ذلك السلطان في مدينة أم درمان عام ١٩٢٤.

وأنا أتحدث عن أسرتي سيكون جحدوا لا يعتمر إن لم أتوقف عند حالتى الميرم شقيقه آمي الكبرى - وأوفيهما حقها في هذه الذكريات الحميلة الميرم فاطمة لم تتجب أباءً رغم أنها تزوجت مرتين وعاشت حياتها ممعا كعضو أصيل في الأسرة لا تفصل عنها. في عاداتنا وتقاليدنا ليس هناك ما يعرف (بالأسرة الممتدة) إنها أسرة واحدة وكل



الوالد البكباشي أحمد عبد الوهاب شريف البحيري

هرد فيها عضو أصيل، (الأسرة الممتدة) مصطلح دخیل على تلك التقاليد ومغلوط من وجهة نظر العرف السودانى.

لقد تسلمتني الميرم فاطمة وأنا طفل صغير فيما أذكر ونشأت كإبن لها وكان والداي يعتبرانني إبنها لا كطفل عريب تبنته. رعتني الميرم فاطمة فى طفولتي وصباي وأشرفت على حتى غادرت السودان للضاهرة والمملكة المتحدة طلباً للعلم، بن وبعد أن عدت من دراستي وبدأت حياتي العملية موطناً بالمالية ظلت أقيم معها وترعاني إلي أن تزوجت وكانت ربة بيت ممتازة تحسن إدارة البيت وكانت كريمة شفوقة تكره التبذير وعندما توفيت عن عمر مديد حزنت عليها كام وافقدتها كصديقة وقيمة.

قلت إن مولدي كان في أم روابة ولكن بعد مولدي بقليل نقل أبي إلي مركز بارا - منطقة أخرى في كردهان، ولكنى بدأت أعي الحياة حقيفة عندما نقل والدي إلي الحصاحيصا شمالى الخربرة وفي عام ١٩٣٢م رأى والدي أن مدينة واد مدني التي وصلتها خدمات المياه والكهرباء هي الأفضل لإقامة الأسرة لأن الحياة فيها متوفرة للأسرة راحة أكثر وتكون الدراسة في مدارسها أكثر يسراً ولذلك قرر أن يظل هو في الحصاحيصا وأن يرسل الأسرة للإقامة في واد مدني.

وفي واد مدني التحقت (بكتاب البندر) - المدرسة لإبتدائية - ثم انتقلت منها للمدرسة الأميرية الوسطى المطلة علي النيل الأزرق. حياتي الدراسية تميزت بالانضباط الشديد، في المدرسة وفي البيت، ونظار المدارس ومدرسوها يومها كانت سلطتهم تمتد خارج أسوار المدرسة لتشمل سلوك الطالب يومه كله في كل مكان وكان المعلم يحاسب الطالب حساباً عسيراً إذا رآه في مكان غير لائق أو شهده يحوب الشوارع كالمشردين حقاً كما نستمتع بمستويات راقية من التربية في مدارس ذلك العهد وما تزال ذكرها تثير في نفسنا الفخر والإعتزاز.

عندما بلغت الثالثة عشر من عمري أكملت السنة الرابعة بمدرسة واد مدني المتوسطة كان ذلك عام ١٩٣٨م. قرر والدي أن يرسلني إلي (كلية فكتوريا) هي مصر لأكمل المرحلة الثانوية وكلية فكتوريا مدرسة انجليزية بمدينة الإسكندرية وقد أكمل والدي إجراءات قبولي في فترة وجيزة وبدأت استعد للسفر وسط تحذيرات أسي بأنني قد ألقى بعض المشاق في الرحلة خاصة إذا لم يتيسر لي أن أرافق في السفر بعض الطلاب الذين سبقوني في الالتحاق بالكلية والعائدين من عطلتهم للإسكندرية لمواصلة عامهم الجديد. ومهما يكن من أمر فقد حل موعد مغادرتي لمدينة واد مدني هي طريقى لمصر.

ومازلت أذكر ذلك اليوم الذي ركبته فيه القطار من محطة واد مدني في طريقى
للخرطوم ومنها إلى مصر. لقد عجت لمحطة بأناس كثيرين جاءوا لودع بعضهم لا
تريطنى بهم صلة قرابة أو صداقة إنما جاءوا، يودعون صديقاً من مدينتهم مقبلاً على
رحلة طويلة في طلب العلم كان سبوكهم يجسد روح المودة السائدة في مجتمع مدني كما
حدثنى والدي وكان يبدو عليهم السرور لهذه الرحلة ليمونة وقد جاءوا بأنفسهم
ليودعوا ذلك لصبي المهاجر في طلب العلم. أستقر هذا المشهد الرائع في وجداني وظل
لسنوات طويلة مصدر إغزاز وإلهام لى، بل هو سبب تعلقى العميق بمدينة واد مدني
وأهلها.. حتى الآن

في الخرطوم وقعت في وجود حل لمشكلة العثور على رفيق للرحلة الطويلة صوب
الإسكندرية. كان محمد الدرديري محمد عثمان، الطالب بالسنة لثانية بكلية فكتوريا
في طريق عودته لاستئناف عامه الدراسي الجديد بعد العطلة فترافقنا على الطريق
وبدأنا الرحلة بالقطار إلى وادي حلفا ثم تابعنا سفرتنا بالباخرة النيلية إلى الشلال هي
مصر وهناك انقلب لقطار آخر يحملنا للقاهرة وقطار ثالث من القاهرة للإسكندرية -
بعد أن قطعنا الرحلة يوماً في القاهرة للراحة.

ومن المشاهد المثيرة التي خلفتها تلك الرحلة في ذاكرتي تلك الهيبة الغامرة التي تكسو
صحراء لعمور. فضاء فسيح بلا نهاية. ثم تطل في نهاية الرحلة مدينة وادي حلفا
ببدايتها وجمالها الغريب وبهر النيل المتفتت من بين الصخور الشلال يكتسب عظمة وحلافاً،
ومعبد أبو سمبل بصناعاته المهيبة والزحام المتدافع في شوارع القاهرة والإسكندرية.

كلية فكتوريا بالإسكندرية:

الكلية تقع في منطقة الرمن بالإسكندرية وهي ضاحية تسكنها الطبقات الراقية،
مدنيها كبيرة مهابة. وأشجارها ظليلة حميلة وفيها أنشئت الكلية في نهاية العقد الأول
من القرن العشرين، كانت تمثل نظاماً دراسياً متكافئاً يبدأ من الروضة للصغار ويتدرج
عبر المرحلة المتوسطة للمدرسة الثانوية لتنتهي بجلوس الطلاب في نهايتها لشهادة أكسفورد
وكمبريدج - الشهادة التي تمثل المؤهل للتعليم الجامعي في مصر وبلاد أخرى عديدة.
نشأت كلية فكتوريا على غرار المدارس الثانوية البريطانية العامة "Public Schools".
وكان بعض طلابها قد قضوا كل حياتهم الدراسية من الروضة حتى الشهادة الثانوية بين
حدرانها. كان عدد الطلاب في كل المراحل الدراسية حوالي الثلاثمائة طالب أغلبهم من
المصريين أما الأقلية من الطلبة الأجانب فكانوا يعمسون طبيعة مجتمع الإسكندرية الذي



آبنانی أحمد عاصم وسلوی



آبنانی هند وعلی وهدی



مع زوجتي سعاد السيد واصفر بناتي
سلوى بعد التخرج من جامعة ريدينج بإنجلترا

يلقى فيه مختلف الجنسيات من الدول الأوروبية إضافة إلى الطلاب العرب من السعودية والأردن والعراق ولبنان وفلسطين وسوري وكان هناك بجانب السودانيين آخرون من أفريقيا من أثيوبيا ومن زنجبار.

التحقّت بالنسبة الأولى بالمدرسة الثانوية وهي في مستوى رصيفتها في كلية غردون بالخرطوم. في البداية واحتهت بعض الصعوبات خاصة بالنسبة للغة الإنجليزية إذ بدأنا الدراسة فوراً بمسرحيات شكسبير ولكنني سرعان ما تجاوزت هذه الصعوبات وسارت الأمور سيرها الطبيعي وشاركت في كل الأنشطة الرياضية تدفعني إليها الرغبة في المتعة أكثر من الرغبة في الإبداع أو الانتصار فقد كان المناخ في الكلية مريحاً تسوده روح المودة ومجتمع الطلاب كان مناسكاً، ومنضبطاً دونما إحساس بالقهر أو الإكراه والشكر على هذه الميراث لا بد أن يذهب لأساتذة الكلية الذين كرسوا كل وقتهم للعص التربوي حيث كان معظمهم من البريطانيين ولكنهم كانوا حريصين دائماً ليوضحوا أنه ليس هدفهم أن يخلقوا منا شخصيات تشبه البريطانيين إنما هدفهم تنشئة أفراد يتمتعون بقدرات أفضل نفس النظر عن عراقهم ودياناتهم وآلوانهم ومعتقداتهم.

وهي عام ١٩٤٠م، والحرب العالمية الثانية تدور رحاها اقتربت المعارك من الإسكندرية وانتصارات الحنرل الألماني روميل في الصحراء الغربية تتوالى وهو يتقدم نحو الإسكندرية وقناة السويس. كان الخطر القادم معوقاً للدراسة في كلية فكتوريا فأوقفت الدراسة فيها وتحولت مياثيها إلى مستشفى للجند البريطانيين الذين يخوضون الحرب في الصحراء الكبرى واستوعب الطلاب المصريون في مدارس مصرية بينما نصح الطلاب الأجانب بالبحث عن مدارس أخرى يواصلون فيها دراستهم مؤقتاً، وكان ذلك يعني بالنسبة للطلبة السودانيين العودة للسودان للالتحاق بكلية غردون التذكارية.

وعندنا للسودان:

وكانت كلية غردون يومها قد نقلت من مقرها (مباني جامعة الخرطوم الحالية) إلى أم درمان لتحتل مباني مدرستها الوسطى (بشارع الموردة)، وذلك لكي يستعمل مباني الكلية لمواجهة الإحياءات العسكرية المتزايدة للقوات المحاربة في شمال وشرق أفريقيا. التحقنا بالكلية في موقعها الجديد بأم درمان.

وهي الأشهر القليلة التي قضيناها في كلية غردون لا زلت أذكر الأداء المتميز لكمال المهدي (كمال عبدالله الفاضل المهدي) خاصة في اللغة الإنجليزية بالإضافة لأداء كمال البرير بالمثل.

بعد أشهر قينة من وصولها تمكنت القوات البريطانية من صد الهجوم الألماني. وبدأ روميل يتقهقر متراجماً عرباً تتبعه القوات البريطانية المنتصرة، وعاد الأمن لمصر وأُعلنت كلية فكتوريا طلابها الذين توجعوا على مدارس أخرى أنها على استعداد لاستقبالهم من جديد إذا رغبوا في ذلك ولكن الكلية لم تعد واحدة وهي الإسكندرية وحدها. لقد انقسمت لقسمين قديمة في الإسكندرية خصصت للطلبة الخرجين (الذين لا يعيشون في الدخليات) بينما نقل القسم الثاني إلى القاهرة في منطقة شبرا محلاً مبني مدرسه إيطالية من دول المحور الذي يحارب بريطانيا. والتحقّت بالكلية في فرع القاهرة بمنطقة شبرا وعاد حياتي إلى مسارها الطبيعي الذي ألمت من قبل في أحواض حديدية تضيئها المباني ذات الطراز الإيطالي المتسعة والفسحة واثني توهج فيها الملاعب والمعدات الرياضية.

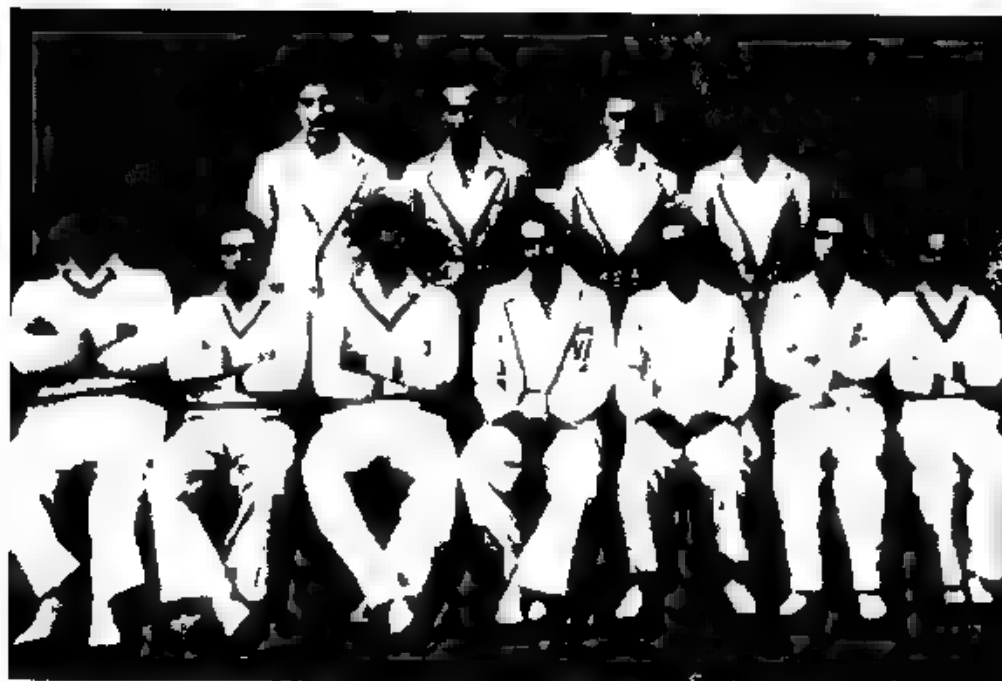
وقصيت في كلية فكتوريا بشبرا عامين تميزا بالسعادة ونجاح تحصيلت في نهيهما على شهادته أكسمورد. وتقدمت فوراً وعبر لمجلس البريطاني بطلب للالتحاق بجامعة أكسمورد. وهي مجال الدراسة في كلية فكتوريا أصبحت كابتناً لفريق كرة القدم واحتلت لموقع لثاني في قيادة فريق (الكركيت) وحصلت على جوائز عديدة في مناسبات رياضية أخرى وحظيت الرقم القياسي الذي كان سائداً لخمسة عشر عاماً في القفز العالي وكان هناك عشرة رؤساء للطلاب بالمدرسة أربعة منهم سودانيون كمال المهدي وكمال البربر وشخصي ورئيس الرؤساء ريسه معذوف.

أقيمت في القاهرة أنشطت نتيجة الطلب الذي تقدمت به للالتحاق بجامعة أكسفورد وقد بدأ ينتاسي القلق خوفاً من تأخر لتحاقى بالجامعة فقد كانت الحرب ما يزال مستعرة الاوار والسمير إلى أي مكان أشبه بالمستحيل ورأيت أن استثمر فترة الانتظار هانتحضت بكلية لأداب بجامعة هؤاد واخترت باصرار أن أدرس اللغة اللاتينية والحضارة الأغريقية القديمة ذكيت أعتبر أن دراسته اللاتينية ستكون حد مفيدة لي لو قدر لي أن أدرس لقانون بجامعة أكسمورد.. ضم بعد.

كانت مصر متصف باللاثنيات في حالة غليان القوات البريطانية والعدو يحتلون مناطق قتال لسويس ويجربون شوارع القاهرة والأحزاب السياسية في صراع دائم مع بعضها البعض. والملك قليل الإهتمام بالبرلمان الذي كان يسيطر عليه كبار ملاك الأراضي الذين يتحكمون في أصوات الملاحين الذين يعملون في أراضيهم أو يستأجرونها. الفوارق الطبقية كانت تبدو أكثر وضوحاً والفجوة بين الأغنياء والفقراء.



فريق كرة القدم بكلية هكتوريا



فريق الكريكت بكلية هكتوريا

أكثر بتساعاً. في كلمات معدودات كانت مصر حلي بالصراع في الأربعينات مما شكل بيئة مناسبة لعمو النشاط المتطرف السياسي اليميني والبساري وقد انعكست هذه الأوضاع في صفوف الطلاب داخل الجامعات المصرية، فقد كان المصريون يجمعون علي مطلب حلاء جيش الإحتلال البريطاني.

وبينما كنت أواصل دراستي في الجامعة المصرية تلقيت معارضة هاتفية من عميد كليتي (فكتوريا) تدعوني لزيارته لمناقشة بعض القضايا، ذهبت إليه فبدأ به يعرض علي بصيغة أقرب إلي الأمر أن نضم لهيئة التدريس في الكلية صمير المعلمين الاحليز بعد أن تخلي أحد المعلمين فحاة عن العمل. قبلت العرض فقد كنت أحتاج لبعض الدعم المالي لمواجهة نفقاتي ومواصلة دراستي بالجامعة، وكان العرض يقتضي أن أباشر العمل فوراً، قيل أن أودع العميد مفادراً أستوفئني ليزودني بنصيحة أخيرة فقال: (تذكر أن الطلاب دائماً علي حق. والأباء دائماً علي خطأ، أما المعلمون فيكونون علي حق أحياناً).. كانت نصيحة أقتصتني أن أسأله توصيحاً لها فقال: (الطلاب الصغار غير مسؤولين عن تصرفاتهم وهم يفعلون ما يعتقدون أنه صواب وعلياً نحن المعلمين أن نوجههم ونعلمهم، أما الأباء فأنهم لا يعترفون أبداً بأخطاء أبنائهم ومن ثم يسعون دائماً لتبريرها وكل تبريراتهم خاطئة، وأما المعلمون فأنهم يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء وليس ذلك حقيقة ولكنهم أحياناً يكونون علي حق)، بعد أن تقدم بي العمر وصرت أباً أدركت أن جزءاً كبيراً من الحقيقة يكمن في تلك النصيحة، ولكنها مثلها مثل كل الحكم نادراً ما تكون صحيحة برمتها أو محبوبة علي الحقيقة الكاملة.

مدرس بكلية فكتوريا:

إلتحقت بمدرستي القديمة معلماً مؤقتاً.. كانت زمالتي لأساتدتي السابطين الذين كنت قبل أشهر معدودات مخلصاً في طاعتهم تجربة ممتعة، وقد عهد إلي بتدريس تاريخ أوروبا والمساعدة في إدارة لشباط الرياضي. ولعلني أذكر أن رأتني كمعلم مؤقت كان أكبر من الراتب الذي تقاضيته من وظيفتي الحكومية في الخرطوم بعد أن تخرجت وانخرطت في السلك الحكومي، علي أن وجه المقارنة بين الوضعين معدوم حقاً.

وخلال عملي في كلية فكتوريا مررت ببعض الأحداث الممتعة لعل أهمها أنني تسلمت أخطاراً لقبولي في كلية براسيبور في جامعة أكسفورد مع وضع حداً لقلقي علي مصير تعليمي الجامعي أبان الحرب. ومن الأحداث الممتعة الأخرى أن عرض علي أحد المعلمين - المستر وايتمان - قصاصة من صحيفة لندنية تعقد مقارنة شيقة بين

المقاومة البطولية التي أبدتها الجنود السودانيون في قوة دفاع السودان هي مواجهة
موغل القوات الإيطالية المتوقعة عدة وعدداً في هجومها على مدينه كسلا. كان مشروفاً
أن نعقد المقارنة بين مسألة السودانين في الدفاع عن كسلا وبسالة المقاومة البريطانية
للفارات الجوية على لندن أثناء الهجوم الألماني. إنساني شعور بالفخر والإعزاز والمستمر
وابتمان الذي نقل إلى النبا كان الأستاذ المشرف على مجموعتي بالكلية سنوات عديدة
حين كنت طالباً.

مشاهير درستهم

كثير من الطلاب الذين درستهم في كلية فكتوريا لمترة قصيرة أيامي تلك أصبحوا
هيما بعد شخصيات مرموقة. كان من بينهم طالب اسمه (شهلوب) أصبح هيما بعد
الممثل العربي الشهير (عمر الشريف) وكان هناك أيضاً (يوسف شاهين) المخرج
السينمائي المصري الذي أخرج أهلاماً كان لها صدي واسع وكثير من الطلاب البارزين
أصبحوا هيما بعد من الفاضل المرموقين هي مجتمعاتهم وشغلوا مناصب في مؤسسات
دولية كبرى. وما رلب أذكر أنه بعد سواب عديدة من تحرحي وانشاء عملي كورير للمالية
والإقتصاد في السودان (١٩٧٥ - ١٩٧٦) رازن وهند من صندوق النقد الدولي يقوده
مصري قدم بفسه باسم الدكتور شعلان. كانت ريارتهم تهدف لإجراء محادثات مع
رسمائهم السودانيين. وانشاء نقاش خاص مع الدكتور شعلان فاحأني بأنه عندما كان
طالباً وكتب أحد الرؤساء للطلبة Prefect بكلية هكتوريا أني أمرت (بإعطائه علقه)
عقاباً له. لم أذكر الواقعة وما كان من عادة رؤساء الطلبة توقيع العقوبات البدنية ضد
زملائهم ولم يقل أحد أني كنت من الرؤساء القاسين. ولكنني تذكرت مجموعة من
الطلاب هم (لإخوة شعلان) كانوا يعيشون في الداخلية وكانوا يصطفون في أدب لتقبيل
يد والدهم عندما كان يحضر بهايه الأسبوع ليصطحبهم إلى ديارهم. وكان ذلك تصرفاً
لا يحطه العيب في مؤسسة تربية يتسم متاحها بالحرية.

أدنت أيامي كمعلم في كلية فكتوريا بالإنشاء وكان على أن اودعها قبل منتصف يونيو
عام ١٩٤٥ لاعود للخرطوم لأهلي نفسي للسفر لبريطانيا عبر مصر وهكذا عدت
للخرطوم ومنها للقاهرة لأستقل بالباخرة من بورسعيد إلى ميناء (بورسموث) بجنوبي
إنجلترا و لحرب لا تزال رحاها دائرة، غير أننا ونحن في عرض البحر نبا استسلام
النزبة وعودة السلام. فكان ذلك يوم النصر وعمت الناس سعادة غامرة بانتهاء ست
سنوات من الدمار الشامل.



كلية فكتوريا عام ١٩٤٣م وقفا من السودانين، مامون بجيري، كمال المهدي، المرحوم / كمال
البرير - جلوسا، رئيسه معلوف، رئيس الرؤساء

لطلاب السودانيين لقدموا إلى بريطانيا للدراسة سواء في بعثة حكومية أو على نفقتهم الخاصة كانوا يقابلون في مدينة لندن بالترحاب الحر من مكتب السودان في لندن وعلى رأسه السيدة كلينتون التي تميز بالكفاءة والاهتمام بالناس وقد استطاعت خلال فترة وجيزة أن تحفظ أسماء كل الطلاب الجدد، بقيت مجموعتنا منها ذلك الترحيب الحار كما بقيته أيضاً من المدير العام للمجلس البريطاني المير نجس حيلان الذي كان في وقت سابق يملأ منصب السكرتير الإداري في السودان، وامتضينا في لندن بضعة أيام قبل أن يتفرق كل إلى جامعه أو معمله.

سنوات أكسفورد (١٩٤٥-١٩٤٩)،

استقر بنا لمقام في مدينة أكسفورد التي ما إن وطئتها هدمى حتى لا حظت مدي الدمار الذي ألحقته سنوات الحرب بالناس البريطانيين، ولعله كان من حسن الحظ أن الدمار لم يلحق بالناسي لأربحية والنصب التذكارية سواء كان ذلك يقصد من الألمان أو مصادفة.

لقد انتهت الآن المعاناة الطويلة لقسوة الحرب غير أن آثارها كانت بادية على الكثيرين الذين ترك قلق التهديد الدائم إبان الحرب بصماته عليهم، كان لقصف الجوى عينا مدرجة لم يعرفها الناس في الحرب الأولى وبحسب لدمار الكبير تشتت لأسر وانعزل أفرادها عن بعضهم البعض ولاقي ناس شظف النعيش ورغم ذلك كان هناك الصامدون المتناسكون الذين جاوروا المرات ولكن كان يبدو عليهم الإرهاق، عسر أن ذلك لم يغير من سلوكهم ومجاملتهم وكانت كلمات الشكر والاعتذار تتحلى بوضوح في لعبهم النوسمة، ظهر لنا أن قسوة الحياة قد وطدت في نفوسهم الصبر وطاقته لإحتمال وروح التعاون والأمانة، لقد كانوا أناساً اتحدوا في فكرهم وعيائهم وأهدافهم التي قاتلوا من أجلها، ونحملوا المعاناة القاسية في سبل الدفاع عنها

كنت بري تلك الصمات محسدة في لجميع من أساتذة الجامعة حتى ربات البيوت التي تسمى الطبقة، كانوا ينفسون لدعة الحياة في أكسفورد قبل الحرب نتي افتقدوها الآن وأصبحت لحياة بالنسبة لهم أكثر قسوة وقل معه ولكن أكسفورد بالنسبة لما نحن الو هديس كانت نفس المدرسة الخالية التي قرأنا عن روعتها وهي لا تزال مركز لثقافة الشهير ومناخ حرية الفكر الوفير ومجتمع العلماء، كانت ثقافتها وفكرها لا تتحلى في كليات الجامعة فحسب بل في مكتبات التجارية وشوارع المدينة وأرقعتها وميادونها ومطعمها، ويلات الحرب جميعها لم تستطع أن تقل تلك الثقافة الرهيمة ولا ذلك المناخ الحر.

في الجامعة قرّرت أن أدرس ما كان يعرف يومها بالعلوم العصرية - وهي مزيج من العلوم السياسية والفلسفة والإقتصاد، كان لكل مجموعة أستاذ هو بمثابة المرشد Tutor يشرف على عملك الأكاديمي وجلست إلى أستاذي لتحديد الجدول الزمني لدراستي في الفصل الدراسي الأول الذي كان يبدأ في أكتوبر ١٩٤٤.

ولابد أن أذكر بحانب الأستاذ الذي يلعب دور المرشد الأكاديمي كان هناك مرشد مهمته إغاثة الطالب في مجال السلوك الأخلاقي ومشاكل الحياة اليومية، إنه (مرشد أخلاقي). نصح التعبير ولا أدري إن كان هذا النظام مار ل متبعاً في جامعة أكسفورد حتي الآن أم أنه قد انقضى! مهما يكن من أمر فقد التقيت بالأستاذ النبيل الطاهر في السن الذي أنيط به هذا الدور بالنسبة لي إنه البروفيسور سبولدنج.

كان طويل القامة، منصب لهيئة، مهيباً، في السبعينيات من عمره، دعاني إلي حديث ودي في حجرته بجامعة أكسفورد. ومازلت حتي اليوم أذكر ملخص ما قاله لي: (أنا مرشدك الأخلاقي لكني لن أتحدث عن الأخلاق.. حاول أن تعيش حياتك أفضل ما تكون في أكسفورد، الحياة لا تنحصر في ساعات الدراسة والمحاضرات والمكتبات، إنها ندب في اتحاد الطلاب وهي الأندية الثمائية والسياسية، وفي المدينة وحول الكلية حاول أن تري كل شيء وأن تستمع بما نهوي.. تذكر دائماً انه لا أحد يجبرك علي شيء، ولا يفرض عليك شيئاً سوى مقتضيات آداب السلوك العام ومراعاة حق الآخرين وحريهم في اعتناق الأفكار والأيدلوجيات ولإعتراف بخصوصياتهم، إحترام الآخرين يعني إحتمال لخلافه في الرأي). ثم أنهى حديثه قائلاً: (في وسعك أن تحضر لمقابلتي في أي وقت إذا حابهك مشكلة أخلاقية، لكني أشك في أن ذلك سيحدث) و فترقت.

وفي عام ١٩٤٦م، كانت هناك مفاجأة في إبتطاري.. إصل بي المسر من وكيل حكومة السودان في لندن ليحدثني انه قادم لزيارتي في أكسفورد، قال نه قابل المستر ستا ليبير من عميد كلية تراسينور وبعض أساتذتي. ثم أضاف إنه يسعدني جداً أن ينقل لي أن حكومة السودان قررت أن يهدم لي محبة دراسيه لاكمال دراستي في جامعة أكسفورد علي نفقة حكومة السودان.

كانت المفجأة سارة لأنها ترفع عن كاهل أني عبئاً ثقيلاً سمثل هي نفقت درسي في بريطانيا

سارت بها الحية في أكسفورد موزعة بين الدراسة والنشاط الاجتماعي والنشاط الرياضي، في محال لنشاط الرياضي لم أكن مبرزاً كما كنت في كلية فكتوريي بمصر.

وكان موقفى الرياضى المتميز في هكتوريا قد حدا بالمستر فريفت لشهره علي تدريبي الرياضى بأن يتكهن أن المستوى الذي بلغته سيؤهني للإصماف لفريق كره القدم لأول وفريق (لكرىكيت) بجامعة أكسمورد وأننى سأهف المشاهدين واحظى بإعجابهم. ولكن كان من بين أساء دفعتى ذلك العام من تفوق علي مهارة فى كرة قدم فله حظ بمكان فى الفريق الأول ولعل مهارتى فى لعبة (الكرىكيت) لم تكن مكتملة أيضاً فى المبارزة التحريرية فى ملعب (نوردز) بلندن حرمنى أحد أشهر الحكام من مواصلة اللعب لأسى استخدمت يدي بدلاً من ذرى عى، وكانت قرارات ذلك لحكم الشهير تشكل قانوناً للعبة (الكرىكيت) لا يمكن تجاوزه. كانت حبة أملي كبيرة بلاشب ولكن لابد أن خيبة الأمل كانت أكبر بالنسبة لمدرسى المستر فريفت عندما بلغه النبأ فى مصر وكان بينى على امالاً عر صافاً وعلي الصعيد الإحتماعى توسع نشاطي وأصبحت عضواً نشطاً فى رابطة الصاف وه لفربية لبريطانية، بل أصبحت رئيساً للرابطة فى دورتين.

ديمقراطية أكسمورد:

مرت سنوات أكسمورد الرائعة بسرعة. حاسمت لامتحانى النهائى و حترته بنجاح عام ١٩٤٩ وحصلت علي درجة السكالوريوس بمرتبة الشرف فى العلوم الحديثة. لقد كنا كمال المهدى وإسحاق محمد الخليفة شريف وأنا - أوائل السود بين الدين التحموا بجامعة أكسمورد ورغم أننا تورعنا علي كليات مختلفة فقد كنا سقنى يومياً بصرياً عند نهاية المحاضرات وإحتماعات الروابط.

كان لطلاب يمارسون الديمقراطية فى كل انشطتهم وذلك كان هو المناخ الذى يسود البلاد بأسرها وكانت أكثر المادج وصوحاً لهذه الممارسة الديمقراطية فيه اتحاد طلاب الجامعة - وهو هيئة ينتخبهم ويديرها الطلاب بأنفسهم. وعضوية الإتحاد مفتوحة لكن الطلاب بعض لنظر عن حساسياتهم وأفكارهم السياسية. فقط يزم عليه أن يسددوا اشتراكات عضويتهم. والمساطرات الأسبوعية لنى تعقد فى دار الاتحاد تحضرها شحصب باردة فى المجتمع البريطانى رجالاً ونساء بمختلف توجهاتهم الفكرية وآرائهم السياسية. كماو يشدون بدعوة من الإتحاد وكانت أظف فائدة لأحرار سياسية فى بريطانيا تتعلق بذلك الحق فى التمييز حتى يكتشفوا من بين صفوف الطلاب المشاركين فى المساطرات قادة المستقبل من السياسيين.

بعد اكتسب إتحاد طلاب جامعة أكسمورد شهرة خاصة فى السنوات لثى سقت الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٤) عندما أجاز قرار معارضة الحرب ورفض فكرة لقنال دفاعاً

عن الملك والوطن! كان القرار يمثل قفزة في حرية التعبير و لقدرة على احتمال الرأي الآخر لمعارض، فتعبئت الهيئات السياسية هذا القرار الذي يتخذه طلاب صغار يتحدون به موقف حكومة منتخبة بعد نفسها للحرب ويساندها الناحيون هي حوص نك الحرب.. بينما يقف الطلاب يرفضون ذلك.. مثل هذا الموقف في بلاد أخرى كان حرياً به أن يثير تهماً بالخيانة ويزج بمعتقداتها في غياهب لسجون!!

كل الاحزاب السياسية في بريطانيا كانت تمارس نشاطها بحرية تامة - تلك التي تؤيد الحرب وتلك التي تعارضها - المحافظون والعمال الأحرار والشيوعيون النرويسكيون والفاشيون والروابط المخلمة مثل الرابطة العربية البريطانية وغيرها - كلها كانت تمارس نشاطها بحرية كاملة، ولم يكن النشاط وفقاً على السياسة فقد كانت هناك الروابط الثقافية والإجتماعية والرياضية بمختلف أنواعها من الألعاب المعروفة وحتى هوية تسلق الجبال وكلها كان يؤسسها ويديرها الطلاب بأنفسهم؛ أما إدارة الجامعة فمحصر اهتمامها في الإدارة الأكاديمية والأمور المعيشية من مساكن الطلاب والسلوك العام للطلبة، ما كانت جامعة أكسفورد مجرد صرح لتلقى العلوم، ولكنها كانت مؤسسة تلبي الاحتياجات الانسانية في مجال المبادرات الثقافية والإجتماعية والسياسية وتدعم وترعى قدرات الشباب في كل هذه الجوانب.

أما كان يوفر الفرص للتعبير عن كل الأفكار والمعتقدات ومدرسه كل الهويات التي تدعه خصوصيات الإنسان وتوفر الفرصة العظيمة للاستفادة من الأنشطة لسانه على المستوى الفردي والجماعي وتدفع الفرد للسعي خلف التميز والتفوق وتوفر حرية الرأي في أبهى صورها من خلال الاتحادات والروابط وتنمي القدرة على تحمل الرأي الآخر وتعليق من قيمة الحوار بديلاً لتعصب المقيت واللجوء للعنف .. وبهذا الأسلوب يخلق وحدة إجتماعية وترابطاً لتحقيق أهداف سامية:

مجتمع الطلاب السودانيين بأوكسفورد:

شارك مجتمع الطلاب السودانيين على قلة عدد أفرادها في مختلف الأنشطة الطلابية بكملة قدراته وكل في مجال إبداعه، غير أننا كنا أيضاً نواجه قضايا الخاصة. وعلى سبيل المثال فقد أرسل لنا مكتب شؤون الطلاب في لندن دة مرة إستمارة لملأها بمعلومات عن أنفس مثل المواد التي ندرسها والعمر والقبيلة التي ينتمي إليها الطالب وغير ذلك من المعلومات، ودون سابق إتفاق سجل كل الطلاب أمام أسمائهم أنهم (سودانيون) راخصين لإنتساب لقبيلة وعندما تعرضت السيدة كليتون



مامون بهيري - أول سنة ياكسفورد

الحصيفة التي لا يهزمها شيء - للمساءلة من جانب الحكومة السودانية. ردت قائلة لقد منح كل طالب الفرصة للتعبير عن اعتراضه بقبيلته للتأكيد على انتمائه للسودان ولقد شاءوا تأكيد تمنائهم الأكبر فكان موقفاً تشكر عليه تلك السيدة الحصيفة.

في مجتمعنا ذاك كان كمال المهدي أكثر حكمة أما أكثرنا تالقاً فقد كان اسحاق محمد الحليفة شريف. لدي أدع في كثير من المجالات كانشعر والرسم وإجادة اللغات الأجنبية حيث علم نفسه بنفسه المرسية والأمانة.

الحديث عن مستقبس السودان نذل كان يدور في نطاق محدود يتناولهُ السودانيون بين أنفسهم حول هل يصبح السودان جزءاً من مصر أم لا... وكان اسم السودان بـ. احياناً في أجهزة الإعلام عند الحديث عن الشرق الأوسط وفي نهاية الأربعينات حينما أحارت الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب احتلت مشكلة فلسطين مكاناً بارزاً في الساحة الدولية. ومارئت ذكر الدور الذي لعبه ادوارد عطيه الذي عمل من قبل في حكومة السودان وعاش في السودان طويلاً وألبرت حوراني الذي يعمل في المكتب العربي في لندن وقد حصر إلى اكسفورد للدفاع عن لقضية الفلسطينية وعن حقوق العرب بينما كان أباً إيبان الذي صبح وزيراً لخارجية إسرائيل هيم بعد يدافع عن حق اليهود في الأراضي الفلسطينية.

أما هي السودان فقد كان الخلاف مستعراً بين دعاء الإستقلال ودعاء وحدة وادي النيل بينما الإدارة البريطانية في السودان تتحدث عن القدرح ليتوفر النضج والاستعداد للحكم الذاتي والإستقلال وكما نحن لثلاثة في كسفورد نساند دعوة استقلال السودان ومعارض الوحدة مع مصر ولكننا - يصاً عارض القدرح لسطى. الذي تطرحه الإدارة البريطانية في السودان.

في هذه الأحوال كما نناقش قصصاً السودان مع زملائه لطلاب وكانت امية لوحيدة التي تطرح شعار تقرير المصير نحن مشكلة السودان هم الطلاب الذين يتمون الحرب الشيوعي وهذا الموقف جعل متعاطف التي حد ما مع فرع الحرب الشيوعي سريطس بإحدمعه وقبل يومياً على شرا صحيفته (لديلى وركر) وهي لم تكن صحيفة واسعة الانسار.

وحسب اقتراب نهاية حياتنا الجامعية أكسفورد وصبتنا اناء من السودان أن زميننا سحاق محمد الحليفة شريف قد تم عقد قرانه بالوكالة وهو في أكسفورد علي حتى كريمات السيد عبد الرحمن المهدي ورغم أن البأ لم يكن غريباً بالنسبة لنا إلا أن

مجرد فكرة أن يتم رواج شخص ما (بالوكالة) وفي غيبته أثارت دهشة مجتمع المدينة وأصبح الخبر عنواناً بارزاً في الصحف. (طالب سوداني أكسفورد يتزوج بالوكالة) وأصبحت القصة حديث الحامعة والمدينة كلها بعد أيام! الكلمة الإنجليزية التي استعملت "By Proxy" تعني قاموسياً الوكالة أو التفويض أو أن يعمل شخص كبديل أو وكيل عن شخص آخر وكان الزوج عن طريق بديل أو وكيل يبدو لمجتمع أكسفورد أمراً في غاية لغرائه، بينما كن نائسبية لنا مرأ عادية في الزيجات حيث يقدم علي إكمال مراسمها الأهل والأقارب هي غسة الزوج.

ودعم لانباء التي كات تصلنا عن عقد زيجات بالوكالة، وأناء الزواج الذي يتم في بريطانيا بين طلاب سودانيين وفتيات بريطانيات فكنا نحن الثلاثة متفقين بن أمر الزواج ينبغي أن ينهى علي الإنسجام بين الزوجين وأن يكون هناك تكافؤ أو تشابه في العملية التربويه للزوجين.

حفيد السلطان.. والباشوات

ولأختم هذا العرص بطرفة تتعلق بدراستي خارج السودان، ذلك أن أبي عندما تسلم بياً قبولى في كلية فكتوريا عام ١٩٢٨ شعر بكثير من الفخر والإعزاز لأن إبه قد قبل في تلك الكلية المتميزة ولم يتردد في أن يتوجه إلى رئيسه المبشر مفتش المركز البريطاني لينقل إليه بياً هذا الإيجار العظيم وحسب روايه والدي فإن المبشر البريطاني استقبل البياً ببرود قائل: (ولكن هذه كنية أبناء الباشوات والطبقة الأرستقراطية) وسرعة رد عليه والدي قائل: (وهو نسيب أن إبنى هو حفيد السلطان على دينار سلطان دارفور) فأجاب المبشر ولم يمارقه بروده: (إذن سيكون ابنك بين أقرانه ونفس طبقته) ولحظتها حرج والدي من مكتب المفتش وهو أكثر اصراراً علي مواصلة تعليمي حتى بهاية الشوط وعلى أرقى المسويات... وقد روي هذه الطرفة لبشر محمد سعيد وعدد من أصدقائي الآخرين بعد سنوات لاحظه.

العودة للدين

كانت رحلة العودة بحراً من ميناء ليفربول إلى بورتسودان ممتعة رغم أنها لم تتخلها أحداث مثيرة ولكننا عند خليج بسكاي - شبه جزيرة إيبيريا - تماذعتنا أمواج عالية لعدة ساعات. وكنت من بين زكائنا الذين عابوا من دوار البحر. وهدأت الأموج وواصلت لباحرة رحلتها علي مياه هادئة وتحت سماء صافية عبر البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر حتي رمت في ميناء بورتسودان.

بورتسودان بالنسبة له نحن الذين ترعرعنا في وسط البلاد تعتبر مدينة حدودية بانيه مثلها مثل وادي حلما، وأهلها الذين يتحدثون لغتهم الخاصة بجانب العربية يشيرون إلى بقية أنحاء البلاد من الداخل باسم (السودن) - كأنه جسم منفصل عنهم. إحساس بالغربة في المدينة خفف منه الترحاب الذي وجدته من أحد أقاربي السيد سليمان وقيح الله الذي كان يعمل صابطاً لبديدة المدينة وصديقه السيد علي حسن عبد الله الذي كان يملأ منصب نائب المعتمد البريطاني في المدينة وقد در لكليهما هيم بعد أن يلعبا دوراً ترويجياً هي إرساء قواعد لحكم المحلي في السودان. كانا يوم أن استقبلاني بحورين بمدينتهم، والحو أن المدسة مركب هي نفسي أثراً سابقاً فقد كان النظام يسود العمل في المناء، وشوارع المدينة واسعة ونظيفة ومجتمعها يميز بالحيوية ويتعايش معه رجال من شتى أنحاء السودان. وكانت المدينة تتحكم في صادرات وو زادات السودان.

تحركت من بورتسودان بقطار الإسكسبريس السريع الذي يصل الخرطوم اليوم لثاني وكانت قطارات السودان يومها منصبة المواعيد تستطيع أن تقارن مسوي لدقة والنظافة والنظام بمستويات القطارات البريطانية، الرحلة من بورتسودان للخرطوم تنساب كثيراً رحلتنا من الخرطوم إلى وادي حلما - محطات يعمرها الهدوء، ومدن غير مردحمة بالسكان وباعة يتحولون في المحطة بهدوء ووقار لا يباليون في التودد نحو الزائرين في الشراء من الركاب. مدي حلال الرحلة ذلك الإحساس بالجمال المهيبة وأنا أرسل بصرى عبر الأفاق الشاسعة الترحيبية تحمى بالروعة في اتساعها ورحلتها وصعرائها الممتدة و لزراعات القليلة المتناثرة هنا وهناك يتقطعها في سهل وكبرياء رجال وبساء يتحركون وكأنهم يمتلكون العالم بأسره.

..وتقدمت للعمل بمصلحة المالية؛

وأخيراً... وصلنا الخرطوم.. بعد لقاء حار بمحطة السكك الحديد بالخرطوم استقر بي المقام بضعة أيام في أم درمان حيث التقى بالأهل ولأصدقاء، ثم بدأت التفكير في العمل. كانت رغبتى الأولى بالطبع أن ألتحق (بمصلحة المالية) وزارة المالية الآن - فتقدمت بطلبى إليها واستقبلنى إثنان من كبار موظفيها البريطانيين بحفاوة بالغة وتمت المعايمة بسرعة ورحبا بالنصب في للمصلحة بحسبانى أول جامعى سودنى يتم تعيينه ولكن كانت المشكلة أنه لم يكن هناك وصف وظيفى أو اعتماد مالى متاح لمنه المنصب فوراً لأن مثل هذا المنصب الجامعى لم يكن محظوظاً له في الميزانية المحازة

ولذلك استقر رأي المسؤولين أن التحقق بعمل حكومي مؤقت في مصلحة حكومية أخرى - مصلحة المعارف (وزارة التربية الآن) ريثما تكتمل اجراءات التعيين في المالية.

أجلت. للعمل مؤقتاً بالتدريس؛

وتوجهت لمصلحة المعارف واستقبلني ورافقها رجل التربية والسياسي السوداني الشهير السيد عبدالرحمن علي طه. وفي لقاء قصير رحب بي في وزرته وأحالني إلى مدرسة حنتوب الثانوية للتحقق بها معلماً مؤقتاً، وتوجهت إلى حنتوب لألتقي بناظر المدرسة المستر دراوي وهو من نظير المدرس البريطاني المتميزين وقد عمل في السودان طويلاً كأستاذ للعلوم، ولم يكن لقاءه لي ودوداً وصندوقاً محسب، بل عبر مباشرة عن رغبته في أن أتولي تدريس التاريخ الاسلامي مؤكداً لي توهج المرحح في المدرسة، وقبلت عرضه وبدأت العمل مدرساً في مدرسة حنتوب الثانوية.

أيام حنتوب الجميلة؛

مدرسة حنتوب الثانوية بالنسبة لي كانت محطة مؤقتة ولكنها كانت مكاناً رائعاً وممتعاً ذا هوائد عظيمة، فهي تمتد على الضفة الشرقية لليل الأزرق هي مواجهة وطني الصعير مدينة ود مدني ويعمل في هذه المدرسة قدامى المعلمين ذوي المستويات الرفيعة والمكانة العالية كالنصري حمرة وعبدالحليم علي طه، وهاشم ضيف الله. ما شاب المعلمين فقد كانوا بالنسبة لي من رفقاء الدراسة في المرحلة المتوسطة، فتمكنت من إحياء الصداقات القديمة مع معلمين أمثال ابراهيم مصطفى شرف الدين أمين محمد الأمين وحامد الأمين.

مدرسة حنتوب الثانوية في ذلك الوقت كانت من المؤسسات التربوية المعسرة ذات المقام الرفيع وتمثل قمة في حقل التعليم، يتم اختيار طلابها من بين أعداد كبيرة حسب التفوق الأكاديمي بإعداد تتناسب مع الفرص المتاحة والمعلمين المؤهلين للحفاظ على مستوى لاداء لتربوي الذي تطمح إليه إدارة المدرسة، وبالنسبة لي رحبت كثيراً بفترة حنتوب كمحل مهم للمناخ المعاشي الذي يساهم فيه بناء مستنصر السودان احدث هيكسور الحيرة من لناحتن الاجتماعية الأكاديمية كان الجميع يتمتعون بحاسيس وطنية وقومية أصيلة وعملياً كان لكل منهم ميوله السياسية بدأ فهدن ثقة في لنظم الإحتماعية و لسياسيه السائدة ينتشر بينهم سواء بالنسبة للحكومة أو الطوائف الدينية الكبيرة أو الأحزاب التي شات حديثاً. كان حيل الشباب العاشق يغلي حثاً عن أفكار وحفانو جديدة، ورغم أن البعض كان يسحر من الأوضاع القائمة حونه إلا أن العاسة

العظمى كانت حادة في التعامل مع لواقع بصدق وموضوعية. كانت أفكارهم تتراوح بين صور منقولة عن التيارات الإسلامية الأصولية التي نشأت بالقاهرة ورؤى ماركسية لينينية كانت تساب من موسكو وبشكل أساسي عبر مصر.

خلال فترة عملى القصيرة بجنوب وكمرافق للنصص النهائي، عمرنى بحساس بالسعادة عندما علمت باختيارى ضمن المعلمين الذين سيشاركون في رحلة لمدة ثلاثة أسابيع إلى جبال النوبة بجنوب كردفان، سافرت عن طريق الشاحنات ونطت الرحلة كل المدن الرئيسية ومعظم المواقع المتميزة بجبال النوبة. بعض إطباعاتى عن تلك لرحلة بقيت إلى الآن. فأذكر أن الفصل كان فصل الحريف، الطرق لم تكن وعرة للغاية، عملياً كانت كل المنطقة تتمتع بأجواء منعشة وباردة، كنت الأرياف موزقة بالحصرة و لحمال، كما كانت المنطقة يعمها إحساس عميق بالأمان وتسودها روح الصداقة والتعاضد السلمى بين النوبة و لقبائل العربية الرعوية كالبقارة، كان من لمفاحات المدهشة مشاهدة ساء لنوبة والعرب ومن يقمن برعى قطعان الماشية وبدء القطاطي وحلب الأنفار وتسويق بعض المنتجات كما كن يسافرن على الأقدام من منطقة إلى أخرى ويمارسن كل ذلك العمل الشاق بهمة ونشاط.

أثناء فصل الحريف كان مفتشو المركز البريطانيون بالمنطقة يسافرون على ظهور الثيران يقومون برياراتهم التفتيشية المنتظمة لزعماء العشائر المحليين في مواقعهم لكن رحلتنا كلها تمت على متن الشاحنات. عرفنا أيضاً أثناء تحولنا بمناطق جبل النوبة أن هناك عدد من البعثات التشيرية براول نشاطها بالمنطقة.

وصلت الأيام السعيدة المرحلة بمدرسة جنوب إلى نهايتها، كانت تلك فترة إعداد زاحرة بالنشاط ومليئة بالفائدة أعدتلى للحياة العملية لتي كنت تستطرنى بالخرطوم في مصلحة المالية التي كانت على وشك أن تبدأ في يوليو ١٩٤٩ كنت قلقاً وأنا أتأهب لبدء العمل وكنت في حاله تفكر وتأمل فيما تحبته الأقدار

الرحلة الطويلة:

كنت على وشك مغادرة ود مدنى موجهاً إلى الخرطوم حين استدعانى و لى لحصة أنس قصيرة، كانت هذه من المرات القليلة لتي يدعونى فيها والذي دعوة صريحة لأجلس و ستمع إلى الصبح لى ما يزال حياً في ذاكرتى.. قل لى. حاول الإستمتاع بأوقاتك والترهية عن نفسك بقدر ما تستطيع لكن عليك بدل مجهودات أكبر في أداء عملك، أعلم أن نرمن يتغير وتتغير عه معالم الحياة بسرعة. كانت أياما أكثر

يعبراً ورخاءاً وبالرغم من أنني نشأت في غياب أبي المنوفى، فإن أمي التي هي جدتك أشرفت على تربيته وقد أطلعت بنفسك علي الحب و لإحترام الذي كنت أوليه بإها حتى فارقت عالمنا هذا لقد نمكت أنت من إحراز شهادة من جامعة أكسفورد وهي الفد سوف يحرز العديد من السودانيين درجات علمية رفيعة هـ تكور أعلي مستوى من شهادتك، الصفات الرائعة للبريطانيين و لتي كنت شاهدٌ عليها بنفسي أثناء فترة عملي كضابط عسكري أو أداري كنت تمثل في الخصوصية والإسمامة و لعدائته، أحمل سلاحك في احياء استقامة الشخصية و جعل محبة العدل والحق دليلاً ومرشداً توقف والذي فحاه عند هذه الكلمات واسبت دموعه وهو يتذكر و لدته هي هذه اللحظات العاطفية الرقيقة!

الوقت كان صباح الثالث عشر من يوليو من عام ١٩٤٩ بالخرطوم، كنت قد أمضيت الألفية الفاشنة في فندق صغير بقلب المدينة لأتمكن من الوصول في وقت مناسب للمعاينة بالمالية، في السابق كنت عادة أقيم مع أقاربي متي ما قمت بزيارة لأحدى المدن لثلاث، الخرطوم، الخرطوم بحري، أو أم درمان، لم يكن أمراً مقبولاً في عره السودنيين أن يقيم أقاربهم وأصدقائهم بالمنادق، ويغضبهم تفصيل المناق على بيوتهم وحسن ضيافتهم، كل نسان يحمل الصفات السودانية كان عليه إعداد نفسه وهو يتوقع زيارات الأهل والأصدقاء القادمين من خارج المدينة لقضاء بعض الوقت معه بمره سواء بغرض الزيارة بمعها أو لقصص، جوانح اضطرتهم للحضور للخرطوم، وعلى أي حال كانت لفنادق بائسه ولا توفر لراحة لساكنيه، وبينما كنت في طريقي لمكان المعينة مصلحة المالية كان يتناسى احساس بالحياء و لثعل لعلني ان اقدمني بالمدق كنت يتهاك لأحدى لعدائت السودانية الأصلية التي لا تحب أحد على حرفها وصلب منى لماليه هوجدت نفسي في مواجهة منى مهيب بطل علي النيل الأزرق كانت حطتي ثقيلة بعض الشيء، رغم من كنت رصاصاً في ذلك الوقت، لم تر ودنى شكوك هي أن المعينة ستكون إحرأً شكلياً وأر بعيسى هو نيحة محسومة سلفاً، كانت مخاوى تتحصر في طبيعة علاقتي بالآخرين في القسم، و لشكل الذي ستكون عليه فقد كنت ول خريج يصمم لقسم ليعمل حبيباً لي حب مع بريطانيين وسودانيين ويصبح رميلاً لهم ما نوع لعلاقات التي ستربطني بهؤلاء الزملاء؟ وكيف تكون طبيعة الانسجام مع الآخرين في تسيير العمل وأداء المهام الرسمية؟

على مستوى البلاد قاطبة كانت الحركة الوطنية تستجمع قواها، واليوم الذي سيشهد تولي السودانيين زمام الأمور صار يبدو قريباً. كان أمراً حليماً أنه ستحدث منافسة قوية على المناصب السياسية بين من ينتمون إلى الأحزاب السياسية والمستقلين، لكن ما هو مصير النظام الحكومي الرفيع والمتقن الذي كلف بناؤه الخمسين سنة الفاتنة وهو يشمل المصلحة التي سأنضم إليها.

كانت المعاينة لطيفة وهادئة وبدأت تتحول إلى حديث تسوده روح الصداقة عن انشطتي الاجتماعية بالحامعة، وشرح لي أعضاء اللجنة بكل لطف الأسباب التي لم تمكنهم من إكمال تعييني بالسرعة التي كانوا يريدونها، حيث كان عليهم حتى الوظيفة وبالنوصف الوظيفي المناسب ثم إيجاد التمويل للوظيفة هي لمرابية الجديدة. بعد مصي لوقت كتب أنظر لهذه المرحلة كأول درس أتلقاه في لقواعد المالية. عند نهاية المعاينة تمت تهنيتي كأول موظف جامعي بدائية بالمصلحة وتمنى الجميع لي التوفيق.

أول موظف جامعي سوداني بللمالية:

لم تكن الوظيفة مميزة من ناحية دخلها ومخصصاتها أو سلطاتها ومسؤولياتها، كانت وظيفة تدريبية كنت أتفهم تحوف السلطات من امسار المسؤولين في أول تجربة من نوعها. لكني لم أبدأ اهتماماً بكن هذا كنت فقط أهتم ببدء لعمل ومحاولة الإستفادة من هذه المساعدة قدر ما يمكن وحلق عرض عديدة لىفسي، موضوع لراتب الشهري والمخصصات كان أمراً ظوياً بالنسبة لي.

كانت قضية المساواة في الأجور مع الموظفين البريطانيين ذوي المؤهلات المشابهة من انحصار الساحة بين الموظفين السودانيين في ذلك الوقت، كان رأى السلطات إن الموظفين السودانيين هم أصلاً في خدمة وطنهم ويستقر ما سيحدث مستقبلاً فيما يختص بهذا الأمر سوف تكون لهم شروط خدمتهم الخاصة بهم والتي تميزهم عن أي عمالة أجنبية أو مؤقتة. لكن هذا التبرير أصبح فيما بعد ضعيفاً يستحيل الدفاع عنه.

كانت حجة السلطات تعتمد على أن مستوى المعيشة بالنسبة للسودانيين والبريطانيين يختلف تماماً. وبصغر هذا تمييزاً واضحاً بينهما، لكن الأحرار كان يجب أن تقيم على أساس المؤهلات والخبرة العملية إضافة إلى الاحتياجات المعقولة في الحياة المستوي المعيشي هو ما يقوم بتحديد الفرد بنفسه أو المجتمع الذي يعيش فيه. يجب عدم وجود إحتلافتات في الإحتياجات الأساسية التي تتطلبها الحياة العادية المعقولة. لذا فنحدد الإحتياجات حسب أسس ومواصفات ثابتة مرتبطة بشخصية الفرد كان من الأخطاء الكبرى.

في السنوات الأخيرة عشت لنكون شهوداً على لهجات الجماعة وما نتج عن ذلك من تصفية لمؤسسات الدولة من لعقول والحبرات والكواذر المدرية. أسواق العمل بالدول العرسة وبمعص دول العالم الأخرى تقدم للسودانيين أحوراً و ميازات تناسب مؤهلاتهم وحبراتهم. لم يكن هناك من سبيل للاستعانة بقوانين لوقف هجرتهم ولا يسو. المنافسة الوطنية كانت ستتجح في إثائهم عن الهجرة. في ذات الوقت لا يستطيع أحد ان يصف من يختار لعمل بالخارج بعدم الوطنيه. كانت الدوفع مشروعه والأسباب وصحة للجميع لم يكن باستطاعه لسودان مهاجرة تلك الدول في تقديم أحوار وامنيارات أفضل. كان مسوي المعيشة كما هي الفترات التي مصت بتطويف توفير حياة لائقة ومحترمة مع العناية الطبية اللازمة. والسكن المناسب والتعليم للأطفال وضرورة الادحار لمواجهة حتياحات المستقبل. والأمر هذا ليس إشباعاً للرغبات فقط لكن يجب أن يوضع في الاعتبار أن إقتصاديات الدول أصبحت ترتبط ببعضها وبكتسب الصممة العلميه لدا فاستحقاقات العاملين يجب أن سوحد على مستوى العالم.

كانت مصلحة المالية وأحد من أكبر المصالح بحكومة السودان، فمن ناحية المصلط والصلاحيات تاتي مباشرة بعد السكرتير الإداري (وزارة لدولية الآن) ولسكرتير الإداري كان في الواقع رئيس مجلس الوزراء. تتكون المالية من فروع وأقسام عديدة يترأسها السكرتير المالي يعاونة الوكيل وأربعة مساعدين يشرفون على أقسام الأيرادات - المصروفات - شؤون الخدمة والحسابات المركزية. هناك بالطبع العديد من الخدمات الأخرى المساعدة وكل من لكل من قسمي الإيرادات والمصروفات مدير يرأس القسم وعدد من التفتيشيين القياديين (حوالي عشرة إلى اثني عشر) وجميعهم من البريطانيين

معظم الكوادر المساعدة كانت من السودانيين مثل كبار الموظفين والمحاسبين وصايط شؤون الخدمة. كان مجموع السودانيين بالمالية حوالي المئة من ذوي الخبرات والأعمار المختلفة ولم يكونوا كلهم بالصورة من الذين قصوا عتبات خدمتهم السابقة بالمالية.

كموظف للمالية تم الحاقني في ئدية بقسم المصروفات رحب بي رؤسائي انبريطانيون كرميل لهم وزعم أنني اعد زميلاً من مرتبة ادنى منحوني احساساً بالرملة العادية. كانوا يسميرون بروح الصداقة ودمائه الحلق وندوا يحسبون أن الأوضاخ هي السودان سفير وهو تمام الأمر لدي تحدث في لمصلحة ئتي نعمل بها. عرفوني على طريقة العمل في القسم. تم تكلفني بإعداد المذكرات للإحتتماعات الهامة. القيام

بالأعمال التي تحتاج إلى بحوث يتم فيها الرجوع إلى الملفات العاملة والقديمة. كذلك كنت أقوم بكتابة وقائع الاجتماعات وعموماً كنت أشترك في النقاش داخل الاجتماعات. كانت الدقة والموضوعية أمراً ضرورياً في ذلك الوقت. وكنت مهتماً بصورة خاصة بأهمية القيام بواجباتي على الوجه الأكمل وبالسريّة المناسبه، لكن مع ذلك كان لديّ المرد من الوقت الذي يعكس من الرجوع للإرشيف فكنت أقرأ بنهم لكثير من الملفات العامة والقديمة التي تم إغلاقها. فأطلع عليها مثلاً على التقارير السنوية للمصلحة. وعلى الميزانيات السابقة والحسابات السنوية، المذكرات الخاصة بالسياسات التي تقدم لمجلس الحاكم العام وأرجع الصرّيب على الواردات والصادرات التي تمرّص أو يتم الإعفاء منها من حين لآخر والصرّيب المحلي وقروض الزراعة والإسكان والمكائنات بين المالية والمصالح الأخرى مثل الاقتصاد والتجارة والحمّار وديوان المراحع. أصبح العمل يجذبني بشدة فصرت أقضي ساعات إضافية بمكان العمل، كنت أعمل في فترة المساء وفي صباح الجمعة أعكف على قراءة بعض الملفات والمستندات التي بمكتبتي ولابد أن أذكر هنا بالشكر والوفاء من المسؤولين السودانيين الكبار بالأقسام كانوا يقدمون لي باستمرار المساعدة والتوجيه اللّازمين فلم أكن مطالباً في غني عن مساعدتهم في ذلك الوقت اكتشفت بالطبع أن معظمهم يتمتع بقدر كبير من المعرفة وقدرة عالية على الأداء الجيد باللّغتين العربية والإنجليزية في تسيير لأعمال الموكدة إليهم.

كانوا فخورين بالأعمال التي يؤدونها وقادرين على أداء المهام الصعبة وملمين بطبيعة السياسات السائدة لأنهم مهدوا الطريق لمعطّمها. وكان بإمكان عابليهم مواصلة الدراسة بالحاممات إذ أُنحت لهم فرصة الدراسة داخل السودان، لم يكونوا فقط يتمتعون بإحترام وحب رؤسائهم البريطانيين بل كان لبريطانيون يستمعون إلى نصائحهم وتوجيهاتهم كانوا يمثلون الدكرة التي تعد مخزناً للمعلومات بالمصلحة ولا يستغنى أحد عن الإستفادة من خبراتهم ومعرفتهم. وكان الموظفون من البريطانيين يراقبون الوضع بانتباه كامل ودون إبداء أي تمصبل فحدوث مراعات هما بين سودانيين كان أمراً متوقفاً لكن لحسن الحظ لم يحدث شيء من ذاك القليل.

كانت علاقتي في محيط العمل تبني أساساً على التقاليد السودانية، فأبدى الإحترام للجميع دون تمييز مهما كان موقعهم في السلم الوظيفي. الفضيلة التي يتمتع بها السودانيون في تحمل الآخرين كان لها دائماً المكان الأسمى، الإعتداد بالنفس كان مقبولاً لكن دون إبداء الغرور والتكبر على الآخرين. كان العمل يعد نشاطاً إبداعياً خلافاً

وليس شكلاً من أشكال العبودية والإسترقاق، العاملون كانوا يشجعون على التعود على طاعة نظم العمل دون الخنوع أو الطاعة العمياء لكل ما يرد إليهم، هناك تأكيد على أن القيادة يجب أن تبنى على التوايا الحسنة والشعور الودى تحه الآخرين وليس على التسلط الذي يدفع الإنسان هي طرق مجهولة ويجلب الخوف والتردد. وكذلك تبنى القيادة على أساس (نحن) وليس (أنا) أي على روح الفرق الأمر الذي جلب الإحترام ولا يتطلب براعة فائقة. كانت غالبية البريطانيين بالقسم من محترمي المهنة ذوي الثقافة والعلم يكرسون أوقاتهم لعمل ولا تبدو عليهم ميول للسياسة بصورة تلفت النظر. ومن الحقائق التي تستحق التسجيل أنه هي تلك الأيام والتي أن تولت السلطة أول حكومة وطنية لم تتردد في شائعات أو إدعاءات بوجود فساد أو إحتيال في مصلحة المالية. وفي بداية هذه الرحلة الطويلة كان تركيزنا على المشاكل العملية.. فقد كانت المصلحة مسؤولة مسؤولية تامة عن إدارة لإقتصاد القومى السودانى.

الإقتصاد القومى السودانى (١٩٤٩-١٩٥٦)؛

تتحدد السياسات الإقتصادية والمالية لأي حكومة - سواء كانت حكومة دولة صناعية أو دولة نامية، مستعمرة أم مستقلة - تتحدد نتيجة لعدة عوامل قد نختلف في أهميتها ووزنها لكنها جميعاً تؤثر بشكل أو آخر. هذه العوامل تتفاعل متزامنة لتفرض إتخاذ إجراءات بعيدة المدى، ويلعب الرأى العام الداخلى والضغطوط التي تمارسها الأحزاب السياسية المقارضة وجماعات الضغط في شتى مواقعها - تلعب دوراً حاسماً، كما تلعب مطالب الاتحادات المنظمة والعمال والمرارعين ومواطنى الدولة دورها هي توحيه سياسات الدولة المالية وإعادة صياغتها، هناك أيضاً الكوارث الطبيعية مثل موجات الجفاف والفيضانات العالية وغيرها وهي أحداث لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن تجاهلها بعد حدوثها وهناك الأنشطة المتعددة في مجال التجارة الخارجية التي لها انعكاساتها المؤثرة في تكييف أو إعادة تكييف السياسات المالية، هذه القواعد العامة لا يمكن استثناء حكومة السودان منها خاصة هي الفترة التي نتحدث عنها. وإذا توقعنا عند بعض العوامل الهامة التي تشكل السياسات المالية والإقتصادية لأى دولة فإننا يمكن أن نجعلها فيما يلي:

أولاً: طبيعة الأفكار والأيدولوجيات التي تتبناها لأنها ذات أثر كبير على السياسات

الداخلية في جميع المجالات إضافة إلى انعكاساتها على علاقاتها الخارجية.

ثانياً: ضرورة إحراز المسؤوليات الرئيسية للحكومة التي تتمثل في الحفاظ على الأمن

الداخلي والخارجي وإرساء دعائم حكم القانون وحفظ النظام العام وسط العدالة وتحقيق الأمن الاجتماعي، هذه الضرورات تفرض أولويات ثابتة لا تتغير بالنسبة للإنفاق على النظام الإداري وتطويره وعلى القوات المسلحة والقوات النظامية والأجهزة العدلية.

ثالثاً: الالتزام نحو المحتوى الاجتماعي لسياسة الدولة والممثل هي الإنفاق على التعليم وخدمات الصحية والإسكان الخ.

رابعاً: توفير البنى الأساسية من خطوط السكك الحديدية والطرق البرية و لنقل، نعم ووسائل لإبصال وكافة لمرافق العامة.

لقد هت ربح التعبير هي أعصاب الحرب المالية الثانية في كل اتجاه وتعالج الصيحات الشعبية في كل الأمم لسمو اشامل والتطور في كل أوجه الحياة وهي صيحت ما كان في مقدور الحكومات تجاهلها

على ضوء هذه الأسس ننظر في واقع السودان في فترة ما قبل الإستقلال وفي سياست الإدارة البريطانية، الإقتصادية والمالية التي كانت تقدمها حكومة السودان ائذاك. لا شك أن واضعي السياسات الإقتصادية في السودان من البريطانيين ائذاك كانوا يتميزون بالحذر والاعتدال والواقعة وكانوا بطبيعتهم يميلون لتدرج، فهي السنوات الأولى للحكم لثاني اعتمدت حكومة السودان على القروض من الحكومة المصرية لبناء بعض الأصول الثابتة والبنيات الأساسية مثل السكك الحديدية، ولكن بناء فعده إقتصاديه لبلد كبير مثل اسودان كان يتطلب إجراءات أكثر ثورية

صناعة السبج في بريطانيا كانت تحتاج للقطن، وتلبية تلك الحاجة من إنتاج راعي سوداني أصبح خياراً متاح للحكومة استجابة لطلبات لندن. وقد مرب زراعة قطن في السودان بتجارب مختلفة لسنوات عديدة ولم يوقف تصدعها إلا نشوب لحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، وقد أثبتت التجارب أن الأحوال المناخية في نوسودان ملائمة لزراع القطن طويلاً البيلة وعندما أطمأنت لإمكانية تسويقه في بريطانيا أقدمت الادارة الانجليزية في نوسودان على الحصول على القرض الالارم من لندن لبناء حراس سنار لتتولى مجموعة بريطانية (سندكيت) إدارة المشروع بالمشاركة مع الحكومة و لمزارعين. قامت مزرعة تجريبية ونشئت المحالج وكان مشروع الجزيرة من لأعمال التجارية الناجحة القائمة على ساس المصلحة المشتركة. أخذ السودان ينتج اقطناً ذات جودة عالية ومصانع السبج البريطانية تشتري القطن المنتج، فكانت هذه

بداية الإرتقاء بأداء القطاع الزراعى ودخول الزراعة الحديثة التي تضبطها قواعد علمية وتحتاج لكوادر مدربة.

وهي ذات الوقت أقيمت محطة للأبحاث الزراعية بالإصاهاة الى محالح للقطر ضمن لمشروع.. وهكذا ولح السودان عصراً جديداً في عالم الزراعة الحديثة والمنظمة .
واجه مشروع الجزيرة بعض المشاكل الاجتماعية والفنية والسياسية لكنه أخيراً أصبح مشروعاً يمثل أنموذجاً دولياً للنجاحات التي تحقّقها التنمية، وأهم من ذلك صبح العمود الفقري لإقتصاد السودان القومى ونموذجاً يحتدى بالنسبة للمشروعات الحكومية و المشاريع، خاصة، ومصدراً هاماً للدخل للحكومة المركزية والحكومات المحلية، بل وأصبحت الجزيرة مركزاً لنشر النوعى والتقدم لثقافى والاحتماعى.

بالنسبة للحكومة فقد كانت مصلحة المالية تدير شؤون الإقتصاد القومى على ضوء حقيقة راسحة هي: أن السودان بلد فقير والرح به فى مشروعات يطفى عليها حسب الإسراع فى الصرف، او مشاريع خيالية تقود للإفراطات فوق طاقته أمر يشكل خطورة بالعه على مستقبله، من هنا ترسح مبدأ إتباع قواعد مالية مضبوطة، كانت لميرانية السنوية تجاز خلال اجتماعات طويلة ومضنية تتوخى لدقة فى مراعاة مقترحات مصالح الحكومة المختلفة وعلى المصالح بعد إجازة الميرانية الإلتزام بها تماماً وعلى مصلحة المالية متابعة ومراقبة الإلتزام بدقة. أى اراء أو مقترحات تنشأ بعد إجازة الميرانية ينبغى تقديمها لمصلحة المالية وإنتظار قرار بشأنها رفضاً أو قبولاً، وكنت تقارير الأداء المالى و لحسابات تصير المالية بلا أدنى تأخير، كما كانت المصالح الحكومية تقدم تقريراً مالياً مفصلاً عن أداء الميزانية كل ثلاثة أشهر للتأكد من تطابق الإنفاق مع ما أجارته الميزانية.

هذه الصورة قد تعطى انطباعاً أن مصلحة المالية كانت محافظة وراكة وتمتدّد الجربة، ولكنها في واقع الامر كانت تتميد بالتوجيه العام في الحفاظ على الانضباط المالى وهي نفس الوقت كانت توفر امكانية اسيعاب الأفكار الجديدة والتحسسات المطلوبة والأفكار القيمة حتى بعد انتهاء فترة إعداد الميزانية.

لقد أدت هذه السياسات إلى تحقيق نوع من الإكتفاء لذاتي كان مفيداً ومرغوباً من الناحية السياسية بالنسبة للحكومة.

لم يكن يومها للسودان عملته الخاصة، كانت العملات المتداولة هي المصرية والبريطانية وكان السودان - مثله مثل مصر - مرتبطاً بمنطقة الحبة الإسمرليني

وعندما قدمت بريطانيا بعض المساعدات المالية للدول المرتبطة بمنطقة لجيبه
 لاسترليني لم تشمل تلك المساعدات السودان تعادياً للحرص مع الحكومة المصرية
 الشريك في الحكم الثنائي، ونتيجة لعدم وجود عمدة سودانية فقد كانت مصلحة المانية
 لا تعانى من المخاوف التي ترتبط بتعقيدات العملة الوطنية وقيمتها التبادلية مع العملات
 الأخرى وفي نفس الوقت فإن السياسات المالية المحافظة المستقرة التي كانت تسيطر
 عليها الإدارة البريطانية قد حمت السودان من شرور انصغيم، فما كان التضخم مصدر
 إزعاج للحكومة، وهناك مسؤولية مالية أخرى 'ويحت عن كاهن الحكومة وهي مسؤولية
 الانفاق على جيش وطنى حديث التجهيز من مورد الحكومة المحدودة، إذ كانت لكل من
 مصر وبريطانيا في السودان حاميات رمزية لتوفير قوة رادعة للمخاطر المحتملة، وكانت
 مسؤولية الحكومة تنحصر فقط في بناء (قوة دفاع السودان) والإنفاق عليها وهي قوة
 عسكرية تتمتع بانضباط عالٍ وموزعة علي مواقع إستراتيجية في البلاد وتمتلك قدرة
 علي الحركة السريعة للقيام بمهامها الأمنية في 'أى مكان، هذا الوضع كسي لحكومة
 مسؤولية لانفاق بهذا التكاليف علي جيش حديث. ولابد أن يذكر بالفخر والاعزاز أن
 قوة دفاع السودان بآلت إعترافاً في الحرب العالمية الثانية من خلال مقاومتها الباسلة
 واساحجة للغزو الإيطالي بشرق السودان ولعبت بعد ذلك دوراً بطولياً في تحرير اريتري
 من حيز الإستعمار لإيطالي . وكذلك معارك شعالي هريقي.

إدارة غير مكثفة،

النظام الإدارى أيضاً أراح الحكومة من نفقات الإدارة الباهظة فقد بنت
 الحكومة عبر العنين نظاماً إدارياً يقوم على وجود (مفتش المركز) ثم مدير المديرية
 الذين يتولون شؤون حكم البلاد بينما يستعدهم زعماء القبائل والعشائر المحليين في
 الحفاظ علي الأمر وبسط العدل في مناطقهم، كان هذا النظام بسيطاً وفعالاً وقليل
 التكاليف.

أما العلاقات مع الدول المجاورة فقد كانت تتمثل أساساً في تجارة الحدود وفي
 تحركات القبائل المشتركة والمتجاورة عبر الحدود بحثاً عن المرعى وكانت المشاكل التي
 نشأ في كلا الجانبين تتعامل معها السلطات المحلية بمواقفها ولم يكن السودان يحتاج
 إلى أكثر من مكسين يمثلان لحكومة في الخارج - مكتب وكيل حكومه السودان في
 لقاهرة ومكتب وكيل حكومة السودان في لندن - وباقي الإصصالات الخارجية تتولاها
 ولتا الحكم الثنائي.

وعندما قدمت بريطانية بعض المساعدات المالية للدول المرتبطة بمنطقة لجبيه
 الاسترليني لم تشمل تلك المساعدات السودان تماماً للحرص مع الحكومة المصرية
 الشريك في الحكم الثاني، ونتيجة لعدم وجود عملة سودانية فقد كانت مصلحة المالية
 لا تعانى من المخاوف التي ترتبط بتعقيدات العملة الوطنية وقيمتها التبادلية مع العملات
 الأخرى وفي نفس الوقت فإن السياسات المالية المحافظة المستقرة التي كانت تميز
 عليها الإدارة البريطانية قد حمت السودان من شروخ التضخم، فما كان التضخم مصدر
 إزعاج للحكومة، وهناك مسؤولية مالية أخرى أوجبت عن كاهل الحكومة وهي مسؤولية
 الإنفاق على جيش وطني حديث التجهيز من مورد الحكومة المحدودة، إذ كان لكل من
 مصر وبريطانيا في السودان حاميات رمزية لتوفير قوة رادعة للمخاطر المحتملة، وكان
 مسؤولية الحكومة تنحصر فقط في بناء (قوة دفاع السودان) والإنفاق عليها وهي قوة
 عسكرية تتمتع بانضباط عالٍ ومورعة علي مواقع إستراتيجية في البلاد وبممتلك قدرة
 علي الحركة السريعة للقيام بمهامها الأمنية في أي مكان، هذا الوضع كسي لحكومة
 مسؤولية لإنفاق بهذا التكاليف علي جيش حديث. ولابد أن يذكر بالفخر والاعزاز أن
 قوة دفاع السودان نالت إعترافاً في الحرب العالمية الثانية من خلال مقاومتها الباسلة
 واساحجة للغزو الإيطالي بشرق السودان ولعبت بعد ذلك دوراً بطولياً في تحرير اريتريا
 من حيز الاستعمار الإيطالي.. وكذلك معارك شعالي هريقي.

إدارة غير مكلفة:

النظام الإداري أيضاً أراح الحكومة من النفقات الإدارية الباهظة فقد بنت
 الحكومة عبر السنين نظاماً إدارياً يقوم على وجود (مفتش المركز) ثم مدير المديرية
 الذين يتولون شؤون حكم البلاد بينما يستعدهم زعماء القبائل والعشائر المحليين في
 الحماط علي الأمر وسط العدل في مناطقهم، كان هذا النظام بسيطاً وفعالاً وقليل
 التكاليف.

أما العلاقات مع الدول المجاورة فقد كانت تتمثل أساساً في تجارة الحدود وفي
 تحركات القبائل المشتركة والمتجاورة عبر الحدود بحثاً عن المرعى وكانت المشاكل التي
 تنشأ في كلا الجانبين تتعامل معها السلطات المحلية بموافقتها ولم يكن السودان يحتاج
 إلى أكثر من مكاتب يمثلان لحكومته في الخارج - مكتب وكيل حكومه السودان في
 القاهرة ومكتب وكيل حكومه السودان في لندن - وباقي لإتصالات الخارجية تتولاها
 ولتا الحكم الثاني.

ولكن الغريب في الأمر أن سياسة الإعتماد على الذات التي تبنتها إدارة السودان أدت إلى شيء من التناقض. ذلك أن الحكومة ركزت على أن تكون المشاريع الكبيرة هي يد الحكومة لإنحاز الطمرات التنموية ذات المصامير الإقتصادية مما يقتضي عدم تشجيع الإستثمار الأجنبي، ولعل ما كان يحدث في دول الجوار وما ظهر من مخاطر لاستثمار الأجنبي فيها هو الذي حدا بالحكومة لعدم تشجيعه في السودان ولعل ما فعلته الإستثمارات الأجنبية في مصر في مرحلة سابقة وما أدت إليه من مخاطر يقف دليلاً على صدق هذا التحوط. ولذلك كن السودان يوافق يحذر الإستثمارات الأجنبية في أرضه وهذا فمحدث في عام ١٩٥٠ ومن منطلق هذا الحذر، لم تقم حكومة السودان بتحديد عقد الإمتياز الذي كان مهنوحاً للشركة الزراعية السودانية وهي المجموعة البريطانية التي كانت تدير المشروع. وعندها تولت الحكومة إدارة المشروع وعهدت بإدارته تلك إلى مجلس قامت بتعيينه هي . تأكيداً لعقيدها في ضرورة أن يكون لها دور نشط ومباشر في الإقتصاد السوداني.

كانت في السودان آنذاك مجموعات من حاملي الحنسيات الأجنبية من غير البريطانيين، وكان بعضهم يعملون بتجارة الإستيراد و لتصدير بالإضافة إلى بعض الأنشطة التجارية البسيطة والمهر الأخرى، وهكذا كان هناك ترحيب واضح برؤوس الأموال والمهارات الأجنبية في مجالات معينة لكن لم يكن هناك تشجيع إيجابي للإستثمار في التنمية.

عند نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات بدأ القطن يجلب عائدات كبيرة نتيجة لارتفاع أسعاره في السوق العالمي خاصة بعد الحرب لكورية في ١٩٥٠ - ١٩٥١. كان هناك سعي محموم من المستثمرين السودانيين الناشئين لإنشاء مشاريع لزراعة القطن، استجابت الحكومة لهذا الأمر بإيجار كثير من الأراضي الزراعية للملازمة للمشاريع الخاصة لزراعة القطن وذلك في مناطق تقع على التبليل الأنص و لأرق، ولسنواب عديده اصبح السيد عبدالرحمن المهدي من الرواد البارزين الذين سخرُوا مَكَانِيات الزراعة الحديثة بالسودان، وخاصة في مجال القطن. لكن هذا السعي للتحديث كان يحتاج للإدارة العلمية والمهارات التقنية من أجل لتخطيط للمشروعات وتنفيذها ثم القيام بالترتيبات اللازمة لتوفير التمويل، ظهر سعد ابو العلا كرجل أعمال سوداني درر يمتلك المقدرة وإمكانية التمويل والقناعة الراسخة بمستقبل باح للزراعة الحديثة بالسودان، وبمساندة بنك باركلير بالسودان، تحرك سعد ابو العلا بنشاط ونجاح

واضحين ليساعد في إرساء دعائم كافة المشاريع التي اجبرت حديثاً بصورة عملية وتوفير التمويل اللازم لها .

وفي طرف سنوات قليلة كانت المشاريع الخاصة للقطر تنتج ثلث الكميات المصدرة أى حوالى إثني مليون نالة من القطر المحلوج إضافة إلى بذرة القطن .

فيما يختص بالمحتوي الإجتماعى للسياسات يمكن ملاحظة الأهمية الخاصة التي أوليت لخدمات التعليم . فكلية غردون التذكارية التي شيدت بمساهمات خاصة من بريطانيا كانت تمثل تغييراً ثورياً للأوضاع التقليدية التي كانت تسود التعليم بالبلاد . وقد شيدت تلك الكلية إحياءً لذكرى الحرس غردون حاكم عام السودان الذي أعتيل على يد أتباع المهدي أمام قصر الحاكم . على الرغم من أن بعض خريجي تلك الكلية واصلوا دراستهم بمدرسة كنشتر الطبية وبعض طلابها أصبحوا مهندسين ومعلمين إلا أن المساهمة الرئيسية لكلية غردون كانت تتمثل في توفير قوة عاملة لشغل الوظائف الكتابية الصفري بالحكومة ، وبفصل الضر فإن مدرسة كنشتر الطبية شيدت أيضاً على شرف اللورد كنشتر الذى قاد حملة إعادة فتح السودان نيابة عن خديوى مصر عام ١٨٩٨ . إستمر هذا الوضع لفترة طويلة قبل أن يتم إنشاء مدارس ثانوية ومتوسطة إضافية ، أو وضع تصور للتعليم العالى . وصيحات الجماهير التي تطالب بالتوسع فى المؤسسات التربوية كانت عالية مسموعة ومتواصلة . تم قيام مؤتمر الخريجين رائد التنظيمات السياسية في عام ١٩٢٨ وكان له أثر عظيم في مضاعفة أعداد المدارس إلى أربعة أمثال ما شيدته الحكومة في عدة عقود . كانت الحكومة شديدة الإصرار على سياسات تؤسس على الكفاءة وجودة الأداء ويراعى فيها نوع ومستوى الخدمة دور التركيز على الكم ورغم أن الجميع يعترفون بجودة ومستوى الأداء في المؤسسات التربوية بالسودان كانت هناك احتياجات واسعة وجادة على عدم تطورها وضيق الضرص بها وينطبق نفس الشيء على عدد من الخدمات الأخرى التي كانت تقدمها الحكومة .

تمت الإشارة سابقاً إلى أن الحكومة كانت لها فتاعة تامة بأن السودان بلد فقير وبضرورة الإقتصاد في الإنفاق العام وكانت ملزمة بأهمية قواعد الإنصباط المالي المطلوبة

إدارة يتم تشكيلها من موظفي الخدمة المدنية لن يكون باستطاعتها الإستجابة بسهولة لضغط الرأي العام مهما كانت خاضعة وبعبدة عن السياسة . ومن العوامل المفيدة الأخرى أن الحكم الأجبي نادراً ما يمتلك الجرأة لزيادة الضرائب بفرض تحقيق

أهداف لا تقع في نطاق خطة عمله، ولعله مما يذكر أن أحد الأسباب الرئيسية للثورة المهدية كانت الضرائب وطرق جمعها لذا كانت الإدارة البريطانية دائماً تتوخى الحذر تجاه هذا الأمر.

المصادر الفعلية للدخل الحكومي

كانت الإيرادات الحكومية تتمثل أساساً في الضرائب غير المباشرة ولم تكن هناك صراحة على الدخل الشخصي. كانت هناك ضرائب على أرباح الأعمال التجارية غير أن الحكومة كانت تتردد بشأنها بسبب صعوبة التطبيق الذي يقوم أساساً على (تقدير الأرباح) لعدم وجود حسابات منتظمة وقلة مكاتب المراجعة لقانونية وكاتب الموثد هي المدن تختلف عن لأرباح حيث تحيى ضرائب العشور ورسوم المونسى وغيرها.

كانت الحكومة تعتمد أساساً على أرباح مؤسساتها، مثل قطن الجزيرة والمشاريع الأخرى ودخل السكك الحديدية وأحتكار السكر ودخل الجمارك من رسوم الواردات وهي مقدماتها لتبغ والمسلوجات وقليل من الكماليات لمحتلثة. وكانت هناك رسوم الصادرات وأهمها القطن. وكانت هناك أيضاً صادرات الصنع العربي الذي يتميز السودان باحتكار تجارته العالمية، أما لصادرات الأخرى فشمل الحبوب الريتية مثل الفول والمشمس والمواشى وسلع أخرى.

كان إعتداد الحكومة على إيرادات لسكك الحديدية وعلى محصول القطن وراء العلاقة الوثيقة بين هذه المؤسسات ومصالحه المالية ورعم وجود إدارات مستقلة أو شبه مستقلة لكن منها كن لمصلحة المالية حساب مشترك مع السكة لحديد يورد فيه كل عائداتها، ولم يحصل هذا الحساب إلا عندما يعاقدت السكة الحديد مع البنك الدولي على قرض بلغ سبعة وثلاثين مليون دولار هي عام ١٩٥٧. كانت زراعة القطن في ذلك الوقت تعتبر نشاطاً زرعياً طبيعياً يحلب عائدات مالية هامة لتوفير التمويل اللازم للحكومة. ورغم أن مصلحة الزراعة كانت لها صلة وثيقة بما يدور في هذا المجال إلا أن القرار النهائي كان لماليه في كل ما يتعلق بالسياسات العليا وسياسات التسويق وتعيين التميزيين، لقياديين ووضع خطط لإنتاج والبحوث.

كانت الإحتياجات حول الضرائب قليلة حيث أن المستوى العام للضرائب كان منخفضاً ومحتملاً إلى حد ما. كما أن الرسوم على الصادرات كان يتم ربطها بعنفة بالأسعار العالمية وبتكاليف إنتاج السلع، كان المستهلكون السود نيون يتأثرون بشدة بالإرتفاع في أسعار السكر مما ولد إحساساً قوياً بأن السكر سلعة سياسية أكثر منها

سلعة تجارية لأن الحكومة إضردت بإحكار إستيرد ونوريح السكر عر مصححة الجمارك.

واستمرت الرحلة الطويلة :

كانت رحلتى الطويلة فى المالية تتواص وهذا يعنى فى الخدمة لمدنيه لثروى .لى مواقع ذات مسؤوليه أعلى وجوهرىاً يعنى ذلك بالنسبة للفرد اكتساب أفاق أوسع. أصيقت مسؤوليات أكثر تحديداً وتم إنشاء أقسام متخصصة فى المصلحة. وانصم لنا المرید من خريعى الجامعات من السودانين.

كان لصرة إعداد الميزانية وهى ثلاثة أشهر فى العام كان لها أهميتها الخاصة بالنسبة لمصححة المالية. كانت التقديرات السنوية التى يتلقاها القسم من المصالح الحكومية المتعددة لا تتعامل معها كجئث محنطة بل كانت تأتى مصحوبة بمذكرات تفسيرية ذات حيوية ومنصمنة المشروعات والأنشطة لئى يحب الإستمرار هبها وتميتها والسياسات المحددة التى يجب العمل بها والمشاكل التى تقف فى طريق لتتميد والحول التى يجب تبنيها، لقد كان يتم عقد جلسات عديدة للنقاش المكثف ثناء فترة الميزانية تستخدم خلالها كوادر المالية الصلاحيات الموكلة لها فىتم تنقيح لمقترحات والقيام بأعمال التنسيق وهوق كل ذلك تعد هذه المناسبة سانحه طيبة لهؤلاء نكتسبوا المعرفة والفهم للأعمال التى تقوم بها المصالح الأخرى و التى تخطط لها. كان ذلك تعتبر فرصة عظيمة لأطهار.مقدراتهم فى المساعدة على صنع السياسات العملية للحكومة وتأكيد سلطاتهم كمنسقين رئيسيين فى لمجالين المدلى والإقتصادى.

رحلة إلى الجنوب:

كانت هناك فرصة عظيمة أخرى تتيح محالاً للتدريب والمشاركة لصاعلة وهى تمثيل المالية فى مجالس إدارات القطر المخلفة كمشروع الحريرة، مشروع القاش، مشاريع النيل الأبيض لجنة سياسات طوكر، ومجالس إدارة الطاقة والكهرباء. ويجب أن يدكر بصمة خاصة لمشروع الإستوائية الذى كان يعد تحربة تعبر عن لطفرة الإحتتماعية بمناطق الراندى يحوب البلاد.

يررع القطن فى هذه المنطقة وتم إنشاء مصنع للسج ومر فى الخدمات لإحتتماعية ومراكز لتسويق فى مناطق عديده من الجنوب لتسويق منتجات لمشروع. كان الهدف من هذا المشروع مساعدة الزاندى فى اكتساب بعض لخبرات التجارية لا أنه تعرض للإهمال و لدمار أثناء لتمررد المسح فى ١٩٥٥

كان التقدم في مشاركة وتأثير السودانيين علي الشؤون المالية للبلاد يسير بخطي سريعة وبدأت أحتار فيما إذا كان الأداء وحده يبرر هذا الوضع أم أن هناك أسباباً سياسية خاصة والحركة في المجال السياسي تجاه تحقيق الحكم الذاتي والإستقلال كانت تسير بخطى أسرع.

عندما عبرت عن رغبتي في قضاء عطلتي السنوية الأولى بالجنوب للمسؤولين في المالية قامت سلطات المديرية والمراكز بالمساعدة في تنظيم برنامج لترحالي على كافة وسائل التنقل. قطعت مئات الأميال من المسافات تمتد من كويتنا حتى توريت شرقاً مروراً بمدن عديدة في الوسط وواصلت طريقي إلى واو والتونج وأويل وكافي كنجي ومريدي ويامبيو حتي وصلت أنزارا غرباً. في جوبا علمت بدخول اللغة العربية في مدارس الجنوب تحت إشراف رئيس الوزراء السابق سر الختم الخليفة والذي كان عنده يشغل منصب مساعد مدير مصلحة المعارف للمديريات الجنوبية. وما يمكن ملاحظته بوضوح في كل هذه المدن في ذلك الوقت كان وجود مجموعات تنتمي إلي قبائل مختلفة وتعيش مستقلة عن بعضها.

كان الناس في الجنوب يعيشون في شكل مجموعات منفصلة عن بعضها بينما يعيش البريطانيون في أحياء خاصة معزولة ويشارون حياتهم الإجتماعية الخاصة بهم، كذلك كان ينطبق نفس الأمر على البعثات التبشيرية التي كانت غالباً ما تقيم وتعمل في المناطق الريفية. السودانيون من شمال البلاد وغالبيتهم من الإداريين والموظفين والمحاسبين والتجار وكان يطلق عليهم لفظ "الحلابة"، كانوا يعيشون مستقلين عن باقي المجموعات.

العاملون من أبناء الجنوب واصلوا حياتهم كمجموعات قبلية. وخارج المكاتب الحكومية العلاقات الإجتماعية بين أبناء جنوب وشمال البلاد لم يكن من السهل ملاحظتها فقد كادت أن تكون معدومة.

التحول إلى السياسة

كان الحديث عن السياسة إثناء رحلة عملي بالمالية من الأشياء التي نادراً ما تحدث خارج مباني المصلحة، العاملون بالخدمة المدنية كانت واجباتهم تلزمهم بعدم التحيز السياسي لكن هذا لا يعني عدم متابعة ما كان يجري من أحداث سياسية والإحساس بها أو فهمها لان عدم التحيز لا يعني التعبط في فراع.

لكن الأيام الأولى من عام ١٩٥٣، كانت لها خصوصيتها، تجمعت كل القوى والأحزاب السياسية السودانية في القاهرة لإجراء معادثات مع الحكومة المصرية حول المستقبل السياسي للسودان وبناءاً على تلك المحادثات قامت الحكومة المصرية بتوقيع إتفاق مع كافة الأحزاب السودانية لتحصل على مساندتها لها في الإتفاق الذي كانت تعتمزم توقيعه مع الحكومة البريطانية.. وعقب ذلك دخلت الحكومة المصرية في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ووصلت، إلى إتفاق ووقعنا إتفاقية لتقرير المصير يعطي السودان حقه في تقرير مصيره ولتحقيق الحكم الذاتي الذي يسبق تقرير المصير وضع جدول زمني للإستخابات متعددة الأحزاب ونصت الإتفاقية على تكوين لجنة دولية للانتخابات، ولجنة للحاكم العام تشاركه في سلطاته كما كونت لجنة لسودنة وظائف الخدمة المدنية حسب نصوص الإتفاقية.

بالنسبة لما تعتبر لجنة السودنة ذات أهمية خاصة. كان موقعو الإتفاقية بطبيعة الحال قلقين وتواقين لحماية الناحيتين السودانيين من المؤثرات التي قد تنتقص من حريتهم في الإختيار لذا اشربوا ضرورة تعيين سودانيين في المواقع ومراكز الخدمات التي يشغلها غير السودانيين وبصفة خاصة التي يشغلها بريطانيون. فكان جلياً أن السودانيين سيضعون يدهم على (مملكة السياسة) وعليه فإن القوات النظامية مثل الشرطة وقوة دفاع السودان والمناصب لإدارية قد أختيرت لتتم سودنتها فوراً، علي عكس المؤهلين للمواقع السياسية والذين كانت تتوهر منهم أعداد كافية بمجرد تحقيق الحكم الذاتي، فإن توفير المهارات الإدارية والفنية يبدو مشكلة ليس في السودنة فقط بل في التوسع والتطور المرتقب في المرافق معتمداً، إتفاقية القاهرة ١٩٥٣ كانت راديكالية في شروطها، إذ أنها فرصت على دولتي الحكم الثنائي أن تتحليا عن المواقع التي كانتا تشغلانها لفترة من الزمن في الماضي. كانت وجهة نظر المصريين أنه لتغيير الوضع في السودان يجب بطبيعة الحال تحقيق الوحدة بين البلدين أما بريطانيا والبريطانيون الذين كانوا يديرون شؤون حكومة السودان فقد كانوا يعتبرون أن مسؤوليتهم هي تسليم قيادة الحكومة للسودانيين عندما يتأهبون للاستقلال. كانت لجنة السودنة حاسمة في تطبيقها لبنود الإتفاقية.

كان من حسن الحظ أن عدداً من المصالح الهامة كانت تدار أصلاً وبصورة كاملة بسودانيين خاصة في مجالات الصحة والتعليم والثروة الحيوانية والمساحة والري والغابات، بل حتي الشرطة وقوة دفاع السودان والمواقع الإدارية بالإضافة إلى ضباط

ومفتشى المراكز في هذه المصالح لم تكن هناك أي صعوبات لا يمكن التغلب عليها أثناء
السودنة. وبمجرد كان من الممكن تحرير المخاوف من التدخل في حرية اختيار الفاعلين
السودانيين من قبل بعض قطاعات الخدمات، كان هناك العديد من المصالح والأقسام
التي قد تؤدي السودنة الفورية وغير المخططة للفوضى وذوي الخبرة بها من الأجانب إلى
أصطر بها وإعاقة تقدمها أو قد تؤثر على قدرتها لتقديم الخدمات المطلوبة، زودت
الاتفاقيه السودانيين بالقوة السياسية والكوادر الفنية من غير السودانيين ما كان
يمكنها التقليل من مقدرة القوة السياسية السودانية. اقترعت لجنة السودنة بأن واجبها
هو تنفيذ عملية تحرير الخدمة لمدة، على مستوى الحهاز الإداري كله، هذا الوضع
بإطبع آثار طموحات كبيرة من الصعب تبريرها في العديد من المناطق وبدأ نوع من
التهاافت المحموم على المناصب الحكومية.

ومن الأمثلة الساطعة لذلك الأمر سودنة موقع العلمية القيادية بقسم البحوث
الزراعية، حيث حول القسم إتمام عملية السودنة خلال فترة قصيرة. ووصل الأمر إلى
درجة لا تحدى معها محاولات المقاومة و لتصحيح، حتى العديد من لأقسام الفنية
حدثت مقاومة لسودنة المضطربة وغير المخططة حيث قاومها رؤساء الأقسام إلا أن
القوة السياسية للجنة السودنة أربكت محاولاتهم وأفشلتها. وقليل من الأقسام تعرضت
لبعض لمشاكل نسبة لصعوبة الحفاظ علي القوة لداقة بها. واستغرق الأمر بعض
الوقت لمعالجة الأوضاع.

وضعت لخدمة المدنية السودانية تحت لإحباط فخرحت من هذه التعر به دون أن
تصاب بأذى و زاد نشاطها، قاوم رحالها مستحس بعدم لتعجز والإيمان بالسادى
والتصميم علي الاداء فكان كثير من رؤساء المصلحة عظيمى الإصرار على إثبات أن
لخدمه المدنية ركيزة لا غني عنها في النظام الوطنى الجديد، من الناحية الأخرى،
عندما طلب من الكثير من الضبيين غير السودانيين الإستمرار في البقاء رفضوا ذلك،
كانت حاجتهم أنهم كانوا ينمون ويعملون مع نظام تم تمكيكه فلم يعد لهم مكان في هذه
البلاد، البعض الآخر أعرضه التعويضات السخية ليفادر البلاد، وكانت الحكومة
البريطانية هي التي دفعت التعويضات، كانت مصلحة المدنية في أمان من الإضطراب إذ
ما قورنت بغيرها فلم تتهددها مصدات لجنة السودنة التي قادت في أماكن أخرى
للإضطراب. ومن البريطانيين القلائل الذين خدموا في المصلحة بقي فقط السير جون
كارميكل السكرتير المالي، كان إقتصادياً لامماً يكرس كل وقته للعمل وكان ذا رؤية

صائفة، لم تكن هناك عقبات هي إبعاد البدل، السودانى فى باقى الموقع فقد كانت هناك أعداداً لا بأس بها من الكبار المقتردين وهم من المؤهلين ذوي الخبرة من محاسبين وخريجي الجامعات استقروا في الأقسام المختلفة للمصلحة وكانت المراقبة على قوة الدفع وانسياب العمل بالنشاط والمعالجة لمطلوبين من الأمور السهلة، لكن كانت هناك أيضاً الحاجة لتفديد عدد من المشاريع الحديدية التي خطط لها، منها إدخال العملة الوطنية للتداول، بداية العمل في سك العملة، وإنشاء البنوك المتخصصة (الزراعى والصناعى والعقارى) وغيرها.

السودان على مشارف الإستقلال،

كان السودان على مشارف الإستقلال وإنتهت فترة حكم البريطانى، ومن الأمور وثيمة الصلة بالموضوع هنا محاولة عمل تقييم موضوعى لمرحلة الحكم البريطانى التي ستمتد لأكثر من خمسين عاماً، من الناحية السياسية كان السودان يدور كوحدة واحدة لا تتحزأ، أعتبر الإسلام والثقافة العربية ملامح رئيسية للثقافة الأساسية في الشمال، وتم إحترامها والحفاظ على وضعها ولم تعتبر صلة الدم بالبلاد العربية الأخرى أقوى من الروابط الثقافية التي تجمع شعب السودان بالشعوب العربية، فيما يحتص بالحناب المالى كان هناك ارتباط وثيق بين الشمال والجنوب، لكن ممارسات حقبة كاملة من الزمان أوجدت احتلالاً بين الهياكل الرأبئية للجنوب وزملائهم من الشماليين، وبذهاب أعداد كبيرة من الشماليين العاملين بالخدمة المدنية للعمل في الجنوب وزيادة الإتصالات بين الشمال والجنوب بدأ العاملون من أبناء الجنوب يعتبرون هذا الإختلاف نوعاً من التمييز والحباية وأخذ الموقف يندرج بالاشتغال، المبررات التي قدمها البريطانيون كانت تتمثل في أن العاملين من الجنوبيين يعملون مؤهلات تعليمية أقل مستوى، ومما يجب ملاحظته أنه من القرارات الأولى التي أصدرها إسماعيل الأزهرى، أول رئيس وزراء للسودان، توحيد هياكل الرواتب لكل السودنيين وتشكيلها حسب الدرجات الوظيفية فقط.

بعد بدء العمل بالحكم الذاتى ومع الإستقلال كان السودانيون يعمرهم المرح والامال الكبيرة والتفاؤل بمستقبل مشرق للسودان، ستلم السودانيون بلداً مستقراً يتمتع بإدارة فعالة، كان النظام الإدارى يمد من أفضل الأنظمة في القارة الأفريقية، والخدمة المدنية مميزة في كفاءتها ودقة تنظيمها، كما كان هناك إحساس قوى بسيادة حكم القانون ومستوى معقول من حرية التعبير عن الرأى، لم يشك الناشطون في الحركة الوطنية من التعرض للتعذيب أو أي من نواع الإضطهاد كما كان يحدث في لدول

الأفريقية الأخرى هي ممتلكات تخصص لذلك، كان هناك تعايش سلمي بين القبائل المختلفة بالسودان إضافة إلى وجود تعاون ودي وصداقات بينها.

ومن الأمور التي جعلت جلاء القوات البريطانية من السودان سهلاً وودياً عدم وجود مستوطنين بريطانيين بالسودان أو استثمارات جديرة بالاهتمام أو مصالح استراتيجية ذات أهمية معتبرة، فقاد البريطانيون الملاد في وقار، لكن السياسات التي اتبعت في جنوب الملاد شوهت هذه لصورة الرائعة، وهو أمر سيكون موضوعاً للنقاش في مرحلة لاحقة.

كان البريطانيون فخوريين بالنظام الإداري الذي أقاموه في السودان لذا كانوا دائماً يعبرون عن رغبتهم في تسليم الحكم للسودانيين متى ما استعدوا لنيل الإستقلال، لكن متى يصبح السودانيون مستعدين لذلك؟ ما هي المعايير التي يجب تبنيها للحكم على جتياز هذا لإحتبار؟ ومن الذي يحدد هذه المعايير؟ من سوف يتم تسليم الحكم وعلي أي أسس سيتم بناء سلطته؟

كانت حكومة السودان وحسب تشكيلها يدير شؤونها موظفو الخدمة المدنية وبعضهم من العسكريين، بالنسبة لهم كان الموضوع الأساسي هو الأداء الحكومي الممتاز والذي بني علي أوضاع اعتادوا عليها وألقوها.

في منتصف عام ١٩٥١ كنت واحداً من بين قليلين دعاهم للواء عثمان حسين لحمل شاي على شرف السير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري (وهو الواقع كان هو رئيس الوزراء في الإدارة البريطانية في السودان)، كان السير جيمس يقترب من نهاية فترة خدمته بالسودان وأحسست أنه يرغب في مناقشة بعض آرائه عن السودان مع الضيوف. كان رجلاً ضخماً ومهيباً وشديد الجدية لكنه في ذلك المساء الخاص كان ودياً يميل للصداقة وكان يتصرف بطريقة غير رسمية.

وأذكر ضمن ما قاله ذلك المساء: أنتم معشر المثقفين السودانيين تفسرون مشروع الجزيرة والمرافق الحكومية الأخرى كانسكة الحديد، والطاقة والنور وغيرها، هي الإنجازات الرئيسية للبريطانيين في السودان، ولكن في الواقع كان النظام الإداري هو النجاح البارز لنا وهو أمر لم يكن من الممكن تحقيقه لولا فهمنا للدور الهام لزعماء العشائر وبقيرتنا لهذا الدور والدعم الذي قدموه له. وجدت زعماء القبائل يسمعون بروح وطنية كالسودانيين المثقفين تماماً، كانوا دائماً يسمعون لخدمة مصالح قبائلهم ويذاهبون عنها، من الناحية الأخرى أنا لست سعيداً بقوانين العمل ونظمه التي سنتركها خلفنا، هذه القوانين تم فرضها على حكومة السودان من قبل حكومة حزب

العمال البريطانية والتي كانت تعتقد آنذاك أن العاملين في المستعمرات البريطانية يتعرضون للظلم، لم يكونوا يعلمون أن الظروف في السودان تختلف وكذلك الأمر بالنسبة للاستعمار البريطاني بالسودان مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، في السودان كانت عندنا قوانين تضع (الحقوق) قبل (الواجبات) وبالتأكيد سوف تخلق هذه القوانين الجديدة صعوبات مختلفة للسودانيين عندما يتولون أمر الحكم بأنفسهم.

الطبقة المثقفة كانت عموماً تحس بأننا نحن البريطانيين ضد الوطنية السودانية لكننا لسنا ضدها، الوطنية السودانية كانت تطوراً طبيعياً ومعتدلاً، خلافتنا كانت تتعلق بسرعة تسليم الحكم لأننا في الأساس نحرص على استمرار الإدارة الجيدة التي قمنا ببنائها".

هذه الكلمات للسير جيمس لم أنقلها حرفياً لكنني قمت بتسجيلها في مذكراتي الشخصية لاحقاً، ثم يتفاعل أحد منا مع هذه الكلمات ليس بسبب الخوف بل إحتراماً لأمانته وهو يعبر عن رأيه، كانت أولويات البريطانيين يحددها من يتزعم الأمور في السودان من البريطانيين وكان هو بالطبع يهتم بالنظام الإداري، ولم تكن التنمية ماحساً رئيسياً عنده.

بعد مفادرتي للحفل بدأت أسأل نفسي، هل يختلف الإستعمار في السودان عنه في البلاد الأخرى؟ وتجرات بالقول بوجود إختلاف ويكل بساطة وتواضع أستطيع أن أضيف يوجد إختلاف لأننا نحن أنفسنا نختلف عن غيرنا.

لم يأت البريطانيون إلى السودان عبر الإستثمارات والشركات التجارية بل حاموا من خلال حرب تم الإعداد لها بإحكام وبالقوة الضاربة، وهنا أود أن أسلط الضوء على دور البريطانيين في مواجهة السودانيين، فمقتل لجنرال غردون أثار دوافع للثأر وسط البريطانيين كما ساد الإحساس أن مصالح المصريين في مياه النيل يجب الدفاع عنها، علاوة على ذلك فقد كان ذلك العهد عهد الزحف نحو أفريقيا وتتميز القرن التاسع عشر بصفة عامة بتلك الظاهرة.

شقت القوات التي يقودها البريطانيون طريقها عبر السودان الشمالي حتى وصلت أم درمان، وفي كروى حيث كذب معركتهم الأخيرة واجهوا مقاومة، مجدها ونستون تشرشل في كتابه "حرب النهر"، خلال حكمهم للسودان اكتشف البريطانيون أنهم وسط شعب ذي كبرياء ووقار وإحترام للنفس، فرضت عليهم هذه الحقيقة إتباع عناية خاصة في التعامل مع السودانيين ففي أحد الإصدارات الحكومية "تقويم السودان" توجهت

الحكومة بالنصيحة للزوار لمراعاة حساسية السودانيين تجاه التعاملات التي تسمى إلى كبريائهم و احترامهم لأنفسهم. كل البريطانيين الذين عملوا بالسودان كانوا ملمين بمقاومة السودانيين العظيمة للغزو الذي كان يقوده البريطانيون و كانوا يفدرون بوعي تام الصفات المميزة للشخصية السودانية.

و شارة السير جيمس وزير الشؤون المدنية لزعماء العشائر و دورهم في نجاح الإدارة البريطانية يقدم دليلاً على أهمية إعادة النظر في مواقف السودانيين المثقفين فيما يختص بمستقبل السودان ورعماء العشائر.

زعماء العشائر ودورهم المستقبلي،

كان العديد من المثقفين لـسوداس عادة يتبنون مواقف سطحية تتسم باللامبالاه وعدم الإحترام تجاه زعماء العشائر، فيوصف زعماء العشائر بأنهم حاضعون لاستعلاء البريطانيين ومعاذون لما تعتبره الطبقة المثقفة طموحات وطنية وإبطال العمل بنظام زعماء العشائر وليس تصحيحه أصبح شعاراً مرفوعاً في العديد من الدوائر السياسية. وقد برهنت للحرب على أن هذه المواقف مصللة وعارئة من الصحة عموماً كان زعماء العشائر في مناطقهم يعبرون عن الروح لـي تسود التعامل من انقسام وبمعكسون التقاليد السودانية الأصيلة لتي عرف بها السودانيون. أشتهرو بكرم الضيافة وإحترام الغرباء والتبلى وسمو الكرامة وإحترام الذات. على الصعيد الشخصي استطاعت الغالبية لـساحفه منهم كسب إحترام قبائلهم و لبريطانيين لذين يديرون مناطقهم. حازت السلطه ممثلة في الأقسام لحكومية المختتمه على إحترام مهم جميعاً دون أن يعرج عن هذا لتقليد أحد. كانت شعبيتهم مبنية على أساس قدرتهم المتواصلة على حماية مصالح قبائلهم والتأثير عليها فيما يتعلق بالمراعى والموارد المائية والتعايش السلمى وفى الفترات الاخيرة التعليم والصحة والدور الهام لهم في المحافظة على الأمن في مناطقهم لا يحتاج إلي تأكيد، ويكفى هنا ذكر حادثة الغزو الليبي (١٩٧٦)، عندما تسالل المئات وعبروا كل مناطق عرب السودان حتي وصلوا للمدن الثلاث دون أن يتم بكتشاههم أو ملاحظة تحركاتهم بواسطة زعماء القبائل. وهوجت لحكومة بالأحداث هاضطربت الأوضاع وعمت الفوضى. إذ أن لنظام العشائرى كان قد حلت مفاسده. في الماضي لم تكن هناك منازعات بين الفئات المثقفة وزعماء العشائر. على العكس تماماً كان المثقفون يسمون لكسب تعاطف زعماء العشائر والتخص من اعداء غير المبرر حتى يتم نقل السلطة وتكوين حكومة سودن المستقبل بسهولة وأمن.

مذكرة مؤتمر الخريجين،

في عام ١٩٤٢ سلم مؤتمر الخريجين السودانيين مذكرة طويلة للحكومة كان لها أبعاد سياسية لكنها كانت معتدلة في صياغتها ومطالبها، أجازت كل قوى المؤتمر المذكرة بالإجماع وبدأ المؤتمر الجهر بقدرته واستعراض عضلاته كممثل للفئات المثقفة وناطقاً للسان لأغلبية الصامته من الأميين. وهي أوساط المؤتمر كان هناك إلمام تام بالتغييرات التي حدثت في الساحة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، فقد صدرت بيانات عديدة من الحلفاء فيما يختص بالحرية وإبهاء لإستعمار وغير ذلك، كانت المذكرة تتسم بنبرة رصينة ترمي إلى الإرتباط الكامل بما يدور في أوساط الحكومة فيما يتعلق بالتطورات السياسية في السودان. وبينما كان هذا الأمر يوفر فرصة عظيمة للحكومة بالتعاون مع مؤتمر الخريجين لا أن رد فعل الحكومة كان حاداً ومرعياً لجميع حيث رفضت المذكرة برمتها في الحال.. وادعت أن المؤتمر لا يملك حق الحديث باسم كل السودانيين، هذا الرهض لم يكن فقط إساءة لمؤتمر الخريجين بل كان كذلك دليلاً واضحاً على عدم توفر الثقة في بيانات الحكومة السابقة والمستقبلية وهي أوضاع إستمرت تهيمن على العلاقة بين المؤتمر والحكومة.

لا يمكن قياس قوة الحركات الوطنية بمعايير حسابية منطقية، والأمر الواضح أنه وبمجرد ظهور هذه الحركات كن باسئطاعتها وسرعة هائلة كمسب عقول الناس وتعاطفهم.

قبل إتفاقية القاهرة ١٩٥٢، بسنوات عديدة كان السودانيون قد علموا بما فيه الكفاية بأهمية وجود حكومة فعالة ذات أداء ممتاز وكذلك أهمية التسليم التدريجي للسلطة، وعندما التقت كل الأحزاب والقوى السياسية في القاهرة كان موضوع النقاش الإختيار من أشهر، السعي مباشرة للحصول على الحرية مع الإستعداد لمواجهة بعض العيوب الإدارية الناتجة عن ذلك، أو تأجيل تحقيق الحرية بهدف ضمان إدارة نموذجية فعالة، وهنا كان الإختيار واضحاً.

الحكم الذاتي،

عاده ما يكون للامم لحظات من نشوة والإسهاج.. والأمال لمراسم.. فتطلق العنان لثقتها في أمكاناتها. كان للسودان نصيبه الوافر من هذه اللحظات بعد إتفاقية القاهرة ١٩٥٢. المحادثات التي سبقت الإتفاقية أظهرت بجلاء جماع القوى والأحزاب السياسية السودانية بصورة لم تعرف من قبل في تاريخهم السياسي كانت قوي الحكم الثنائي تعد

نفسها للخروج بسلام من السودان، تم اجراء انتخابات متعددة الأحزاب للمرة الأولى في البلاد وشهدت تنافساً ديمقراطياً نزيهاً.

ودون إتفاق مسبق أو ميثاق.. إمتنعت كل القوى السياسية السودانية عن العنف وإلرهاب. لم تكن هناك شكاوي فيما يتعلق بعملية التسجيل للإنتخابات أو الترشيح وتوفر الشفافية الكافية في الممارسة وغيرها، بنفس القدر لم تكن هناك إدعاءات بالإحتيال أو الفساد أو التزوير، أنتخب برلمان ديمقراطى وتم تكوين أول حكومة وطنية. أعلنت الحكومة أن مسؤوليتها الأولى تنفيذ إتفاقية القاهرة ١٩٥٣ والسمى لإكمال عملية تحرير البلاد تحريراً كاملاً، يعني هذا الوصول لتسوية فيما يختص بقضية تقرير المصير، الحكومة كان لها جدول أعمال كامل خاصة إذا تذكرنا أن الإتفاقية فاجأت الأحزاب.

لذا لم يجد أي من الأحزاب زمناً معقولاً يتمكن فيه من وضع هيكل لنظام إقتصادي إجتماعي لتطوير أو استبدال النظم التى سيخلفها البريطانيون، كانوا جميعاً يبدون كالأجراماتى الذي سيتعامل مع كل موضوع حسب تميزه وجدارته، لم تكن لأي منهم رؤية واضحة لبلد مستقل حديثاً وأصحاب الرؤى في السودان فيما يبدو هم الأيديولوجيون أو الأحزاب السياميه ذات البوجهات اليسارية أو اليمينية.

وبطبيعة الحال كيان لبرلمان إسهاماته في مجال التصعيد على المسرح السياسى فاشاء المداولات عبر الكثير من الأعضاء عن فيقهم تجاه العديد من المشاكل فى مناطقهم الخاصة والسودان يسير بكل ثبات نحو تحقيق الإستقلال نجد أن الشكوك التى عبر عنها كثير من الأعضاء الذين يمثلون مناطق الجنوب ذات أهمية خاصة ووثيقة الصلة بجدول أعمال لحركة الوطنية، وبينما أعلن عدة أعضاء عن الحاجة لحكم فيدرالى للحفاظ على الوحدة بين الشمال والجنوب، عملياً كان كل نواب الجنوب يطالبون بشدة بتفويض سلطات من نوع ما للجنوب.

يبدو أن الحكومة كانت مصممة على إعلان الإستقلال من داخل البرلمان على عكس ما كانت تشير إليه إتفاقية القاهرة للحكم الدائى لعام ١٩٥٣، لاجراء استفتاء شعبي للاختيار بين الإستقلال أو نوع من العلاقة بمصر.. ولضمان إنجاز هذه الخطوة بنجاح كان علي الحكومة التأكيد من استمرار أغلبيتها بالبرلمان وضمان الحصول على الإجماع للوصول للإتفاقية والفوز بمباركة دولتى الحكم الثنائى (مصر وبريطانيا).

كانت تهدة الأعضاء الجنوبيين أمراً ضرورياً خاصة في مجبهة مطالبتهم بحكم
فدرالى (فدریشن) للجنوب.. ولتحقيق تلك الغاية فقد أجاز البرلمان قراراً بقصى بأن
يعطى مطلب الحكم الفدرالى الإعبار اللائق بواسطة الجمعية التأسيسية التى كانت
ستخلف البرلمان القائم آنذاك عقب اعلان الإستقلال. وكان الهدف من لقرار هو تأجيل
النظر فى ذلك المطلب إلى ما بعد الإستقلال... وبذا أصبح واضحاً أن البلاد كانت
تقترب من نهاية الطريق الذى يقود لتحقيق الإستقلال التام
التمرد المسلح فى توريت (١٩٥٥)،

فى أغسطس وردت أنباء من توريت بجنوب البلاد ثارت شدة نساء ودهشة الجميع
إذ قامت سر با قوة دفاع السودان بالاستوائية بتمرد مسلح فى توريت، حدث هذا بينما
كانت الأحوال فى الخرطوم تبشر بتوقعات وتغييرات عظيمة. وبأستثناء حوبا رئاسة
المديرية فقد انقطعت الإتصالات بكل لمناطق المتبقية من المديرية الإستوائية وبأجراء
كثيره من الجنوب. كانت الحركة المسلحة تكن عداءاً للشماليين حيث تعرض الدين يعملون
كمعلمين أو إداريين بالاستوائية للقتل والإرهاب، قصي على التمرد فى حوالى أسبوعين أو
ثلاثة وتمت محاكمة المتورطين فى الأحداث وكانت هناك أحاديث عن أعمال انتقامية قام
بها بعض الضباط و لمواطنين الشماليين، فى هذه الأحداث فقدت أنا شخصياً شقيقى
الأصغر الفقيد الملازم عيسمت بحيرى فى ياي، كذلك فقدت عدداً من زملائى وأصدقائى
الحميمين، تسبب النزاع كذلك فى هقدان المواطنين الجنوبيين للعديد من أقربهم
وأصدقائهم. بعد دحر التمرد المسلح، واصلت الحكومة جهودها للإستعداد لإعلان
الإستقلال من داخل البرلمان، كان كل من مصر وبريطانيا على إتفاق تام حول هذا الأمر،
تم الحصول على مباركة السيدين، السيد عبدالرحمن المهدي والسيد على الميرغنى،
لمعارضة والنوب الجنوبيون تمت استشارتهم فى الأمر ونم الإستوثاق من موافقتهم، هكذا
جيبب البلاد عقبه الأنقسامات المشاككة فى حالة إجراء استفتاء حول حبارى الإستقلال
والوحدة مع مصر. وهى الأول من يناير من عام ١٩٥٦، أعلن رئيس الوزراء السيد
إسماعيل الأرهري من د خل البرلمان أن السودان أصبح جمهورية مستقلة تماماً.

تعاملت الحكومة مع التمرد المسلح كمجرد موضوع عسكري. وفقد ان أرواح الكثيرين
من الجانبين خلال الأحداث والماسى التى تعرض لها الأفراد كل هذا أختمي فى غمرة
جماع البلاد على الإستقلال. والسرعة النسبية لتي أحدثت بها نيران التمرد وتوقف
لأعمال العدائية وفرض السلام والأمن.

والسلام لا يتمثل فقط في توقف الأعمال العدائية كلا ولا في توقيع الإتفاقات والبروتوكولات . كثير من الأسئلة كانت تفرض نفسها خلال مرحلة البحث عن الدات، برهن التمرد على أن السودان بلد هرصت الوحدة علي أطرافه علي نحو زائف وأنه في النهاية سيتعرض للتمزق!!

الهدوء الخادع والتعايش السلمي بين الجنوب والشمال والذي فرضته الإدارة البريطانية كان سبب عزلة الطرفين عن بعضهما لذا كان وضعاً مضللاً، وبالنظر ملياً للأحداث السابقة نجد أنه تشكلت وسط السودانيين الشماليين مواقف تجاه مشكلة الجنوب يمكن وصفها بأنها بسيطة ورومانسية، وساعد علي تشكيل هذه المواقف المعلومات التي نشرها الشماليون الذين احتيرو بعناية من إداريين وأطباء ومهندسين وموظفين للعمل بالجنوب، كانت تعيش في جنوب البلاد عدة قبائل مختلفة، والوسيلة الوحيدة للتخاطب بينها كانت صورة محرقة لعربية. وفي مناطق جنوب البلاد توجد كثير من المساحات الخصراء تنمو بها اشجار لفاكهة بصورة برية وسط الغابات والشماليون الذين كانوا في حالة اتصال خلال التعاملات اليومية مع المواطنين بالجنوب هم الحلالة أو مندوكورو من صفار التحار.

كانت تعاملات بعض أفراد هذه الفئة مع رباتهم من الجنوبيين لا تخلوا من التجاوزات الجائرة، لكن الشماليين صرفوا النظر عنها باعتبارها صادرة من فئة صفار التحار ولا يمكن مقارنتهم بالمبعوثين الآخرين من إداريين ومهنيين وغيرهم. وبينما وفرت سياسات الفصل الحماية لقبائل الجنوب من أخطار محسوسة أو متوهمة، كانت النتيجة لعملية لهذه السياسات ايجاد منطقتين علي طريقتين نقبض.

لقد كانت هناك إفتراضات دائماً أن السودان بطريقة ما يمتلك مناعة ضد وباء كوارث النزاعات والإضطرابات الداخلية التي عصفت بالكثير من الدول. كان التمرد المسلح بتوريت تعبيراً عن الهويات القومية التي بدأت تظهر. ويمكن جداً أن يكون نموذجاً رائداً للهويات الأخرى التي بدأت في الظهور في شرق وعرب البلاد حيث سود شعيرات عديمة المغزى احتضنت الشكوك وعملية البحث عن الذات أوجه الحياة المتعددة وشمس الأمر جدوي لديموقراطية البرلمانية السودانية الوليدة، كما شجع علي تصعيد هذه لأوضاع لنزاعات المتكررة للأحزاب السياسية داخل البرلمان.

البعثات التبشيرية في الجنوب

إن الإهمال بأن المشاكل بين الشمال والجنوب كان مقدراً أن تختفي بمحرد إنتهاء

عهد الحكم البريطاني كان أمراً يلزم النظر فيه بعين فاحصة.. السودان بلد تعيش فيه قبائل مختلفة أو تقريباً يمكن أن نقول قوميات مختلفة باعتبار كبر حجم القبائل كانت هذه القبائل مطيعة لقانون وكنت تقدر وتنعم بالموائد التي نتجت عن استعاش السلمي فيما بينها لامتراك طويته، بينما كانت جميعها تمحور بأصولها. كان كل منها يحرم وتقبل تقاليد الآخرين وسيادة حكم القانون كانت محصنة بقوة عموماً كان المنح السائد قس لكن الأحوال المعيشية كانت تشيع الرخاء.

وفر النيل بفروعه العديدة والأمطار الموسمية والسهول الخصبة ما يكفي لإطعام الجميع. ووفرت المساحات الشاسعة بالبلاد مكاناً واسع كل لسان، مجموعات كبيرة من السكان شاركت لعرب ولسلمين من مناطق أخرى هي الثقافة ولدين، هناك تشابه بين السودانيين والأفارقة الآخرين هي اللون والملامح، وعموماً عرفوا بأنهم ذوو كبرياء وكرامة بعيدون كل البعد عن الفطرية والإستعلاء العنصري، لحنو ولشفقة والكرم كانت أيضاً صفات مشتركة بينهم. المجتمع لسوداني عموماً تسوده المساواة بين أفرادها ويخلو من الفوارق الطبقية المبنية على أساس القوة الإقتصادية، يبرز لعناصر الميادنة بسبب جهودها وقدراتها وليس بناء على أي خلفية عصبية، كانت قيادات ثورة الصباط في ١٩٣٤ أساساً من أبناء جنوب السودان.

معظم قبائل الجنوب كانت تحكم بشكل منفصل عن الأخرى لكن كانت هناك قناعة متنامية بأن وجود نظام تربيوي موحد يسمح بوجود اختلافات ثقافية سيسهم تدريجياً في خلق تيار إجتماعي منسجم. وسيل الإستقلال أصبحت مواضيع مثل العمل والتسمية بهدف تعميق أقصى الموائد على مسوي الملاد قاطبة تعتر مواضيع تتعلق بالمصير المشترك لكل أفراد لشعب السوداني.

ويبدو أن أمة تتميز بالمثاليات السامقة المرتبطة بسيادة حكم القانون وبسط العدالة وقيم التسامح واحترام الثقافات والآراء المختلفة وحرية الآخرين، وتؤمن بالتعددية الفناء مع الأمم الأخرى عرض النظر عن نظمها، كانت علي وشك أن تولد على المسرح الأهرقي.

لم يتوقع أحد بالطبع أن يصبح الإداريون البريطانيون من المناصرين الأوفياء للثقافة العربية الإسلامية في الجنوب، كان معقولاً توقع إدخال نظام تربيوي مماثل لذي أدخله البريطانيون أنفسهم في الشمال وهو نظام كان يسمح بوجود بعض الاختلافات الثقافية. لقد تم تقسيم مديريات الجنوب الثلاث عن طريق لإدارة البريطانية إلى مناطق سمعوا

للبعثات التبشيرية بالعمل فيها حيث كانت المهمة الأولى لهذه البعثات تحويل سكان الجنوب للمسيحية. عهد إلي هذه البعثات أيضاً بمسؤوليات تربية. ولإنجاز أهدافها الأساسية قامت هذه البعثات بنشر قصص بين الجنوبيين أشعلت نيران الشقاق مع المسلمين في الشمال.

ومن المفارقات أن حكومة السودان كانت تقدم الدعم لهذه البعثات التبشيرية ممثلة في نظمها التي تعمل من خلالها، لذا يمكن القول بأن قوى البعص والشقاق والعداء للتعايش السلمي كانت تمول أساساً بواسطة الحكومة وتعمل تحت توجيهها وحمايتها. الحلافات الأصلية والتاريخية لم يتسبب فيها سياسات الحكومة، لكن بالتأكيد الذكريات والمظالم المنسية منذ أمد بعيد أثرت بسوء من المبالغة وهو ما أوجد أوضاع الشقاق وتبادل الاتهامات. هذا لا يعني أن وجود نظام تربيوي بديل بالجنوب كان بالضرورة سيقرب المسافة بين المثقفين في الجنوب والشماليين الذين يؤيدون الوحدة، لكن من الممكن في عياب الحماس العصبى للبعثات التبشيرية وسياسات الحكومة المصاحبة ظهور خلاف أقل قسوة وأكثر بعداً عن العنف.

تقول ملاحظات لأحد المؤرخين المرموقين: 'نحن لا نعيش في الماضي لكن الماضي موجود في أعماقنا'. فتوزيع اللوم الذي يكون ذا طبيعة تاريخية لا يساعد على بناء أمة. المسؤولية الجماعية يجب أن تترجم إلى فعل تحدد أهداف معينة واضحة بدلاً عن تبادل الاتهامات غير الواضحة عن الماضي. والسودان ليس في حاجة لأصحاب الأفكار الظلامية بل يحتاج لمن يحملون رؤى مؤسسة على الحقائق البسيطة والإحتياجات العادية للناس. رؤى تنتج سياسات تلهمها قيم نبيلة لا سياسات تصبح أخيراً كالسراب أو تبقى كطموحات مقدسة، رؤى تصدر عن مجتمع منسجم ليس فيه تمييز بين حكومة وأسياد، وتؤكد إيماننا ونحز نعبير عن قيم التسامح في وجه الخلاف وعن إحترامنا لمعتقدات الآخرين. وعلى مستوى الحكومة نحتاج إلي إيمان صادق لا يترجح بأهمية التداول السلمي للسلطة كأساس للممارسه الديمقراطية.

مركزة الميزانية،

في نهايات عام ١٩٥٠، تم اختياري رئيساً لهذا القسم، كان سلفي من الأعضاء البريطانيين بالقسم، وقد اتضح انه طلب إلي بتقديم استقالته لعدم قدرته على إدارة هذه الشعبة الهامة، لكن علي كل حال ترك خلفه أسئلة عديدة وتكهنات فيما يخص برحيله، تغيرت السنة المالية لتبدأ في يوليو بدلاً عن يناير، إعتبرت الأشهر من نوفمبر

حتى مارس أشهر حرجة لأنها فترة حصاد المحاصيل، يبدأ بعدها مباشرة موسم التصدير واستمرار الأسعار العالمية بوضوح عموماً ينشط الإقتصاد وتصبح تقديرات الميزانية أكثر واقعية. ويلاحظ هذه تغطية ميزانيات ١٩٥١ - ١٩٥٢ لفترات بلغت ثمانية عشر شهراً (١ يناير ١٩٥١ - ٣٠ يونيو ١٩٥٢)، وأول مرة ترجمت للعربية قبل تسليمها للجهاز التشريعي "البرلمان".

كان هذا أول إقرار بالغة العربية كلفة رسمية في البلاد، تولي سيد الصل شخصي مسؤولية تجهيز النسخة العربية لكل مستندات الميزانية، وتيسير العمل في المستقبل تم إعداد قوائم بالكلمات العسيرة يحوي المقابل بالإنجليزية للمصطلحات العربية المستعملة.

قسم مركزة الميزانية بمصلحة (وزارة) المالية تمتعت عملياً بسلطات أوسع مقارنة باقي أقسام الوزارة خاصة أثناء إعداد الميزانية، كانت المسؤولية هي الفصل النهائي لميزانيات لعادية وميزانيات التنمية والقيام بالتنسيق اللازم وكذلك الأمر بالنسبة للمذكرات التفسيرية التي تصاحب تقديرات الميزانية. ترسل كل هذه المستندات لوزير المالية مصحوبة بمسودة لخطاب ليجهزها نهائياً قبل تسليمها للجهاز التشريعي "البرلمان". استمرت أهمية القطن كمود فقري للإيرادات الحكومية.

أثناء السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢، إرتفعت أسعار القطن ووصلت أرقاماً غير مسبوقة بسبب الحرب المحدودة في شبه الجزيرة الكورية. كان لذلك أثر مباشر على تقديرات الفائض الميزانية والتي تم تعديلها إلى رقم مؤكد يبلغ عشرين مليون جنيه. وهو فائض لم يسبق له مثيل في تاريخ حكومة السودان، وزير المالية المستر شيك دعا لعقد جلسة خاصة للبرلمان ليقدّم بياناً حول هذه الأنباء السارة، رجب به بحمام وسعادة مدح لقدرات الوزير وحسن طالعهم. إعتبر هذا الفائض والذي يبلغ عشرين مليون جنيه من الجنيهاات السودانية قال حير لسنوات مزدهره قادمة. كان السودان يسير مسرعاً نحو الحكم الذاتي والإستقلال.

بعد مرور ثلاث سنوات على التحاق بوزارة المالية أصبحت ملماً تماماً بهمومها سياساتها وممارساتها وناقداً لها.

وزارة المالية مؤسسة قديمة ذات تقاليد وسوابق عريقة تتم فيها صياغة كل الموظفين بريطانيين وسودانيين. ومن الملاحظات الهامة هنا أن وزراء المالية الأوائل كانوا من كبار الموظفين في الجيش العاري، كذلك الأمر بالنسبة لقادة العديد من الوزارات الأخرى. لذا

نار من الطبيعي أن تطبق الضوابط المالية بدقة، ولو نظرنا لعمية الوفاء بالالتزامات المقروضة، نجد أن الأمر لا يتعلق بشدة احترام الالتزامات بقدر ارتباطه بتعصب السودان لتأثيرات الخارجية. يصح هذا بصفة خاصة في لوفاء بالالتزامات القروض التي قدمتها الحكومة المصرية للسكة الحديد في السودان.

ونفس القدر يظهر أهمية سياسة تمادي المساعدات من الحكومة البريطانية خشية وقوع تعقيدات مع مصر. القيمة العالية للفرض البريطاني لخزان سنار كانت مبرراً اعتباره استثنائياً، بينما تم تمويل تشييد كلية غردون التذكارية من المنح الخاصة. أصبح شعار السائد هو الإعتماد على الذات، كان البريطانيون يحكمون قبضتهم على السودان. أول لدرس التي تلقيناها بوزارة المالية: لسودان بلد فقير، ضرورة الإقتصاد الإنضباط المالي إتضح أنها غايات لا يمكن الإستغناء عنها كما كان على واضعي سياسات المالية والتفديدين تحقيق أفضل ما يمكن من إنجازات في حدود الموارد مقبورة المتاحة. ففي بلد مناخه قاس كالسودان تكون التقنيات الطبيعية خارج نطاق سيطرة الحكومة على التخطيط والتحكم، وفي بعض الأحيان تكون صعبة وتسبب في وارت وقد تكون سبباً في الوفرة وتحقيق النفع العام من جهة أخرى.

وبالطبع واصلت أنا في الإعتقاد بأن الإنضباط المالي أمر ضروري لأي نظام يرمى إلى سياسات وممارسات سليمة في ظروف ثراء أو فقر. عدم مسؤولية والفساد المالي زديان للإفلاس وفقدان لقمة الوطنية وفي النهاية الخسر والإستسلام لوصول بحكم الدائى والإستقلال ثبت في نفوسنا نحن لسودانيون قناعة متنامية برفض واضى وخلق فقراضاً طاعياً بأن السودان بلد فقير وهو تقريباً محكوم عليه بالفقر ستديم. الفقر لم يكن صفة أو فصيلة يمكن التمسك بها، وما كنت نشهده غالباً هو فقر استعمال الموارد المتاحة وليس المقر نفسه.

إفقار حياة الناس يجب عدم إرجاعه للفقر الإقتصادي فحسب، فجهود التنمية يلزم جيتها لتغطي كل أوجه الاحتياجات الإنسانية. خاصة مفاهيم التطور الإقتصادى. رعاية الصحية التعليم ومحو الأمية البيئة والحريات وغيرها. حصل السودان على ريته وشعر المستقبل يجب أن يكون للتنمية الشاملة

موضوع الإعتماد على الذات يجب أن يتمادي بطبيعة الحال الأحلام الجامعة لمكهنات الخيالية، لكنه في ذات الوقت يجب ألا يكبل التخطيط لأهداف عممية مدروسة ومؤسسة. الإعتماد على الذات يجب أن يتركز على الربط التام بين الأمة

ندي استعدادها لتقديم التوضيحات المطلوبة، وبالتحليل العميق نجد أنه يعني معاونته
عصر، وإذا أردنا تخليص أنفسنا من بعض أنماط التفكير الحالية فلا بد من إلتعاد
ن الأساليب السهلة بإلقاء اللوم على الآخرين.

هناك حقيقة يجب على السودانيين إدراكها وهي أن معرفة الفقر ومراحله المختلفة
تطلب البحث عن طرق ووسائل تمكن من مواجهة لتحديات المتوقعة والعتور علي
سببات الأساسية للفقر كأحد المدس الرئيسي للجنس البشري أصبح أمراً مشروعاً،
س لا يمكن استثناء السودان عن بقية البلدان.

لم تركز السياسات المالية والإقتصادية على بناء المؤسسات فحسب، بل أيضاً على
إرد الثروة وأصبحت حقيقة مسلماً بها آنذاك أن لأبواب المالية للسودان كان يجب أن
تت مفتوحة في وجه التعاون الإقتصادي الدولي، النمو الإقتصادي وتوزيع الصادرات
في الأمور الحيوية الهامة تماماً كمستوى جودة الصادرات وأسعارها، كما أن التخصيص
لشروعات مدروسة بدقة أصبح خطوة لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة للمشاريع الممولة
تياً بالإضافة للمشاريع ثائية التمويل أو تلك التي تمويلها جهات عديدة.

يحق للسودان أن يباهي بالنتائج الرائعة التي كانت ثمرة لجهود قادة الأقسام
لوزارات وهم يواجهون تحديات التنمية في مراحل مبكرة للحكم الذاتي والإستقلال.

وبعد المساعدات اللارمة من الخبراء الدوليين أعدت تدفد معترحات المشروعات
لشوارع الري وكانت تشتمل حرائق الرصيرص وحشم العربة، مشروع الجريرة أصيف له
تداد المناقل وإدخال محصولي الفول السوداني والقمح بالإضافة للقطر المحصول
ول. شملت الجهود في المجال الزراعي التي هدفت إلي توزيع المحصولات، تحارب البن
شاي، تم توجيه المشروعات لعناية للحفاظ على البيئة مع بذل جهود لاستغلال الأرض
تاج الأخشاب والصمغ العربي وركزت علي مشاكل البيئة. في مجال الثروة الحيوانية،
اصل العمل في مكافحة الأمراض والحجر الصحي، التوسع في صناعات الألبان
لحال مزارع تربية الماشية، هناك أيضاً مشروع توسيع شبكة السكك الحديدية لتغطي
ناطق نائية في الغرب والجنوب، مشاريع التثقيب عن الثروات المعدنية بشرت بأمال
يصة لإكتشاف وجود البترول واليورانيوم والذهب والنحاس والمنغنسيوم وغيرها.

في حقل التعليم وضع في الإعتبار التوسع في إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية
بالإضافة لإنشاء مؤسسات تدريب المعلمين، بالنسبة للرعاية الصحية أصبح ضرورياً
شاء مراكز صحية ومستشفيات في المناطق الريفية بالإضافة لإنشاء مؤسسات طبية

مساعدة مثل مدارس تأهيل المساعدين الطبيين ومراكز تدريب لكوادر التمريض. المشروعات الموزعة على المجالات المختلفة إضافة إلي مشاريع أخرى أصبحت الأساس للخطة العشرية.

شهدت البلاد نمو النشاط التجاري للقطاع الخاص، خاصة ظهور فئة مقتدرة من المستثمرين ذوي الخبرة، الإجراءات التي اتخذت لتشجيع القطاع الصناعي وتحفيز المستثمرين في هذا المجال بشرت بقطاع صناعي نشط وواعد. العناصر الفاعلة في هذه الصلحة العظيمة هم قادة المصالح والوزارات، أصبح الوزراء هم الزعماء السياسيون الجدد للسودان المستقل.

وزارة المالية كانت تحتل نصف مبني كبير مهيب يطل على النيل الأزرق، النصف الآخر كانت تشغله المكاتب الخاصة بالسكرتير الإداري رئيس الوزراء الفعلي لكل نظام حكومة السودان.. علي عهد الحكم الثاني.

في المهدان الشمالي لوزارة المالية ينتصب تمثال للورد كيتشنر ينظر بإبتصار تجاه كركري، وهو رمز حي لانجازة العسكري. بالنسبة للسودانيين يعتبرونه رمزاً للمقاومة الباسلة لقوات الحليفة عبدالله في وحه قوات غازية مجهزة بأسلحة حديثة. عندما قدم الرئيس عيود للسلطة أعيد تمثالا للورد كيتشنر والجنرال غردون لبريطانيا، وعلى العكس تماماً بعد استقلال الهند في ١٩٤٨، تركت التماثيل التي أقامها البريطانيون كذكرى للكفاح ضد الإحتلال البريطاني!

السكرتير الإداري والذي يتم اختياره من بين مديري المديريات الرئيسية بمديريات السودان، يختلفه يعبر رأساً للخدمة الإدارية وكانت تسمى في ذلك الوقت الخدمة السياسية السودانية، كان العمود الفقري لهذه الخدمة هو مفتش المركز والذي يدير بمنطقته الحكومة المحلية والطيران المدني وقسم المساحة وغيرها.

أهم الرئيسي للسكرتير الإداري هو الأمن، حفظ النظام وسيادة القانون وصون النظام الإداري، الذي يمزج به البريطانيون، والأعمال البحثية التي قام بها العديد من العاملين بالخدمة تركت هي ذهني اسطباعاً قوياً، وهو ما قاموا بشره هي مذكرات وسجلات السودان، ويبدو أن التفكير الاجتماعي كان يهيمن علي النظام الإداري، وغطت أعمالهم أوجه عديدة لحياة السودانيين وقبائلهم، وجهت الدعوة لعدد من البريطانيين، متخصصين في علم الاجتماع لدراسة السلوك الاجتماعي، وأصول القبائل الكبيرة وتنظيمها ومؤسساتها مثل، الدينك، والشلك والنوير، وقد أثبتت هذه الدراسات

أارتها كمراجع أكاديمية ذات قيمة عالية. وزارة المالية بأرشيفها من الملفات القديمة
ميزانيات والمجالات الحسابية والتقارير السنوية كانت تفتقر للنشاط البحثي في
لها.

السلام والإنسجام هما أمران ضروريان للقبائل السودانية للتمكن من تنمية
تنمعاتها. والمناطق التي يجب توفير الحماية فيها كالجنوب أو المناطق المغلقة في وجه
مضالات والتأثيرات غير المرغوبة من لشمال، تم لها ذلك فمض النظر عن الإعتبارات
ومية الأخرى.

أثناء سنواتي في وزارة المالية لم أكن ملماً بأي توجيهات أو سياسة عامة للسكرتير
أرى كوزير رئيسي، أو حتي لمجلس الحاكم، وربما باعتباري موطماً صغيراً لم يكن
ي الحق في الإطلاع على تلك السياسات التي تعد هي كتمان، رغم ذلك كنا نحس بأثر
ه التوجيهات علي إعداد الميزانية و لعمل اليومي بالوزارة، وهو ما يشير للمواقف
كثير أهمية ولمصالح النظام في عملية التنمية، يجب إحداث تمازج بين السياسة
شؤون المالية، وببما يوجد إرتباط وتداخل بين السياسة وطرق إدارة الشؤون المالية،
ت إقتصاديات التنمية آنذاك تؤسس على الهموم والأولويات والقرارات السياسية.

الخدمة المدنية

ربما كان من المفيد تسليط لضوء بكلمات قليلة علي المجتمع السوداني أثناء فترة
حكم الذاتي والأيام المبكرة للاستقلال وأثر ذلك على الأوضاع التي كانت تعمل فيها
خدمة المدنية، ولن يكون من المبالغة أن نقول أنه في مجتمع صغير سبياً كان أي
سبب ملماً لظروف لأخر خاصة وسط ما يمكن أن نطلق عليه الفئة المثقفة،
صدقات والمعارف كانت كلها تفرض حداً أدني من اللباقة والإحترام في العلاقات
اجتماعية، إن الإحترام المتبادل والتواصل قلما كان يتم النعاصي عنه.

السيد اسماعيل الأهرري رئيس الوزراء كان من الشخصيات السريوية البارزة،
كثير من قادة الخدمة المدنية عرفوه كمعلم لهم، الوزراء والزعماء السياسيون الجدد
بباً ما كانوا رملاء دراسة لقادة الخدمة المدنية، أو يلتقون بهم بانتظام في المناسبات
اجتماعية.

كانت تلك هي السنوات الخاصة لمجر الحرية. إن الوطنية والالتزام بالمشاركة في
السودان الجديد الناشئ، كانت من الدوافع لعظيمة.

وكان قادة الخدمة المدنية بالمصالح المختلفة يديرون مؤسساتهم بكفاءة واقتدار، والمجوات التي تسببت فيها المودنة المفاجئة وغير المخططة للجنة السودة تمت معالجتها بسهولة. غالبية القادة كانوا يمتلكون المقدرة والإرادة و لتصميم والرؤى. وكانت الحلولات داخل الخدمة المدنية غالباً ما تكون حالية من العداء الشخصي والصفة الحزبية أو الولاء للطائفة، لكن بطبيعة الحال كان هناك تنافس وحتى عنف في بعض الأحيان لم يكن هناك رأس للخدمة المدنية معين تعييناً قانونياً، لكن هناك إتفاق ضمني قائم بما يجب فعله أو تركه يستند على الدور الحيوي وأهمية استقرار الخدمة المدنية في رفع كفاءة وفعالية أي حكومة وموظف للخدمة المدنية يعتبر ملزماً حسب واجباته ومنح وتوحيير لخدمات، لكنه ليس خادماً يتلقى ببساطة لأوامر وإنما هو تنفيذي.

هذا الدور بالتحديد يؤهله لتقديم الإستشارات فيما يخص بالسياسات، واقتراح إجراء تحسينات في السياسات لضمان الدقة في تحقيق الأهداف التي يحددها الوزير عليه كالمعتاد أن يباشر عمله بمثابرة وتضعص شامس ومتأن للمواضيع والمشاكل المطروحة وتفاذي الإندهاع والتسرع في إصدار قرارات وبوصف طائشة وغير مدروسة وهذا لا بعد مبرراً للسط، في تسيير العمل والتأحين غير المرغوب، كثير من المواضيع سواء فكرية أو خاصة بمشاريع كانت ترد لموظفي الخدمة المدنية للنظر فيها، كانوا يحصصون زمناً وافراً بفرض الدراسة المتأنية فليس هناك مكان للتخمين أو التصورات الخيالية.

أثناء تلك الحقبة كذب الحكومة تؤمن بأهمية الخدمة المدنية، ونفس الإحساس كان يديده معظم الوزراء. قليل منهم من كان يندفع ببساطة لاشباع رغبة نفسية في ممارسة السلطة أو إصدار الأوامر بصعته وزيراً، لكن قليلين أيضاً من موظفي الخدمة المدنية إعتبروا أن توفير الحماية كتراث مقدس هو مسؤوليتهم وحدهم. ولم يثبت أي من هذين الموقفين فعليته.

عموماً كان التعاون من العاملين سلساً ومثمرراً، وأنشئت عدد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات. ويجب أن نذكر هناك أن الوزراء والأحزاب القائمة لم يستهوا بالذهب الأيديولوجي في نظرتهم للعمل. بل كانوا جميعاً من البراحماتيين وهكذا كان موظفو الخدمة المدنية أيضاً وهو ما يوضح جزئياً التراجع الناح الذي حدث بين الأثنين.

موظف الخدمة المدنية لا ينتظر منه أنجار المهام المستحيلة، النظم واللوائح قد تكون ثالية، لكن يجب تأسيسها على الإخلاص وحسن النية، الفهم الكامل للأدور الكاملة مختلفة.. والصعوبات والمسؤوليات وفوق كل هذا ثقة المتبادلة وتحقيق التكامل في أعمال الجماعة.. كل ذلك كان هو القاعدة لثابتة للعمل.

يسرى هذا على المستويات العليا في الخدمة المدنية، وكمؤسسة تم تأسيسها على الولد قانونية وعريقة، وبينما كان الفهم الرئيسي لأهداف هذه لخدمة يتمثل في حفظ علي وتطوير أعلى مستوى ممكن من معايير الفعالية والكفاءة، كان لابد من اتخاذ إجراءات ووضع نظم تكفل الحماية والمعاملة الكريمة للعاملين بالخدمة المدنية لتتبع التعيينات تتم بناء علي تنافس في امتحانات ومعاينات تجريها لجان بالوزارات منية. الترفيعات كالعادة تحددها توصيات اللجان الخاصة التي يتم تكوينها بهدف تقييم تقارير السنوية عن أداء العاملين، كانت التوصيات تؤسس علي خبره السابقه لؤهلات ولقدرة علي القيادة والمواصفات لشخصية اللازمة للمنصب.

كان الهدف هو حماية العاملين بالخدمة المدنية من الأحكام المسبقة والإحباط من رؤسائهم، أو المحادة بواسطة الأحزاب السياسية ومجموعات لصفط. قرارات صرف من الخدمة والفصل تصدرها مجالس التأديب وهي تعمل كمحاكم العدالة عاماً، والأشخاص المعنيون هنا لهم الحق في الدفاع عن أنفسهم كما كان لهم حق يستند أيضاً.

من الواضح أن النظام لم يصمم فقط بهدف الوصول لمستوي عال من الأداء فقط أيضاً لتوفير الحماية اللازمة ضد مظالم يمكن أن يتعرض لها العاملون بالخدمة أو ماملة غير المنصمة.

تم رفع مستوى مصلحة المالية مثلاً فأصبحت وزارة المالية والاقتصاد لتضطلع بس المسؤوليات والوظائف.

على كل، الحكم الذاتي والإستقلال أفرز أفكاراً ووظائف جديدة تتماشى مع احتياجات التي خلقتها التطورات السياسية بالبلاد. كانت الوزارة هي ذلك الحين ودة بأعداد معتبرة من الإقتصاديين والمحاسبين لمسيرين بخبرتهم ومؤهلاتهم وكرسوا تهم للعمل، وبدلاً عن التركيز علي الوظائف اليومية المنتظمة. أصبح الهم الرئيسي السرعة والإنقان اللازمين للتخطيط والتصد.

بدء العمل بالعملة الوطنية،

بدء العمل بالعملة الوطنية يستحق ذكراً خاصاً، لم يكن هناك تغيير في ستراتيحية سياسات والفكر الإقتصادي، وكان المفترض عمل التحضيرات اللازمة تمهيداً لإنشاء البنك المركزي السوداني وأقيمت لجنة للعملة ذات صفة عالمية وكان أشان من أعضائها يمثلان بنك إنجلترا والبنك الأهلي المصري حيث كانا تاريخياً مرتعطين بمشاكل العملة بالسودان. كان هناك عضو ثالث يمثل البنك المركزي السويدي، واستمرت عضويتهم جميعاً باللجنة طوال حياتها وكان لهم اثر كبير في المساعدة على طرح العملة الوطنية والتحضيرات اللازمة لقيام البنك المركزي، وقاموا بتقديم الخبرات الضرورية التي كان يفتقدها السودانيون عند إنشاء البنك المركزي واستمر لإقتصاد تحت تحكم الدولة.

مشاكل ما بعد الإستقلال،

لقد حافظت حكومة الإستقلال على دورها كمحرك وموجه رئيسي للأنشطة الإقتصادية، كانت الخدمة المدنية المستمرة هي التوسع دليلاً على أن السودان يعيش لهيوم غير السياسية لبلد حديث الإستقلال والبنيت الأساسية كالطرق ووسائل المواصلات كانت تحتاج للتطوير والتوسع بعد ادخال ماكينات الديزل بدلاً عن البخار. هو تغيير تم بتوصية من بنك الدولي الذي وفر كذلك التمويل اللازم. عانت السكة الحديد العديد من الإنتكاسات، التصحر ومشاكل البيئة والنروح من الريف للمدن ظهرت كمشاكل جديدة بالنظر فيها، عموماً كانت هناك دلائل تبشر بالنجاح، في مجالات الزراعة والتعليم والصحة تم تحقيق تقدم واضح، كانت تصريحات المسؤولين لسودانيين تشير إلى إمكانيات ومقدرات السودان وتجاهل مظاهر الفقر الذي كان سائداً، تشجيع التنوع في الصادرات كان نشطاً، ووجد مشروع الجزيرة القديم نفسه أمام تحديات جديدة وبدأت الأنظار تتجه إلى إمكانيات الزراعة، الغابات مشاريع لزراعة الألبنة، لثروات الحيوانية والمعدنية هناك مائتا مليون هدان من الأراضي الخصبة غير مستغلة، الثروة الحيوانية تبشر بأعلى إنتاج على مستوى أفريقيا بعد التحسن السريع في الخدمات البيطرية ومكافحة الأمراض، الثروة المعدنية كانت تبشر بمفاجآت في مجال التقيب عن الذهب والبترو، هن بالإضافة إلى موارد الأحياء. في إدارة المالية والإقتصاد أصبح بناء المؤسسات هو الهدف الرئيسي، ولتسخير هذه الموارد الإمكانيات والإستفادة منها كانت الحكومة تحتاج فقط للزمن والإستقرار قبل أن يعين من ميلاد أمة جديدة في قلب أفريقيا، وسط الأمم العربية والأفريقية.

تشرفت وزارة المالية بخدمات ثلاثة من الوزراء البارزين وهم، حماد توفيق، ابراهيم محمد، وعبدالمجيد احمد.

السيد حماد توفيق، كان من الوطنيين المرموقين وهو رجل مخلص ومن قدامى الموظفين في وزارة المالية إذ تم تعيينه في البداية كرئيس محاسبين، أثناء توليه لمنصبه وزير كان وكيل الوزارة هو السير جون كارمايكل تزامنت فترة تولي السيد حماد لمنصبه بصعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات بسبب هشل محصول القطن والأسعار العالمية منخفضة، وفي محاولة لاستبدال السير جون الذي كان علي خلاف دائم معه قام السيد حماد بتكوين لجنة لتساعده في اختيار وكيل سوداني للوزارة من الموظفين العاملين بوزارة تنافس على هذا الموقع ثلاثة هم: حمزة ميرغني، منصور محجوب، وشخصي (أمون بعيري) تحول عمل اللجنة إلي جهود استغرقت زمناً طويلاً تمثلت في حصر صفات فيما يختص بالأخلاق والطلاقة والهمة والفعالية والفضيلة لكل من المتنافسين الثلاثة، ولم يحسم الأمر إلا بعد أن خلف السيد ابراهيم أحمد، السيد حماد توفيق. في غضون ذلك تحول الأمر إلى موضوع كاد أن يقود لاحداث خلافات داخل الوزارة، إلا أن همة المتنافسين وبصيرتهم الصائبة جنبت الوزارة أي عواقب غير مرغوب فيها.

كان الهم الأساسي للسيد حماد بطبيعة الحال هو الوضع السيئ لميزان المدفوعات، في زيارة حظيت باهتمام الرأي العام للهند وهي مستورد رئيسي للقطن السوداني، السيد حماد من الحكومة الهندية تقديم مساعدات فنية للسودان، وعاد من هذه زيارة حسب ما أذكر مصحوباً بالمستر نهرو وهو من أسرة رثيمس الوزراء الهندي المشهور أن يشغل منصب وكيل وزارة المالية بالإضافة إلي المستر راو وهو المراجع العام الأسبق.

ولم يكن من السهل رؤية المستر نهرو أثناء فترة تواحده وذلك لانهماكه في معادلات مددة بالغة الأهمية مع السيد حماد وزير المالية والسير جون.

هناجا راو الهندي..الرئيس الأزهرى؟

أنا شخصياً شهدت المستر راو كثيراً. كان عليه أن يمر بمكتبى كل صباح وهو في يقه إلى مكتبه. لم تكن هناك صعوبات في المراجعة تستدعى الرجوع إليه. لذا كان به إحساس بالفراغ بينما يبدو زميله المستر نهرو مرتبطاً باستمرار بالسيد حماد سير جون، وجدت المستر راو ذا خبرة واسعة بصورة مثيرة للإعجاب وهو يعبر عن

تجربة الهندية في استلام الحكم من البريطانيين، كان علي حق وهو يعبر عن وعيه
تمام بوصفه القيادي الرفيع في بلاده وكان عادة يشكو بلطف عن عدم تقديمه للسيد
سماعيل الأزهرى فور وصوله.

كان المستر راو موجوداً بمكتبى ذات صباح عندما إتصل بى تليفونياً السيد حماد
وجهنى بتمديد تقرير لرئيس الوزراء عن سير المفاوضات مع قيادة الحاميات البريطانية
حتى كانت تقيم فى ثكناتها ببرى حول تسليم أصولها غير العسكرية. كان رئيس الوزراء
نهماك فى عمية وضع الترتيبات الأخيرة لإحلاء القوات الأجنبية. رفقنى المستر راو
أنا فى طريقى لرئيس الوزراء. لم أكن قد وعدته بالطبع بتقديمه لرئيس الوزراء حسب
ما يرغب بل أحضرته بأن ذلك يتوقف على جدول أعمال الرئيس لكن على كل حال
ستفرقت مهمتى وقتاً قصيراً فأندى رئيس الوزراء رغبته فى لقاء المستر راو كأحد
خبراء الدين استقطبهم وزير المالية لوزارته أثناء زيارته للهند.

قبل دخولي لمقابلة رئيس الوزراء. فهمنا أنا والمستر راو أن بعض القيادات العسكرية
كانت قلقة حول الترتيبات النهائية لإحلاء القوات. فاندفعوا بتسرع وفحصوا الأصول
غير العسكرية ووصل الأمر لدرجة حجرهم بعض المكاتب بينما كانت المفاوضات تسير
للامام. بعد تبادل التحايا والمجاملة الرسمية. وقبل لحظات من طلب الإذن بالمعدرة.
طلب المستر راو وجأة من رئيس الوزراء السماح له ببعض الكلمات. فقال محاطاً برئيس
الوزراء والذي كان يشغل أيضاً منصب وزير الداخلية: صباط الحيش يجب أن يعمروا
بيدو القبول بحكم التنظيم السياسي المدنى. وهذه كانت واحدة من اعتباراتنا
رئيسية هي الهند عندما حصلت على لإستقلال. اذا لم يحدث هذا الأمر سيأتي يوم
عندون منه التحدي والحرّة ليلقوا بك ووزرائك هي السجون"!!.

ضحك رئيس الوزراء ضحكته الواثقة المميزة وانتهى الحديث بينهما وهما لا يد أن
ذكر أن رئيس الوزراء تعرض للسجن مرتين خلال الإنتقالات العسكرية ومن المؤسف
لمرة لثنية سارعت بوضع نهاية حزينة لحياته.. فهو نبلة وكبريائه لم يحتمل المعاملة
لهيئة والإحتقار. وقضية التنظيم المدنى وعلاقته بالمؤسسة العسكرية مازالت موضوعاً
يائاً حتي الآن.

الدرس الآخر الذي تعلمته من مستر راو هو أن تسليم الأصول التي بيد قوة محتلة
حكومة الوطنية يجب ألا يكون مدفوع الثمن ومهما كانت رمزيه التعامل.

السيد إبراهيم أحمد وهو مهندس، كان من موظفي الخدمة المدنية المدربين، وقد عمل لستون سنة عديدة في كلية عردون التذكارية وكان شاهداً على تطویرها حتي أصبحت جامعة الخرطوم، كان كذلك رئيساً لمؤتمر الخريجين السودانيين عند تسليم مذكرة تاريخية عام ١٩٤٢ لحكومة السودان وحاز على احترام الجميع لأمانته وحسبه. كان السيد حماد، سلمه في وزارة المالية، يؤمن بدور الخدمة المدنية كمؤسسة لا غني عنها في إنشاء حكومة فعالة. أثناء توليه منصب الوزير كان هناك تحسّر في مبيعات القطن. بدأت الخلافات تطل برأسها في مجلس الوزراء حول المعونة الأمريكية. والتدريج ما يتعلق باختيار وكيل سوداني يحلف السير حول تم حسمه.

السيد عبد المجيد أحمد، كانت له خبرة تماثل خبرة من سبقوه قبل أن يصبح وزيراً من موظفي الخدمة المدنية المدربين وله إيمان راسخ بأهمية الخدمة كوكيلة أساسية لحكومة. من الفاحية السياسية وكأفضل تصنيف له كان من المستقلين سياسياً مثابراً في التدقيق في عمله وقراراته. تحركت مبيعات القطن على أيامه بسهولة إلي حد ما. كما أصبحت الحكومة أكثر استعداداً لقبول المعونات الأمريكية.

وتواصل بناء المؤسسات، قام السيد عبد المجيد باستضافة المؤتمرات اللذين تمتعوا بالجهود التي بذلت ههنا فكان إنشاء البنك الأفريقي للتنمية، وقد خلصته فيما بعد كوزير مالية.

أصبحت وزارة المالية مقر اللجنة الوزارية للتنمية. المناقشات الخاصة بالمعونة الأمريكية في اللجنة الوزارية للتنمية. أثبتت لنا كموظفي خدمة مدنية التفاعل بين قطعتي الإقليمية والدولية والنزاعات القائمة في السودان

كانت روح البصيرة القوية تهب بقوة حول المخطط، كان البريطانيون قادمين بدور ما بعد الأمريكيين. كما كان الفرنسيون قلقين على مستقبلهم، الإتحاد السوفيتي أمريكا كانوا يحاولون إقامة قواعد لهما لأحداث التأثير أو إعاقة مواقع بعضهما بعض.

هي السود أن تدثر لإجماع الذي كان يسود بين لأحزاب لسياسية قبل الإستقلال ساعد الخلاف بينها. فخلع حدران وزارة المالية تمت عاقبة الجهود التي تبذلها لجنة الوزارية للتنمية واهتزت الحكومة التي كان يقودها عبدالله بك خليل بفعل تقسيمات الداخلية، وكانت تسمى بحكومة السيدين وهما رعيمة الطوائفتين رئيسيتين السيد علي الميرغني والسيد عبدالرحمن المهدي. وكانت الأحزاب الرئيسية

متمدد على مساندة اتباعهما، لكن برغم مساندة الطائفتين لها كانت الحكومة غير قادرة على تحقيق الاستقرار والإجماع المطلوبين.

وأخيراً قام رئيس الوزراء عبدالله بك خليل، مدفوعاً باليأس والإحباط، بتوجيه دعوة لقائد الجيش السوداني وبعض مساعديه الرئيسيين للاستيلاء على السلطة. كانت هناك رواية مضادة ان الفريق عبود قائد الجيش كان متحفظاً وغير راغب في الأمر.. وفي الواقع وعلي ضوء دعوة مكتوبة أو في الحقيقة بتحريض من رئيس الوزراء لاند إنقلاب نوفمبر ١٩٥٨.

وهنا لا أستطيع مقاومة رغبة ملحة في ذكر حقيقة هي أن أفعال وردود أفعال رئيس الوزراء عبدالله بك خليل كانت سنأتي مختلفة لو كان منتخباً ديمقراطياً بواسطة حزبه السياسي وليس معيناً ببساطة من قبل رعيم طائفته الدينية. فلو كان منتخباً أصبح ملتزماً بحسب واجباته بالعودة إلى حربه لمعرفة توجهات الحزب، وأنا أشك في أن أي حزب سياسي كان يمكن أن يوافق على تسليم السلطة بتلك الصورة.. للعسكري!! وهكذا يتضح ان الحاجة لوجود الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها أصبحت ذات أهمية كبرى بالنظر إلي هذا القرار التاريخي الذي أعطي دفعة إضافية لتلك الحاجة الملحة.

ختيار أول وكيل وزارة سوداني لوزارة المالية،

قبل أن يعلن عن قراره للرأي العام، دعاني السيد إبراهيم أحمد إلي مكتبه ليخبرني بأن اختياره فيما يختص بوكيل المالية إستقر علي حمزة ميرغني أو شخصي. ولكن بعد مراقبة أدائنا في الشهور الأخيرة توصل إلي قرار نهائي وهو أن السيد حمزة ميرغني يجب أن يشغل المنصب باعتباره أكبر سناً وعمل لفترة أطول في الحكومة. كان القرار يصدر إرتياح بالنسبة لي. رغم خيبة الأمل، وكنت أؤاسي نفسي بالمثل لإنجليزي لقائل: من الممكن التفوق علي الأنداد لكن واحداً فقط يكسب الرهان في النهاية.

عندما عدت إلي منزلي ذلك اليوم. بدأت عمليه البحث عن تفسيرى الشخصى لقرار الوزير، وهى عالباً عملية لإيجاد تبريرات شخصية لخبية الأمل التي أحسست بها. عاد ذهني سنوات عديدة للوراء عندما كنت عضواً في مجلس الجامعة التي كانت تعرف بكلية غردون التذكارية. كان السيد ابراهيم رئيساً للمجلس، في ذلك الوقت تقرر تحويل لمدارس العليا إلى كلية جامعية - كونت لجنة لهذا الغرض برئاسة السيد إبراهيم عضوية د. عبدالحليم محمد، وهو عموماً عرف بأنه يمكن أن يخلف السيد ابراهيم كرئيس للمجلس، المستر ونشر العميد، المستر دانيال مدير مدرسة الإدارة، وكنت عضواً

لجنة. كنت أصغر عضو بالمجلس يتم إختياره ليشترك في هذا العمل التاريخي منهم في تطوير هذه المؤسسة، قدمت مسودة قانون للجنة بواسطة المستر ولشر، تحتويات المسودة كانت شبيهة بالنماذج السائدة في الجامعات البريطانية، ولم تكن تلك اعراضات من الأعضاء على لود الرئيسية لمسودة القانون، لغت إنتباهي فقرة شرط أن يكون السيد إبراهيم رئيساً دائماً، وبدا لي هذا الشرط شاذاً.

كنت العصب الوحيد باللجنة الذي إعتصر على هذا الشرط، وأذكر بوصوح إننى كنت أن السيد ابراهيم سيتم إنتخابه دون أي مناهضة في المؤسسة الجديدة، وليس لك ضرورة لوضع شرط غير ديموقراطى يختص بنوام الرئاسة في مسودة القانون. يواحه الفاء هذه المادة من مسودة لقانون أي مقاومة من أعضاء اللجنة الآخرين. كنت أن الأمر يتعلق بقلق لمستر ولشر فيما يختص بصمان قيادة رشيدة للمؤسسة في حلها المبكرة. وكرئيس للجنة أبدى السيد إبراهيم قبوله التام لتغيير ما جاء بمسودة قانون. وفي النهاية بالطبع تم إنتخاب السيد إبراهيم رئيساً. هل يمكن لهذه الحادثة تكون عالقة بذهن السيد إبراهيم إلى ذلك الوقت؟ قمت مباشرة باستبعاد الفكرة لأن لافاتي بالسيد ابراهيم كنت ممتازة قبل هذا القرار، وليس ذلك فقط بل إن السيد ابراهيم عرف بأنه رجل ذو مثاليات ولا يمكنه حمل أحقاد بسبب حادثة وقعت قبل سنوات عديدة.

أثبت السيد حمزة ميرعنى أنه وكيل مالية مقتدر جداً، وحظي بطاعة وخدمة فسيه الأثنين، ورغم الإنقسامات التى سببها القرار وسط العامدين بالوزارة إلا أن لم يكن له أي تأثير على سير العمل بالوزارة.

عندما تولى الفريق عبود أمر السلطة كان السيد عبدالمجيد وزيراً للمالية ونقل سور محبوب إلى وزارة التجارة والصناعة والتموين وكيلاً لها.

تم اختياري للقيام بأنشاء بنك السودان (البنك المركزى) فأصبحت أول محافظ بنك.

أحسن السيد حمزة بعدم قدرته للعمل مع نظام عسكري، وأخيراً غادر السودان لمل في واشنطن مع البنك الدولي كمدير للمقسم الأفريقى، فيما بعد عاد مرة أخرى لودان كوزير للمالية والإقتصاد في حكومة السيد الصادق المهدي في الديمقراطية نية في الستينات.

لنقد العملية المصرفية المالية والنمو:

استعراض عام:

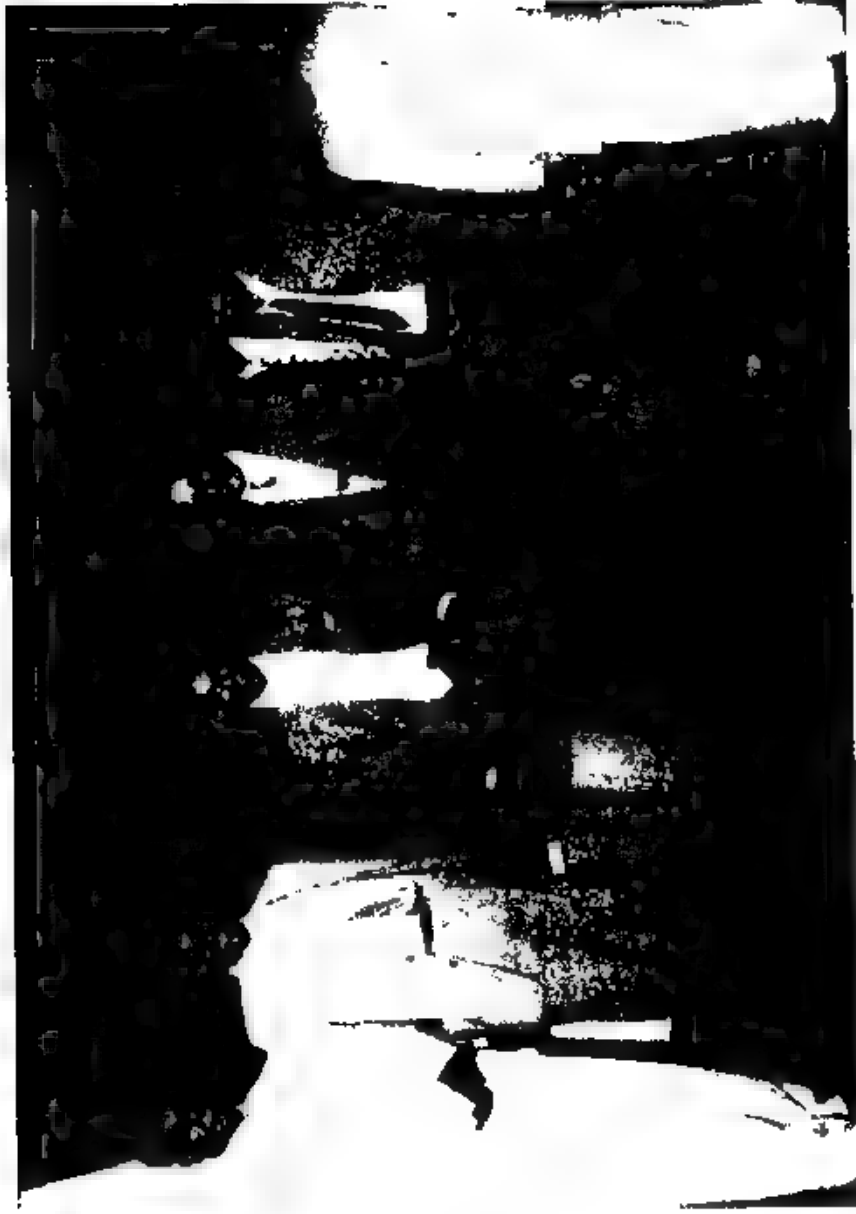
لعله من الصواب أن نقول بأن العائق الرئيسي للتنمية لم يكن مرده فقط لعجز التمويل.. وإنما بنفس القدر يرجع إلى نقص في الموارد البشرية المطلوبة. لعقود كثيرة من الزمان خبت، كان التعليم هو السلعة المرغوب فيها في المكان الأول بين السودانيين.. بمرور الزمن، توثق الاعتقاد بشكل أقوى على أن التعليم في مفهومه الواسع هو المضاح بالنمو الشخصي والطور القومي. ولهذا أصبحت التنمية الشاملة هي الهدف القومي في مساحة السودانية وتأسيساً على ذلك ضد ازادات فئاعة مؤتمر الخريجين والقادة السياسيين. رجالا الخدمة المدنية، وجمهور المواطنين، أنه كلما تقدم السودان خطوات إلى الأمام، كلما ازادات الحاجة إلى كودر من لعمالة الماهرة لمواجهة التحديات القومية التي أحدثت نوح هي الأهو. وعليه كن يلزم بناء رصيد كبير من الأشخاص ذوي الخبرة والمهارات في كافة المجالات.. مع توفير فرص التدريب لها والإحتفاظ بها لمجابهة متطلبات الزراعة الحديثة، الهندسة، العلوم، التجارة، الصناعة، الأعمال المصرفية إلى جانب إدارة المال والخدمات.

لم يكن كافياً توفر الأعداد المؤهلة من الأطباء والمهندسين، العلماء والإقتصاديين.. بل كانت هناك الحاجة الماسة للعمال المهرة والقيمين من كافة القطاعات كقوة مساندة لا بد من توفرها لأولئك الخبراء المؤهلين.. إذ أريد لمساهماتهم أن تكون بالدرجة المطلوبة من الفعالية. وهكذا بات موضوع توفير تلك المهارات، ولسنوات عديدة، همأ يورق بالقطاع لسودانيين الذين تنبأو قمة المسئولية

في عام ١٩٥٢ وهي أعقاب توقيع إتفاقية الماهرة حول المسألة السودانية، بين طرفي الحكم الثنائي، مصر والمملكة المتحدة.. وما تبع ذلك من إتفاق بين مصر والأحزاب السودانية.. اضحى السودان يقف على أعتاب الحكم الذاتي.. والذي كان بلاشك سيفضى إلى الإستقلال.

وكانت الحرية في مفهومها العريض، تعنى التحرر من فيضة لإستعمار.. وكان محسوباً لتلك العملية أن تنجر هي مدى لا يتعدى ثلاث سنوات.. وعلى ضوء ذلك كان على وزارة المالية أن يبادر بوضع الخطط واتخاذ الخطوات المطلوبة لتحقيق ما كان يوصف، عندئذ، "بالاستقلال الإقتصادي الأمر الذي كن يتطلب مرجعة العملية المصرفية والمالية، وأنظمة لنقد، للوصول إلى ابتداء آليات لا مفر من توفرها منها على

مع السيد / رحمة الله عبد الله سفير السودان في الهند والسيد ، حمزة ميرضني أول وكيل سوداني لوزارة المالية
والسيد / إبراهيم أحمد وزير المالية أثناء الاجتماع السنوي للسوي للبنك الدولي المقعد في نيودلهي بالهند



يل المثال، وبين آليات كثيرة أخرى، إنشاء بنوك متخصصة وعملة وطنية إلى جانب ليس بنك يمارس قبضته وتحكمه عليها. ولابد لنا أن نذكر بوضوح، ومنذ البداية، أنه يمكن لأي أنظمة مالية أو نقدية أو مصرفية أن يتم فهمها فهماً كاملاً، في عزلة عن وضع الإقتصادي والإجتماعي الذي تعمل فيه ولمصلحته، تلك الأنظمة. وباختصار، فإن ودان كان عندها يعتمد سياسياً وإقتصادياً على المملكة المتحدة، بينما طلت تتحكم حالة التخلف والتأخر العنصري.

ولما كان النمو الإقتصادي يعتبر شرطاً ضرورياً كهدف أساسي.. فقد كان لابد من ليس نظام نقدي عملي يشمل أساسيات عملية الإئتمان تقوم قاعدته على مجموعة البنوك ذات الكفاءة العالية.. ويكون على رأسها بنك مركزي لمعالجة إحتياجات تمويل والإئتمان التي يتطلبها الإقتصاد، وأن يتمتع بقدر وافر من سعة الأفق والكفاءة لإدارة النقد والتحكم فيه.. بما يتمشى مع متطلبات التنمية والمساندة والتعاون مع سياسة المالية للحكومة.

وقبل الدخول في العملية الطويلة التي قادت إلى ميلاد البنك المركزي.. فإن ضرورة تقتضي أن ألقى الضوء في إيجاز على نظام المصارف التجارية الذي كان دأً في ذلك الوقت، بالإضافة إلى عملية تكوين البنوك المتخصصة.

المصارف التجارية،

لسنوات عديدة منذ نذاية الحكم الثنائي. كان هناك فقط مصرفان أجنيبان يعملان لسودان.. وهما فرع البنك الأهلي المصري والذي كان بمثابة بنك الحكومة، إضافة إلى بنك باركليز البريطاني.. ومؤخراً تم افتتاح فروع لبنك الكريدي لتونيه بسى. وبنك مصر والبنك العثماني ومقر رئاسته بلندن.. وبالطبع فإن الطبيعة سية لنظام العمل في تلك البنوك كانت متشابهة.. فقد كانت الخصائص الرئيسية البنوك تشمل أولاً سيطرة التقاليد والسياسات المصرية البريطانية إلى جانب معاد على أسواق لندن للتأمين والمال لإستثمار فوائض المال والسيولة.. وبالإضافة لك كانت هناك اعتبارات هامة يلزم الإهتمام بها في عمل تلك البنوك.. منها مثلاً لك البنوك ما كانت تنشئ فروعاً لها إلا في المدن التي توفرت فيها شركات أو سات أجنبية أو حكومية.. وهذا ما أفضى إلى ضمور في فروع تلك البنوك على بيد القومي بالمقارنة مع حجم السكان الكلى في البلد. ومن ناحية أخرى فإن صلة لبنوك مع السودانيون كانت ضئيلة إلى حد كبير، ولهذا فإن عمليات تقديم التمويل

لرجال العمل السود نيين كانت محدودة إلى جانب عامل ثالث، ألا وهو أن الأعمال التجارية لأولئك النفر من السودانيين كانت تعاني من إفتقارها لوجود حسابات منظمة بينما كان البعض يتفادى التعامل مع تلك البنوك خوفاً من مغرة المراقبة واستمر الموقف محصوراً في تلك البنوك الأجنبية إلى أن جاء عام ١٩٦٠ حين تأسس أول بنك وطني ألا وهو (البنك التجاري السوداني).

البنوك المتخصصة:

أ/ نشأة البنك العقاري (١٩٦٣)،

في سنوات الحكم الثنائي كانت حكومة السودان تدير مشروعاً لسفريات لنزول خدمة موظفيها السودانيين، ورغم طبيعة محدودة ذلك المشروع فقد عاد بقدر وافق من الفائدة لقطاع معين من طبقة موظفي الخدمة المدنية.. وكانت هناك بالطبع حاجة ماسة وذات طبيعة عريضة بين المواطنين لتشييد مساكن ذات مستوى أحسن مما كان سائداً في ذلك الوقت وأمثالاً لذلك الوضع، واستجابة لتلك الحاجة فقد أقامت الحكومة مدفوعة بحس وطني بسن لتشريعات اللازمة، واعداد الموظفين المطلوبين لقيام لبنك لعقارى السودانى، والذي ظهر إلى حيز الوجود عام ١٩٦٢.

ب/ نشأة البنك الزراعى (١٩٥٧)،

كان هناك أثناء حكم الثنائي، مشروع حكومى للتعاونيات الزراعية.. غير انه كان من غير الطبيعي أن يحصر التمويل الزراعى بواسطة الحكومة للجمعيات التعاونية فقط.. لمد كان قرار الحكومة ذات مبنياً على ما أولته من اهتمام لاحتياجات الحركة التعاونية على ضوء النشاطات الاقتصادية التي كان يلزم تطويرها وتشجيعها.. غير أن ذلك التشجيع كان يلزم أن يشمل أيضاً كل أفاق الجهد التعاونى بما في ذلك جمعيات المستهلكين التعاونية.. والحاجة لتقديم تسهيلات مصرفية للحركة التعاونية بشكل عام، في قطر زرعى كالسودان يدرم أن تعطى التسهيلات الإئتمانية لقطاع الزراعة اهتماماً عالياً، خاصة في وقت أخذت تنمو فيه المشاريع الخاصة في مجال لقطر و ليستة وثربة الدواجن.. على مدى واسع وسريع.

ولفترة من الزمن، وعندما كانت الأسعار العالمية للقطر مرتفعة في الأربعينات وخمسينات من القرن الماضي فإن البنوك التجارية وخاصة بنك باركيس، كان له نشاط واسع في عمليه تمويل مشاريع لقطر الخاصة. ولكن ما أن خدت تلك الأسعار هي الهبوط وتعرض محصول القطر المنج للفسل الذريع في عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ إلا وانها

مع محافظ بنك إنجلترا المستر أوبراين وآخرين



في كل النظام الذي كان متبعاً في تقديم التسهيلات المصرفية للمشاريع الزراعية خاصة.. مما نتج عنه مديونية باهظة للبنوك التجارية.. وعندها كان لابد للحكومة أن تدخل في الأمر.. خاصة وقد كانت على قدر من التفهم لإحجام البنوك التجارية وعدم بقائها في الإستمرار في تلك العملية.. كل ذلك أفضى إلى أن تنشئ الحكومة البنك الزراعي عام ١٩٥٧، والذي رصدت له المال اللازم لتحقيق ذلك الهدف.. وقليلًا قليلًا بحلول موسم ١٩٥٩ - ١٩٦٠، أصبح للبنك دور وأثر في مجال الزراعة الخاصة.

نشأة البنك الصناعي (١٩٦١)

لقد سبق أن سنت الحكومة قانوناً لتشجيع الصناعات في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي.. إلا أن احتياجات الصناعات الجديدة في ذلك الوقت كانت صئيلة في حجمها نسبياً.. وذلك مما دعاها لترك تمويل رأس المال العامل للبنوك التجارية.. بحلول عام ١٩٦١ تم تأسيس بنك التنمية الصناعي السوداني.

ومما لا شك فيه فإن هذه البنوك المتخصصة الثلاثة كان ينتظرها دور رائد للقيام في تحفيز النشاط الإقتصادي، خاصة في مجال قيام وتطوير مشاريع الزراعة الحديثة وبداية تأسيس الصناعات الحديثة أيضاً وكذلك في الحركة العمرانية.. وبدفع بتوى الإسكان عموماً.. وكان واضحاً منذ السنوات الأولى في عمر هذه المؤسسات أن رول المشاريع القصيرة والطويلة المدى سوف يلقى بظلال سلبية على طموحات خطط صناعات الصغيره.

دور إدخال العملة الوطنية:

لقد كان من الأمور المسلم بها منذ البداية أنه رغم توفر إعداد كافية من اقتصاديين والمحاسبين المؤهلين في وزارة المالية مسلحين بالدراسات النظرية الأكاديمية، إلا أنه وفي واقع الحال، لم يكن هناك من بينهم من كانت له الخبرة في عمل المصرفي.. تاهيك عن عمل البنك المركزي. كان هناك عدد لا بأس به من الشباب الكفاءات الواعدة.. والذين كان يلزمهم التدرج إلى المستويات الإدارية العليا في البنوك الخاصة.

و بمجرد أن اتخذ القرار السياسي لإدخال العملة الوطنية وتأسيس البنك المركزي، كان من أولى المهام التي كان يلزم القيام بها هو توفير مؤسسة أو أفراد تتوفر فيهم كفاءة المطلوبة لتقديم النصيح والتوجيه لتحقيق العملية.

ومن الطبيعي فقد كانت المصادر المتاحة على ضوء العلاقات التاريخية هي اللجوء إلى البنك الأهلي المصري. وبنك إنجلترا والذي كان بمثابة البنك المركزي للمملكة المتحدة. ولكن في ذات الوقت كانت هناك محاولات حادة للتحويل من بنك المصدرين التقليديين.. ولهذا فقد أرسلت دعوة لبنك الولايات المتحدة الأمريكية المدرا إلى (البنك المركزي)، عبر السفارة الأمريكية بالخرطوم للمشاركة في العملية. والذي قام بالفعل إرسال فريق من الخبراء في الحال. لخرطوم.. لإجراء محادثات حول الموضوع. وفي هذا الأثناء تم أيضاً الإتصال لبنك إنجلترا.. غير أن البنك الأهلي المصري لم يتم الإتصال به في تلك المرحلة نسبة لحساسية امر التفكير في عملة وطنية منفصلة لسودان من الناحية السياسية. ولم يتم الإتصال الا مؤخراً وعقب تأسيس لجنة العملة السودانية عندما طلب من البنك الأهلي المصري تعيين مندوب له في تلك اللجنة.. الأمر الذي قام به البنك المصري في الحال.

لقد عقدت عدة اجتماعات مع الوفد الأمريكي لبنك المدرا إلى.. وبالرغم من أن الحائب السوداني في تلك الاجتماعات كان معجباً ومقديراً للجهود والمساهمة التي بذلها الوفد الأمريكي. إلا أنه كان هناك توافق عام بين أفراد الوفد السوداني أن المقترحات التي تقدمها الحائب الأمريكي كانت بعكس مسنوي معضداً ومنظوراً إلى أبعد الحدود إذ أنه كان متشككاً مع النظام النقدي المتقدم والذي كان سائداً في بلادهم.

ولهذا فقد تحول إتجاه نحو بنك إنجلترا والذي سبق أن كانت له علاقات مماثلة في تأسيس مؤسسات وأنظمة نقدية في شرق وغرب أفريقيا ودول الخليج العربي لقد كان تصور بنك إنجلترا للعملية في غاية البساطة. وكما كان متوقعاً فإن سمة تدرج كانت هي الطاعية هي مقترحاته. وكان هي رأيهم أن كل المطلوب في بداية العملية هو فترة تقاليد قصيرة بين طريقة إدارة النقد كما كانت تحت الحكم الانجليزي لمصرى (الثاني) والفترة المنظورة لتأسيس البنك المركزي السوداني. وكان لزم أن تملأ تلك الفترة القصيرة بخلق ما سمي بلجنة العملة السودانية. وكانت مسئولية هذه اللجنة أن تصدر العملة الجديدة على الفور وأن تشرف على عملية تبديل العملة.. وبهذا كانت تصبح أساساً هاماً وميضاً للبنك المركزي المرتقب. ولم تكن اللجنة تلك الموصفات مسئولة عن وضع السياسات النقدية إذ أنها لم يكن لها دخل في قبول الودائع أو منح تسهيلات.. وفي تلك الأثناء التي تقوم بها اللجنة بأعمالها المحدودة تلك. كان يتم أن تحدد لإجراءات الكفيلة بإعداد الموظفين وتأسيس المكاتب اللازمة وحلها. وهكذا فإن



عند وصول أول شحنة من العملة الوطنية المطبوعة في الخارج - في الصورة عبد الله عبد الوهاب،
وعبد الباقي محمد، والطبيب الهادي عند استقبالها في المطار

مقترحات والمشورة التي تقدم بها وفد بنك إنجلترا كانت معقولة ومعقولة وعملية.. وكان شأنها بالتأكيد أن تعود بأسرع ما تيسر إلى تحقيق الأهداف السودانية.

وهكذا تم تأسيس لجنة العملة السودانية برئاسة سودانية. وشملت عضويتها كلاً من مصر، بريطانيا، السويد، بالإضافة إلى العصوية لسودانية.. وقد قامت لجنه فييس البنك الاهلى المصرى بالحرطوم كوكيل لها. كانت العملة السودانية ممثلة في عملة الورقية والمعدنية معدة سلفاً وبالكميات المطلوبة وجاهزة للطرح للجمهور.. وكذا، وبفضل الإعداد الدقيق والخبرة الطويلة المكتسبة لدى قسم البنوك و لعملة وزارة المالية، والدعاية الطبية والتعاون لمثمر الذي أبدته البنوك لتجاريه، فقد أمكن قيام عملية تبادل العملة الأجنبية فيها بسهولة ويسر ويسرعه فائقة، خاصة إذا أخذنا الاعتبار المساحات والمسافات الواسعة التي كان يلزم تغطيتها إلى حدود القرى نائية.. في قطر بحجم السودان. وهكذا فقد أمكن في ظرف ثلاث سنوات.. أن يتمتع السودان بعملته الوطنية. وأمكن في ذات الوقت إعادة العملات الأجنبية التي كانت متداولة في السودان إلى أصحابها.. وهكذا استقبل الرأي العام السودانى عملته طيبة كأنجار وطنى رائع وكرمز حقيقى ساطع لاستقلاله الوطنى.

وبهذا الأداء الرائع.. فإن الثلاث سنوات من عمر لجنة العملة قد إنقضت بين ماير وزارة المالية.. كفترة كان لها عائدها الملموس والمقدر.. بالإضافة إلى العمل الإضافى الذى كان يحرقى في ردهات وزارة المالية في الإعداد النشط لمولد البنك كبرى.. والذي أمكن القيام به على كمال وجه.. إعتماداً على الخبرة والثقة انعى تم نسبها، خلال تلك الفترة الزخرة بالعمل الوطنى والاقتصادى الهادف إلى تحقيق ماصد الوطنية العليا.. والنبيلة.

ميس البنك المركزى

لقد كان أول قرار أتخذ على أعنى المستويات في وزارة المالية بشأن تأسيس البنك كبرى، كان قد ركر على أن تكون كل الجهود التي تبذل للإعداد للبنك بعيدة ومتحررة كل القيود والعقبات البيروقراطية في وزارة المالية.. وخاصة في أمر إختيار وتعيين طفين المطلوبين للبنك.

بدأ العمل في إعداد التشريعات المطلوبة فوراً.. وشمل ذلك إجراء دراسات مقارنة معيد من فواين البنوك المركزية القائمة هي أقطار تمر بمراحل مختلفة في طريق ها.. وفي النهاية أمكن إعداد مسودة بقانون البنك.. وكان واضحاً أن أهداف البنوك

لركزية كانت متشابهة في العديد من الأقطار التي نظرت في قوانين بنوكها.. وذلك
نص النظر عن جذور وتراث العمل المصرفي في تلك الأقطار. كان الهدف الرئيسي
لبنك السودان كما اشتمل عليه قانونه هو إصدار العملة القانونية.. إلى جانب المحافظة
على الإحتياطى الأجنبى، وأن يكون له دور فعال في موقف الإعتمادات البنكية بهدف
حفاظ على الإستقرار النقدى، والقيمة الخارجية للعملة، كما كان عليه أن يقوم بدور
البنك المخصص للحكومة وإسداء النصح لها في هذا الشأن.

في ذات الوقت كانت المفاوضات قد اكتملت مع البنك الأهلى المصرى في القاهرة
شراء مقره ومكانه بالسودان. وقد إضفى الحنايا أن سوق البنك الأهلى المصرى عن
عمل بمجرد أن يتسلم البنك المركزى السودانى أرصده وما عليه من ثبغات.. كانت
البنك الأهلى المصرى بالإضافة إلى مكتبه الرئيسى بالخرطوم. كانت له فروع ثلاثة في
المنيا وبورتسودان وودمدنى والأبيض.. وكانت وزارة لأشغال السودانية قد قدمت
مراحمة وتفتيش هذه المكاتب ووجدتها في حالة مناسبة ليبدأ بنك السودان بداية طيبة.
كانت عملية اختيار الموظفين المناسبين للبنك ذات أهمية قصوى.. ولتحقيق ذلك
هدف اتفق أن تكون مصادر الإحتدر من جهات متعددة منها.

أولاً: قسم المصارف والعملة بوزارة المالية.. وقد كانت لديه خبرة لتى اكتسبها عبر
السنين في التحكم على العملات الأجنبية التى كانت متداولة.. وكذلك العملة
الوطنية التى أدت مؤخراً. ولذا فقد تم الإتفاق مع وزارة المالية على تحويل ذلك
القسم بأكمله للبنك الجديد لتسمر في مواصلة مهامه في الإشراف على العملة
قنياً: لقد سبق الإشارة إلى أنه يلزم أن تسلم كل أرصدة وممتلكات البنك الأهلى
المصرى للبنك الجديد وعندها سيتوقف البنك عن ممارسة نشاطه في السودان
وعليه فإن معظم موظفي البنك الأهلى المصرى سيكونون من الموظفين ذوي
الخبرة التى يمكن للمؤسسة الجديدة أن تحار منهم ما يناسبها.. وكان من بين
أولئك الموظفين مجموعة صغيرة من الشباب ذوي الخبرة في العمل الخارجى
والإئتماني.. الذى كان يشكل حوجة خاصة للبنك الجديد.

ثانياً: لقد أبدى عدد من الإقتصاديين والمحاسبين المؤهلين في وزارة المالية.. أبدوا
رغبتهم في المساهمة في تأسيس البنك الجديد
بعاد كان واضحاً منذ البداية أن عدداً محدوداً من غير السودانين ستكون هناك
حوجة لهم للعمل في أقسام النقد الأجنبى، الإئتمان والبحوث.. وعليه فقد أبدى



لجنة العملة السودانية لجلاس: ١ ممثل اللجنة بنك إنجلترا المركزي ٢- مامون
 بحيري رئيس اللجنة ٣- ممثل بنك السويد المركزي
 الوقوف: ١- سكرتير اللجنة من بولندا ٢- محمد خوجلي مندوب وزارة التجارة ٣- ممثل
 البنك الاهلي لسري

لأعضاء الأجانب هي لجنة العملة استعمادهم للإلتصال برئاساتهم لترشيح العدد المطلوب.

وأخيراً.. وليس آخراً.. كانت هناك الحوجة لموظف مصر هي دو خيرد ليتولى منصب مدير العام للبنك الجديد.. وحسب قانون البنك والتسلسل الهرمي للسلطة فيه فإن بنك يتكون من مجلس الإدارة يليه المحافظ، فئائب المحافظ، ثم لمدير العام.. وأخيراً رؤساء الأقسام المختلفة. قام بنك إنجلترا بترشيح شخصين لمنصب لمدير العام.. كان أحدهما موظفاً ببنك إنجلترا من ذوى الخبرة فيه وقد كان إنجليزى لحسية.. أما الثانى فقد كان بولندياً من الدين حاءوا كلاثنين لى إنجلترا.. وكان قد خدم فى لبنك مركزى لبولدى قبل الحرب العالمية الثانية وما تسما من هجرة ولجوء للحرب وقد وقع اختيارنا على لمرشح لبولدى ولذى اتصح لنا أنه إقتصادى يتمتع بخبرة طيبة فى كل شئام وعمل البنك المركزى.. وفى الواقع فإن الخبرة البولندية قد صادت قدراً كبيراً من النجاح حتى أن أحد الرؤساء السابقين لبلك بولندا المركزى استقطب لعمل مستشاراً لمحافظ البنك.. وكان هو بدوره من نالائس البولنديين.

وهكذا أمكن استقطاب الموظفين المطلوبين من هذه المصادر المتنوعة.. وكان ذلك جباراً فى حد ذاته، وكان التحدى أو لإنحار الأكبر الذى تبع ذلك هو دمج هؤلاء الأشخاص فى فريق واحد متجسس يذر نفسه وجهده لتحقيق هدف رئيسى.. هو خدمة هذه المؤسسة الناشئة.. ولعمل على نجاح التجربة الوطنية الجديدة ١١.

لقد أعطى أمر التدريب النظرى والعملى أيضاً الإهتمام اللائق به.. كانت بداية عملية موجهة نحو لتدريب فى الخدمة داخل البنك نفسه.. كما تم إرسال عدد من موظفين فى بعثات تدريبية بالخارج وفى مؤسسات مشابهة.. كما أعطى الخريجون من لموظفين فرصة الإخراط فى دراسات عليا مناسبة فوق الجامعية.. فى جامعات برموقة بالملكة المتحدة.. والولايات المتحدة الأمريكية.

ولمعه من الحدر بالذكر أن عدداً من أولئك الشب الذين إنخرطوا فى لعمل البنك فى بداياته.. أصبحوا فيما بعد قيدين ناجحين فى البنوك التجارية المختلفة فى مراحل لاحقة من حياتهم العملية.

ولا يفوتنى أن أذكر أيضاً أن إثنين من الخبراء الأحاب لثلاث لذين استخدمهم لبنك فى بداية عمله فى عبادة النقد الأحسى ولإتئمار.. قد أعطوا فى خلال سنة واحدة فقط أنهم قد أكملوا مهامهما وأن السود نيين اللذين كانا نائبين لهما قد استوعبا

ملهما . وأنهما أصبحا جديرين بلا تحفظ لتسلم مهامهما منهما . وفي ذلك الأثناء،
استمرت وظيفتي البحوث والمدير العام في آياد غير سودانية لبعض الوقت.
خلاصة:

عند مطلع ديسمبر من عام ١٩٥٩، كان قانون تأسيس البنك المركزي قد أحير
سلطة الحكومة.. وأصبح البنك المركزي يسمى "بنك السودان" .. تم تعيين المحافظ
لبنك.. وهكذا بدأ البنك نشاطه في عام ١٩٦٠.

بهذا تمكن للبنك أن يؤسس قواعد عمله . العملة السودانية تم أحوالها بواسطة
سلطة العملة السودانية.. ورغم أن بعض العوامل السياسية كان يمكن أن تطفو على
سطح لدى إدخال العملة الوطنية.. إلا أن ذلك كان على أي حال مقياساً لا مفر منه
وفر عملة مداولة وبكميات وصعبة المعالمة.

وبمضئ الإعداد المتصبط والجهد الجاد لقسم المصارف والعملة بوزارة المالية،
للدعاية الطيبة التي قامت بها البنوك التجارية.. أمكن بحمد الله إدخال العملة بسهولة
سريعة وبسرعة فائقة.

تسلم بنك السودان أمر إحتياطي العملة بالإضافة إلى موقف الإحتياطي بالنقطة.
كذا أصبح البنك هو المالك الوحيد لإحتياطي السودان الأجنبي. وفي ذات الوقت
أن مركز الإحتياطي الأجنبي في البنك أدى إلى أن يصبح البنك مسئولاً عن إدارة
نقد المصارف، فوات كوكيل لحكومته.. وكما أن حسابات الحكومة والمؤسسات الحكومية
بها الحكومية أنيطت مسئوليتها لبنك السودان وهذه المهمة كثيراً ما توسعت لتشمل
أيون قصيرة وطويلة المدى ولتي كان الهدف منها في النهاية أن تساعد في خلق
سواق للنقد ورأس المال.. وأن تفتح الباب أمام عمليات السوق متي ما أصبح مثل هذا
صلاح الإصاهاى ممكناً في وقت ما هي المستعمل.. وفي تلك المرحلة لم يكن ممكناً
سياسة التحكم في سعر الفائدة بمعالية نسبة لأن قسم النقد كان صعباً وضيقاً
نسبة للإقتصاد الكلى.. وصغر حجم الوسائط المالية مع عدم وجود أسواق فعالة
لمه ورأس المال الأمر الذي حال دون إدرة أسواق ممتوحة ودعمة للعملة.

لا يلزم لبنك السودان أن يشغل نفسه بالنشاط المصرفي التجاري.. إذ أن مهمته
سباسبية تنحصر في التحكم في النشاط النقدي في البلاد.. إن المشاركة في العمل
مصرفي التجاري قد تكون ضرورة إذا ما أريد بها أن تكون وسيلة للحصول على
لومات سريعة عن سوق العمل في البلاد.. ولكن بنك السودان كبنك مركزي له من

وسائى ما هو أكثر فعالية وكفاءة لتحقيق ذلك الهدف . مثلاً يمكنه أن يحصل على معلومات التى يريدّها عبر المصافى.. والسى أنشأها بنفسه كأحد المقائس الأولى. المقاصه هى الأداء الفنى لى تساعد فى الإسراع فى تصفية الحسابات بين البنوك بما تقدم للبنوك خدمة ذات كفاءه عالية.. كما تعد بنك لسودان بالمعلومات المطلوبه إن تنفيذ نسب السيوله وتسهيلات لخصومات وعده لخصومات هى لمواير تجارية.. نجعل البنك بمثابة المسلف لى بلحا إلبه فى لهافه.. والدى يقدم طريقة لهله ومرنه فى توفير الإعتمادات للإقتصاد. إن قيام قسم للسحوت ميبداً كمكتب لاصفاءات ولكن يلزم عليه أن يتطور فى وقت ما مستقبلاً ليصبح مركزاً للتحليل النقدى. لقد كان المؤمل أن تكون مساهمة لكبرى التى يقدمها بنك السودان - بخلاف مديم كميت كافيه من الإعتمادات لقطاعات الإقتصاد المختلفه - هى القيام بدور واضح للحكومه. فى حالة الضغوط ولعراقيل المحتمله لى قد يتعرض لها الإقتصاد ليجه خطط الحكومه ونشاطاتها هبه يلزم أن تحد الحكومه لى البنك الجهه التى تلم كافه جوانب المعرفة والخبير فى العملة وآثارها. و لى يمحصرها. النصح الذى يصمر لى تحقيق معدل نمو سهل ومتواصل.

وبالرغم من أنه امكن تحقيق بعض التقدم فى السنوات الأولى إلا أنه لابد أن يدرك أن هناك لكثير من المشاكل التى سيطمو إلى السطح فى المستقبل خاصة وأن الطريق ما زال طويلاً.

خطط التنمية،

لسنوات حلت عقب الحرب لعاميه . كانت حكومه السودان يقوم سبواً بعداد ما أن يعرف ببرامج العمل الأساسى و لى شكل أطر برامج الأنشاء والتعمير كانت أول خطة تنمية قوميه وصفت فى السودان هى ما عرف بالخطة العشريه لى شملت الفتره ١٩٦١ - ١٩٧١م. ويرجع الفضل فى وضع تلك لخطة إلى جهود لى الإقتصاد القدير لمرحوم عبدالرحيم ميرغى، والدى كان وكبلاً لماليه فى ذلك وقت.. اذ بولى قيادة المجموعات والوهود التى كانت تصم لخبراء السودانين والأجانب لى انبط بها وضع تلك لخطط.. وبعدها توالى خطط التنمية المحتمله . ومن بينها خطة السداسيه التى قام بدور كبير فيها لمرحوم الدكتور بصر الدين مصطفى.

هذا.. وقد قام ككتب هذه المذكرات فى بحث مفصل باحراء تشبيم واسع وشامر لبحاثات وجوانب لاختفاق التى تعرضت لها تلك الخطط. وفى هذه السانحه فإننا نكتفى بهذه الإشارة لموجزة.

أ/ إعادة العملات الأجنبية إلى دولها،

تذكر هنا أنه منذ قيام الحكم الثنائي كانت العملات المتداولة في السودان هي المصرية والبريطانية. العمود المصري لتنظيم العمل الذي أدخل في ذلك الوقت كان الجنيه المصري. العملة البريطانية كانت وحدة من فئة الخمسة قرش (Shilling). بينما كانت الوحدة المصرية هي القرش وبعادل عشرة مليمات، المليم (Millim) هو العملة السائدة في التداول.

في عام ١٩٥٥ قررت السلطات السودانية إدخال عملة سودانية، تم إنشاء لجنة العملة السودانية كمقدمه لقيام البنك المركزي أو بنك السودان، كما تم إنشاء مصنع سك العملة. وبدأ العمل بسك العملة. كان الوقت قد حان لإدخال الجنيه السوداني للتداول كأساس للعملة الوطنية. ورغم اختلاف شكله وألوانه ورموزه، كان الجنيه السوداني مساوياً في القيمة للمصري الذي سحب من التداول. كان يعادل مئة قرش أو ألف مليم. ورغم أن الجنيه المصري كان مستقراً جداً ومسنوداً... كانت السلطات السودانية ترغب في تفسير عمليات التغير.

تغيير سجلات البنوك الحكومية والشركات والحسابات الخاصة كان أمراً طبيعياً. مساواة قيمة الجنيه السوداني بالمصري تجعل عملية التغيير أكثر يسراً. العملات من فئة العشرة جنيهات... خمسة جنيهات، واحد حيه، خمسون قرشاً، خمسة وعشرون قرشاً كانت تطبع خارج البلاد. وكان باستطاعة مصنع سك العملة توفير الكميات التي تحتاجها البلاد من العملات المعدنية، كان يجب سحب العملات الأجنبية وإعادة كل منها إلى دولته. قدرت العملات المصرية بما يعادل خمسة عشر مليون جنيه. استرليني والبريطانية بمليون جنيه استرليني. تم تقييم العملة المصرية الاسترليني ودفع السودان قيمة العملات بالإسترليني لأنه بمجرد إعادة العملة يجب دفع قيمتها بنفس عملة الشراء. كان على الحكومة البريطانية استعادة عملتها إلى بلادها، كانت القيمة قليلة نسبياً وبالطبع تم الدفع عندما طلب ذلك... أما المبلغ الذي كان سيدفع لمصر فقد كان كبيراً وكان يلزم دفعه بالعملة الأحبية.

القيمة الكلية للعملات التي عيدت إلى مصر بلغت ستة عشر مليون جنيه استرليني. بداية العمل بالعملة السودانية كانت يجب أن تتم في وجود أقوى احتياطي من عملات الأحبية، لذا كان اسرداد الستة عشر مليون حيه استرليني ضرورياً. عامل

وقت كن صاعطاً، والمفاوضات بدأت في الخرطوم وتواصلت في القاهرة، أصبح نقاش ببطيئاً ودخل في حلقات.

كانت مشكلة مصر هي العملات الأجنبية فقد عرفنا حينذاك أنه أثناء الحرب المالية الثانية عمل عدد كبير من قوات الحلفاء بمصر، وكان معلوماً للرأي العام أن يبين قوات الحلفاء إعتبر نفقات محالية تتكفل بها الحكومة المصرية من مواردها. جمعت حسابات وصلت إلى مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية، وكانت هناك اتفاقية بين المصريين و لبريطانيين إعتبرت هذه الحسابات التزامات بريطانية تتم بوظيفتها بعد الحرب. وحسب ما نشر في الإعلام المصري بعد الحرب، كانت هناك بيانات سنوية تتعلق بهذه الحسابات، ومن حين إلي آخر كانت هناك شكوى من ضعف هذه البيانات. طلبت الوزارة من وزير المالية والاقتصاد، السيد نى الإتصال بالحكومة البريطانية عن طريق السفير البريطانى بالخرطوم، لمعرفة مدى استعدادها بعد موافقة مصر لتحرير مبلغ الخمسة عشر مليون جنيه من الأرصدة المصرية، وذلك للوفاء بالتزام مصر تجاه السودان الذي تم في إطار عملية إعادة العملات.

كان من الواضح أن الحكومة البريطانية توافق على الأمر وسارعت لحكومة مصرية بإصدار أوامرها بإطلاق سراح المبلغ لمنفعة السودان.

في غضون ذلك قلم ثان من الأساتذة المصريين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم هجوم غير مبرر علي العملة السودانية الجديدة، وحسب ما قيل وصفاه بأنها طفل شرعى، طلب منى المشاركة في نقاش عام يتم بحضور الأساتدين المهاجرين. وفي ساعات قليلة تحدثت عن الخطوات العممية لإدخال العملة السودانية للتداول، ثم عادت لاشارة لأشراك في إجتماع آخر أخطرت فيما بعد أن أحد الأساتذة وهو حطيب بارع حصل هجومه لم يكن في قدرتي فهم منطق ودوافع البروفيسور المهاجم لكن حسب ما يلى من نفس المصدر موثوق به، حسب لنقاش في ذلك اليوم لسيد عبدالله الوهاب نائب الوكيل بحسن اطلاعه ومداخلاته اللبقة لهادئة.

السيد عبدالله كان من الإقتصاديين البارزين الذين لعبوا دوراً عظيماً في وزارة مالية، خاصة في إدخال العملة الوطنية والتحضيرات التي سبقت إنشاء البنك المركزي. بل فيما بعد وكيلاً لوزارة الصناعة وبعد نهاية فترة خدمته أصبح ممثلاً لمنظمة تنمية الصناعية بالأمم المتحدة (UNIDO) في منطقة الشرق الأوسط.

ب/ سكك حديد السودان؛

ذكرت في مرات عديدة في هذه المذكرات أن حكومة السودان كانت تعتمد على مشاريع إنتاج لقطر خاصة مشروع الجزيرة. والسكة الحديد.. كمصدر أساسي للإيرادات. لذا إحتفظت لسلطات المالية بعلاقة وثيقة مع أنشطة هذه الجهات في واقع كانت السكة حديد مؤسسة مستقلة إلى حد ما واستقرار الأداء بها لا يعتمد على طلبات الطبيعة ولا يتضمن وظائف متنوعة مثل عمديات إنتاج القطر. حكومة السودان سكة حديد كان لهم حساب مشترك، مراقبة لأداء بالسكة الحديد كانت ضرورية حدوث أي تدني يعنى نقص الإيرادات، بينما رفع تعريفه النقل يعرقل صادرات حاصليل للأسواق العالمية، ويعتبر عبئاً إضافياً على المستهلك لإرضاع أسعار الواردات. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات في قيمة خدمات سكة الحديد واضحة لمرات الخاصة بذلك لم يكن من الممكن تركها حكر للسكة الحديد وحدها.

عندما كنت نائباً لوكيل المالية هي الحمسيات، وجهت بحراء مفاوضات مع وفد من البنك الدولي حصر حصصاً لأحياء مشروع سكك حديدية وتمويله، لا أذكر ما قمنا بتسليم أي مشروع للبنك لمموله. تطوير الخطوط الحديدية هي ذلك الوقت من يتضمن توسيع الشبكة لتعطي مناطق مختلفة في السودان مع مراعاة أن تكون كالتف معقولة. كان البنك الدولي انداك يبحث تمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية أفريقيًا، ومن الواضح أن التقارير الإيجابية عن سكك حديد السودان كمؤسسة نجة ومنظمة شجعت البنك الدولي على إحيائها.

زار وفد البنك مدن عطبرة وبورتسودان، كانت عطبرة هي رئاسة السكة حديد. هما بورتسودان كانت رئاسة لهيئة الموانئ البحرية شبه المستقلة تحت مظلة سكة حديد.. حثت مفاوضات مع المدير العام للسكة الحديد السيد محمد الفصل ساعديه. أثناء الاجتماعات النهائية التي عمدت بورارة المالية تمت لموافقة علي تمويل مشروع تحديث السكة الحديد وبلغ حجم التمويل سبعة وثلاثين مليون دولار. اعتبر مديسون السودانيون الاقتراح الخاص بشراء قطارات الدمول لتحل مكان القاطرات بحرية مراً ضرورياً رحبوا به كخطوة تجاه تحديث النظام بإكمه

كان المشروع يتضمن كذلك بعض التحسينات الخاصة بورش سكة الحديد وتوفير مررب للآزم للمهندسين وسائقي القطاراات. في الجانب المالي، تمق على أن تحطو سكة الحديد خطواتها الأولى في الإقتراص من السوق الدولية. وكان يجب أن ستمتع



كورنيلر للمالية والاقتصاد الوطني في زياده لمشروع الجزيرة وهي مقابلة مع العارف بالله ازرق طيبة في الصورة
ميرغني الامين محافظ مشروع الجزيرة ومبارك سنادة والحاكم العسكري

لإستقلال التام كي تتمكن من كسب الثقة اللازمة. نظم الحساب المشترك مع الحكومة يجب أن يلقى وتحتفظ السكة الحديد بحساباتها وسجلاتها الخاصة بها، حكومه سودان بصفتها المالك الوحيد سوف تحتفظ بالطبع بنصيبها من صافي الأرباح لطلاتها في تعديل أسعار الخدمات. كانت شروط القرض تتفق مع المعايير السائدة في باقيات البنك الدولي وتم توقيع الإتفاق بواشنطن.

بعد سنوات عديدة تعرضت السكة الحديد لعدد من الإنتكاسات وألقي اللوم خلالها على مشروع ادخال قاطرات الديزل. لكن تواصل شراء واستعمال هذه القاطرات لأن كانت هي الطريقة الوحيدة الحديثة التي تمكن من رفع الكفاءة، ويتضح هنا القرض على قدمه البنك الدولي، والبائع قدره سبعة وثلاثين مليون دولار، كان بالامكان توجيهه لنوات أخرى لكن هذه الأولويات لم تكن قد حدثت. وهناك عوامل أخرى كان لها أثر ظهور الصعوبات التي واجهت السكة الحديد وبالعودة إلى ما حدث نجد أنه غابت في ذلك الوقت ضرورة إنشاء مجلس إدارة تمثل فيه الوزار ب ذات العلاقة بالأمر وتجارة، والمالية والشركات والجهات الخاصة، فوجودها بالتأكيد كان سيعكس بفوائد هرة بتحسين مستوى الخدمة وعلى كل حال كانت تلك تجريرت لاولى مع البنك ولي.

ج/ مشروع الجزيرة،

كوزير للمالية والإقتصاد خلال فترة نظام الرئيس عبود، واجهت في عام ١٩٦٢ مشكلة المزمة التي تتمثل في تذبذب إنتاجية محصول القطن، ومن المحتمل أنها كانت إنتاجية في تاريخ المشروع الطويل فكان متوسط الإنتاجية قنطاراً واحداً لمدان ساحات كبيرة كانت إنتاجيتها أقل من هذا المتوسط. هذه الإنتاجية المتدنية كن لها سيء على الإيرادات الحكومية ودخل المزارعين بالمشروع.

وكان من الملامح الرئيسية للمشروع منذ ميلاده وجود حنقة متقلبة بين إنتاجية لية في موسم معين وأخرى متدنية في الذي يليه، شهدت البلدان الأخرى المنتجة طن ارتفاعاً مستقراً في متوسط إنتاجيتها، فهي على الأقل حافظت على إنتاجيتها سمية العالية.

بعد نهاية موسم القطن عادة تعقد إجتماعات علي مستوى عال في السودان لتعاصر النتائج وتقييم التوقعات حول المستقبل، تعقد هذه الإجتماعات عادة في سة محطه الابحاث بود مدني. ويشارك فيها شاغلو الوظائف القيادية بوزارة الزراعة

والباحثون متخصصون بالإضاهة إلى إدارة المشروع، إلا أن الحصة في الإنتاج تواصلت، لم يكن معشو وزارة المالية والاقتصاديين بين من يدعون إلى هذه الاجتماعات مطلقاً. من الناحية الدولية، كان ينظر إلى مشروع الجزيرة كنموذج ناجح لطمرة إجتماعية. عندما طلبت من البنك الدولي ترشيح حبير مقتدر ليدرس التكوين الشامل للمشروع ويبرهع التوصيات اللازمة، استعاب البنك الدولي مباشرة لطلبي واقترح تعيين المستر رست وكان حبيراً إقتصادياً فرنسياً معروهاً. وهو بن الإقتصادى المرمسى الشهير الذي شارك في إعداد كتاب "تاريخ المبادئ" لإقتصادية". المستر رست حذف إطباعاً فى بعضي كرجل مصنع ذو خبرة عالية رجب سعادة بهذه المهمة. أثناء إجتماعنا الأول كنت أشدد علي معالجة المشكله لتطعيمه المتبعة باللامركزية وأيضاً تحفير المزارعين بما فيه الكفاية.

بعد هذا الإجتماع بفترة قصيرة انتهى نظام عبود. وعندما التقيت بالمستر رست بصورة غير رسمية بعد عدة أشهر، عبر عن سعادته بتولييه لهذه المهمة، ثقتى فى المستر رست وافق عليها من خلفوني في الوزارة فأعطاه السيد مبارك زروق مطلق الحرية فى تقديم التوصيات اللازمة لإعادة تأهيل مشروع الجزيرة أهم المشاريع بالسودان. إطلعت على مقالات عديدة في الإعلام السودانى كتبها وزراء مسؤولون شاركوا فيها الي انهيار مشروع لحريرة والمشاريع المروية الأخرى، بينما كنت السراصة التى قام بها المستر رست تشغل مجلداً كبيراً أو عدداً من المجلدات لا رلت أتساءل ما إذا كان قد دعى لشرح توصياته تلك وتوصيح أبعادها، أو حتي يوفش معه التقرير الذي قدمه

وعلي كل حال قامت لجنة حكوميه عالياه لمستوى بدرسة مشاكل ما أسمته انهيار مشروع لحريرة والمشاريع المروية الأخرى.. وسأعود الإشارة إلى هذه المشاريع الررية في مراحل أخرى قادمة فى هذه المذكرات.

د/ قاعة الصداقة للمؤتمرات الدولية:

وعلى الصعيد العربي والأفريقي وتواحه احتياجات عقد العلاقات الثنائية لدولة السودان يفكر في إنشاء قاعة دولية لمؤتمرات، نكر نسبة للكلمة المالية الصالحة لمثل هذا المشروع لم يعط أولوية في ظل وجود مشاريع أخرى ترشط بإحتياجات الجلال المنة. ومن الواضح أنه أثناء زيارته الأولى للصين عام ١٩٧٢ طلب الرئيس نميري شخصياً من رئيس وزراء الصين المستر شوان لاي، توفير التمويل لهذا المشروع كمنحه من حكومته للسودان. وتقض لأن مطللة على النيل الأزرق الفاعه الرائعة والتي أصبحت

المسؤولون في زيارة لمشروع الجزيرة



مأ سباحياً ومؤسسة مستقلة مالياً ومكتفية ذاتياً. تقف كجوهرة علي صدر مدينة
رطوم.

هـ / فندق الهيلتون،

كان هناك نقص في خدمات الفنادق ذات المواصفات العالمية، فتم إنشاء فندق
هيلتون كأحد ثمار التعاون لإقتصادي السودان - الكويتي، شيد الفندق في
بغينيات على الضفة الشرقية لليل الأبيض. أنجزت المشروع مجموعة من رجال
عمال الكويتيين يقودها السيد الحرافي وهو من رجال الأعمال المرموقين في الكويت
شاركه منظمة السياحة السودانية وقد تم افتتاحه عام ١٩٧٦ ومع وجود الفندق
سرعاً أصبحت خدمات فنادق الدرجة الأولى تعطي احتياجات الريارات الرسمية
سياحية على الأقل هي ذلك الوقت.

الخليج الثانية ١٩٩٠ وأثارها،

الأثار المتوهمه لحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ امتدت لتشمل العديد من
دول العربية، وكان السودان بالطبع بين الدول التي ساءت بهده الحرب، فالتعاون
في والمثمر اقتصادياً بين الكويت والسودان والذي اعتقده السودان لسنوات عديدة يعد
أكبر أثر تلك الحرب.

لدور العمال لدولة الكويت في دفع عجلة التنمية بالسودان تجلى في إنشاء شركة
كسالة. الهيئة العربية للإماء والاستثمار لزراعي، مشروع الزهد لزراعي وفندق
سودان والعديد من المشاريع الإحصاعية في جنوب السودان.

الغزو لعر في لدولة الكويت تسبب في قطع العلاقات الدبلوماسية بين الكويت
سودان وعلاقات مع الكويت لا يمكن إعتبارها علاقات بين حكومتين على أساس
الحل الإقتصادية فحسب. في الجانب الكويتي تتمير العلاقة بأنها تقارب عن طريق
الاستثمارات للوصول لتعاون إقتصادي مبني على الإحساس بالتصامن الأخوي .
حدث عن مصالح مشتركة مسنودين بالتقدير الحقيقي لأمانة السودانين وأخلاصهم
كأهم للجميل. هناك قوة من الجيش السوداني شارك مع قوات عربية أخرى في
دفع عن الكويت خلال نزاعه مع العراق قبل حرب الخليج ١٩٩٠ بسنوات عديدة. ولا
القوة العسكرية السودانية التي شاركت تذكر بالتقدير والإعجاب.

وواضح أن حكومة وشعب الكويت أحسا بالمرارة والإحباط تجاه بعض الدول العربية
قمها من لغزو لعراقي. الكويتيون كانوا دائماً يساهمون بشراهم وبدمهم عظمة

في تنمية البلدان العربية الأخرى.. وفي تقوية التضامن العربي وتحقيق الرفاهية لشعوب العربية. ولم يستثن السودان عن باقي الدول العربية.

في الجانب السوداني قبل اليوم جهود كبيرة لإحياء الصلات القديمة مع دولة الكويت.. لضعوط نحو الإنتماء الأفريقي للسودان كان لا يمكن تفاديها. ولكن يلزم أن لا يكون ذلك على حساب أقطار الخليج.. والكويت على وجه الخصوص.

حكم الجنرال عبود (١٩٥٨-١٩٦٤):

فكرة عامة:

عملت كوزير للمالية والاقتصاد في السنوات الأخيرة لنظامين عسكريين بالسودان الانقلابات العسكرية كوسيلة لرفع المظالم وتصحيح الأخطاء التي تركتها الديمقراطية البرلمانية أو لتحقيق طموحات المغامرين قد تكرر وتصبح أمراً مألوفاً ومعيّراً لأنظمة الحكم في السودان.

هناك افتراض عام من المواطنين السودانيين أصلاً ديموقراطيون، فقد ثاروا مرتين خلال سنوات الاستقلال ضد الأنظمة العسكرية مما أدى إلى استعادة الديمقراطية البرلمانية. وحسب ما عرف به السودانيون من تسمح وقدرة على الاحتمال، ووجود المتنوع ورفض عام لفرض الوصاية، فعليه أن وقوع تلك الأحداث المناهضة للنظم العسكرية ما كان يمكن تفاديها.

العامل الأساسي في النظام الديمقراطي هو حرية التجمع وتكوين التنظيمات.. مثل تكوين الأحزاب السياسية، والروابط، أو لجاناً وهذا يجب أن يحصل استطراداً قليلة للحديث عن أصول الأحزاب الرئيسية في السودان وهياكلها التاريخية. فمن الناحية العملية وبعد إسبعاد الأحزاب العنصرية نجد أن معظم الأحزاب بدأت بحلقات صغيرة لأصدقاء جمعهم مكان العمل أو التكاثر في السكن أو للروابط الثقافية، وبعد توسع اهتمامهم تنمو حقباتهم لتصبح مجموعات تضم من يحملون أفكاراً سياسية متشابهة داخل أو خارج مؤتمر الخريجين. أدركت الفئة المثقفة أنها لا تزال أقلية صغيرة لأن الغالبية العظمى من الناس يميت تحت وصاية رعماء العشائر. وهؤلاء بدورهم دأبوا بولائهم لرعامات الطوائف الدينية الرئيسية. من ناحية أخرى حاول الرعماء لبيسوا كسب لأفراد والمجموعات مدرّكين لحقيقة ظهور الفئات المثقفة كقوة جديدة، وحققت محاولاتهم درجات متفاوتة من النجاح وأخيراً وبعد أن أصبحت الاختلافات في البرامج السياسية واضحة وحادة ناصر السيد عبد الرحمن المهدي ودون تحفظ الحركة المؤيدة

لاستقلال وكون حزب الأمة، بينما اعتمدت الأحزاب التي تدعو للوحدة مع مصر علي
ثقفة الختمية كقاعدة جماهيرية لها.

الجهود التي بذلت لتحرير الأحزاب السياسية من قبضة الطائفية وتحويلها لأحزاب
سياسية محصنة لم تحقق أى نجاح. والتوفيق العملي بين القيادات التقليدية والمحافظه
لله الطوائف والفئات المثقمة الحديثة المنتظمة هي أحزاب سياسية أصبح ضرورة
سياسية، لكن من آثار هذا الوضع عرقلة عملية تطور الأحزاب لتصبح مؤسسات
ديموقراطية. وربما تمت المساومة في مجمل النظام الديموقراطي للأحزاب السياسية.

عادة تكسب الأحزاب مؤيديها معتمده على المصالح الإقتصادية لتماسكة التي
تلتها، لكن المجتمع السوداني كانت تسوده المساواة ولم تكن هناك طبقات مميزة
مصادياً يستحق الذكر. كن الأحزاب عدل لعفائديه كانت يعتمد على مساواة
لثائفتين. وهي الواقع لم تكن مصالحهم الإقتصادية متناقضة، فلا يهتمون عن بعضهم
برأى بل هناك تشابه أو تطابق بينهم تقريباً، عموماً بخنار النخبون الحكومات لتحقيق
مصالح محددة بدقة. ومن مفارقات الديموقراطية السودانية أنه عندما يكون هناك
حزب أو ائتلاف هي السلطة يشعر عدد قليل جداً من النخبين أن الحكومة تمثل
مصلحتهم. فلا تكون الحكومات عقيدة ببرامج محددة واجبة التنفيذ أو مظالم معينة
تحتاج لوضع حد لها. وتبدو أنه بمجرد الحصول على الإستقلال أصبح عدم التقيد
بأهداف وأصحة سمة مميزة للقادة السياسيين وأصبح لشعار الخفى هو كلنا
... والنتيجة وحدة لما جميعاً، فكلما ابعدت حكومة حزبية عن السلطة يشعر عدد
ل من الناس بالامس عليها، بينما يشعر الكثيرون بالإرتياح لوضع حد للحلافات التي
رأى ما تظهر داخل الأحزاب السياسية.

عادة هناك إدعاء بأنه كلما كان انضال الوطني طويلاً وشاقاً كلما كانت الضغوط
تتجه ليعكس القادة أو الزعماء السياسيين وقتاً أطول ليتماخوا مشاكل بلادهم ويمكروا
سياسة في وضع حد لها. وهذا يمكن الإشارة الى ما حدث في الهند كنموذج فعندما
تلى المؤتمر الهندي البلاد من البريطانيين هي ١٩٤٨ كانت استراتيجيته الإجتماعية
اقتصادية حاضرة. والإستراتيجية قد لا يكون لها فعل السحر قياساً بمشاكل الهند
بأثرة.. لكن علي الأقل سحبت الهند ديموقراطية فاعلة واستقراراً عاماً وأبعدت
مكربين عن خرق الدستور.

ولو تأملنا أوضاع السودان نجد أن الزعماء توقف قطارهم في محطة الإستقلال، كيف يمكننا تنمية وتطوير ما ورثناه من نظم وكيف تكون حماية النظام الديمقراطي من أعدائه في الداخل والخارج كيف يتم التعامل مع مناطق تعاني من مشاكل ذات صبغة خاصة، كل هذه الأمور لم نجد اهتماماً جاداً.

وكما يحدث في أي ديمقراطية متقدمة، رَحَّب الجميع بقبول نظام برلماني بسطوته الكاملة، ففي الديمقراطية يجب قبول قواعد التنافس والتمسك بها باستمرار. ليس من المؤكد ما إذا كان لدى السياسيين الوقت ليفكروا في مضامين ومسؤوليات لنظام البرلماني الذي اختاروه بحراً أرادهم ويجب تأكيد أهمية مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي ينبع عن ممارسة حرة للإنحباب. كذلك أهمية دماء الزعماء السياسيين بهذه المبادئ والتمسك الصادق بها.

بصرف النظر عن الأخطار التي كانت تواجه البلاد والتي عبر عنها رئيس الوزراء عبد الله بك خليل ومن خلال المشاورات المتأنيبة كان بالإمكان العثور على حلول لا تتعارض مع الدستور للحفاظ على الديمقراطية البرلمانية وصون النظام الديمقراطي لأن تسليم السلطة للعسكريين كمرحلة خطيرة، وهو يعني التخلي عن النظام الديمقراطي بإرادة حرة وتسليمه لأعدائه.

عهد الرئيس عبود:

عرفنا كيف جاء الفريق عبود للسلطة، وكيف أنه اعتبر عملية التسليم أمراً صارفاً عن رئيس الوزراء ووزير الدفاع هوحد صعوبة في رفضه كان معلوماً أن الرئيس عبود ليس له طموحات شخصية في السلطة وكان يرغب فقط في إكمال فترة خدمته في الجيش ثم يتقاعد ليبدأ حياته الخاصة. كان رجلاً متواضعاً ذا شخصية لطيفة ودودة. وهو محافظ بطبيعة مزاجه وشأنه ومخلص الولاء، مرعوم طائفة الحنعية السيد علي الميرعي. لقد استشار الصياد الميادين قبل استلام السلطة وفهموا أنه ليس أفضلأباً بالمعنى المألوف للكلمة، كان على الجيش أن يستولي بكيته على السلطة فاستوجب ذلك المحافظة على هياكل التدرج القائمة للنظام والقواعد العسكرية. كان ذلك الأمر استثنائياً لكنه أيضاً كان مؤمناً على شيء من القانونية، وفي النهاية يمكن القول بأن الأمر صدر عن رئيس الوزراء وهو نفسه وزير الدفاع.

في يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ أعلن الفريق عبود عن هيام النظام الجديد وعن نهاية الديمقراطية البرلمانية التي استمرت لفترة ثلاث سنوات بالطبع حل مجلس الوزراء،

برلمان ومجلس السيادة. ولأسباب معروفة لم يسارع الفريق عبود كما هو شائع في هذه الأحوال بانتهام قادة الحكومة السابقة بالمساد، بل كان يركز بصورة أساسية على عدم قدرة الأحزاب على الحكم والفوضى التي وصلت إليها البلاد. أصبح شأن من شأن النظام السابق أعضاء بمجلس الوزراء الجديد. ورغم الأحوال لسلمية التي استلمها الفريق عبود المطلقة إلا أن نظامه لم يسلم من التعرض لعدد من المحاولات انقلابية التي لم يحالف أي منها التوفيق.

كانت لفريق عبود طريقة محددة في فهم المسؤولية الجماعية، وعندما يشير إلى أعديه من العسكريين كان يقول باستمرار "أتينا معاً وسنذهب معاً". وحقيقة أنه كان يبر نفسه لقائد الذي يشار إليه، لكنه لم يكن الشخصية الرئيسية الوحيدة في ما فعله بإقلاق ١٧ نوفمبر.

منح وزراء من العسكريين والمدنيين السلطات الكاملة، لكنه لم يكن يتردد في سببهم رسمياً إذا بدأ له أن أخطاء أو مظالم قد وقعت. كان فريق الصباط القيايين غالبية مطيعاً للأوامر وصادقاً في ولائه لقوة دفاع السودان الشهيرة وقواعد صباطها واحترام لأسبقية فيها وكان عدد لا بأس به من الصباط القيايين قد شارك مساندة قوة دفاع السودان أثناء مقاومة الهجوم الإيطالي على الجبهة الشرقية ثم إرادة الإيطاليين حتى استسلموا داخل إريتريا، كما شاركوا أيضاً في تحرير ليبيا وكان رأياً منهم روح الجماعة والتضامن العسكري بصورة كانوا يحسدون عليها.

تميزوا باحترامهم للنظم واللوائح، واحترام زمنهم والتزامهم، عندما يحدث تناقض فكرة أو اقتراح وقانون محدد، كانوا يتراجعون للبحث عن مخرج قبل اتخاذ القرار هل بتعديل النظام أو اللاتعة.

في الحانب المالي، أدخل العمل بنظام صرية الدخل الشخصي وتم توقيع إتفاقية مصر لاقتسام مياه النيل مهدت الطريق لتمويل خزان الروصيرص عن طريق البنك ليبي، بناء السد العالي بالقرب من أسوان بمصر العليا تسبب في غرق مدينة وادي وقرى كثيرة بالمنطقة، إعادة توطين مواطني المنطقة أصبحت ضرورة فتم ترحيلهم خشم القرية حيث شيدت لهم مدن وقرى بديلة، أقيم بهذه المنطقة خزان ومشروع كبير وتمت تغطية التكاليف بإتفاقية تمويزات مع مصر، وفي محاولة لتقليل اعتماد على الضرائب غير المباشرة فرضت ضريبة على العقارات لإبعاد المستثمرين. تم إنشاء البنك المركزي بالإضافة للبنك الصناعي والبنك الزراعي وباشرت تلك

للمؤسسات، عمالها، كذلك بدأ العمل في أول بنك سوداني تحاري برأس مال سوداني صرف وإدارة سودانية. وقعت إتفاقية معونه بين الحكومة والولايات المتحدة عدد من التشريعات التربوية الفنية بدأت عملها، وصغت خطة رئيسية لشبكة طرق أعدت عن طريق المعونة الأمريكية وشملت طريق الخرطوم بورتسودان، امتدت شبكات السكك الحديدية غرباً حتى نيالا وجنوباً وصلت إلى واو. الخطوط البحرية لسودانية بدأت عملها بمساعدة هنية من يونغسلاف ومشاركة فيها.

في مجال السياسة الخارجية تم تباع سياسات عدم انحياز حزمه. قام لعريق عبود بزيارات إلى يوغسلافيا بالإضافة إلى زيارات رسمية لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. تم الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وتبادل البلدان البعثات لدبلوماسية الشيء الذي مهد لطريق للتعاون الإقتصادي فتمل بناء الكبارى والطرق ومصانع النسيج. ومبنى قاعة الصداقة الدولية للمؤتمرات والذي تم تشييده لاحقاً في الخرطوم خلال عهد نميري.

سمح المزارعون بمشروع الجريرة أنصبية أعلي من أرباح القطن وحق التمثيل في مجلس إدارة المشروع.

وفي جهوده لإحداث تطور دستوري إتبع النظام نموذج الرئيس أيوب خان في باكستان. وهو يحدث التطور عن طريق اللامركزية الموحدة لكنها لا ترتفع بدأ إلى نسوي ديموقراطية كاملة في إشراك الشعب.

كان النظام الذي أدخل للسودان مؤسساً علي محالس المديرية ويديره قادة الأقسام لضية بها وقد طرح لاحقاً لمجلس مركزي وطني معين. كانت تلك خطوة أتت بتأجيرة وأثبتت عدم حيواها.

كان الفريق عبود ومستشاروه لعسكريون يؤمنون بالحل العسكري لمشكلة الجنوب. ثقتهم كانت كبيرة بالطبع في قدرات قواتهم وتمكنها من دحر مقاتلي حرب المصائب في الجنوب ليقدموا بعد ذلك على فرض وحدة السودان بالنصر العسكري. كان هناك حديث عن إنتصارات من حين لآخر لكن لم تبد في الأفق نهاية للصراع الدامي.

إنتشر إحساس قوى بين عدد من الضباط بمركز القيادة بالخرطوم وهي حبهة لقتال بالجنوب بضرورة تغلي الحكومة عن سياسة الحل العسكري، رأوا أن مشكلة الجنوب هي مشكلة سياسية لذا، يجب البحث بجدية والاعثور على حل سياسي لها. وحدة السودان لا يمكن تحقيقها بتحمل الهزائم وكسب الانتصارات.

مع الرئيس عبود هي زيارة لا إنجلترا



كونت لجنة هومية برئاسة أحمد محمد يسن لتحديد المشاكل ثم تقديم مقترحات لترك ووسائل لبناء أو تقوية الوحدة المتصدعة. سمحت للجنة كل الصلاحيات في إجراء مفاوضات مع قادة حرب العصابات. كان السيد أحمد محمد يسن مهندساً وعمل عضو بمجلس القيادة لأول لعدة سنوات وكان نشطاً بوضوح في الحركة الوطنية. هو عضو ملتزم بالحرب الوطني الإتحادي المحلول ومن المستشارين المقربين للسيد اسماعيل زهرى. كان على شخصى الإتصال بحزب الأمة المحلول عن طريق الراحل يحيى بدوي والذي رد بأن القيادة العليا للأمنار رفضت الدعوة لأن التعاون مع اللجنة يعني قبول بالنظام كله. وتواصل البحث النشط والجاد عن عضوية مناسبة للجنة.

في غضون ذلك أعلنت الحكومة رسمياً عن تكوين اللجنة. وفي الساحة السياسية السودانية قليلة جداً هي المواضيع التي تثير الإهتمام كما يحدث في حالة القضايا تبطئة بالجنوب. أصبحت الاشتباكات بين الجيش السوداني ومقاتلي حرب العصابات الجنوب معروفة للجميع. والهمس المعتاد الذي كان يدور حول الإنمصال من جانب المصير الشمالية بدأ يعلو.

دعا إتحاد طلاب جامعة الخرطوم إلى ندوة مفتوحة لتداول الآراء حول قضية جنوب. وكنت المصو الوحيد بالحكومة الذي تابع معظم النقاش في الإجتماع الأول. لم أدرك في اللقاء أى من الأحزاب الرئيسية. وكما هو متوقع تحول الإجتماع الذي عقده ندوة الجامعة إلى احتجاجات معادية للحكومة، تطالب بالحريات ليس فقط للمضحايا بناء جنوب السودان بل كل أفراد الشعب السوداني. السياسيون كان لهم تحاربهم هبة، التي تمكنهم من إدراك المصامين الواسعة لقضية جنوب السياسية المشتعلة. كان يجب استعلال لأوضاع لإدراك الحكومة. و للجنة القومية التي شكلتها الحكومة نكث عن حل سياسى ولدت منه.

أكتوبر

في اليوم التالي لاندلاع أحداث أكتوبر غادرت البلاد ترافقني أسرتي لقضاء عطلة في بيروت، حيث تابعت التطورات عبر سمارتقا هناك وعندما حل الرئيس عبود الهيئات استورية عدت لبلاد فوراً.. وعملاً نعرض كل زملائي مدنيين وعسكريين لاساءات لا يس لها ودساتس لم تفض إلي شئ.. بعد قضاء فترة قصيرة بالسجن عادوا إليهم ممرزين مكرميين. لم أكن شاهد عيان لأيام الأخيرة لعهد لرئيس عبود، وما ته أنه لا الرئيس ولا أحد من رجاله إنهار تحت الضغوط. وواضح أن الرئيس عبود

وجد معاملة كريمة من الحكام الجدد. وكانت كلماته الأخيرة وهو يوحه حشوداً ضخمة من المحتجين أمام قصر الرئاسة: "لم أكن أعلم أن الشعب لا يرغب فينا!".
لم يكن الرئيس عبود يتخيل أنه وبعد أشهر قليلة ستتوق نفس الحشود إلى نظامه في وجود دواع كافية. كانت المتاحر مليئة بالسلع وحركة التجارة توحى بالوفرة والرخاء خلال عهد عبود.

مع ذلك أصبح المش القائل: "لس بالخز وحده يحيا الأنسان"، حقيقة فقد تاق لموطنون السودانيون إلى حريتهم وأحسوا بالسخط تجاه سجن لنظم لزعمائهم السياسيين وتعطيله لأحزابهم السياسية.

قبل ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، أشهر قليلة يسبق الرئيس عبود بقصر لرئاسة وفداً من مزارعي الحرية والمناقل والذين أتوا ليعبروا عن شكرهم للحكومة على زيادة أنصبتهم من صافي الأرباح إلى ٤٧٪ وقبولها تمثيلهم في مجلس لإدارة. كما تعهد الوفد أيضاً بمساندة حكومه الرئيس عبود.

كانت وزارة المالية هي المسؤولة عن شؤون مشروع الجزيرة فطلب من الرئيس عبود حضور لإحتماع. عندما رافقت عبود إلى مكتبه فيم بعد قال لي بسلطته لميرة يسو أنا كسبها مزارعي الجزيرة إلى حانب الحكومة وبمي لنا الأفنديه ومصطلح أفنديه كان يستخدمه العسكريون للإشارة إلى لمة المثقفة من غير العسكريين، غير أني كرحس خدمة مدنية ما زل مصببطاً، قلب بعياء "لكر الحكومة يجب أن تبني رغباتهم تماماً كربعبة مزارعي الجزيرة في التمثيل بالإدارة.. إنهم يطالبون دائماً بالإعتراف والمشاركة بصورة عامه، آجاب الرئيس عبود كنت دائماً علي عدم بهم بأن هذه هي ربعهم لكر يلزم على منافشة الأمر مع أنورنات .. وكر رئيساً للقضاء.. وإستهي لحوار بهذه الكلمات ورئت كم هو بعيد عن وجدان الرأي العام، وشارك المزارعون بنشاط في الإحتجاجات المعادية للفريق عبود، وبينما كان ثوار أكتوبر مشغولين في إزالة نظام حكم الرئيس عبود كان مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي مشغولاً بعمد أول إجتماع له هي لاعوس شيعيريا.

شرق أفريقيا،

في عام ١٩٥٨. طلب من السودان والذي أصبح مستقلاً وعصواً بالأمم المتحدة المشاركة في الإجتماع الإهتداحي للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأفريقيا بأديس أباد في إثيوبيا والتي تم إختيارها لتصبح مقراً لنجعة.. ترأس الوفد لسوداني وزير خارجيا الرئيس عبود الر حل أحمد خير وكنت عضواً في الوفد ممثلاً لوزارة المالية والإقتصاد.

مامون مع عبد المجيد أحمد وزير المالية ، اللواء طلعت فريد وزير الإستعلامات - محمد عامر
نشير فوراوي مدير الوزارة



كانت تلك زيارتي الأولى لأثيوبيا وقعت خلالها مفاجات عديدة بعضها سارة لبعض الآخر غريب بالنسبة للسودانيين. أقام الأثيوبيون بالسودان وعملوا في شتى ناحي الحياة خاصة بعد الغزو الإيطالي لبلادهم عام ١٩٣٧، وأثيوبيا من دول القارة التي استقلت مبكراً، تقطنها سلالات تتميز بالجمال وهي بلاد تسودها السهول الحبيبة الخضراء لطقسها البارد والمنعش، ورحب السودان بالأمبراطور الأثيوبي كضيف عظيم عندما قدم عابراً عام ١٩٤٢، ليسترد عرشه بعد تحرير بلاده. جمع لإمبراطور هي السودان بعض الوطنيين الأثيوبيين وثوار التحرير وبعض الذين خدموه كضباط عسكريين ودبلوماسيين وموظفين بالخدمة المدنية عندما أعاد تأسيس حكمه.

لم تختار الأمم المتحدة أديس أبابا كعاصمة للتعاون الإقتصادي الأفريقي بسبب سخطها الرائع فقط لكن أيضاً بسبب الإحترام الدولي الذي ناله الإمبراطور كبطل محرر لأقدم الدول الأفريقية استقلالاً.

كتب سعيداً بالالتقاء بعدد قليل من رملاء الدراسة الأثيوبيين بمدرسه وادي مدني متوسطة بالإضافة إلى بعض من عاصرتهم كأكسمورد وكانوا كذلك يشغلون مناصب زراعية ببلدهم، قمنا بمقاربة العلاقات الخارجية للسودان وأثيوبيا بالأقطار لأخرى كان هناك اتفاق على تميز علاقته بالبلدين مع يوغسلافيا حيث تم تبادل زيارات رسمية من المارشال تيتو والصديق عبود وكانت الخطوط البحرية السودانية وهي مشروع مشترك مع يوغسلافيا اشراقة التعاون الإقتصادي بين البلدين.. وكذلك مصنع ديك للأسمنت.

كان من العرائب أن يرى الأثيوبي ذوي الكبرياء وهم راكعون ورؤوسهم نحو الأرض عند مرور موكب الإمبراطور ولا يتحركون إلا بعد ابتعاد الموكب كثيراً.. لقد كان هناك تقدم طبقي فاسر يسود البلاد. وعملية يمتلك الأمبراطور ولكيسة كل لاراضي زراعية بالبلاد. كانت ابريرة لأثيوبيا في كثير من جوانبها رسمية كما كانت أيضاً بيرة عن التصامم لأفريقي مع الدول حديثة الإستقلال.. قدمت دولة ليبيريا إقتراحاً آمناً بإنشاء بنك أفريقي وأذكر أن المستر روميو هورتون وهو ليبيري متخصص في شؤون البنوك زار السودان وناقش معي هذا المشروع كمحافظ لبك السودان، وكان من راضح انه يقدم بإقتراحه في مؤتمر حول الأحزاب السياسية الأفريقية بتونس قبل شهر عدة.

بعد لقاءات عديدة بين الدول الأعضاء تم تحويل لإقتراح الليبيري إلى إنشاء بنك تنمية الأفريقي. البروفيسور سنجر وهو إقتصادي مشهور. وقد كان يعمل مع اللجنة

في ذلك الوقت - كان متحمساً وإسهاماته كان لها أثر كبير في نجاح الفكرة، فقد أوضح أن ما نحتاجه أفريقياً هو "الإضافة" إلى كل عناصر الإنتاج، مثل إيجاد التمويل الإضافي والمهارات الفنية الإضافية لتقوية القاعدة الاقتصادية وتمهيد الطريق لموجات التضامن والوحدة.. أجازت اللجنة الاقتصادية قراراً بتكوين لجنة من تسع ل أفريقية لتدرس بالتفصيل إقتراح بنك التنمية الأفريقي. طلب من سكرتارية اللجنة تغيير قواعد فنية وقانونية للدراسة، تم تكليف لجنة التسعة بالسفر إلى دول أفريقية غير أفريقية للتفاكر حول المشروع ثم تسليم توصياتها بالسرعة الممكنة للجنة الاقتصادية كان السودان عضواً ضمن تلك اللجنة التي أوكل لها أن تدرس ذلك المشروع هام.. وأصبح شخصي عضواً ممثلاً للسودان.

شاء بنك التنمية الأفريقي:

عملت لجنة التسعة بسرعة لم يتوقعها حتي المتحمسون للمشروع، فعقدت إجتماعها أول بمروفا في ليبيريا بعد أشهر قليلة من تشكيلها بإديس أبابا كمرقان للبلد الذي جمع فكرة هذا المشروع.. ويجب التسليم بأن السكرتارية وبمساندة كاملة من رئاسة منظمة الأمم المتحدة بنيويورك كانت تضم إقتصاديين بارعين وكذلك قانونيين وكوادر مساعدة متميزة.. وأذكر بكل تقدير المستر لاشمان والمستر يوتق من الأمم المتحدة بنيويورك، وعبد لجيل العمري من البنك الدولي ونائب رئيس وزراء مصر السابق، ثدكتور الكاين وهو مستشار قانوني بارز، ويجب توجيه كلمة تقدير للمستر فيليب سين السكرتير المساعد للمالية بالأمم المتحدة وروبرت قاردنر ومكي عباس وهم سكرتيرون لتنفيذيون للجنة الاقتصادية.

بناء علي المستندات التي سلمتها سكرتارية اللجنة اختارت لجنة التسعة خطة عمل تضمنت القيام بزيارات لبعض الدول الأفريقية التي تشكل في حدود المشروع وهي في نظمها الدول الناطقة بالفرنسية.. شاركت في لزيارات إلى ليبيريا والكاميرون وتشاد.. شارك الراحل سيد الفيل نائبى بنك السودان في عدد من الزيارات الأخرى. قامت اللجنة وبمساعدة كاملة من الخبراء التابعين لها بمطالبة لسكرتارية ببدء العمل في تحضيرات الضرورية لإنشاء البنك.. وكان هذا يعنى إعداد مسودة إتفاقية لإنشاء جانب مذكرات توصيحية حول المواضيع الخلافية وألويات التعاون الإقتصادي بين أعضاء البنك.. والأسس التي بناءً عليها يتم اختيار مقر البنك ومسودة الإتفاقية مع بلد المضيف بالنسبة لمركز رئاسة البنك. وعدد من المنشورات للنظم واللوائح التمهيدية.

إشتملت الخطة أيضاً على زيارات لعدد من الدول المانحة المختارة لشرح محرص التعاون التي سيوفرها المشروع. ولم يتوقع أحد بالطبع إنترامب من أي نوع هي تلك المراحل المبكرة.. وكانت لجنة التسعة في ذلك الوقت تتحقق من المبادئ والمؤشرات الموجودة وقسمت إلى وفدين وفد برئاسة المستر روميو هورتون، لبييرى إتجه إلي اليابان والولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الشرقية. وقمت بقيادة الوفد. الآخر إلي هولندا وفرنسا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة.

بعد أن إحتتم الوفد زيارتهما التقيا بجنيف في سويسرا لرفع تقريرهما للجنة التسعة، ردود أفعال الدول التي رزناها كانت عموماً تتمثل في مواقف تفضل الإستماع والإنتظار لرؤيه ما سيحدث من تطورات ومن أهم أحداث هذه الزيارات كان لقاءى مع محافظ البنك المركزي الهولندي عديم الحس وعير اللبق. وأذكر ضمن ما قال وحسب ما أخبرت به اللجنة. أسم أيها الأفارقة ترعبون في إقدام أنفسكم في مشروع خرد سبعة عالية.. عليكم مراقبة خطوتكم بعذر كيما تعرفوا إلي أين أنتم تقودون بلادكم. تحول الإحتماع إلي محاصرة لمجموعة مختارة من الوفد الأفريقى نضم محافظى بنوك مركزية، وكلاء مالية، ومديرى بنوك تجارية.

صدمنا بالطبع بهذه المواجهة الصريحة وبينما كان أحد أعضاء الوفد يرغب في الرد عليه قررنا تجاهل السخط والإحساس بالمرارة وتحدث في كلمة قصيرة عن المقصد من زيارتنا وعلى عكس ذلك شرح البروفيسور تبييرحن وهو إقتصادي هولندي مشهور بالتفصيل فوائد التعاون الإقتصادي بين الدول الأفريقية بالإضافة للتعاون مع لدول الأخرى بعد أنشاء البنك.

وافقت لجنة التسعة بالإجماع أثناء إجتماع جنيف على أن المشروع يشكل تحد، وتقع على عائق الدول الأفريقية مهمة تنفيذ وإدارته بصورة ممتازة وسوف لا يمر وقت طويل قبل أن يرى البنك الأفريقى للتنمية يعمل في أجواء من التعاون الإيجابى المثمر مع الدول المانحة التي كان من المتوقع التعامل معها.

مؤتمر الخبراء والوزراء

المراحل النهائية لخطة العمل كانت تتطلب عقد مؤتمر للخبراء الأفارقة لاستعراض عمال لجنة التسعة ورفع توصياتهم لمؤتمر وزراء المالية الأفارقة واتفق على عقد مؤتمرين بالخرطوم عام ١٩٦٢.

عند عودتي للخرطوم بعد إجتماع جنيف رفعت تقريراً عن نتائج إجتماع اللجنة
حل السيد عبدالمجيد أحمد وزير المالية والاقتصاد في ذلك الوقت. وهو رجل أكن له
ثير من الإحترام والإعجاب.. كان له أمل كبير في أن توافق الدول الأفريقية على
برطوم كمقر للبنك.. وشرحت له أن اللجنة أعدت معايير موضوعية لإختيار الدولة
لك الأمر لوزراء المالية لاتخاذ القرار المناسب.. وحذرت علي كل حال من أن الموضوع
تتضمن توازن دقيقاً وحساساً بين الدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة
بإنجليزية

عقد مؤتمر الخبراء الأفارقة بالخرطوم وصمم ممثلين من ٣٢ دولة. ستعرض المؤتمر
لجنة التسعة وزرع توصيات إيجابية. كان وزراء المالية أكثر حماساً وبعد
تعرض توصيات لجنة الخبراء. عقدوا إجتماعاً صغيراً على شرف المناسبة بقاعة
المان السابق بالخرطوم حيث وقع وزراء مالية اثنين وثلاثين دولة أفريقية مستقلة علي
إشياء بنك التنمية الأفريقي في عام ١٩٦٣.

كانت نهاية سعيدة وتحقيقاً لحلم. لم أكن فقط رئيساً لمؤتمر الخبراء الأفارقة
سعي ممثلاً للبيد المصيف. بل كنت أيضاً رئيساً للجنة التسعة لفترة طويلة من عمرها.
سبة لوزير المالية والاقتصاد السوداني الراحل السيد عبدالمجيد أحمد. وفترة خدمته
رب نهايتها. التقاء وزراء المالية الأفارقة في الخرطوم وجماعهم علي إجازة إتصافية
بالبك وتوقيعها. بعد نصراً وطنياً وشخصياً عظيماً.

استعنت لجنة التسعة كلمات التقدير والثناء. كانت المهام التي يقوم بها أعضاؤها
عناً إضافياً علي مسؤولياتهم الرسمية في بلادهم.. وعملياً جميعهم يشعلون
صب مالية في بلادهم.. كانوا مصممين علي إجازة هذا المشروع لأفريقي. كما كانوا
مؤمنين بانتظام مذكرات موحدة للوزراء ومساعدتهم من الفنيين في بلادهم عن سير
للجنة.. لم يعد المشروع مجرد فكرة ليبيرية (ومشروع مفصل للجنة الخبراء) بل
سح لبك الأفريقي للتنمية رمزاً للتعاون الإقتصادي بين الدول الأفريقية وتحد للإرادة
تربقية واختباراً لتطبيق نظريات التعاون فنجاح مؤتمر الخبراء الأفارقة بالخرطوم
ثيراً توقيع إتصافية إنشاء بنك بواسطة وزراء المالية الأفارقة تعف شواهد علي
تسحيات و لجهود المضنية التي بذلت.

نت اللجنة من:

زوميو هورتون، ليبيريا - مأمون بحيري، السودان - منصور معلا، تونس - المستر



مع الراحل السيد / مكي عباس أول محافظ سوداني لمشروع الجزيرة وأول سكرتير عام للجنة الإقتصادية بأفريقيا والتابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا ووزير المالية الأثيوبي في الصورة

مقاشا أليوييا - المستر اكبريل، نيجيريا - كلارنس باركر، ليبيريا - المستر طراورى
مالى - سالم راشد، قترانيا - وعضو من عينايا.

أول رئيس للجنة التسعة كان روميو هوربور وتوليت رئاسة اللجنة بعد نهاية فترته
ورغم انماهم بأهمية المشروع كوسيلة هامة لتحقيق التعاون الإقتصادي الأفريقى
و، استعدادهم للقيام بالخطوات اللازمة لإنشائه، كان أعضاء اللجنة يفكرون فى حاساتهم
الرسمية وغير الرسمية فى المشاكل العملية للتعاون الأفريقى. كثير من العقبات كان
يشار إليها مما أثار شكوك ومخاوف أعضاء اللجنة لكن دون التقليل من تصميمهم
تلك التعمضات تشير إلى الإستشراف لوصىء، للصعوبات والتناول النسلم و لحد
للمواضيع.

ورغم أن القارة لأفريقية كانت حقيقة جغرافية لكن كان يشار عادة خلال التجمعات
غير الرسمية إلى لأوضاع لثقافية عبر المنسجمة بأفريقيا، فالعرب فى الشمال والدول
لساطقة بالفرنسية فى العرب والناطقة بالانجليزية فى الشرق، لقائل لكثيرة بتقليدها
لمختلفة وسائر عاداتها وأديانها والأنظمة السياسية التي تحكمها.
مع استمرار تأثر القوى الإستعمارية كان علينا أن نجيب على هذه الأسئلة كيف
سيكون تقويمهم للسك الجديد؟ ماهي المواقف التي ستتخذها كل من الولايات المتحدة
والإتحاد السوفييتى تجاه المشروع؟.

ظهرت بعض الأسئلة عن الهيمنة التي قد نحدث عند بدء الإكتتاب فى رأس مال
البنك الأفريقى لستمية، وعادة القضايا التي تتعلق بأكتتاب الأعضاء فى رأس المال وحق
التصويت يتم التعامل معها بناء على معايير عملية مثل تعداد السكان، الدخل القومى
مستوى دخل الفرد، الصادرات وغيرها. وبينما اعترفت معظم الدول بسلامة تلك
القاعدة إلا أنهم رأوا أنها ستقود إلى أكتتاب عال لبعض الدول وبتيجه لذلك تتميز
بعموم أكثر فى التصويت. وفيما يتعلق بهذا الأمر تبادرت إلى الأدهان مخاوف من مصر
ونيجيريا على وجه الخصوص. لذا كان يجب الوصول إلى تسوية لتعزير التضامن
وتبديد المخاوف من الهيمنة المتوقعة.

لم تكن هناك دولة أفريقية مصدرة للبترول. واحتارت معظم الدول الأعضاء فى
الكيفية التي سيعمل بها البنك الدولى فى غياب الولايات المتحدة، وأيضاً بنك لستمية
الأسويى فى غياب اليابان كمساهم رئيسى. وكذلك الأمر بالنسبة لبنك السمة بأمريكا
للاتينية فى غياب الأخوة الكبير بالمنطقة: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك والولايات المتحدة.

القدرات المالية للدول الكبرى يجب ألا تستغل كمدخل للهيمنة ويمكن لها أن تكون قيمة هي تحقيق القوة والاستقرار والنقد، وطال الزمن أم قصر فلا بد أن يسمى ذلك للبحث عن مصادر خاصة للتمويل من الدول المانحة أو حتى دعوتها لتتضم إلى سوية البنك كأعضاء من خارج المنطقة. يشتمل التعاون إقتصادياً كان أو تجارياً على وفيات ومساومات وفي بعض الأحيان التنازل عن شيء من السيادة الوطنية، إذ أن زيادة المطلقة أصبحت أمراً خيالياً في عالم اليوم.

بعض النقاط القيمة التي نوقشت في الحلسات غير الرسمية للجنة شملت على

الالتزامات تجاه الإكتتاب أو إسترداد قروض البنك يجب النظر إليها كالتزامات هامة جداً ولا بد من الوفاء بها عن غير ما إبطاء.

إختيار وتعيين موظفي البنك من الأفارقة يجب أن يكون مسؤولية البنك، وإلا سيصبح البنك مشروعاً لغير المرعوب فيهم أو المحاسبين الذين لا عمل لهم. كل الحكومات مسؤولة بنفس القدر عن الإختيار الدقيق لأعضاء مجلس الإدارة، وعن توفير المعايير المناسبة التي يمكن استخدامها لهذا الغرض.

الخلاصات بين الدول الأفريقية والتي تتحول في بعض الأحيان إلى عدااء مزمن ستقل من الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التعاون وقد تبدها كلياً.

التعاون مع البنوك الدولية الأخرى التي تعمل في أفريقيا والذي يؤسس على المصالح المشتركة بالإضافة إلى قدرات ومبادرات البنك يعد هداماً، وب نفس القدر من الأهمية التشجيع والمساعدة التي يجدها البنك من الدول الأعضاء.

ويلاحظ أنه حتى قبل إنشاء البنك إفتتح البنك الدولي فرعين له بإديس أبابا بدجيان. والزمن وحده سيثبت ما إذا كان إفتتاح أفرع البنك الدولي سيزيد من نشاطه في أفريقيا أو يصبح مجرد تضامن نظري مع بنك التنمية الأفريقي.

أقمت بإديس أبابا كرئيس للبنك، وهي المدينة التي شهدت التخطيط والإعداد لاء البنك، أقمت لبعض الوقت بمقر اللجنة الإقتصادية لأفريقيا بإديس أبابا حيث لي المستر قاردنر وهو يشغل منصب السكرتير التنفيذي بعض المكاتب مؤقتاً. المستر سيني هو الموظف القيادي الوحيد الذي لا زال يعمل بالمشروع الذي تحول الآن إلى بنك، وكان مكتبه بنفس المبنى. كان المستر ما سيني شاهداً على الأحداث المثيرة خلال ساعات مجلس الإدارة بلاغوس، وكان موجوداً عند انتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء بد إختيار آبيدجيان مقراً للبنك.

القدرات المالية للدول الكبرى يجب ألا تستغل كمدخل للهيمنة ويمكن لها أن تكون قيمة هي تحقيق القوة والاستقرار والنقد، وطال الزمن أم قصر فلا بد أن يسمى ذلك للبحث عن مصادر خاصة للتمويل من الدول المانحة أو حتى دعوتها لتتضم إلى مسؤولية البنك كأعضاء من خارج المنطقة. يشتمل التعاون إقتصادياً كان أو تجارياً على وفيات ومساومات وهي بعض الأحيان التنازل عن شيء من السيادة الوطنية، إذ أن زيادة المطلقة أصبحت أمراً خيالياً في عالم اليوم.

بعض النقاط القيمة التي نوقشت في الحلسات غير الرسمية للجنة شملت على

الإلتزامات تجاه الإكتتاب أو إسترداد قروض البنك يجب النظر إليها كإلتزامات هامة جداً ولا بد من الوفاء بها عن غير ما إبطاء.

إختيار وتعيين موظفي البنك من الأفارقة يجب أن يكون مسؤولية البنك، ولا سيصبح البنك مشروعاً لغير المرعوب فيهم أو المحاسبين الذين لا عمل لهم. كل الحكومات مسؤولة بنفس القدر عن الإختيار الدقيق لأعضاء مجلس الإدارة، وعن توفير المعايير المناسبة التي يمكن استخدامها لهذا الغرض.

الخلاصات بين الدول الأفريقية والتي تتحول في بعض الأحيان إلى عدااء مزمن ستقل من الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التعاون وقد تبدها كلياً.

التعاون مع البنوك الدولية الأخرى التي تعمل في أفريقيا والذي يؤسس على المصالح المشتركة بالإضافة إلى قدرات ومبادرات البنك يعد هاماً، وب نفس القدر من الأهمية التشجيع والمساعدة التي يجدها البنك من الدول الأعضاء.

ويلاحظ أنه حتى قبل إنشاء البنك إفتتح البنك الدولي فرعين له بأديس أبابا بدجيان. والزمس وحده سيثبت ما إذا كان إفتتاح أفرع البنك الدولي سيزيد من نشاطه في أفريقيا أو يصبح مجرد تضامن نظري مع بنك التنمية الأفريقي.

أقمت بأديس أبابا كرئيس للبنك، وهي المدينة التي شهدت التخطيط والإعداد لاء البنك، أقمت لبعض الوقت بمقر اللجنة الإقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا حيث لي المستر قاردنر وهو يشغل منصب السكرتير التنفيذي بعض المكاتب مؤقتاً، المستر سيبى هو الموظف القيادي الوحيد الذي لا زال يعمل بالمشروع الذي تحول الآن إلى بنك، وكان مكتبه بنفس المبنى. كان المستر ما نسينى شاهداً على الأحداث المثيرة خلال ساعات مجلس الإدارة بلاغوس، وكان موجوداً عند انتخاب الرئيس ونائبيه والأعضاء بد إختيار أبيدجيان مقراً للبنك.

قدم لي المستر مانسيني موجزاً مختصراً عن قرارات وحقائق عديدة. كانت انطباعاته الشخصية موضوعية ومفيدة وكذلك الأمر بالنسبة لمصاحبه. كنت أولي مهامي دعوة مجلس الإدارة لإجتماع في أبيدجيان. وأعد للإجتماع كتيب موجز عن البنك، مسودة لسياسات القروض، تقرير عن موقف سداد التزامات الأعضاء، مسودة لسياسات الإستثمار وبعض النظم واللوائح الإدارية، ليقوم الأعضاء بدراستها خلال الإجتماع الأول. عند وصولي إلى أبيدجيان كان على إجراء اتصالات مباشرة بحكومة ساحل العاج للإطمئنان علي الترتيبات التي قام بها البلد المضيف للوفاء بالتزاماته خاصة إتفاقية مركز الرئاسة التي تشترط توفير وضع وامتيازات خاصة للبنك والعمال به. وجدت المستر مانسيني رجلاً قديراً يجتهد في صمت وحبيراً بشؤون المؤسسات الدولية. إعتمدت عليه في تعيين أفراد كنواة لمجموعة مؤقتة من العاملين لخدمة المجلس كان البنك ثنائي اللغة، هاللمتان الفرنسية والإنجليزية هما اللغتان الرسميتان للبنك. كانت إستشارات المستر مانسيني، الخاصة بالسياسات تدل على أنه رجل حكيم وذو معرفة واسعة في التعامل مع المجموعات المختلفة التي كانت تشكل عضوية البنك. كان مطيعاً ومصمماً على المساعدة في نجاح البنك. ورغم إنشغالنا في الإعداد لرحيلنا إلى أبيدجيان، فإن سلطات ساحل العاج كانت قلقة لما إعتبرته تأخيراً غير مبرر. أثناء إقامتي باديس أبابا جددت معرفتي بالمستر قاردنر، وقد كان صديقاً حقاً.. وكان سعيداً لتسليم المشروع. تعرفت أيضاً على الدبلوماسي الفيني المشهور، المستر ديالو تيلي، وهو أول سكرتير عام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتعرفت كذلك علي مساعديه، كانوا ودودين وحسب قريهم من الرؤساء الأفارقة بحكم طبيعة عمل المنظمة كانوا يتوقعون معاملة واعتباراً خاصاً.

تقدمت باقتراح للقادة الأفارقة للمؤسستين بالالتقاء في الوقت المناسب لمقارنة الملاحظات والسمات المميزة والتشويق بصورة عامة على الرغم من الاختلاف الكبير في المهام الموكلة لكل مؤسسة. لم يتحمس أحدهم للفكرة. وعندما بدأ البنك في البحث عن مشاريع مناسبة يقوم بتمويلها وجدنا أن اللجنة الإقتصادية لأفريقيا أكثر إهتماماً بالدراسات الإقتصادية واسعة النطاق مقارنة بالمشاريع المحددة.

كنت سعيداً لإنتخاب بعض الأعضاء البارزين بلجنة التسعة لعضوية مجلس الإدارة وقمت بزيارة زميلي المستر منقيشاً، وكذلك محافظ البنك المركزي الأثيوبي، قبل أن أغادر إلى أبيدجيان وشكرتهما علي مساعدتهما وحسن ضيافتهما.

بطبيعة الحال كنت مهتماً بمعرفة أسماء المهاميين على الرئاسة. وبناء على توصية
كوزير للمالية عينت حكومة السودان لسفير بشير البكرى رئيساً للوفد السودانى
سبشارك فى الاجتماع السنوي الأول لمجلس محافظي البنك الأفريقى للتنمية
ذى كان مقرراً له أن يعقد فى لاجوس فى عام ١٩٦٤. كانت المواضيع الرئيسية
لدول أعمال الاجتماع: مركز رئاسة لبنك، انتخاب الرئيس ونائيه ومجلس الإدارة. كن
ليار الدكتور بشير كممثل للسودان موفقاً للغاية لمقدراته العقلية العالية وصفاته
فلاقية الرائعة. هو من السفراء البارزين فى النشاط الدبلوماسى لسودانى واشتهر
راته الدبلوماسية ومهارته فى تنشيط العلاقات الخارجية، كان على صلة بالأعضاء
بى فى المجلس وتربطه بهم صداقات شخصية، كما كان يتحدث الفرنسية بطلاقة.

طلب من الدكتور بشير كرئيس للوفد وبكل تسميم أن يطالب باختيار الخرطوم
ر للبنك والاجتماعات الأفريقية عادة لا تغلو من الاختلافات والنس تأخذ فى بعض
بيان شكلاً عنيفاً.

وحسب تقارير الدكتور بشير، نحد أن غالبية الدول العربية والدول الناطقة
بـجليزية أولت قضية لوحدة ومشروع بنك كل الأفارقة أولوية قصوى، تلمى أخيراً
يد مبارك زروق وزير المالية رسالة من الدكتور بشير رئيس وفد السودان بقول فيها:
س هناك إمكانية لتصبح الخرطوم مقراً لرئاسة البنك، لأسباب تتعلق بالوحدة
صامن". قرر المجلس إختيار عاصمة ناطقة بالفرنسية وبعد نقاش مختصر وقع
ختيار على أبيدجيان عاصمة ساحل العاج.

نقبت رسالة دكتور بشير أيضاً قرار المجلس بالإجماع إختيار مأمون بحيرى كأول
س للبنك. وقام بمطالبة حكومة السودان بكن احترام بالإعلان عن موافقتها
اركتها للتعيينات، فسارعت الحكومة بتلبية طلبه، فيما بعد علمت أن منافسى كان
فتور رهاعى وهو من الإقتصاديين المصريين البارزين وعمل محافظاً للبنك المركزى
سرى، وقام بترشيحه الوفد المصرى.

خلال فترة خدمتي كرئيس للبنك ظلت علاقاتي بممثلى مصر هاترة تمسكت بروح
ضية تجاه هذا الأمر، كنت تبدو كمباراة يحب أن يفوز بها فريق واحد. لم تسع
ومة السودان للوصول لهذا المنصب لكنها ببساطة استجابت للمطالبات الملحة التى
مت بها الحكومات الأفريقية.

قامت بزيارة مصر عدة مرات فيما بعد والتقيت بصديقي القديم دكتور القيسوني
هو وزير المالية المصري. وهي جهود لادانة الثلوج طلب منى مرافقته للتقي بالرئيس
جمال عبدالناصر ونرفع له موضوع مشاركة مصر النشطة بصورة عامة وتسديد
لثروكها.. وكذلك تسليم أي مقترحات من قبل مصر لتمويلها بواسطة البنك.

كانت مفاجأة سارة عندما زرت مصر في مايو ١٩٩٩ ولاحظت أن الحكومة المصرية
صبحت متفعلاً رئيسياً بخدمات البنك الأفريقي للتنمية. كنت مشاركاً في لإجتماع
سنوي لمجلس محافظي البنك الذي استضافته الحكومة المصرية إذ أن الرؤساء
سابقين لبنك التنمية الأفريقي عادة تتم دعوتهم للإجتماعات السنوية لمجلس
محافظين كضيوف شرف.

غرب أفريقيا:

سافرت عدة مرات عبر القارة من الشرق للمغرب، لكن هذه كانت المرة الأولى كرئيس
بنك التنمية الأفريقي، تملكى شعور مختلف لم يكن سببه إحساسى بالكبرياء كأول
رئيس لهذه المؤسسة الأفريقية التي إكتسبت ثقة العديد من الدول الأفريقية وتميزت
لإعتماد عليها في تحقيق طموحات عريضة على مستوى القارة، وبمراقبة دول العالم
أخرى لنشاطها في ترقب وحذر، لكن كان سبب ذلك الشعور الإحساس الغامر بالوحدة
البرية والشكوك، والله يعلم أنني لم أسع لهذا المنصب ولم أهدف نفسى بغرض الوصول
به، لكنى تعاونت ببساطة مع مجموعة من الأشخاص كمسؤول بالخدمة المدنية بضمت
حكومته كممثل لها. وقد يكون هذا الوضع بالتحديد هو الذي دفع عدداً من زملائى
للجنة، عبر وزيرهم ودون الحصول على موافقتى، إلى انتخابى رئيساً للبنك وبما أن
ضوية لجنة التسعة تعمل كمجموعة متماسكة يتم توزيع المسؤوليات بالتساوى بين
أعضاء، لذا لا يستطيع أي عضو إدعاء مساهمات أكثر هي حاح المشروع عن بضعة
أعضاء الآخرين. وفشل المشروع تتحمل مسؤوليته اللجنة كاملة وفي النهاية
حكومات. تم اختيارى أخيراً لأتحمل عبء مسؤولية كرئيس مؤسس.

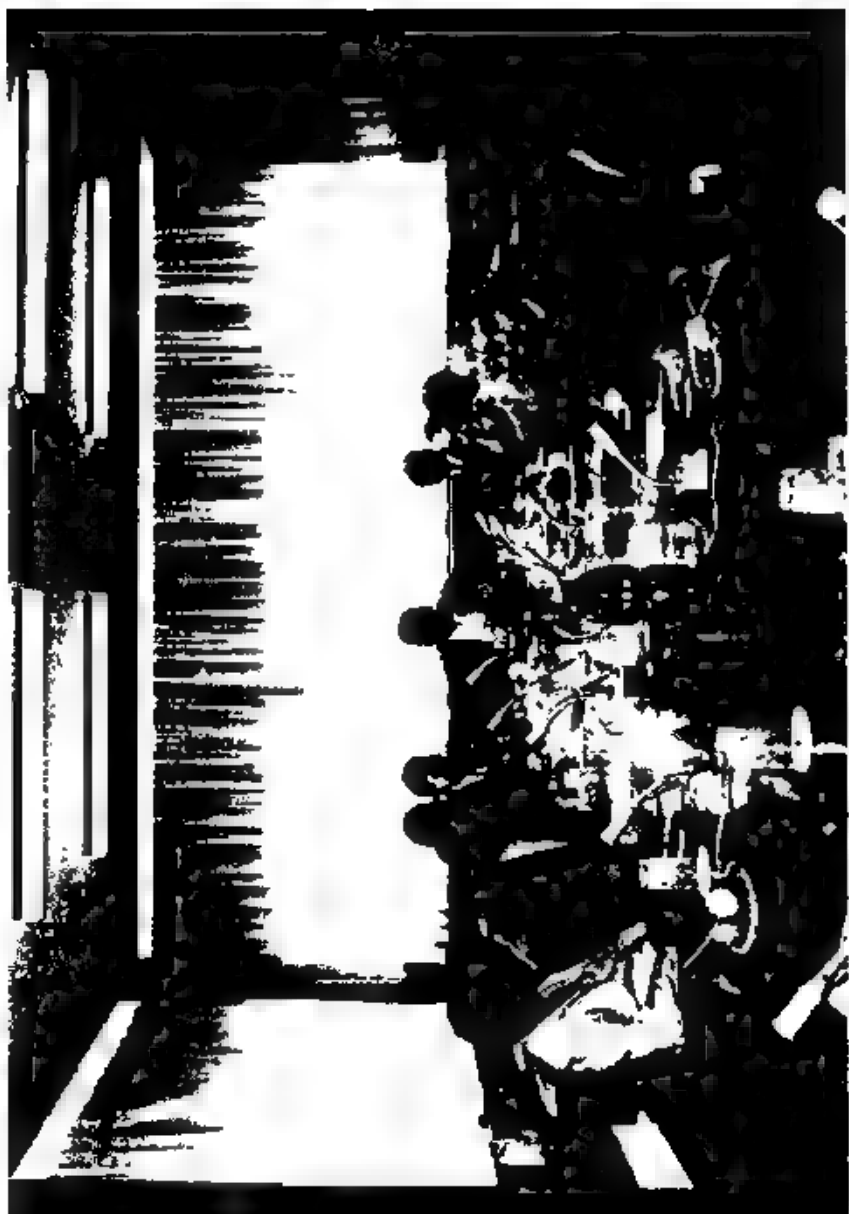
كانت أول مرة أسافر فيها إلى غرب أفريقيا عندما لبيت دعوة من حكومة غانا في
م ١٩٦٠. عقدت الحكومة الغانية مؤتمراً تحت شعار نحو أفريقيا خالية من السلاح
بوى" وشاركت عدة دول أفريقية وأحزاب سياسية في هذا المؤتمر. وجه الرئيس
أرأحل نكروما رسالة مستفيضة تحمل رؤاه المثالية لكل العالم ولدول الأفريقية بصفة
خاصة وعبر عن ضرورة تنمية وتطوير القارة وهي خالية من وبعبدة عن اسلحة الدمار

شامل وقليلون هم الذين التفتوا إلي هذا النداء المبكر بعيد النظر والذي أهمل داءاته السابقة المتميزة بالشجاعة في الدعوة إلى تحقيق التضامن والوحدة الأفريقية. في طريقى إلى أبيدجيان مروراً باكراً عندما حطت الطائرة بلاغوس للفرود بالوقود فت أفكر فى السودانين الذين عملوا فى شمال نيجيريا كقضاة شرعيين. ومعلمي لغة زربية، وتربية إسلامية خلال الثلاثينيات والأربعينيات.

وفي فترات هريية أكثر كان هناك أساتذة الجامعات من مختلف هروع المعرفة باعدوا في إنشاء جامعة أحمديو بيلو في زارا، وهم أيضاً رواد في مجال المساعدات الفنية في عهد مبكرة قبل أن تصح حديثاً ظاهرة دولية. وتذكرى للأدوار التى قام بها زلاء الرواد السودانين قبل سنوات عديدة منحني إحياءاً سليماً رغم أن المفارقات نت لا تزال في ذهنى. القضاة الشرعيون تحيط بهم هالة من التقديس تحميمهم بينما تدريس وشر المعرفة يمنح المعلمين نوعاً من الرهبة وهي مكانة هي المجتمعات فريقية تلائم عادة المتعلمين من الناس. شقت الطائرة طريقها إلي مدينة أكرا، وأنا تترب من نهاية رحلتى تواصلت أفكارى لكنها صارت أقل عاطفية وحنيناً وربما أكثر ساطلاً لكنها بكل تأكيد كانت إيجابية. كيف ستستقبل مدينة أبيدجيان البنك؟ على ستوين الرسمي والعام؟ ماذا عن الأعضاء الجدد وهل ستتسرب خلاقات مجلس حافظين هي لاغوس إلى أعضاء مجلس إدارة البنك؟ هل تحترم الدولة المضيفة والدول أعضاء التزاماتها تجاه البنك؟ ما هو الموقف الذى ستتخذه الحكومة الفرنسية تجاه بنك؟ هناك أقوال بهيمنة الفرنسيين على الدول الفرانكوفونية؟ كل هذه الأسئلة شغلت نى إضافة إلى أسئلة عديدة أخرى. وبينما نحن علي وشك الهبوط في أكرا كنت أفكر ركيز في إمكانية الإلتقاء بالرئيس نكروما الذي عرف بأنه رسول التعاون الأفريقى تضامن والوحدة. وكسب دعمه الإيجابي للبنك كان أمراً أساسياً. عندما التقيت به معني علي الحديث بالتفصيل عن البنك منذ ميلاده والتطورات التى حدثت فى فوس ونتج عنها تعيينى ثم اختيار أبيدجيان مقراً للبنك.

إستمع الرئيس نكروما بانتباه إلي ما قلت ثم قال لي في فظاظة وحسم: لن يتجح بنك لأن الإستعمارين الجدد وأعداء الوحدة الأفريقية احترقوا مكان وجوده غير أنه نى لي التوفيق في مهمتي على كل حال ووعدني بتوجيه حكومته بالتعاون مع البنك. كان يعمل باكراً آنذاك السيد عبدالله الحسن وهو من سفرائنا البارزين. خلال فترة سيرة أصبح معروفاً وحاز علي إحترام وتقدير زملائه ودوائر الحكومة الغانية. ثم قبول

اجتماع مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي



سودان في بلد تصوده حركة الوحدة الأفريقية وبعد أحد البندان الحديدية المؤثرة
قارة. كانت مفاجأة لنا إنه عندما قرأ عبدالله الحسن أول تقرير سنوي لبنك السودان
إليها يشير إلي أخطاء مطبعية بالتقرير هي أحد الحداويل الملحق بالتقرير. ورغم
لم تكن أخطاء كبيرة لكن كان يجب تصادياها. وفي البنك أحسنا ساعتها شيء من
نياء لكننا كنا سعداء لأن أحد سفراء بلادنا قرأ تقريرنا بتمعن واهتمام.

بعد أشهر عديدة ررت عدداً من البلدان بها سفارات للسودان وأعجبت كثيراً
بستوى السفراء البارزين والكوادر المساعدة التي أحثارتها وزارة الخارجية السودانية
تكنوا خلال أقل من سنة من تقديم خدمات متميزة خارج البلاد. يجب أيضاً أن أتقدم
بشاكبي وتقديرى لسيادة محمد عثمان يسى لى كان أول وكيل للوزارة والسيد خليفة
اس الذى كان نائباً للوكيل ووزراء الخارجية الأوئل الدين قادوا عملية إنشاء الوزارة،
سيد مبارك زروق، والسيد محمد احمد المحجوب ودكتور عقيل أحمد عقيل.

كان الترحيب حاراً هي أسيدحيان وأخطرت بمجرد وصولي برغبة الرئيس هوذى
يه في رؤيتى. وعندما استعسرت هل علي أن أقبل أولاً وزير المالية المستر سالبرى
برونى بحزم أن رغبة الرئيس هي أن التقى به أولاً.

كان الرئيس هوذى هادئاً ومسترخياً خلال اللقاء الأول الذي استمر لأكثر من ساعة
بمر أكثر من مرة عن سعادته لاختيار الدول الأفريقية لعاصمته كمقر لرئاسة البنك،
ناهه إلى استعداده لتقديم أي مساعدة تؤدي إلى نجاح لبنك، بصحتي بتمادى وزير
بسته المستر سالبرى لأنه يرى أن التعاون الأفريقي مصيبة للوقت. كان له ولا، خاص
بستر سالبرى وصداقتهما تعود إلى أيام باريس عندما كانا أعضاء بالجمعية الوطنية
رئيسية. والمستر سالبرى ينحدر من حرر الهند الغربية من منطقة الكاريبي وأسهم
بمال عظيمة في بناء إقتصاد ساحل العاج. وعندما قلت للرئيس هوذى بوبيه أن بعض
ساكن البنك تكون ثانوية ولا تحتاج لتدخل الرئيس، كان مصمماً على أن يقوم هو
بديد كل احتياجات البنك. لم يكن ذلك بسبب مواقف وزير ماليته من البنك والتي
يتجاهلها لكنه كان يرغب في إثبات تقديره لقرار الرؤساء «لأفارقة».

بعد ذلك إنتقل الرئيس هوذى بوبيه للحديث عن مشاكل بلاده فقال: البلاد
بريفيه الأحرى كان لديها الرجال قبل أن تصبح دولة. وعندما شمر بهيرتي لحديثه
بدأ يفسر فقال: كانت ساحل العاج آنذاك جمهورية لها جمعية وطنية ووزراء لكن لم
بها كوادر فنية مدربة للـ «لوظائف بالجمهورية». وجد أن الطريقة لعملية الوحيدة

لبناء أمته هي الإعتماد علي الفرنسيين والكوادر المدربة من الدول الناطقة بالفرنسية الأخرى في انتظار إكتساب شعبه للتعليم والخبرة اللازمة. هناك دبلوماسيون وموظفو خدمة مدنية من السنغال ومالي وتوفو يعملون في حكومته. كانت أسئلته عن الأحوال في السودان تتركز بصفة خاصة علي مشاكل التعليم.

عند نهاية الزيارة أكد علي رغبته في متابعة مشاكل البنك بنفسه. طلبت منه أن يأذن لي بمحادثة مع المستر سالييري كنوع من المجاملة فقط، فأجاب ضاحكاً: "بالطبع فالسيد بحيري أفريقي أصيل، وحسن الصياغة من العادات الأفريقية العريقة، لكن علي كل فالنستر سالييري ليس أفريقياً".

ذهبت في اليوم التالي للمستر سالييري فبدأ باستعراض المشاكل الإقتصادية لأفريقيا وكان يتعجب مما إذا كان تجمع دول فقيرة يمكن أن يكون ذا قيمة عملية، وبعد إبداء الاحترام المناسب لي كرئيس للبنك، ولرئيس بلاده ورؤساء البلدان الأفريقية الأخرى، قال إن البنك أنشأه دول فقيرة لذا فهو قد بسى علي أرضية رخوة.. قال ذلك وعلي وجهه إبتسامة مهذبة وودودة. أجبته بأن هذه بداية فقط، فحسن بدأنا لوحدنا كأفارقة لأن أياً من الدول الغنية لا ترغب في الإنضمام إلينا، والوقت سوف يثبت ما إذا كان الأفارقة قادرين علي بناء بنك فعال ومنظم، لكن مساندته كوزير مالية للبلد المضيف هامة جداً، كان نقاشي معه موجزاً لأن نصائح الرئيس زودتني، سياسياً باحتياطي كاف كان للبنك عدد من المشاكل رئيسية وثانوية مع البلد المضيف تحتاج لتسوية وهي في معظمها ذات طبيعة مالية. الإتصالات اليومية بالسلطات المالية في الأيام الأولى للبنك كانت ضرورية. قرارات الرئيس التي تتعلق بالبنك يجب أن يقوم بتنفيذها وزير المالية لذا كن علي البنك أن يجري تعايشاً مؤقتاً مع الوزارة، وبرغم وعود الرئاسة ومساندتها لا يستطيع البنك تجاهل الوزارة لفترة طويلة.

خصصت مباني للبنك مؤقتاً في جناح بالجمعية الوطنية، لكن نقل بعد وقت قصير إلى مكاتب واسعة وثيرة استأجرتها حكومة ساحل العاج بهبني نور الحياة في الحر التجاري بأبيدجان.

وبرغم الصعوبات التي واجهتنا في تعيين خبراء أفارقة مقتدرين، كان البنك موفقاً في ضم أربعة خبراء مميزين إلى صفوفه كواب للرئيس، حيث استعجبهم مجلس المحافظين في لاغوس وهم: منصور معلا وهو وزير تونس سابق وأول مفتش مالي غير فرنسي، أولا فنسنت وهو نيجيري، لويس نقرى من مالي كلاهما يشغل منصب محافظ

ك المركزي في بلده، وعزيز العمودي من مسؤولي الخدمة المدنية البارزين في كينيا. بدأ البنك يعثر على طرق للتعامل مع وزارة المالية ومؤسسات الدولة الأخرى بما في ذلك وزارة الخارجية. كان العمل يسير بطيئاً وفي بعض الأحيان يكون شديد البطء، لكن ضاع كانت تحتاج للصبر والتفهم وهو ما كان يتوقعه منا الجميع كزملاء أفارقة. في الأمر تحرك العمل.

كنت نادراً ما أرى الرئيس، لكن خلال تعاملنا معه كنا مجبين بشدة حكمته وتمكيده على البراقماتي، خلال عهده ازدهرت ساحل العاج وأصبحت تعد من أكثر الأقطار إفريقية نجاحاً. وصارت أبيدجيان أغنى وأحدث مركز تجاري في أفريقيا السوداء. يعتبر قبول الرئيس هوفي إستضافة مؤسسة لكل القارة متجاهلاً نصائح وزيره مبعوثاً معلماً بارزاً ونقطة تحول في السياسات الخارجية لبلاده، احتفظ بعلاقاته طيبة والمثمرة مع فرنسا، وفتح بلاده للاستثمار والتجارة الخارجية وبصورة خاصة فرنسية. وفوائد سياسة الباب المفتوح والتعاون مع الحكومات الفرنسية المتعاقبة أصبحت واضحة. محصولا البن والكافور من المحاصيل التي تنتجها ساحل العاج وصارت أهم محاصيل أفريقيا. مع ذلك للحفاظ على القوة الدافعة للتنمية كان عليه بناء ثقافة مثقفة ومدرية من شعبه، وهي بطبيعة الحال صنعت القوى التي نادت بمزيد من التعاون والترايط الأفريقي فأصبحت أبيدجيان مركزاً جذاباً يوفّر فرص العمل للسودان إفريقية المجاورة. نمت أخيراً المشاعر القومية وصارت الإستجابة لمطالب المواطنين جدياً بالتركيز على مشاكلهم ضرورة سياسية.. فالصنوف التي حدثت فيما يختص الأمر.. وأخيراً إعتراف الرئيس هوفي بحساسية الموقف التي جعلت استمراره من عينوا سياسياً من غير العاجيين مفارقة يتعذر الدفاع عنها، وكنا شهوداً على نهاية عصر سالييري كوزير للمالية واسع القدرات. وربما كان ظهور بنك التنمية الأفريقي على مسرح الأحداث عنصراً مساعداً في تصعيد تلك الأحداث.. ونهاية وزير المالية سالييري.

البنك

الاستراتيجية التي تم تصورها لإدارة البنك كانت بسيطة، وفهمها بوضوح ثم يقها بدقة شديدة كان ضرورياً برغم تزايد ضغوط المجموعات داخل المؤسسة. كان الهدف هو إنشاء مؤسسة إقتصادية، ذات كفاءة عالية وإدارة جيدة، ضعف رد عند استهلال العمل يجب ألا يؤثر على الإخلاص في العمل والتفرغ الكامل رئيس كل الوقت له والأمانة ووضوح الغايات وإمكانية تأهيل البنك في نهاية الأمر

ليصبح ضمن منظومة المؤسسات المالية الدولية. وبحكم الظروف المحيطة بنا سيكون التقدم بطيئاً، إلا أن التدرج في الإرتقاء بمستوى البنك أمر ضروري يجب مراعاته بحذر. وعلي الرغم من ندرة الموارد إلا أن البنك سوف يحتل موقعا بارزا ويكتسب سمعة طيبة إذا نما وتطور بعيداً عن الصفات التي تنسب عادة للأفارقة. وكل صفات القوة والفضيلة كانت في متناول حيلنا فهناك صفات مثل إحترام العمل وعدم إنتهاك قواعد وقدرسة المال العام والموضوعية والبعد عن الأحكام المسبقة والأمانة ووضوح الأهداف وعدم النباطة هي «نجار المهام». وفوق كل ذلك الإيمان برسالة البنك التي ترمي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في أفريقيا. ولو تأملنا تاريخ البنوك في العالم نجد تجارب مليئة بالنجاح لبنوك بدأت بموارد محدودة لكنها كانت مسلحة بالقدره العاليه والثقة والرؤية السليمة.

كانت المهمة الأولى للبنك بناء كادر من الخبراء الأفارقة بالحبرات الضرورية مع الإلتزام بالتدرج في إطار العمل في الشؤون المالية للتنمية باعتبارها مهنة. كانت لقارة تعاني من ندرة في الحبرات آنذاك، لكن حشد البنك معييره الدقيقة للإستخدام والتي كانت تنطف بعض الشيء بوضع إعتبار للملاءمة. في ذلك الوقت كان قيام الحكومات بالتغلي عن خبرائها أو إندابهم لدول أو مؤسسات دولية يعد أمراً يستحق التقدير، لكن من الصعوبة أن تقدم حتى حكومات الدول الكبرى على مثل هذا العمل. وعادة عندما تكتمل الإجراءات الشكلية لتعيين مرشح أفريقي فهو إما أن تتم ترقيته لوزير أو لسوء حظه وحظ البنك يذهب للسجن. خلال أحد إجتماعات مجلس المحافظين، عبر أحد الوزراء عن رغبته في أن يعين أحد مواطنيه كمسكرتير عام للبنك. وعندما سأل رئيس البنك عن السيرة الذاتية لمرشح أجاب الوزير بأن المرشح شخصية هامة لذا ليس هناك حاجة لتقديم سيرة ذاتية. كانت تلك بعض الصعوبات التي يواجهها البنك وهو الأمر الذي جعل تعيين كوادر مناسبة غير أفريقية ضرورة عملية.

ثانياً: يلتزم الأعضاء بسداد مساهماتهم في البنك كان له أهمية قصوى. والإستقبال القادر الذي وجده البنك من قبل الدول الكبرى كان سبباً في الحماس لقبول لتحدي والتصميم على بناء بنك أفريقي يقوم على التضامن والإعتماد علي الذات. لتأخير في سداد الإلتزامات عادة يكون محسباً وبؤثر سلبياً على تقدم البنك بمصاديقته، المذكرات و لرسائل والمطالبات المستمرة والزيارات المتواصلة كانت ضرورية في تلافي الموقف. بناءً علي مقترحات من البنك كان الرئيس هوفى يقوم في بعض



مامون في محاضرة عن بنك التنمية الأفريقي
(نشاط علاقات عامة للبنك)

أحياناً بمساعدة بعض الفقراء من الأعضاء في الوفاء بالتزاماتهم بقدم عام ١٩٦٩، أن جزءاً من إحتياطي وأصول البنك تعادل قيمته خمسة وسبعين مليون دولار يستثمر في البنوك التجارية بأوروبا والولايات المتحدة، وهو استثمار لا يستهان به بمعايير عام ١٩٦٩، وبإستطاعة أي بنك أن يباشر أنشطة إستثمارية واسعة وناجحة في وجود هذا إحتياطي، لكن تمويل المشاريع التنموية يحتاج لدراسة إقتصاد الدول وجدوى المشروع منفر مجموعات العمل بتخصصاتها المختلفة ثم ترتيب طرق التمويل كان رأس مال معمم جمع فقط بمساهمات من الدول الأفريقية الفقيرة وحتار الكثيرون في الكيفية التي يستثمر بها البنك هذه الأموال.

ثالثاً: بعد أن واصل البنك أعماله بانتظام، ظهرت حقائق قاسية فالكبرياء والحماس أدة يجعلان الرؤية غير واضحة.

أصبح البنك حقيقة ماثلة للعيان، لم يكن بالحجم المادي والمالي الذي يتناسب مع مسؤوليات والأمال التي علق به، لكنه قائم وقابل للتطور وهو ما يشكل التحدي الجديد، وإذا ما كان قيام البنك قد أصبح حقيقة فلا يلزم أن نعيش على إحتفالات ماضى.. وأن قيود الماضي لا يلزم أن تصبح عائقاً للتقدم ولا بد من تخطيها.. وإبعادها.. أنبأ..

معظم الدول الأقل نمواً (LDCs) Least Developed Countries حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة هي دول أفريقية كلها تتمتع بعضوية البنك. لم تكن هناك دولة أفريقية مصدرة للنفط وكانت القارة غير مستقرة. الإردة السياسية للعديد من دول الأفريقية كانت مهتزة، فالحرب الباردة كان تأثيرها على الساحة الأفريقية في جدد متواصل.

الإتصالات المبكرة مع بعض الدول الكبرى مثل تلك التي حدثت عند بداية التفكير في إنشاء البنك كان يجب إحيائها على ضوء ما استجد من أوضاع.

العلاقات مع البنك الدولي كان يجب تقويتها فلا يمكن إنكار الدور الذي يقوم به البنك الدولي في مجالات التنمية في العديد من دول القارة والخبرة الطويلة والمعرفة واسعة التي يتمتع بها. وجب التأكيد على أن البنك الدولي هو الذراع المالي للدول الكبرى، وعلى بنك التنمية الأفريقي أن يسعى لخلق علاقة راسخة ومثمرة معه، لتحقيق تعاون في مشاريع محددة كان أملاً في تلك المرحلة لكن كانت الفرصة متاحة لتواصلات المستمرة والمشاورات وتبادل المعلومات وغيرها. ومما سهل هذه المهمة روح

التعاون القوية التي كان يبنيها المستر وودز رئيس البنك الدولي ومساعدته دكتور عبد الجليل العمري وهو من مصر.

كان للبنك الدولي فروع في أديس أبابا وأبيدجيان ربما لتيسير التعاون حتى قبل إنشاء بنك التنمية الأفريقي. كانت الخطوات التي اتخذت حينها سابقة لأوانها بعض الشيء. فالتعاون كان محصوراً في حدود تبادل زيارات المجاملة. لكننا رحبنا بما تم كبادرة لحسن النية. فيما بعد اتضح أن التعاون مع البنك الدولي في إقامة مشاريع جبرية صعبة للغاية. خلال سنواته الطويلة أصبح البنك الدولي آلة ضخمة تتبع طرقاً صارمة في جمع المعلومات وتحديد وفحص المشروعات. ودولة الكويت هي مثال واضح تعامل البنك في مشاريع معينة. دولة الكويت لها ثقة مطلقة في قدرات البنك الدولي بمهاراته في التفاوض وإصدار الأحكام وهي تمتلك هائضاً ضخماً من الموارد المالية ترغب بشدة في تقديم عروض لمشاريع محددة. كل المهم الفنية كان يقوم بها البنك الدولي. واتحاد عدة أطراف كجهة مانحة لم يسبب هي مشاكل ازدواجية بالنسبة لبدول المستفيدة من القروض.

واقف إيجابية تجاه البنك،

لم يكن هذا النوع من التعاون هو رغبة بنك التنمية الأفريقي. فهو لا يملك الموارد لفائضة والبنك الدولي ليس في حاجة لموارد مالية إضافية. كنا نحتاج إلى دراسة لطرق والأساليب الفنية والتقنيات الخاصة بالشؤون المالية للتنمية الدولية تماماً كما نستخدمها البنك الدولي، وكان علينا محاولة خلق نشاط ثنائي برفق ودون إقتحام بطرح أنفسنا كشريك مقبول لهذه المؤسسة العملاقة التي تعمل بفعالية في دول القارة لأفريقية.

القاعدة السياسية لبنك التنمية الأفريقي هي لتصديق والتعاون على مستوى القارة. لوضع الإقتصادي بنى على أساس التوسع بالإصافة المستمرة إلى موارد المالية والفنية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية. وفي قلب الإتفاقية التي وقع عليها المؤسسون في الخرطوم عام ١٩٦٣، أعطيت الأولوية للمشاريع التي يستفيد منها أكثر من لد واحد. وهذا النوع من المشاريع يكون هاماً لكن تكون تكاليف تنفيذه عالية، والخبرة لتقصيره لبنك التنمية الأفريقي برهت على ضرورة الإصافة للموارد، بعبير إحراء مديلات بزيادة مساهمات الأعضاء أو رفع قيمة الأسهم من الناحية العملية أمراً مستحيلاً. فهي قد حدثت قبل سنوات قليلة، وليس هناك تغييرات كبيرة في الأوضاع

اقتصاديته لدول الأعضاء، وعلى العكس تماماً استمرت التقلبات في عائد الصادرات بدأت تظهر انعكاسات العبد المراد لسداد الترامت القروض التجارية وقروض لتسية. عن البنك أحد الإقتصاديين الساكستانيين البارزين وهو السيد لطيف قريشي بمساعدة في التخطيط وبناء أوضاع مقنعة لإشراك بعض الدول الكبرى، الرئيسية في جهود البنك لإتصالات الأولية والزيارات لبعض الدول إضافة إلى بعض المحادثات ثنائية أثبتت مرة أخرى أن التمهّل والتدرج لا عني عنهما.

الخطوة الأولى هي أن تبدأ بميزانية خاصة تكون نافذة للقروض السهلة والمنح قسمة للمشاركات غير الأفريقية من خارج المنطقة تمهيداً لإسهامات أكبر. لم يركز بنك على الدول الغربية فأجرى إتصالات جادة فقط مع يوغسلافيا والإتحاد السوفيتي ودولة الكويت والصين. فزار رئيس البنك الكويت ويوغسلافيا، وقد تركت التريارات لإتحاد السوفيتي والصين لسانب رئيس البنك لويس بقري، وهو من مالي التي كانت لها للاقات دبلوماسية جيدة مع البلدين. وحلفاً لما حدث مع الكويت رحبت يوغسلافيا فتعاون مع البنك ووعدت بتفديد ذلك بمجرد إعداد البنك لخططه، إتصل نائب الرئيس سفارة الإتحاد السوفيتي في باماكو وسافر إلى الصين. كان رد فعل الصين ودياً ولكن يعتبره البنك إيجابياً، فلها طرق خاصة هي تقويم السياسات الخارجية للبلد المضيف يمكنهم التعاون مع مؤسسة في دولة لها علاقات إقتصادية وودية مع نايبان. لم تكن تلك الأسباب صلة بمهام البنك وأهدافه. خارج الساحة الأفريقية بدأت تنمو مواقف جابية تجاه البنوك الإقليمية كوسائل لتحقيق لتنمية الإقتصادية بمناطقها. فتم إنشاء ك التنمية بأميركا الجنوبية بمساندة شحطة من الولايات المتحدة وبدأت الدول سيوية تخطو لأشياء مؤسسه بفنيميه بقيادة اليابان كانت كلها خطوات مثمرة.

ولذلك بدأت المواقف تجاه البنك تتغير وتصبح أكثر إيجابيه، وبدأ يظهر في الغرب دير وتعاطف مع الإنجازات القائمة على الإعتماد على النفس، وتلقي البنك إعترافاً ببيعة ذلك النشاط العملي وسياساته، المحافظة رغم فقر موارده. وكان على الأفارقة رغبوا في الإستمتاع بثمار لتعاون لابد من التناول العملي، الصميم للمواضيع قصادية. تكون القاعدة صيغة فعالة للمشاركة توافق عليها كل الأطراف، فتتظم بحكم في إدارة الموارد وتؤكد لإلتزام بالمعير لمقولة دولياً.

أنشطة البنك في تمويل المشاريع وتسيير اعماله بصورة عامة كانت بالضرورة نافذة وبطيئة. عدد لموظفين بالبنك كان قليلاً والمناطق التي يغطيها كانت وسعة.

دول لأعضاء لم تقبل بتسليم مقترحات مشاريعها بسهولة وهذا بالطبع كانت أسبابه واضحة، فهذه الدول تفضل المؤسسات ذات الموارد المالية الضخمة والتي غالباً ما تكون بدمايتها أسرع وأكثر شمولية. ورغم هذه الصعوبات، وبعد إصرار وتقان وزيارات للدول لأعضاء تم فتح قنوات معقولة.

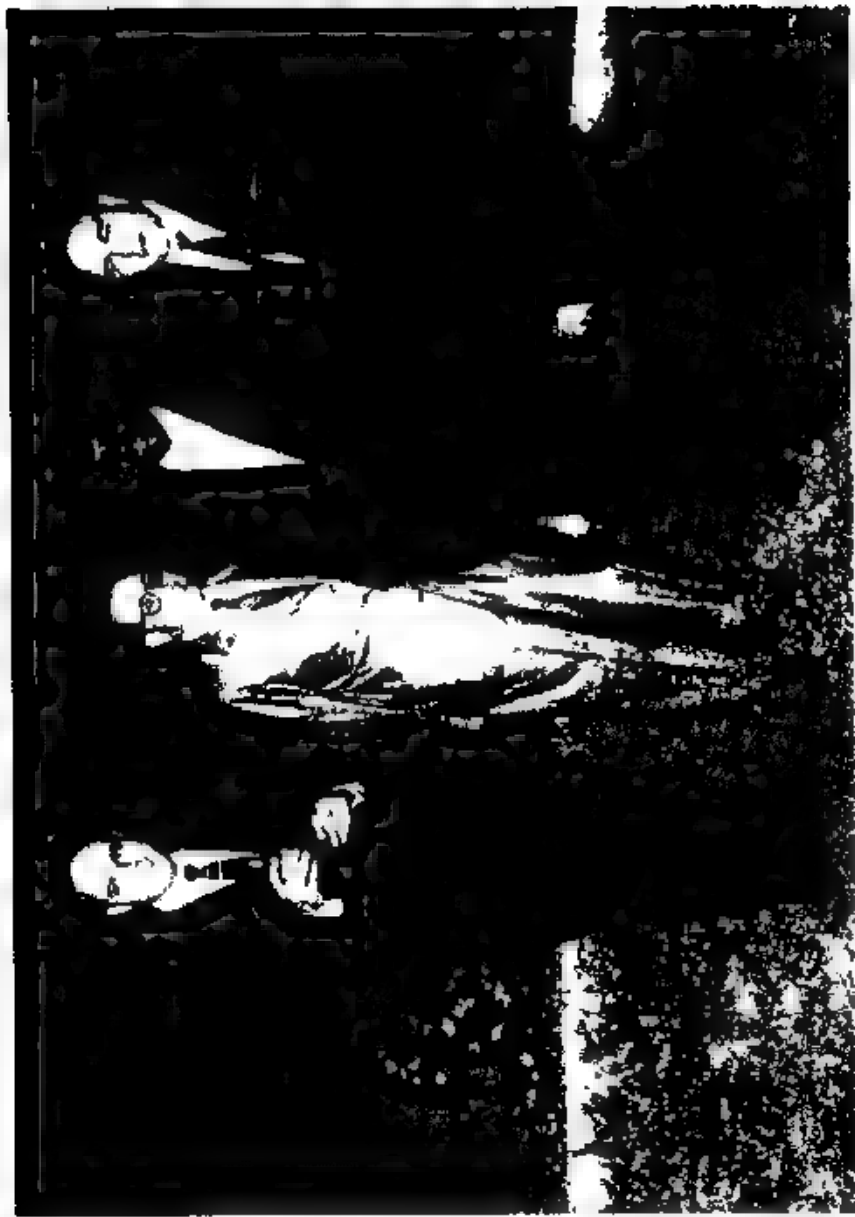
جذرات البنك

أقيم البنك الصناعي في سيراليون بالتعاون مع الحكومة ووفرننا الإدارة العليا لهذا البنك، أجرى مسح للتأمين بأفريقيا كانت نتيجته إنشاء شركة لإعادة التأمين لكل إفريقيا في لاغوس. تم بناء طريق بين كينيا وأوغندا. بذلت جهود بواسطة البنك مشاركة في بناء خط حديد تانزام والذي كان يهدف إلى توفير مخرج للبحر عبر زانبارا لدولة زامبيا التي تفتقر إلى السواحل. كانت الصين والتي تتمتع بعلاقات جيدة مع تنزانيا مرتكزاً لهذا المشروع. أوغادين وهي منطقة تربط بين الصومال وإثيوبيا كانت صديراً للتحرشات من البلدين، كان الهدف هو شجيع إقامة مشاريع تنمية مشتركة بين البنك والدولتين. لم تتحقق نتائج محددة خلال هذه التجارب ربما لأن البنك قلل من شأن الظروف السياسية لمشاركة الصين في مشروعات شرق أفريقيا والنزاعات التقليدية بين الصومال وإثيوبيا. وإلى الآن لا تزال زامبيا دولة بلا موانئ وأوغادين أرض قاحلة.

البحث عن مشاريع قاد البنك إلى عقد إتفاقات تعاون مع المنظمات المتخصصة، فقدنا إتفاقاً مع منظمة الزراعة و لأغذية العالمية هي روما واليونسكو في باريس لكن هذه الجهود لم تفض إلى شيء. كان هناك إتصال دائم باللجنة لإقتصادية لأفريقيا. توضح أن المنظمات الثلاثة تهتم حقيقة بتقديم الإستشارات العامة للدول الأعضاء لمساعدات الفنية في مجال عملها متى ما طلب ذلك.

تمت زيارة المركز الرئيسى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ببينوبورك. كان المدير العام للبرنامج هو بول هوفمان يساعده الإقتصادى الفرنسى المشهور بول مارك هنرى. عرف المدير العام بأنه كان مديراً لمخطة الشهيرة التي عرفت باسم خطة المارشال غرب أوروبا. وكان الرجلان أصحاب عقلية تنمية متميزة نقاشهم شجع على التفاوض علنوا عند نهاية اللقاء عن تقديم منحة بما يعادل نصف مليون دولار للبنك لمعالجة مشاكل إسكان العاملين بالبنك في أبيدجيان. عندما سلمنى المدير العام شيكاً بالمبلغ كرتة قائلاً "سوف أقوم بإستثماره علي أفضل وجه". رد على غاضباً "لا، بل أنفقها

مع الدكتور عبد الجليل العمري نائب رئيس الوزراء وزير المالية في جمهورية مصر



أفضل وجه وقت إتفاقية أصبح بموجبها البنك وكيلاً تنفيذياً للبرنامج الإنمائي مع المتحدة.

الزيارات التي قام بها رئيس البنك ومجموعاته الأخرى غطت عملياً كل الأعضاء، لم لها طابع العلاقات العامة فقط لكنها كانت تشجع على تسليم مقترحات المشاريع. كبر بضرورة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالإشتراكات، كما كانت تقوم بتوجيه رسالة وزراء المالية - الزعماء السياسيين - بإمكانية التعاون مع الدول النامية.

بني مع أول مجلس إدارة البنك:

في نهايات عام ١٩٦٩، إنتهت فترة خدمتي الأولى كرئيس لبنك وأنتحيت بواسطة س المحافظين في إجتماعه بمسيراليون لفترة ثانية، وكان اعترافاً بالتقدم الذي حققه ك. أثناء المداولات كان هناك تذمر ومناوشات معقادة، كانت تتمثل في بعض الإنتقادات لا أساس لها لكنها كانت حارحة للكبرياء السوداني الرقيق وهي غالباً ما كان يقف لها واحد أو اثنان من أعضاء المجلس، هددت بالاستقالة، لكن إتضح لي في النهاية أن مجرد إحتياج حول أمور قليلة الأهمية سحبت إستقالتي بعد أن طلب مني ذلك ساء مجلس محافظين بالإجماع تقريباً، بعد ذلك سادت روح التضامن الأفريقي نيقية وهذا الجميع وأصبح الجو ودياً. إعتبر معظم أعضاء المجلس إعادة إنتخابي لة لتجديد روح التعاون، بالنسبة لأحرين كانت هزيمة يجب أن يحسب لها حساب

كانت الدول الأعضاء موفقة في إختيار مجلس الإدارة الأول فعالية أعضائه كانوا لإقتصاديين المدربين وكودر ذات خبرات عالية. ومن أبررهم أعضاء سابقين بجنة عة أثروا مداولات المجلس بحكمهم وتقائهم وبراعتهم وهم: المستر روميو هارن من يا المستر مقيشا من إثيوبيا، المستر اكنريلي من بيجيريا، والمستر باركر من ليبيريا والفترة محددة من حياة المجلس وتركوه فيما بعد للتركيز على مسئولياتهم هي هم. كان دهابهم فقداً عظيماً للمجلس، وبالنسبة لي شخصياً كان فقدانهم كملاء دقاء فقداً لا يعوض.

أعضاء مجلس الإدارة كانوا مصممين على نجاح البنك وكانوا يعون تماماً أن هدفه سي هو تنمية القارة الأفريقية. أدركوا صعوبة تحريك الخبرات الأفريقية وافقوا الإعتماد لبعض الوقت على غير الأفارقة في بعض المجالات. واجهت الدول يقية نفسها صعوبات مماثلة تماماً خلال مرحلة معينة من مراحل نموها.

فيما يتعق بمداولات المجلس كان الحوار سلساً والإجتماعات تسير هادئة فـ
المسائل المتعلقة بالسياسات. وهى لاهتمام الرئيسى للمجلس، فقد كانت الوثائق
الخاصة بها والتي يتقدم بها الرئيس كانت تجد قبولاً تاماً، وفي الواقع كان قبولها يتم
بالإجماع، من المواضيع البارزة التى استعرضها المجلس، إنشاء قنوات لتوصول للمشاريع
اختيار مشاريع لتمويلها، استثمار الموارد المالية، العلاقات مع المؤسسات لدولية
الاتصالات بالدول الكبرى لرئيسية بهدف الحصول علي رأس مالى خاص للبنك ودرج
السماح بمشاركتهم كأعضاء بالبنك.

الرئيس وأعضاء المجلس كان يملكهم شعور قوى تجاه قضية الإقامة الدائم
للأعضاء والمنابيين. غالبية أعضاء المجلس كانوا يفضلون الإقامة المباشرة، إتسم موقف
بشئ من القوة وكنت أرمي إلى أن البنك ليم فى درجة من النمو تمكنه من استيعاب
ثمانية عشر عضواً رئيسياً، تسعة أعضاء بالمجلس وعدد مماثل من المنابيين، واسياد
المشاريع وهى الهم الرئيسى للمجلس سوف يستغرق زمناً طويلاً ليصبح مبرراً للوجود
الدائم لأعضاء مجلس لإدارة. كما أن القدرات المادية ليست ما كانت تصى بتوفير
الإحتياجات الخاصة بهذا العدد، علماً بأن البنك نفسه يشغل مكاتب مؤقتة وفرتها
الحكومة المضيفة الأعضاء ومنابيوهم يحتاجون إلى مكاتب وهيئة سكرتارية ومترجمين
دائمين، وسيارات وسائقين وفوق كل هذا مساكن للإقامة ههنا، يكون الوضع عملياً أكثر
بالحضور إلى أنيديجيس للمشاركة في الإجتماعات فقط وكان يمكن الإبقاء على هذا
النشاط في أدنى مستوى ممكن.

كان التقدير أن وجود أعداد كبيرة من العاملين في البنك وحوله دون توفر عمل كاف
سوف يقود لتذمر وعدم الرضى خاصة في وجود عدد كبير من المسؤولين الرئيسيين
بالقرب من بعضهم البعض، العبء المالى لن يشل العمل، لكن ستكون القضية من
الأولويات فيما يخص بجوهر واحسانهم.

الأعضاء الأكثر صراحة تقدموا بحجة مقبولة ظاهراً، قالوا إن بقاءهم قرب البنك
بصفة دئمة يمكنهم من زيادة تدفق المشاريع إلى البنك لأنه بإمكانهم تشجيع بلادهم
على تقديم مقترحات أكثر لمساعدة لبنك، بينما سفرهم بين بلادهم والبنك حوالى أربع
مرات في العام يكون بالتأكيد سبباً في عدم إستمرار حيائهم الأسرية، بمجرد تعيينهم
كأعضاء بالمجلس غالباً ما تكون مواقعهم الوظيفية ببلادهم قد شغلت بأخرى. وفي
الجلسات الخاصة كان بعض لأعضاء يوجهون اللوم لرئيس السودانى العنيد لأن



مامون مع المستر ماكنمارا رئيس البنك الدولي



مع محافظ بنك إنجلترا



مع الرئيس الراحل جومو كينيا تا أول رئيس لجمهورية كينيا
وزير مالية كينيا

رمهم من فرصة غالية وحال دون تسخير خبراتهم للبنك، واتهموه بأنه يحى مبولاً بتدائية لإحتكار السلطة، وجود أربعة نواب للرئيس في تلك المرحلة المبكرة يعد عبئاً يلاً على البنك، لكنه كان قراراً سياسياً ومعالجة شاملة بذل فيها مجلس المحافظين هدأ كبيراً أثناء إجتماعه الإفتتاحي الذي عقد بلاغوس في عام ١٩٦٤.

كان من سوء حظي أنه أثناء سنواتي كرئيس إستمرت مشكلة إسكان العاملين بالبنك قضية مشتعلة شائكة تسبب سخطاً بين الأعضاء ومواجهات غير مرغوب فيها. كان مكاني أن أتحمّل هذه الأوضاع إلي أن أصبح الظروف أكثر ملائمة لتوفير السكن لأعضاء، لكن الوقت كان يجري بسرعة، والصفوف الشخصيه المتزايدة في السودان كانت تنمو أكثر وأكثر.

إن الذئاب لا تكون تلك الصراوة وكل تأكيد لم أكن نازح حار، فلأشهر عديده تحت ضغوط متزايدة من زوجتي وأبنائي الخمس الذين يعيشون في الخرطوم. كنت أسرتي لا تأتي إلى أبيدجيان إلا في العطلة السنوية للمدارس. شكت زوجتي من عدم قدرتها لوحدها على الإستمرار في توفير الرعاية والتربية اللائقة الممتازة لأبنائها و أمر بطبيعة الحياة تنطس جهودنا المشتركة.

وأنا أعيش هذا الصراع تقدمت بإسئقالي بعد مرور ثلاثة أشهر على إعادة غابي كرئيس لفترة ثانية. في شهر فبراير من عام ١٩٧٠ عدت إلى أرض الوطن لكن أصبل حضوي للإجتماعات السنوية لمجلس المحافظين كضيف حاصر. وبينما كنت في الخلافات بين من حلموسي هي رئاسه البنك والأعضاء من الأفارقة أتضح لي أن اختلافات هي الآراء التي تتحول إلي صفائن مزمنة هي من الملامح لميرة للسودان هريتي. وكنت أشعر بوجود ذلك من الوزراء ورؤساء الدول.

بعد عشرين عاماً من تركي للبنك وأثناء أحد الإجتماعات السنوية لمجلس محافظين سألت أحد أعضاء مجلس الإدارة وهو المستر بهر موسى كيف استطاع أن أصبل كعضو بالمجلس بعد ميلاد البنك وحتى عام ١٩٩٠ قال لي بكل تباهي: إنتي قد همت للآل أربعة رؤساء.. والخامس هي الطريق!!

ستور الدائم للبلاد

بعد عودتي من أبيدجيان في عام ١٩٧٠، قام الرئيس ميمري بتعييني عضواً بمجلس شعب ورئيساً للجنة الدلية بالمجلس ومند الحكم الداتي ولإستقلال كان السودان كهم بدستور مؤقت تم إعداده أصلاً بواسطة النائب العام البريطاني الأخير. ولم تكن

رشيقة مطولة.. لكنها كانت تحتوي على أساسيات الديمقراطية الليبرالية حاولت لحكومات الديمقراطية مرة أو مرتين وضع دستور دائم لكن تلك الجهود تم اعراضها بطريقة ما.. فلم تكتمل مراحلها الأخيرة.. ولإيجاد مخرج من هذا الوضع غير المستقر قرر الرئيس نميري تكوين عشر لجان من بين أعضاء مجلس الشعب غير المنتخب تداول حول الأمر باستقلالية ثم تقدم بمسودة لدستور تم تكليف لجنة مكونة من سبعة أعضاء بالتنسيق بين جهود اللجان العشرة

كنت عضواً في اللجنة الأولى التي كان يرأسها رئيس القسم القانوني بالقوات المسلحة السودانية الفريق مصباح الصادق وله خبرة عملية سابقة في المحاماة. كانت هذه اللجنة جادة متوازنة في تشكيلها الذي كان يضم بعض العناصر الليبرالية. هناك مواد أساسية يجب تضمينها أي دستور علي مستوي العالم أجمع. قامت اللجنة وبكل حاجة بمعالجة المواضيع التي أعتبرت متسقة مع الظروف الخاصة بالسودان، كان معها الأول المقليل من سلطات رئيس الجمهورية وتحويل مجلس الوزراء من مجلس سنشاري للرئيس إلى كيان دستوري ذي مسؤوليات محددة خاصة وأن غالبية قراراته المتعلقة بالسياسات كان يجب أجازتها بواسطة مجلس الشعب.. هكذا يمكن متابعة ما يقوم به الوزراء من حين إلى آخر وقد يتعرضون أيضاً للمساءلة أو الإنتقاد الرسمي، وفوق كل ذلك أوصت اللجنة بتخفيض فترة تولي الرئاسة إلي هرتين رئاسيتين في سعى منها لاصفاء شيء من الليبرالية على مسودة الدستور. أعتبرت اللجنة أن التقليل من سلطات الرئيس في ظل الظروف التي تسود البلاد أمراً أساسياً. كان الأعضاء لسبع بلجنة التنسيق من مستشارين المقربين للرئيس وجميعهم كانوا ضد هذا الإقتراح. كان واضحاً أن لجنة التنسيق لا تقوم فقط بأعمال التنسيق مع الرئيس بل كانت على ما يبدو تحصل علي موافقه فيما يتعلق بالعديد من المواضيع أثناء مداولات اللجان العشرة. ثم أخيراً قدمت للمجلس مسودة الدستور لكنها كانت خالية من أي مواد تعطيها كنهة وحوهر الليبرالية، وتوصل المجلس إلي إتفاق عام أثناء مداولته يشترط إعتبار لشرعية الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع في البلاد.

بعد أن أجارها المجلس ووقع عليها الرئيس أصبحت المسودة تمثل القانون الأعلى في البلاد.. لم يكن هناك استفتاء والأحزاب السياسية كانت محولة فأحيز الدستور بواسطة مجلس معين، من الصعب إدعاء أن هذا الدستور أتى بعد موافقة الشعب لسوداني عليه وهي الواقع صار هذا الدستور أداة لتكريس السلطات في يد الرئيس

مع رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية الجنرال يعقوب قاوون والذي دحر حركة بيا فرا
الانفصالية في شرق نيجيريا وأعادها للجمهورية





مامون بحيري مع كوامي نكروما أول رئيس لجمهورية غانا



مامون مع المستر أوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق

الديكتاتور عادة تزود الحكام بالسلطات لكنها هي نفس الوقت تضع حدوداً لممارسة تلك السلطات . أصبحت السلطات الشخصية متحدة بحكم القانون وبالممارسة الفعلية فالوزراء ليست لهم صلاحيات كاملة داخل وزاراتهم ومفهوم المسؤولية الجماعية أهم تماماً . في غياب الوزير يصبح للرئيس الحق في أن يجلس بمكتبه ويصدر القرارات في أي من الأمور التي تعد من صميم عمل الوزارة . الرئيس هو مركز السلطات وتفويض المسؤوليات يخضع لنزواته الشخصية . هكذا أصبح الدستور الدائم للبلاد دستوراً للرئاسة الدائمة .

بعض المستشارين المقربين من نميري كانوا يتوهمون أن تركيز السلطات في منصب الرئيس يقوى من سلطاتهم الشخصية . فيا لقلة معرفتهم بذلك الرجل . نميري !!

عودة للحديث عن ثورة أكتوبر

ثورة لم تكتمل:

ثوره أكتوبر ١٩٦٤ ، تحيا ذكرها بصورة واسعة كل عام . والعديد من قديتها البارزين يقومون بإلقاء الخطب العامة وكتابة المقالات التي تمجد ذلك الحدث .

لوقت عدو الأحداث التاريخية التي لا يتم تسجيلها ، والمعرفة بهذه الأحداث لها دور تعرضت للتشويه وفي النهاية لطغت سيرتها وفقدت طريقها حتى هي عقول بعض من شاركوا فيها وتحدثوا باسمها . أصبح تاريخ هذا الحدث القريب نسبياً ذكريات ضبابية لأدوار قام بها أفراد وتكراراً لشعارات عديمة المعنى وملاحظات مبتذلة . وفي غياب تقدم مجموعة مؤهلة من المؤرخين تستطيع الحكومة بكل سهولة ملء الفراغ بتحمل هذه المسؤولية وتكليف لجان مختارة ذات خبرة وموضوعية باستحقاق من الأسباب والنتائج وريها القيام بأي بحيليات مطلوبة للأحداث لتاريخية الهامة .

كنت شاهد عيان للماء المصوح الذي دعا له اتحاد طلاب جامعة الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب وصمم الحضور كتب العضو الوحيد بحكومة عبود . كان للقاء يشهد بداية لحركة شاملة واكتفي المتحدثون بكلمات قصيرة عن موضوع اللقاء الرئيسي وهو مشكلة الجنوب ، كان معظم الدين حادطو لجمع من أساتذة الجامعة . الماء كان عرضاً للتعبير بصورة عامة عن المطالب والمطالب والمصاداة بطلم ديموقراطي ليس لي إضماراً للهجوم المباشر على حكومة عبود . تطورت الأمور بسرعة فائقة . بدأت جامعة الخرطوم تغلغل بالاحتجاجات ثم تكوين تجمع جبهة الهيئات وانضم إليه قادة الأحزاب التي حظرت الحكومة نشاطها . قام المحامون والقضاة بتسيير موكب . وبدخلت قوات الشرطة

يب أحد الطلاب وهو القرشي إصابة قاتلة، نادى جبهة الهيئات بالإضراب لعدم
تجابت للداء العديد من المدن بجانب الخرطوم، وعمت أوصاف شبه موصوية، أعلن
ليس عبود حل الحكومة ومؤسسات النظام الأخرى وكون لجنة من العسكريين
يوضح بشأن تسليم السلطة مع جبهة الهيئات والأحزاب السياسية أخيراً وبعد
ثلاث مصنية وقاسية، اتفقت علي تعيين السيد سر الختم الخليفة وهو من رجالات
ية البارزين المقتردين رئيساً للوزراء لتقود حكومة أكتوبر

كانت دائماً أحتر ما هي الأسباب الحقيقية لثورة أو الإنتفاضة وما هي الأسباب
لثورة التي قامت لهذا الإبهير العجيب لصرح الرئيس عبود، هل هو هيكل النظام
؟ أم أن الأمر يتعلق ببسبة نفسية الرئيس عبود وشخصيته؟ هل هو الإجماع الذي
طلب له جبهة الهيئات والأحزاب السياسية هي وقت وحير لا يطل فعاليه النظام؟ هل
هناك دور لبعض ضباط الجيش ذوي النموذ - كباراً وصغراً - ساهم في أحداث مثل
بماض بين الجيش وهو أساس قوة لنظام؟ ربما كل هذا العوامل مجتمعة هي التي
أدلى بحاج ثورة أكتوبر وسقوط نظام عبود - هناك حاجة للمؤرخين المؤهين لبحث
تفسير هذه العوامل.. وسوف تتم محاولة قصيرة غير متقنة في هذه المذكرات.

هناك أجماع بصورة عامة على أنه لم تكن هناك أية طفرات كبيرة هي مسئوليات
شبه خلال عهد الرئيس عبود، وبالتأكيد لم يحدث عجز في توفير الاحياجات
زرويه ولا ارتفاع في أسعار السلع يمكن أن يتسبب في تدمير لمواطنين وسخطهم.
بق هائض في الميراثية كان سياسة قياسية التضحج لم يكن قد دخل بعد قاموس
الحاجبات الإقتصاد السوداني، القطر والمحاصيل الرئيسية الأخرى تباع حسب
بار العالمية السائدة وسياسات الإستيراد كانت تتسم بالمرونة لحسن لحظ لم تكن
مخاطر قومية كبيرة مثل لجفاف والميضيات، لذا لم تشهد البلاد هجرات
ه للمدن الكبيرة وهي عادة تكون مصحوبة بتعقيدات وصنوف إجتماعية، لم يكن
أي وجود لعاطلين عن العمل بين صفوف الخريجين.

كان محسن وزراء عبود متمسكاً إلى حد ما بالانقلابات العسكرية كانت هيلة جداً
مستوى لقمة لم تقع أي أحداث كبيرة تهدد الوحدة، على الصعيد الأعلى في
ام أعضاء مجلس الوزراء غالبيتهم كانوا من الواقعيين همهم الأساسي إنجاز
ربح الإجتماعية والإقتصادية. لم يكن هناك مكان للأفكار التي تتسم بالمبالغات
باء أو الفلسفات الأنديولوجية الإجماعية من أي نوع كانت

في مجال السياسة لخارجية إنتهج النظام بصرامة سياسات عدم الإنعياز. العلاقات مع الدول المجاورة كانت عموماً سلمية وودية. المشاريع الرئيسية كحجران الرومبيرص وخشم القرية كانا في طريقهما للتمويل واكتمل العمل هي المشاريع الصغيرة الأخرى.

لكن قاد كل ذلك إلى نوع من الرضا وعدم ادراك المضاعو المستترة للرأي العام خارج الدوائر الحكومية مما أدى إلى التقليل من شأنها داخل أروقة الحكومة. كنت أفكر وتحركت رحلين من الرموز البارزة للنظام هي السائدة.. وكانا المستشارين الرئيسيين للرئيس عبود وهما السيد محمد أحمد أبو ربات رئيس القضاء والسيد أحمد خير وزير لخارجية وعلي كل حال لم يكن 'مراً مؤكداً ما إذا كان هذان الرجلان قد جلسا سوياً مع الرئيس لتقديم أى نوع من النصح.

أبو ربات كان أول رئيس قصء سودانى وقد حاز علي إحترام كبير وأشتهر ببراعة الفاضلة في معالجة القضايا وفق نصوص القانون وبالطرق السودانية التي تعتمد على الأخذ والعطاء. كان أبو ربات الصديق المؤتمن للرئيس عبود وهو مستشاره فيما يخص تطوير الدستور. وحسب عمره وقدرية ومراحه الشخصى كان أبو ربات شخصياً محظوظ وليس لعريكة.. كان الرئيس وأبو ربات من أصحاب الولاء للسيد على الميرغنى رعيم طائفة الختمية. كان الهدف الأساسى لأبو ربات هو لحفاظ على تماسك واستقلال السلطة القضائية وهو ما استطاع تحقيقه بنجاح تام.

لكن من الأمور الغريبة أن تأتى كل التعديلات الدستورية التى أوصى بها القاضى أبو ربات ولجانه مبنية على تفويض السلطات الإدارية من المركز للحكومات المحلية ومجالس المديرىات التى تقوم بتسييرها رؤساء المصالح وموظفو خدمة مدنية ومجالس مركزي معين، يتم إختيار أعضاء هذا المجلس بواسطة الحكومة ومعبراً بصورة حزبية عن مجالس المديرىات ويلاحظ أن إقتراحات أبو ربات كانت تستهدى بحطى إصلاحات أيوب خان هي باكستان.. وبصفتى وزيراً بذلك النظام كان يبدو لي أن كل هذا لا يكفي وجاء متأخراً عن أوانه وهو خال من أي مؤشرات لما يجب فعله في النهاية.. ويجب أن نذكر هنا أننا كنا نتعامل مع أناس هم ديموقراطيون بطبيعتهم وأنه بعد سنوات قليلة من لاستقلال كان لديهم برلمان وطنى منتخب ويتمتعون بكل الحقوق والحريات لديموقراطية.

وزير الخارجيه والمستشار لرئيسى الآخر السيد أحمد خير، هو نقيض القاضي أبو ربات في عقلية ومزاجه الشخصى. فهو معام وشخصية بارزة في حركة الوطنى

من للسعر عدة مرات لنشاطه السياسى خلال الحكم البريطانى. وعرف على نطاق واسع بأنه من الأوائل، إن لم يكن هو أول الدين نادوا بكوين مؤتمر لخرجين فى عام ١٩٠٨م. كان وزير الخارجية الوحيد طيلة عهد الرئيس عبود، وهو فى الواقع الرجل الذى فى النظام بما فيه من عسكريين. فى لحظات فراغه كان عادة يقول أنه الأكبر بين رجال النظام وأقدمهم فى الحياة العامة والسياسة وأكثرهم حيرة. كان وزيراً رئيساً للخارجية والكثير من النجاحات التى حققها النظام يمكن أن تنسب إليه.

كانت من الصعوبات الأساسية للراحل السيد أحمد خير العداء السياسى لكل زعماء الحزاب التى قام النظام بعملها.. كان يقف ضد أى اتصالات يقوم بها النظام مع الحزاب السياسية. بالنسبة له كانت الأحزاب السياسية تعتبر مينة وبحسب التعامل معها كانت هامة. فى بعض الأحيان كان يمكن لهذه الإتصالات أو المفاتحات أن تقود إلى و على الأقل الى دراية واسعة بما يحدث خارج الأوساط الحكومية.

يؤثر السيد أحمد خير كان يذهب الى أبعد من لشؤون الخارجية، فبصعوبة وعبر عن طوية وقوية مع موظفيه نجحنا فى الإبقاء عليه مبدأ عن التدخل فى الشؤون رغم انه لم يكن من الذين يهتمون بمقتضيات البروتوكول.

كانت هناك حقيقة معروفة وهى أن لرئيس عبود أقبح فى السلطة بواسطة رئيس الدولة عندئذ بك حلس.. لم يكن عبود يهتم بالسلطة وطيلة الست سنوات التى تمثل حكمه لم تبرز عنه قوة أو رغبة فى التمسك بها. كانت السلطة بالنسبة له واحداً عليه تادينه.. وعندما حان وقت تقاعده عادر الساحة بقبول ورضى ولا يهه. إن كان سيعة طليعية لنهاية فترة خدمته أو بسبب قوة على هى الثورة

سلطة العسكرية لا تعترف بالسلطات الأخرى ولا تتحرك لا عندما بصطدم بقوة كذا يمكن تصور طبيعة مشكلة الجنوب. وما اكتشف أخيراً من عدم جدوى للنصر ببيعة فى هذه الحرب، وهكذا ظهرت الحاجة إلى إيجاد حل سياسى

بعض مساعدى ومستشارى الرئيس عبود كانوا بكل تأكيد يعترضون بالسلطات التى يرون بها كانوا يعملون أن لجيش تحت إمرتهم وأن السودان فى حاجة لإدارتهم والامية. وعلى لشعب السودان أن ينتظر كالجيش فى ثكناته حتى يقوم قادته بصاوت بحكمتهم وتدرجهم السهل بمنعجه ما يرويه مناسباً.

م يتمكن حتى أكثرهم موضوعية وأقلهم حب للسلطة من إدراك حقيقة أن الشعب فى ومنذ الحكم الذاتى والإستقلال وحتى فى أيام الإستعمار كان يتمتع بحرية عن الرأى وحرية التعبير وكوين الأحزاب السياسية

على الجانب الآخر للمواجهة كانت هناك جبهة الهيئات - الأطباء والمهندسون وقانونيون والمعلمون وغيرهم، النقابات والأحزاب السياسية المحظورة، النخبة المثقفة نمت في تزايد مستمر فبجانب جامعة الخرطوم كانت هناك جامعة القاهرة فرع الخرطوم والخريجون من الدول الأوروبية ومن مصر الذين عادوا للوطن بعد تخرجهم. في تلك الأيام كان الطلاب يعودون لأرض الوطن فور تخرجهم أيضاً كان هناك تزايد أعداد المقاييين ذوى الوعي السياسى ونمو فى القطاع الخاص الحديث..

فى جامعة الخرطوم لعب اتحاد الطلاب والأساتذة دوراً محورياً بالغ الأهمية فى مجال الثورة. فبعد ميلادها كمدرسة ثانوية كلية غردون التكنكرية - فى بداية هذا قرن - كن لجامعة الخرطوم وضع خاص فى نفوس السودانيين. هناك إحترام فريحيها وحر بهم. الأساتذة ومساعدوهم لهم منزلة عالية، كان ينظر للطلاب على أنهم بناء مستقى البلاد. وكل الحكومات بغض النظر عن سياساتها وميولها يتوقع قبولها لحرريات الطلاب فى النقاش والتعبير عن الرأى وتكوين تنظيماتهم بل حتى لبعض تجاوزاتهم.. أثناء زيارة الرئيس جمال عبدالناصر للسودان هتف طلاب الجامعة شعارات معادية لنظام عبود من داخل مبانى الجامعة فكان هتافهم مسموعاً فى مرل يود علي الجانب الآخر للشارع حيث كان الرئيسان محمدين.

أكدت السلطات جهوء علي حفيظه أن هذا السلوك غير لائق ولا يوفق طباع سودانيين وبمجرد نفشى الأخبار بأن الشرطة دخلت الى مبانى لجامعة وأسكنت محتجين بالموة بعالت الأصوات لتى بدين قيام لشرطة بمثل هذا العمل.

كانت أنشطة اتحاد الطلاب تمثل منتدى يتم فيه لتعبير عن الآراء السياسية براك لتوجهات فى الرأى العلم. وكاب الذروة فى أكتوبر عندما قتل الطالب القرشى داخل الحرم الجامعى برصاص لشرطة، وهو ما يكفى لإضافة نيران هائلة لوضع كان سلاً مشتعلأ. هذه باختصار هى الصورة العامة لنظام عبود والقوى المعارضة لتى أدت لإنتفاضة صده.. ومن المفيد هنا أن نشير الى أن لدى أساتذة جامعة لخرطوم أن مقراً لمعظم إحتتماعات القوى المعارضة. فى الأيام الاحيرة لنظام عبود قامت سرية من قوات الجيش بمحاصرة القصر الجمهورى حيث يجتمع الرئيس عبود وعدد من وزرائه ووزراء سابقين. لم يتصح ما يد كانت القوة لحماية الرئيس ورحاله أم هى قوة هدية. وهو غالباً ما يكون تهديداً مستتراً وموشراً ايحائياً للمشاعر وسط الجش.

مجلس ورر ، سر الحتم ، لـخليفة كـون أثناء الإجماعـات المشتركة وعـضائـه
 بانوا من النخبة المثقفة في جبهة الهيئات. كل المجموعات لـش تشكل القوى الثورية
 أنت عـدرة على إزـالة نظام الرئيس عبود.. كانت الأحزاب السياسية واثقة أنه بعد أن
 صبح الساحة مهيأة لانتخابات فإن عودتهم للمسلطة مؤكدة، كان هناك أطمئنان
 وعـدهم الشمسية. لـحمة المثقفة والجماعات السياسية الصغيرة والأحزاب بدأت
 صـتار. هن تـهـدـف كل هذه الأحداث أخيراً إلى عادة الأحزاب لرحعية القديمة إلى
 سـلطة؟ وبالنسبة لهم كان ذلك يعني نهاية ما كان يسمى في ذلك الوقت بالقوى
 حديثه وموت شعارتها التي وحدث قبولاً عاماً وعبرت عنها الجماهير بأعلى صوتها.

هذه الأفكار كانت خافته ومكبوتة لأن هدف المرحلة الرئيسى والمباشر كان هو إزالة
 نظام عبود.. والمحافظة على وحدة كل الأطراف كان أمراً حيوياً وهماً.. في تلك الأيام
 أن أمراً سهلاً ويعتبر تقريباً تفكيراً مواكفاً من أفراد النخبة المثقفة وهى الجماعات
 للأحزاب الحديثة النظر إلى الزعامات القديمة والتقليدية والطوائف الدينية وزعماء
 عشائر والبيروقراطيه باعتبارها قوى سلبية تعيق تقدم المجتمع السودانى. وصـعت ثورة
 ثوبـر النخبة المثقفة وحهاً لوحه في نفس الموقف الذي وحـه مؤتمر الخريجين خلال
 هـذ الجـيل الذى سبق تقريباً.. عندما أحـس قادة مؤتمر الخريجين بالحاجة إلى السـد
 جماهيري إكتشفوا أن الجماهير تحت تحكم زعماء العشائر والطوائف الدسة. فكان
 يـهم تقديم لتـازلات وقبول العمل في وجود هذه العقبات.

حـال كل هذه الصـره المتعلقة بحكومة ثورة أكتوبر، كنت فى يـهـدجـين أـعمل بـينك
 شمسية الأفريقي. وبوصوح سوف أسـجل بعض الإنطباعات التى تحمعت لـدي أثناء
 زارتى القصيرة فقد استـرد الشعب السودانى حـرـاته مرة أخرى، الانـحـدات التى
 صـريت فى عام ١٩٦٥ كانت حرة، ولـم تكن هناك شكواى ذات اعتبار من السرور
 إرهاب وفساد وتـلاعـب فى التـسـجـيل بدأت الأحزاب عملية جادة لترسيخ
 ديموقراطية، ومع ذلك عندما يتـعـقـق لأمر بالحـقـاقـب الـورارـية يحتـدم الصـراع داخـلياً
 سـما بين الأحزاب، حبة الأمل والمحاوـف من إستمرار دائرة معاقب الديموقراطية
 حـكم العسـكرى كان يعـر عـنـها كـل وصـوح.

ومثل كل الثورات الناجحة حققت ثورة أكتوبر كل أهدافها المعلنة. إسقاط النظام
 سـكرى ومما يؤسف له أنها دمرت بعض القيم السودانية التى عرف بها السودانيون
 ر العهود.

إنه يهي حكم سر الحتم انحليلة بعد عام، 'حرب انتخابات ديموقراطية وعداد
أحزاب التقليدية القديمة إلى السلطة، حققت انقوى الحديثة بعض الإنجازات
صغيرة. انضم كثيرون من النخبة المنتقمة إلى الأحزاب التقليدية القديمة لكنهم كانوا
غالباً يواجهون مقاومة من الدعامات القديمة أو 'الحرس القديم' بنسب الأحزاب
عتبارهم متسللين أو 'هدين غير مرحوب هبهم

ورغم أن كثيراً من المحمسين سياسياً يفترون ثورة كتوبر عملاً ثم يكتمل 'نحازد
عم ذلك يجب الاعتراف بأنها كنت سبباً في ميلاد نوع جديد من الابطال ذوي لعقائد
براسحة والسياسيين صحاب لعقول الإصلاحية

قلااب جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥)

كرة عامة:

سيادة حكم نقانون هي من أساسيات الديمقراطية حسب ما يؤكد المدافعون
سها، حرية التفكير والتعبير عن الرأي والتنظيم الانتخابات لحرية وتكوين الأحزاب
سياسية والتداول السلمي للسلطة هذه هي الأساسيات التي يجب أن يؤمر بها
مطالبون بالنظام الديمقراطي. تلك العناصر يمكن اسرطها هي دستور مكتوب،
إبباعها كسوانق ذات قدسية أو كقوانين حسب تطوار التاريخ لهذا المعنى، يجب
ذلك أن يعبشها للمجمع وبمارستها ويحميها بيقظة عن طريق أتصق في الرأي العام
قناعة واسعة لضرورة وجودها كأمر جوهري في الحياة. يجب تحقيق إتفاق عام لايؤثر
في الإختلاف في الآراء، ولا ينتهك حقوق الأقليات الدينية و لعرقية

لديمقراطية يلزم أن نحافظ على معتواها الإجماعي.. عدالة المص وحو لعمل،
ضادي الشور والإسهاكاب لإجماعية كالاستغلال والخذاع والاصطها و لمصر
المميز وأي كان الإسماء شرقاً أو غرباً مسلماً أو مسيحياً.. أو يهودياً. هذه هي
الأساسيات لأي مجتمع ديموقراطي هي ليست حكراً على فطريعيه و لجنس أو عقيدة
لكنها تعد آرث الجنس البشري وراث كل الثقافات والأديان.

في التحربة السودانية فإن معظم محبوبات الديمقراطية و لم تكن كلها كانت
طيفة. كانت المشكلة دائماً هي فضل الأنظمة في قيام حكومات مستقرة وقادرة على
لتطبيق.. هل هو التركيب القبلي والطائفي للأمة ولدى حرم أي من الأحزاب الحصول
على أعبية في البرلمان تمكنه من تشكيل حكومه بممرده؟ هل يتعلق الأمر بالإبصمات
الإقتل داخل الأحزاب نفسها؟ هل تعتبر المشكلة المستعصية بحبوت البلاد عاملاً

ئيسياً في عدم الإستقرار؟؟ هل هو عجز زعماء الأحزاب عن مواجهة الواقع وتشكيل حكومة ائتلافية ليعموا أنفسهم وأحزابهم من خزي وعار الانقلابات العسكرية؟؟ وعلى كل حال، الأوضاع غير المستقرة المتواصلة هي التي قادت بثبات لهذا الإحباط اليأس على مستوى البلاد، بأغلبها، تظهر الحاجة لتهدئة الموقف، بالانقلابات العسكرية التي تنتج عن مثل هذه الأحوال. مصدر الاعتراض لدى دعاة الديمقراطية ضد الانقلابات هي أنها تحطم بالقوة سطواً يقوم على التوافق العام.. نظاماً أقسم عسكريون على حمايته فأصبح واجباً عليهم القيام به ليس للقياس هو شخصية عسكريين الموجودين في السلطة بقدرها هي القوة التي بها نزعوا واغتصبوا السلطة، لعسكريين بقيامهم بتلك الانقلابات فإنما يعتدون علي أعلى نظام قائم وهو الدستور الذي كان يتحتم عليهم حمايته.

والعسكريون بحكم تربيتهم العسكرية ليسوا معتادين على الدبلوماسية والإقناع إذ الحياة بالنسبة لهم هي مجموعة من الأوامر والنظام وفي السياسة العمل مع أعداء كون معيولاً أحياناً إن لم يكن ضرورة ملحة. يدعى العسكريون عادة إن عدم الإنصياع لقوصي هي صفة مميزة للمدنيين وتنسب دون إنصاف للغالبية الساحقة من الأمة فما يسيون لأنفسهم بكل حجر صفة الحسم.. فإذا كان الحسم بمعنى القرارات السريعة تعجلة فهناك خطر دائم يتمثل في عدم التأنى في دراسة الأمور بما فيه الكفاية فتأتي قرارات متهورة وطلائشة.. ولو كانت تعنى عكس التردد والإهمال والتأجيل فلن تكون ذلك صفة يمكن أن يتحلى بها متخذو القرارات في كل مناحي الحياة أفضل من حسم والحسم على كل حال لا يمكن أن تحتكره فئة معينة في المجتمع، وتوحي الحنر السراية والتشاور، والمتسابق هما مقومات ضرورية لعملية إيجاد إتخاذ القرار وليس بالاطبع دافعاً عن التبطء والإهمال غير المبرر في القرار بالنسبة للسياسات لشايرع والأمر التي تتعلق بالمواطنين المدنيين.

لم نغيري

ميرى، والذي حكم لمدة ستة عشر عاماً بما من عده محاولات لإسقاط نظامه، كانت الثورة المصادة التي قادها الشيوعيون في عام ١٩٧١م، والفرو الليبي عن طريق قوات المقيمة بليبيا لتابعة للأحزاب عام ١٩٧٦.

ولمقاربه بين نظامي عبود وميرى الانقلابيين لن تكون مفيدة دون الرجوع إلى شخصيتي المائدين. أذكر عندما كان عبدالله بك حليل رئيساً للوزراء مر بالماهرة في

يقع للسودان بعد زيارة لبعض الدول العربية. كنت في ذلك الوقت مشاركاً كرئيس
 للسودان في معادلات بالقاهرة حول مشاكل تتعلق بالعملية المصرية والتي كانت
 قائمة في السودان أثناء عملية التخطيط لإدخال العملة الوطنية السودانية.. وبالطبع
 أن رئيس وزراء السودان يرغب في معرفة ما دار في معادلاتنا باختصار، وبعد
 مناقشته علي تقدم هذه المحادثات بصورة جيدة قام بالقاء الضوء على النقاط التي
 شها هو خلال إجتماعه مع الرئيس عبدالناصر.. كان ناصر يخاطب عبدالله خليل
 بايط متقاعد مثله تعلماً فقال من السهل جر الجيش إلى السياسة لكن من الصعوبة
 إدارتها. فقد شاب شعر رأسى لكثرة المحاولات الجسورة ضدياً منذ نجاح الثورة
 مصرية.. وكان تقديرنا هو أن الرئيس ناصر ربما كان يشعر أو يعلم أن رئيس وريثنا
 يجب أن يتخذ بعض الخطوات تمهيداً للتواطؤ مع الجيش السوداني.

كان يبدو أن هذا هو القاسم المشترك بين كل الانقلابات. لم يكن الانقلابان اللذان
 في استثناء لهذه القاعدة. الرئيس عبود لم تكن له طموحات سياسية وكان بطبيعته
 أفضأ ومتواضعاً وكان طاعناً في السن فلم تكن عملية تسليم السلطة للجيش تمت
 سلطة رئيس الوزراء ووزير الدفاع. عملية سلمية فمن المؤكد أن عبود كان سسأى
 عنه عن إغتصاب السلطة السياسية وعن التحريض علي ذلك أو السماح به. كان
 ر إلى نفسه عندما أصبح رئيساً كقائد لفرقة وكان دائماً يقول لمن هم تحت قيادته
 يا معاً، وسنذهب معاً. بطبيعة الحال كان الرئيس عبود ذا مناعة ضد الايديولوجيات
 رية الحديثة التي عمّت كل العالم العربي.

الرئيس نميري كان قائداً مختلفاً فهو شاب قوي البنية ورياضي عظيم مفعم
 شاطئ وكان معروفاً بميله للتمرد في حياته المبكرة.. كانت له المقدرة على التعامل
 بذكاء وكياسة لكنه في بعض الأحيان كان متكبراً وقاسياً وعير هيا. وكالعديد من أبناء
 السودان كان معادياً للطائفية رغم أنه قادم من أسرة متجردة بعمق في وحدة من أكبر هذه
 رائف وهي طائفة الأنصار.. هو عضو بتنظيم الضباط الأحرار وهي مجموعة ثورية
 قة داخل الجيش السوداني، كونت علي عرار مجموعة ناصر في مصر، وله علاقات
 من الذين يؤمنون بالايديولوجيات التي كانت سائدة في ذلك الوقت مثل الاشتراكية
 ية والشيوعية والحركات الإسلامية، لكن لم يكن يعرف عنه انه من الاتباع المتزمين
 منها.. ومثل العديد من أبناء جيله من شباب الضباط كان يبحث عن تعبيرات جذرية
 لمجتمع السوداني ولم يكن يحلو من التعاطف مع ثورة أكتوبر ١٩٦٤م التي لم تكمل.

كان المحركون الرئيسيون لثورة مايو هم الضباط الأحرار، الموالون لحركات لقومية
لغربية وللشيوعية، فانعكس ذلك في أول مجلس وزراء، وهي تكوين مجلس قيادة الثورة
كان بينهم قليل من المستقيين وإن لم يخل من التعاطف مع أحد ألوان هذا الطيف
السياسي.

كانت الستة عشر عاماً والتي هي عمر ثورة مايو حضية طويلة يجب أن تروى
حدثاتها ويتم تشخيصها وتموّد شيء من التفصيل، فيلقى الضوء على الإجزات ويشار
إلى ما طرأ ضعف النظام وعيوبه وسياساته بالرجوع إلى بعض الذين تدركوا نشاطهم في
تلك الفترة.. سوف تذكر سما. قليلة وهذه المذكرات هي فقط مجرد النخبة
لشخصية للمؤلف.

التأميم والمصادرة:

الأفكار الاقتصادية المبكرة لثورة مايو برهنت عليها إجراءات التأميم والمصادرة
والتي شغبت السودانين وغيرهم بالإضافة إلى لشركات التجارية ولبنوك والاهل من
لتجار

كانت تلك الاجراءات تقليد " عمى لما قام به عبدالناصر في مصر لأوضاع
الاجتماعية والاقتصادية هي مصر هي التي جعلت تلك الخطوات القسرية الراديكالية
ضروره معه ولكن لم يكن الأوضاع في السودان تشبهها الأوضاع في مصر انتمت
بوجود فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء وشبه احتكار لقطاع الصناعة لعناصر غير
مصرية.

أقلية صغيرة من المصريين تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، احتكار
الطبقات الغنية للسلطة السياسية هو الأمر الذي استحال معه إطلاق صيغات تطالب
بالتغيير الجذري والعدالة الاجتماعية.

وحالاً لذلك كان الإقتصاد السوداني في أيدي حلفه الناصري البريطاني باق تحت
تحكم الحكومة، فالمشروع الزراعي الكبير والمتنوع والتي طورت حديثاً قائمة على
أسس صارمة للمشاركة في الأرباح يصرها قانون المجتمع السوداني لتمييز بالعمالة
أظهر قليلاً من الإخلاعات التي يمكن ملاحظتها، مصلحة السكك الحديدية وشركات
الماء والكهرباء كانت تملكها الحكومة. لشركات التجارية البريطانية المؤممة الثلاثة
بكن ذات أهمية من الناحية السياسية والمالية فهي وكالات استيراد لسيارات
والشاحنات والجرارات.

الإجراءات التي اتخذتها ثورة مايو أثرت على فئة قليلة من السودانيين المعتمدين على أنفسهم والذين لجأوا في تحارة الإستيراد و لصدير، وغالبيتهم لم يعرفوا بأنهم يعيشون ثراء فاحشاً أو ناشطين في العمل السياسي.

بعد فترة قصيرة حدث تغيير في الموقف علي مستوى قيادة النظام، إذ أعيدت بعض الممتلكات إلى أصحابها وتلقي البعض الآخر بعد فترة من الوقت تعويضاً وذلك في حد ذاته كان يشير إلى أن تلك الإجراءات كانت تعتقد القاعدة الأيديولوجية المتأسسة.

وعملها كل الذين تأثروا بالإجراءات من السودانيين وغير السودانيين تركوا السودان وبدأوا أعمالهم من حديد في لندن وجنيف، وبمقدورهم الكامنة في العمل التجاري إصابة للعبرات التي كتبوها في السودان استطاعوا تحقيق نجاحات ممتازة.

كان الحاسر هو السودان، هذه الإجراءات لم يكن لها ما يبررها من الناحية المالية و السياسية أو الإجتماعية فهي تسببت في فقدان ثقة المستثمرين وهو ما يحتاج إلى وقت لإستعادته

السلام في الجنوب (اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢)

خلال عهد حكومة أكتوبر التي كان يمودها سر الختم الخليفة بدأت تظهر للعيان روح جديدة بين العناصر المعاتلة في الجنوب وبين المادة الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال. والحكومة. هناك ثقة في رئيس الوزراء الذي عمل في لجنوب لسنوات عديدة. مكلفاً بمهمة شديدة الحساسية وقابلة للانحلال سياسياً تتمثل في إدخال اللغة العربية في مدارس الجنوب. وكل الأحكام المسيبة ضد العربيه والسائده في الجنوب تمكن هو ومساعدوه وبطريقة سلمية من إزالة أي أحقاد ضد اللغة العربية.

كانت لغة التخاطب المشتركة بين قبائل لجنوب نوعاً من العربية انعمية، وبرغم حاجتهم الطبيعية لتسمية لغاتهم خاصة بين القبائل الكبيرة - الديكا والشلك و لنوير والزندي - قبت اللغة العربية بناء على ما تتميز به. ليس فقط لأنها وسيلة حاضرة للإتصال مع الشمال العربي، بل كذلك مع عدد كبير من النول في أفريقيا.. صافة إلى أنها كانت أيضاً وسيلة للإتصال بين قبائل الجنوب أنفسهم.

بدأت سياسات حكومة أكتوبر تجاه الجنوب تظهر للعيان اثناء مؤتمر المائدة المستديرة. كانت العناصر الرئيسية بسيطة هي مفهومها. اعتراف قوي بالتنوع الثقافي مع عدم حرص ايه هوية عربيه أو غيرها أو أي ديانة.

حلال فترة عملى بينك التنمية الأفريقى، كان عدد من الدول الأفريقية يعانى من نزاعات قبلية مشابهة بين الجنوب والشمال. إلا أن خلافاتهم الدينية كانت أكثر صرامة، الشمال فى غالبية تلك البلدان يسوده الإسلام والأحرء الجنوبية منها عادة تكون مسيحية. ولأمر كما كان يبدو لى هو مراحل تطور نسبية، تعرضت الأجزاء الساحلية الجنوبية للمكتشفين الأوروبيين والقراصنة وتجار الرقيق مما جعلها عرضة ولمرون عديدة لأعظم الحرثم التى عرفتها الإنسانية، ألا وهى تجارة الرقيق. وأخيراً استطاعت هذه الأجزاء أن تستفيد من تدفق الأوروبيين من خلال نشطه مدارس البعثات فى مجال التعليم، وفى التقنيات الحديثة.

وإذا حاولنا الاضطراب فى مقارنة الأوضاع فى ذلك لن يكون دقيقاً لأن مشكله السودان لها خصوصياتها المميزة.

لم تستمر حكومة أكتوبر طويلاً فى لحكم لذا لم تستطع مناصرة جهودها فيما يختص بمشكلة الجنوب. عادت لسلطة إلى حكومات الأحزاب، وكانت هناك تقلبات تعكس عدم الاستقرار فى الحكومات المتعاقبة بالخرطوم أشير لها سابقاً فى هذه المذكرات. لم يتوقف القتال والمعداه فى الجنوب من كانت تتزايد باستمرار.

وحسب رؤيتى فإن الترتيبات الأولية التى سبقت المفاوضات بين حكومة بعيرى والمقاتلين فى الجنوب خطط لها بكل دقة. لم تعد مشكلة الجنوب مشكلة سودانية محلية تتعلق بالأمن، لكنها بدت تكتسب أبعاداً إقليمية ودولية واسعة. كان أحد المخططين الرئيسيين للمفاوضات القيادى السودانى الوطنى الدرر أبيل الير. وعلى الرغم من أنه قيادى جنوبى ملتزم وجدير بالثقة إلا أنه يجد محبة واحتراماً كبيراً كقائد وطنى على مستوى السودان.

أنحزت الإتفاقية فى أديس أبابا بأثيوبيا. كانت المفاوضات بطبيعة الحال تتقل عبر وسائل الإعلام وعندما تم التوصل الى إتفاق أعلن على الراى العام لم تشر بالكمال النصوص الرسمية للإتفاقية، لكن كانت عناصر الإتفاقية تظهر أثناء تنفيذها بواسطة حكومة السودان والعصائل المقاتلة فى الجنوب.

أصبح الجنوب يتمتع بحكم ذاتى فى إطار السودان الموحد. تدار المصلحة بواسطة مجلس تنفيذى يقوده رئيس ويقوم بمساعدته عدد من لوزرء الجنوبيين. كان السيد أبيل الير أول رئيس للمجلس التنفيذى. تم استيعاب المقاتلين فى لجيش الوطنى السودانى وعين هاندهم جوزيف لاقه نائباً لرئيس الجمهورية فى وقت لاحق بدلاً عن

أبيل الير، كوت لجنة لإعادة اللاجئين وإعادة التوطين برئاسة السياسى ورجل الخدمة المدنية النشط وصاحب الخبرة العالية الطويلة السيد كلمنت أمبورو.

وأنشئ صندوق خاص لتمويل أعمال اللجنة، عينت في ذلك الوقت رئيساً لمجلس أمناء الصندوق، كما عين الحسوبي المقتدر المتخصص في شؤون البنوك السيد بيتر خاتكوث، كأمين للترئيس، أصبح السيد عبدالله حاد الله وهو ادرى مقتدر ومحافظ سابق بالجنوب مستشاراً للصندوق، استمرت الحكومة المركزية، حسب ما تنص عليه الإتفاقية. هي تحمل مسؤولياتها في شؤون لحمارك والدفاع والسياسة الخارجية. وجدت الاتفاقية ترحيباً واسعاً في الدوائر الدولية ومن العديد من الدول الصديقة ذات الإنعام بأبعاد مشكلة جنوب السودان.. تولي المنسوب السامي للاجئين تصيد عملية إعادة طوعية للاجئين الجنوبيين بالدول المجاورة حيث تم إثناء كبرى موقت على النيل من مخلفات الحرب العملية الثانية. ربط هذا الكبرى مدينة جوبا بالأجزاء الشرقية للمديرية لأستوائية. شاركت العديد من البعثات التبشيرية والمنظمات غير الحكومية في جهود اصلاح الطرق والمدارس والمستشفيات وقم في مدينة جوبا مركز مهني كبير

تحقق السلام ويبدو أن اللجنة الحسوبية المثقفة في الشمال وفي جوبا كانت معجبه بنجاح مصالحها لطويل. فمشاركة القيادات لجنوبية في التحكم في مصر الجنوب مهما كانت محدودة إلا انها كانت خطوة سارة للامام. إعادة اللاجئين لم تكن عملية قمعية وتمويلها لم يقف عضبة في وجه لجنة اعاده اللاجئين او الصندوق الخاص. وفي الواقع بمساعدات بسيطة عدت غالبية اللاجئين إلى ديارهم المهجوره بصورة صوعية ولأن مناطقهم لم تتعرض لتخريب تمكنوا من مباشرة أعمالهم الزراعية لتوفير طعامهم

الإفافية نفسها كانت عملياً جيدة ووجدت مباركة من حلال وهادئ عام. من الناحية المالية ظهر عجز في الموارد التي نحتاجها البلاد لمحاواة الحكم اللامركزي. كما تصورت الإتفاقية وجود السلطة السياسية في غياب المورد الإقليميه والمحلية لكافية التي تسند في من الأمور التي حثت الإعتماد على الحكومة المركزية وحملت احساساً بالاحباط بين قادة الحسوبيين خاصة وأنهم بدأوا يشعرون بضالته حدود التجربة

كمنها.

وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمالية للنزاع في الجنوب فالمشكلة كما يراها الذين شاركوا في إعداد الاتفاقية لا يمكن اعتبارها حاله معزولة. فتوجد جماعات مرفقة أخرى متماسكة كبيرة وصغيرة تطالب بضم المطالب ولديها الطموحات لكنها

ربما لم تتمكن من التعبير عنها بسبب التطاهر بالتعايش السلمي والإفتخار للقيادة
المقاتلة فمئات السوية في جنوب كردفان والقور في دارفور والبجا والأنقسنا في الشرق
حير مثال لذلك. علاوة على ذلك يشكو معظم السودانيين من مركرة السلطات في
الخرطوم. لكن لم يقدم أحد على حمل السلاح. وبالرغم من إدخال نظم الحكومات
المحنية فيما بعد إلا أن السلطات لا يمكن مقارنتها بتلك التي سادت في الجنوب.

هناك صعوبة أساسية واجهت لإتفاقية هي أن الرئيس ومستشاريه المقربين تعاملوا
مع الإتفاقية باعتبارها نصراً خاصاً وإتفاقية شخصية بين نميري وإقليم الجنوبي.
وباستثناء الرئيس ودائرتة المعلقة، لم يعلم أحد بالعقبات الخفية التي بدأت تعترض
طريق الإتفاقية. الخلاف الشخصي والإقتتال الداخلي بفجر بين القادة الجنوبيين هي
الجنوب بصورة مماثلة لما يحدث بين زملاتهم في الشمال وبدأت تملأ أصوات تحث علي
هيمنة القبائل الكبيرة علي القبائل الصغيرة.

. ووفق ما أرى، كانت كسر العقبات تتمثل في منظمات الرئيس كما تجسده مواد
لدستور. فالسلطات الكاسحة التي كان يتمتع بها الرئيس تنقص بشكل مباشر مع
السلطات الإقليمية حسب ما أقرته الإتفاقية. كان للجنوب إتفاقيته الخاصة به والوسائل
التي تمكنه من حل نزاعاته. ووضع لحلول لهذه المراءات عن طريق الإملاء بواسطة
لرئيس أو بمساندته لأحد المرق يكون بالتأكيد ضد نص وروح الإتفاق الجنوبي. لكنه
وبكل وصوح كان يتفق مع السلطات الرئاسية كما تضمنها دستور كل السودان

بعد مرور عشر سنوات إنمجر تمرد مسلح في الجنوب، كان أهوي تسليحاً وأكثر
حراً بالنسبة للخسائر البشرية والمادية. وله مضامين سياسية وإقليمية ودولية واسعة
جداً لم يعرف السودان مثلاً من قبل

الرئيس، الذي قاد جهود السلام في الجنوب كان. لذلك لاسبب، عاملاً مؤثراً
ومساعداً في تدميرها، ومرة أخرى أصبح لجنوب مارقاً مهلكاً وتحملت كل البلاد عبء
الخسائر البشرية والمادية والمالية التي تفوق طاقتها

إنهيار مشروعين حيويين:

مدعوماً بوزيرى طاقة قديرين هما السيد بدر الدين سليمان وخلفه دكتور شريف
التهامي بدل الرئيس نميري جهوداً كبيرة في الشقيب عن البترول، ولحققيقه والتريخ
فقد سبق ذلك جهد مقدر في هذا المجال إذ أنه أثناء - تولي المرحوم موسي عوض للال
أعباء وزارة التجارة والصناعة إتضحت لإرهاصات بتوفر البترول كثروه طبيعية في

بأرض الأرض يلزم التمتع بها، جاءت شركات لمطالبة الدولة بها فهيها شيفرون الأمريكية التي حصلت على امتيازات تنقيب واسعة في الشرق والغرب وهي جر من منطقة أعالي النيل بالأقليم الجنوبي، وبعضها مناطق وعدة حاصلة الأحرار التي نعطيها شركة شيفرون. على كل حال، ونتيجة للحدود بين الحكومة والمقتولين في الجنوب أرعب شيفرون على إنهاء أنشطتها التنموية في السودان.

مشروع ثان هو قناة حوثلي واجه نفس المصير. وقناة حوثلي التي يبلغ طولها ثلاثمائة كيلو متر وهي مشروع مشترك بين السودان ومصر يهدف إلى تحويل محري النيل من منطقة السودان ليمر مياه إصافية مصر والسودان تقدر بأربعة مئير متر مكعب يتم تقسيمها بالتساوي بين البلدين كدلت يوفر المشروع لحبوب السودان المراعي والأراضي الزراعية في مساحات لا تقل عن مشروع الجزيرة في الشمال. وبالرغم من بعض المشاكل البيئية عبر الخطيرة سار المشروع للأمام. هتم التعاقد مع شركة فرنسية لتنفيذ عمليات الحفر. بعد اكمال الحفر في مساهم تلغ أكثر من نصف طول القناة تمحرت الأوضاع الأمنية ونمادت الشركة الفرنسية تاركة حلقها ما أنحره ليصبح حراً بأقلو أكتمل العمل هي هدين المشروع عين لحدث تحول عظيم في الأوضاع لاقتصادية للسودان.

طريق الخرطوم - بورتسودان

أحد إنجازات ثورة مايو وهو احار مختلف طبيعته كليا هو بناء طريق الخرطوم - بورتسودان. فبناء الطريق في السودان لم يكن من أولويات الحكم البريطاني. هي الاقليم لجنوبي تمت المحافظة على الطرق الطويلة وصونها لكنها لم تسفل. أحد الأهداف الأولى للمعونة الأمريكية والتي وافق عليها الرئيس عبود هي عام ١٩٥٨. هو تطوير لطرق بالسودان. وليس هناك حاجة إلى تأكيد الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للطرق. باستثناء المدن هناك عدااء تجاه بناء الطرق في السودان. والقضية لا تتعلق بالامكاسات المالية فقط وإنما أساساً لكفاءة المعترف بها لنظام سكك حديد السودان والاعتماد الكبير للحكومة على مواردها المالية المستقرة الكبيرة سببياً. هذه المصلحة هي طفلاً الدال ويجب أن تعامل بعناية خاصة وتحمي من المنافسة. هناك تحير واضح في تقييمنا لكفاءة السكك الحديدية التي خلقت نوعاً من الرضاء ومنعت معظم المسؤولين من رؤية ضرور الإحتكار والمواثب العامة الإصافية للطرق.

خلال عملي كوزير للمالية هي نظام الرئيس عبود حمضى بالسفير الأمريكي بالخرطوم ذات مرة نقاش قصير مشوق، عندما سأل عن أولوياتنا فيما يختص بالطرق وخاصة الأولوية التي منحت لطرق الخرطوم - بورتسودان.

ذكرتني أن بعثة المعونة الأمريكية أرسلت مهندسين سودانيين لتوليات الخرطوم
ليتخصصوا في بناء الطرق ويقوموا بوضع خطة شاملة يكون طريق الخرطوم بورتسودان
أكبر المشاريع الرئيسية بها. بعد ذلك الحديث شرحت مشكلتنا فقلت له. "ليس من المفيد
إقتراح الخطط الشاملة التي لا تكون مصحوبة بخطة مالية. أخبرته بأننا حذرين تجاه
أي عمل يمكن أن يؤثر في مصلحة السكك الحديدية عن طريق أي نوع من المنافسة
يمكن بصوره، والذي نعرفه عن شبكة الطرق الطويلة في الولايات المتحدة أنها قتلت
نشاط السكك الحديدية هناك.. لذا نحن حذرون في تناول المشكلة، لكن عقليتنا
أدهشت السفير الأمريكي الذي قال إنه سيتشاور مع موظفيه في بعثة المعونة الأمريكية.
لم يتقدم الأمر شيئاً إلى الأمام.. وإستمر مد الخط الحديدي غرباً.. وكذلك إلى الجزء
الغربي من الأقليم الجنوبي.

مشاريع الطرق التي مولت من المعونة الأمريكية كانت مصحوبة بشدعت ساذجة
وسخيفة والمروحوون الذين أختلقوها كانوا أكثر ساذجة غطت المعونة الأمريكية طريقاً
مسفلتاً إلى مدينة ود مدني. ولمسوء الحظ ومباشرة بعد افتتاح الطريق وقعت فيه
حوادث مميتة فسمي منذ ذلك الوقت بطريق الموت. كان طريقاً متقن البناء وما زال
صالحاً للاستعمال. أحد طرق المعونة الأمريكية الطويلة الأخرى هو الأكثر طولاً واتساعاً
والذي يربط الخرطوم بحري بمدينة الجيلي التي تقع على بعد خمسة وعشرين ميلاً
شمال الخرطوم بحري، الطريق المتسع ذو الإتجاهين كان شيئاً غير مألوف لسكان هذه
المنطقة الريفية. كانت هناك شائعات ساذجة بأن الطريق الأسفلتي المتسع بنى بواسطة
الولايات المتحدة لتمكين طائراتها من الهبوط عندما يحين الوقت لغزو الخرطوم
وبالنطبع هذا النوع من القصص والذي يمثل مساهمة الخرطوم فيما كن سائداً أثناء
الحرب الباردة قويل بالسخرية والنفي.

الطريق الذي يبلغ طوله ثمانمائة كيلومتر ويربط بين الخرطوم وبورتسودان هو
مشروع تولاه برنامج المعونه الصينية وشركات من ألمانيا الغربية. يهدف لطريق إلى ربط
عدة مناطق ومدن في الشرق بمنطقة الحريرة وبالطبع مع العاصمة الخرطوم وهو
يشتمل على كبرى كبرى دسسى بعمر البيل عند مدينة مدني وعدد من الكباري الصغيرة.
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد كانت له مساهمة اساسية وكرمة في
تكلفة المشروع وهي من ثمار الجهود التحصية التي بذلها الرئيس بعري وكان ذلك
أنموذجاً رائعاً. هي ريادة قصيرة لمولايات المتحدة إتصح أنه يجب بذل جهود ثابتة

لصيانة الطرق وربما لتنفيذ خطة لتوسع، ولتحقيق أقصى فائدة إقتصادية يجب القيام باستثمارات كبيرة في الشاحات والورش وغيرها.

كان من حسن الطالع أن بناء طريق الخرطوم بورسودان جاء في وقت بدأ فيه تدهور السكك الحديدية في السودان، وربما يصبح هذا الطريق البديل العملى الموثوق به كوسيلة للنقل.

خط أنابيب (بورسودان - الخرطوم)

والتقيب عن الذهب في نلال البحر الأحمر؛

من المناسب أن نذكر هنا مشروعين هما بناء خط الأنابيب الذى ينقل المواد البترولية إلى ثلاث من مدن الإستهلاك والتوزيع الرئيسية، والتقيب عن الذهب في مناطق حبال البحر الأحمر. ومشروع التقيب عن الذهب وجد تشجيعاً من الرئيس نميري وتولى أمر المشروع الجيولوجيون السودانيون في قسم الموارد المعدنية، أما النتائج الأولية فقد كانت و عدة حذاً.

إقامة معرض الخرطوم الدولي؛

وجه الرئيس نميري نائبه الأول اللواء الباقر أحمد بإقامة معرض دائم خلال فترة محددة. وبينما كانت المعارض بطبيعة الحال هي من مسئولية وزارة التجارة إلا أن اللواء الباقر طلب منى صمان أنسياب التمويل باستطام بشقيه الأجنبى والمحلى، قام الباقر وبصورة فردية تقريباً بالتخطيط لهذه المهمة بطريقة تشبه العمليات العسكرية. فأختار موقعاً مناسباً بمنطقة برى في ضواحي الخرطوم. وبصورة سريعة تعاقد مع مكتب استشارى بريطانى وأكمل تنفيذ العملية في الوقت المناسب. أقيم المعرض في أكثر المناطق روعة على ضفاف النيل الأزرق، وسئل الراحة للجهات التى تشارك في المعرض متوفرة وعملية، كما أنها تسمح بإجراء أي توسعات مستقبلاً. كانت هناك حاجة لمكان دائم يجتمع فيه المشاركون من الأجانب والسودانيين ليعرضوا منتجاتهم بالنظام. الفوائد التجارية التى تشجع علي إقامة مثل هذا المعرض كانت واضحة لانه في عالم اليوم الحديث أصبحت المعارض تمثل أماكن هامة للإتفاق على صفقات التصدير والإستيراد التجارية.

قرار الإستقالة

على الصعيد الشخصى وجدت اللواء الباقر لطيفاً هادئاً ومتواضعاً يميل للصدقة وعندما قررت الإستقالة إتصلت به أولاً لهنقل رغبتى إلي الرئيس. وكنت علي علم من

حلال خبرتي السابقة في عهد الرئيس عبود بأن مفهوم الأسباب الشخصية للاستقالة لا يجد قبولاً عند العسكريين. أخبرت اللواء الباقر بأن سباب إستقالتني بسيطه وواضحة وهي بي لم اعد قدر علي القيام بواجباتي بطريقة تشعرني بالرضا وهو نفسه ربما استطاع ان يحمر و ربما كان له تحارب لطروف مماثلة. طلبت منه ان يوضح رغبي للرئيس بمري. حاول اللواء الباقر ثنائي عن ذلك لكن بقدر قليل من الحماس بعد عدة أسابيع أخبرني بأنه أعطى لرئاسة الرئيس و ان هناك حاجة للصبر ليكون الإفرق ملائماً وودياً صدقت هذه لاجابه من إحصائي.

تعييني كوزير للمالية والاقتصاد والتجارة والتنمية

في عام ١٩٧٥ عيّن الرئيس ميري وزيراً للمالية والاقتصاد كما عيّن في نفس الوقت وزيراً للتجارة والتنمية. عُقدت الاستشارة للرئيس حول بقاء الوزارة مستقلة و نقل مسؤولياتها لوزارة الصناعة.

مكنت أولوية لوزاره التجارة ومسئوبيها وخلال عملي في وزارة المالية كانت مسؤوليات وزارة التجارة أمراً مألوفاً بالنسبة لي وهي تتضمن تنظيم العمل التجاري. سياسات الإستيراد والتصدير باستثناء القطر. وصمان أنسيب السلع التمهوية الضرورية للمواطنين. إصدار الرخص التجارية. والتي كانت تمرض من وقت لآخر عند حدوث صعوبات في ميزان المدفوعات كان من النادر ان يكون صراماً وكنت على قناعة تامة بأن وزارة التجارة لها أهميتها وبرياده أهميه لتجارة الحرة في الاقتصاد القومي أصبحت الحكومة في حاحه إلى مؤسسة لمساعدة ما يحدث في مجال التجارة العالمية ومعرفة سياسات منظمات التجارة الدولية. وكان واضحاً ان طلب الرئيس ميري حاء بعد إصرار من وزارة الصناعة و لتي كان تسيرها يركز على ان التنمية الصناعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال جهد مشترك بين الوزارتين كان ذلك يعني بالنسبة لي بناء امبراطوريات. وزعم أن التنسيق حيوي وهم. إلا أن لكل وزارة وظائفها الخاصة بها. تلقى الرئيس ميري عسماً بهذه الفكرة وأعلن عن قبوله لها. إلا أنه طلب مني الإستمرار لثبته في تحمل مسؤوليات الوزارتين للمالية والتجارة.

ثم بكر هناك وكيل لوزارة التجارة عندما دشرت عملي بها فطلبت من السيد هارون العوض ملء هذا الموقع. لم يكن لي به سابق معرفة لكنه عرف بأنه موصف خدمه مدنية قد ير ايعد بصورة جائزة من الوزارة لي إحدى الهيئات التجارية الحكومية. وتعييني السيد هارون العوض إتضح فيما بعد أنه من أفضل الاختيارات لتي قمت بها طيلة فترة خدمتي.

كان علينا البقاء بعد ساعات العمل الرسمي بانتظام لاستعراض العمل اليومي ومشاكل الوزارة والسياسات العامة. وجدت السيد هارون رجلاً متقدّدهم أميناً ومحباً للعمل واسع الإطلاع وله إلمام كبير بمشاكل التجارة وتوحياتها في السودان وعلى مستوى العالم. وأذكر هنا مثلاً لقدريه ومرونته فبعد التوسع في إنتاج الفاكهة في السودان على المستوى التجاري وزيادة ثقة المنتجين والمصدرين في نوعية منتجاتهم كانت لديهم لرغبة في دخول الأسواق العربية القريبة فاقترحوا تصدير منتجاتهم مقابل استيراد سلع معينة على أساس المقايضة، واعتبرتها خطوة إرتدادية والسيد هارون نفسه كان ضد المقايضة لكنه يقدم بمشروع معدّد كان يتمثل في القيام بتبادل نسبة معينة من المنتج على أساس المقايضة بينما يتم بيع الكميات الأخرى نقداً حتى يتمكن المصدرون من تقوية موقعهم في الأسواق الخارجية. كنت منردداً لكن بعد إصرار السيد هارون قمّت بإجازة المشروع. بعد مرور موسم قليلة أوقف العمل بنظام المقايضة وتوجّهل تصدير الأنواع المختلفة من الفاكهة على أساس دفع قيمة الصادرات نقداً.

وربما يبدو هذه القصة بسيطة إلا أنني سرّعت في روايتها لأنه وحسب ما أعلم وصلت عائدات نشاط تصدير الفاكهة الآن إلي ما يعادل ما بين أربعين إلى خمسين مليون دولار سنوياً.

هناك عدد من الإقتصاديين الشباب القديرين قابعون بالمكاتب في وزارة التجارة عرفت منهم فاروق المقبول ووجدته ذا قدره فائقه في تقديم المساعدة خاصة في مناقشة مقترحات تقديم القروض بالعملات الأجنبية للسودان والتي تقدم بواسطة بعض الشخصيات التي تنزّو السودان.. كانت هذه الظاهرة تعكس وجود وفرة في أرصدة العملات الصعبة للدول النفطية هي البنوك الأوروبية والأمريكية خلال السبعينيات.

وأصبح السيد هارون لاحقاً وزيراً للتجارة، أما مساعدته السيد فاروق فبعد قضاء فترة في وزارة المالية والإقتصاد صعد محافظاً لبنك السودان.

العودة إلى وزارة المالية والإقتصاد:

تغيرت الأحوال في وزارة المالية والإقتصاد على أيام مايو المبني المهيب كن لا يزال هناك لكن الرمن تغير، كانت البيئة العامة للوزارة حيلي بالشكوك والمحذوف من إيرادات والمفاجات، إن موظف خدمة مدنية مستقر يشعر بالأمن يعتبر ركيزة لاعني للحكومة عنها. عرف موظفو الخدمة بولائهم لوزرائهم ولسياسات مجلس الوزراء وعرفوا أيضاً بمقدرتهم على تنفيذ العمل ببراعة المخاوف التي كان يعيشها الموظفون

من التعرض للمضلل أو التطهير الذي كان موجهاً ضد دستور الثورة السودانية. بهم هي مناخ غير مستقر وعبر صحي. يشترط الدستور أن الرئيس هو مصدر كل السلطات والصلاحيات. لوزراء لديهم سلطات مرتبة داخل وزاراتهم وهي حقيقة يلم بها جيداً القياديون من موظفي الخدمة المدنية ومعظم الوزراء بعد أن جردوا من سلطاتهم على مستوى القمة فصلوا حرمان موظفيهم القياديين من مسؤولياتهم هي تقديم الإستشارة السليمة، مجموعة الوزراء المؤهلين لم تكن هريقاً متماسكاً، كانت أنظارتهم معلقة بالتراسة كل منهم يبحث عن قرار يملئ عليه أو إجازة الموضوع مفصّلين ذلك على طلب التوجيهات العامة. ونادراً ما كنت أرى أحداً مصحوباً بوكيل ورايته لحضور إجتماع هام. وهنا يجب الإقرار بحقيقة وهي أن الدكتور بشير عبادي وهو أستاذ جامعي في الهندسة وكان وزيراً للمواصلات كان يصطحب معه وبصورة منتظمة القياديين من موظفي وزارته خلال الإجماعات الهامة.

الإنجازات البارزة في المجال الزراعي:

تواصلت التنمية خلال أيام ثورة مايو بصورة نشطة في مجالات معينة، وإثنان من الإنجازات البارزة هي: الهيئة العربية للانماء والإستثمار الزراعي ومشروع سكر كنانة بمنطقة النيل الأبيض.

لسنوات عديدة كان السودانيون يؤكدون أن الموارد المدية المتاحة بالبلاد لو توفرت لها موارد التمويل الضروري والمهارات الإدارية المطلوبة.. سوف يصبح السودان مخزناً وسلة غذاء للعالم العربي. وعبر السنوات استطاع لسودانيون الذين يعملون بدول الخليج لعربي خلق سمعة طيبة واكتسبوا إحترام الجميع كقاعدة لها أهميتها فهناك الأساتذة الجامعيون والمهندسون والأطباء والمحاسبون والعمال وغيرهم، وجميعهم إشتهروا بالوقار والقدرة والأمانة والأخلاص وعدم التدخل في الشؤون السياسية للدولة المضيفة، والعديد من السودانيين يدرسون اللغة العربية والتربية الإسلامية، خلال زيارته لهذه الدول العربية استطاع الرئيس تميرى توطيد صلات قوية مبنية على المصالح المشتركة، والعديد من رؤساء هذه الدول قاموا بزيارات ناجحة للسودان رداً على زيارات الرئيس. سامي القدير ابراهيم منعم منصور و لدى كان يحظى بالمساعدة من الراحل الدكتور خليل عثمان، لم يكونا مختلفين كثيراً في جهودهما لبناء وتوسيع التعاون الإقتصادي بين السودان والدول العربية. كانت إستجابة العرب عظيمة، كُلف الصندوق العربي للتنمية الإجتماعية والإقتصادية ومقره لكويت بعمل دراسة لتكوين الهيئة العربية

تتمية السودان ليصبح سلة غذاء العالم العربي. أخيراً كونت الهيئة بعضوية كل الدول العربية وكان الكويت والسعودية ودولة الإمارات مساهمين رئيسيين في رأس مال الهيئة. هي غرضون ذلك كان مشروع سكر كنانة في مرحلة الأخيرة، بنيت لقاعدة التعاونية عن طريق الدولار المستقطب من الدول العربية. وكخطوة تمهيدية أستخدمت مهارات إدارية أجنبية، على الأرض السودانية. بولت أمر الدراسة شركة استشارية شهيرة في مجال صناعة السكر مقرها في هاواي.

أصبح مشروع سكر كنانة من أكبر مشاريع السكر في العالم تقريباً، شيد لإنتاج السكر النقي بكميات تقدر بثلاثمائة ألف طن سنوياً، شركة Lonrho بلندن وهي العنصر الوحيد غير العربي في المشروع كانت شديدة النشاط خلال المرحلة المبكرة للمشروع. وقصة كنانة الراخرة بالأعمال البطولية هي قصة طويلة، ويكفي هنا ذكر حقيقة هامة وهي أن كل التقديرات المتعلقة بالجودة والإنتاجية وضع أن قدرة المشروع قد فاقتها، ومشروع كنانة يدار الآن بواسطة مجلس مستقل تمثل فيه كل الدول العربية المشتركة، إدارة هذا المشروع الضخم شغل كل مناصبها سودانيون تقريباً والسيد عثمان الندير هو حالياً المدير العام للمشروع وظهر التأثير الإيجابي لجهوده بدرجة كبيرة على النجاح المتواصل للمشروع. ومشروع سكر كنانة هو الآن نحفه سودانية وأنموذج رائع يعرض على الجميع، ويبدو أن أيام مشروع الجزيرة أصبحت ماضٍ بعيد.

خلافاً لذلك، فالهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي ومن وجهة نظر السودان لا تزال تتقدم ببطء، ورغم رأس مالها المبدئي الكبير والمساندة المالية من الدول الرئيسية والأمال العريضة التي وصفت عليها، وهنا ليس بأعكاس تقويم أسباب هذا البطء بالذقة المطلوبة. في البداية عين خير عراقي يتمتع بقدرة عالية لدى الموقع الإداري الرئيسي، لكن بطريقة ما تمكن أستاذ جامعي مصري كان قد تعرض لهجوم معلن من نيميري من الوصول إلى هذا الموقع، ولم تكن تلك بادرة حميدة، علاوة على ذلك كان العديد من الدول العربية والتي تحسد الخرطوم علي نيلها الشرف بأعتبارها مقرراً للهيئة تعمل حاهدة للحصول على نصيبها من فوائد المشروع.

بعد استسلامها للضغوط التي كانت تطالب بتوزيع أعمالها علي الدول العربية الأخرى ظلت الهيئة بعيدة كل البعد عن نوايا وأحلام أعضائها المؤسسين. ويحب علينا أن نقل أسمى آيات الشكر والثناء لأصحاب المععادة عبدالرحمن سالم العتيقي من

الكويت ومحمد أبا الخيل من السعودية. فبصيرتهما كانت خاضرة لساعدة السودانيتين في تنمية بلادهم. ويقف المشروعان المذكوران كدليل تاريخي على ذلك.

سوف يكون من الأهمية هنا أن نتذكر أن العديد من خبراء البنك الدولي الذين زاروا السودان عبروا عن اعتراضهم على مشروع سكر كثانة وكانوا يعتبرونه مشروعاً ضحماً. ويعتقدون أن تنمية صناعة السكر في السودان يجب أن تركز على إنشاء المصانع التي لا تزيد طاقتها الإنتاجية عن مئة ألف طن في العام. ولن يتمكنوا من إدراك الأسلوب المختلف الذي وضع من خلاله التصور الخاص بالمشروع وتم تنفيذه، وهو أسلوب يختلف تماماً عن الطرق التي اعتدنا التعامل بها مع البنك الدولي.

العماس للتنمية يتحول إلى إهتياج عاطفي:

في منتصف سبعينيات القرن العشرين كان هناك ازدهار إقتصادي في دول العالم الغربي فتجمعت رؤوس أموال ضخمة في البنوك الأوروبية والأمريكية. حظر شحن النفط الذي أمنت عنه دول الخليج لعربي أثناء الحرب العرسة لإسرائيلية هي عام ١٩٧٣، تصيب في زيادة الأسعار. الموارد المالية الفائضة والتي براكمت لدى الدول العربية لفظية وحدت طريقها كالمعتاد للبنوك الأوروبية والأمريكية لذا كان على تلك البنوك أن تبحث عن طرق ووسائل لإستخدام رؤوس أموالها الفائضة، كانت دول العالم الثالث في حاجة مستمرة لرؤوس الأموال في مجالي الإستثمار والإستهلاك لذا فهي كانت متأهبة لتوفير منفذ له سمي "تأعاده تدوير دولارات لبتترول" Recycling of Petrodollars

هنا لا يمكن إستثناء السودان. كانت هناك ثقة مفرطة خاصة بعد نجاح إكمال بعض مشاريع التنمية، أصبحت القيادة قلقة في سعيها المحموم بحثاً عن مورد المالية. الهدف الرئيسي هو إدخال الصناعة على نطاق واسع، خاصة صناعات السكر والنسيج. رئاسة الجمهورية منحت العديد من المسؤولين تفويضاً قانونياً لتمكينهم من التفاوض بشأن القروض والالتزامات القروض للأعراض العامة أو للمشاريع المحددة هي ذات الوقت تدفق على الساحة المالية السوداء زور البلاد من ممثلي البنوك الأجنبية. الوسطاء المصارف الأحاس والدين كنت أصمهم بالفرقة تقدموا بعروض تتمثل في تقديم قروض عامة للحكومة تريد هي بعض لحالات عن عشرة ملايين دولار لكنهم رفضت عروضهم بثبات، ليس فقط بسبب التزاماتها لباهظة، بل أيضاً بسبب عدم إمكانية معرفه هوية هؤلاء الوسطاء والجهات التي يفاوضون لصالحها. من ملامح تلك الأيام كذلك ما كن يسمى "Turn-Key Projects" مشاريع تسليم المفتاح حيث يقوم المستفيد من

مسترض فقط بتحديد نشاطه المشروع المطلوب ويقوم الجهة الاستشارية التي تكون على علاقة بالاطراف لآخرى بمحض المكونات الأخرى وتحديد مقدار القرض الذي يحتاج اليه المشروع، وبمجرد سوية الأمور في الجانب المالي تقوم لشركات التي توفر لمعدات إنشاء المصنع تحت إشراف الجهة الاستشارية. وهي حالة مصنع سكر سائر مثلاً لم تعمل علاقات المصنع عند إنشائه بواسطة الرئيس وهي من أجزء المهمة بالمصنع وحالة أخرى هي مصنع قندو لتفسيح طلت الأهره حتى يومنا هذا (و) عنى بذلك وقت كتابة هذه المذكرات داخل حدود دالموع المقترح وهي منطقة جوار مدينة شندي بشمال البلاد

قيمت لعدد من مصانع السكر والتفسيح على أساس طريقه Turn-Key الطريقة القياسية لعمل دراسات الحدود والمصنعة فيما يخص المشاريع لوزاعية والتي تدرس بدقة الأوجه الرئيسية والهندسة والاحتمالية للمشروع به كبر سع في إقامه تلك المشاريع بعدد المشاريع صح أكثر أهمية من الكفاءة ولو صممت انقياسيه هناك اعتماد متزايد على ما يمكن ان يطلق عليه مسخرة النظمين لالهامي اصفه لمصالح لثاقية للجهات الممولة وتلك التي تقوم بتوفير معدات المشاريع.

بحسب الخبراء في مجال إنتاج السكر دائماً بأن يتم الإنتاج في موقع يهي مكان إنتاج المواد الخام وبأنشطة المصانع السيج هو يعتمد على انقصرات الأولية لمدرسه معنائه لأفوق التسويق واحتمالاته المتوقعة سواء للتصدير أو للأسواق المحلية. وكانت من سوء الطالع ان الطرق التقليدية التي أضعفت في إنشاء مصنع سكر كنانة لم تدر على اتساعها عند إقامة مشاريع العزل والتفسيح

كاتب البنوك الأحببه مركز علي بنك السودان قابهاات عليه لإقتراحات بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل وبصمعه خاصه لامراض الاستهلاك البنك المركزي كان يشعر بوضوح بوحود شح شديد في العملات الأحببية وكان عليه احيراً ان يتعامل مع أكثر من مائة بنك تحدى على مسوي العالم افريقي، ومعارنة بوصف بنك السودان خلال لتسعينات عندما كنت محاضراً له كان البنك يتعامل فقط مع ستة أو سبعة من البنوك العالمية الشهيرة عندما كان وقت تصفية تلك القروض وحدث بنك السودان بحسه لا ملك تصحياً موثقاً به لمدىبيته وكان عليه أن يستحرج جهات استشارية أجنبية لتقوم بعملية معرفة رتبته والمبالغ التي يستحقونها.

استمر عدم استقرار الأوضاع بشكل مرعج. وواضحة البؤس المديونية لـ
تقديم الإغراءات واستعمال الضغوط لحل المشاكل الخاصة بها. وبقينا نحن على نفس
الحال ننتظر لليقظة وبسرع في تقبل ما يشبع احتياجاتنا غير المدروسة ومتطلباتنا
الإستهلاكية المصروفة.

وبالطبع هذا السباريو تكرر وبكل تفاصيله في العديد من دول العالم الثالث وهو ما
تشهه مديونياتها الحالية.

ولخلق معرفة واسعة بالموقف المتردى لموارد العملات الأجنبية طلبت من السيد
إبراهيم نمر محافظ بنك السودان آنذاك أن يعد تقارير شهرية عن وضع الإحتياطي
الأجنبي بالبلاد. وكنت بوصفى وزيراً للمالية أطلع عليها الرئيس فهمي. بعد إطلاعه
على تقرير أو تقريرين إتصل الرئيس بي هاتفياً وقال: أخبر محافظك بأن يوقف إرسال
هذه التقارير، فمثل هذه التقارير لن تخيفنى ولن تثبتينى!.

والواقع أنه ما كن فى الإمكان إتناؤه عما كان يفعل وعلاقاته مع بعض الدول
العربية كانت ممتازة للغاية والمنح السخية كانت تتدفق على طريق الخرطوم بورتسودان
فمن الشيخ زايد وصلت منحة تبلغ مائة مليون دولار ومن المملكة العربية السعودية
ثلاثمائة مليون دولار وما لم يدركه الرئيس هو أن الصديق السخي هو أيضاً تكون له
إعتباراته وحدوده الخاصة به.

نحن في دول العالم الثالث نتعرض عادة للإتهام بأننا نلقي اللوم على الآخرين في
مشاكلنا التي صنعناها بأيدينا. في العديد من الحالات كانت هناك بعض المحاولات
لتوزيع اللوم بصورة سليمة وربما الإعتراف بنصيب فيه وذلك في بعض المشاريع
المشتركة فالأمم الفقيرة لا تستطيع تحديد خياراتها بائزان!

العلاقات مع صندوق النقد الدولي (IMF)

كنت عادة أتناول خلال تلك الأيام المصطربة: أين صندوق النقد الدولي وما هو الدور
الذي يلعبه؟ موظفوه كانوا دائماً يصلون بعد وقوع الأحداث، وليس من السهولة رؤيتهم في
أي مكان عندما تتعرض دول العالم الثالث للأوضاع الجائرة والمواجهات غير المتكافئة.

خلال زيارتي لبعض الدول العربية للتفاوض حول المساعدات المالية كان المضيفون
عادة يخبروننى بأن صندوق النقد الدولي نصمهم بعدم التجاوب مع مطالبنا، وذلك لأن
المساعدات سوف تشجعنا على الإستمرار في حماقاتنا المالية فنظل يبيدين عن تبئير
السياسات السليمة. وبدلاً من توجيه الجهات المانحة بوضع الشروط اللازمة للأولويات

لها مقترحات تفاقم وتزيد تعقيدات الوضع. المانحون العرب يتحدثون عن منح وقروض ميسرة ويمسكون عن فرض أي شروط مهما كانت خفيفة وذلك خوفاً من أن يصطدم ذلك بسياساتهم المقدسة و لهادفة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية. للآقطار الأخرى.

خلال إحدى زياراتي إلى واشنطن إلتقيت بالدكتور شعلان مدير القسم الأفريقي بالصندوق في ذلك الوقت ومساعديه. كنت مصحوباً بالسيد أمين سيد أحمد من وزارة المالية، وكان وقوع مواجهة خفيفة برغم أنها ذات أهداف أصراً يتعذر تفاديها، وبالطبع لم أزعج أن سياساتنا المالية فعالة ورأسخة بل كنت وجهة نظري أن سياسات صندوق النقد الدولي أحادية الجانب ومسؤولية الصندوق هي تقديم المشورة لأعضائه من الدول الصناعية والسامية فيما يختص بالسياسات والأوضاع المالية خاصة في التعاملات المشتركة. إدارة الصندوق كان يجب أن تكون على إدراك كامل بمأزق البنوك الأوروبية والأمريكية والذي يتمثل في ضرورة القيام بإعادة تدوير Recycling فوائض رؤوس الأموال النفطية وأن يكون بنفس القدر على إدراك بأن أحد المنافذ الرئيسية وربما لمنفذ الوحيد هو دول العالم الثالث. القسم الأفريقي بالصندوق كان يعرف جيداً الجهود المبذولة في مجال التنمية بالسودان والصعوبات التي كانت تواجهها. البنوك الأجنبية كانت متلهفة لإعادة دورة رؤوس الأموال الفائضة وتريد التخلص من تبعات رؤوس الأموال الضخمة غير المستخدمة لذا لم تتصرف كشريك مالي مسؤول، والصندوق كان واعياً بحقيقة أن بلداً مثل السودان عندما يكون في ضيق مالي لا تكون خياراته متعددة. كانت النتيجة حدوث عزو بواسطة البنوك الأجنبية، وتحولت رؤوس الأموال الفائضة المتراكمة إلى دول العالم الثالث في شكل قروض. هكذا إرتفعت المديونية إلى مستويات تجعل الوفاء بالتزاماتها مستحيلاً، وكان لا بد من قيام الصندوق بإعادة جدولة هذه الديون.

المواجهة لم تكن متكافئة، بحثنا عن صندوق النقد الدولي فلم نعثر عليه. علاوة على ذلك، عندما قام السودان بمحاولات من خلال التعاون مع بعض الدول الصديقة ليخفف عن نفسه، كان صندوق النقد الدولي وحسب ما قيل يقف في طريقه. المدير ومساعدوه كانوا يستمعون في صمت ويتحدثون قليلاً، لكنهم بكل وضوح كانوا مصممين على الإستمرار في سياساتهم.

فيما بعد وفي نفس العام ذهبت لحضور إجتماع يتعلق بإعادة جدولة ديون السودان المعلقة في باريس. المديونية قفزت إلى إثني عشر بليون دولار، كانت الصعوبات في

اجتماع شاركت فيه الدول المانحة وممثلون للبنوك ذات الصلة بالموضوع. القيت كلمة قصيرة واحتتمت قائلاً بحتاج لاتنين ليكون هناك دين هالك ، اثارت كلمتي هجوماً وسماً، ووصفني بعضهم بأنني وزير من حدى دول العالم لثالث لا يقر بالجميل. ستمرت مشكلة دون العالم الثالث المجددة إلى يومنا هذا لتصبح موضوعاً مشتتلاً على الساحة المالية العالمية.

أصبحت مستشاراً اقتصادياً لرئيس الوزراء:

لأسباب لا أعرفها حتي اليوم قام الرئيس نمري بتعيين كل من السيد الرشيد الطاهر رئيساً للوزراء والسيد منصور حالد معاعداً لرئيس لجمهورية. لكن هذه تعيينات خفت في ذهني تطباعاً قوياً لأنها كانت تشير إلى حدوث تغيير في توجه الرئاسة وأساليبها وكان من الواضح أن الاثنين السيد الرشيد والسيد منصور تعاوننا هي تشكيل مجلس الوزراء الجديد وملء المناصب الهامة الأخرى، وهو ما عرف فيما بعد بانقلاب الرشيد ومنصور قصير الأجل، على الرغم من وجود فتاعة بأن الرئيس نمري هو الذي خطط لكل ذلك.

وبالطبع كان هناك تعديل وراى، وعينت مستشاراً اقتصادياً لرئيس الوزراء.

كتب علي معرفة جيدة بالسيد الرشيد الطاهر. وعدد قليل كان يعلم أننا تجمعنا صلة قرابة، فهو سياسي قدير ومهذب إلى درجة تجعله واضح الخجل. عندما دخلت إلى مكتبه لتهنئته، طلب منى أن أعبر بوضوح عن ردود فعلي تجاه التغييرات، أخبرت رئيس لوزراء بأن مستشاره الإقتصادي هو وزير المالية، وحلق منصب لمستشار إقتصادي يمكن أن يحل مشاكل التعديل الوزاري لكنى أتخيل بوضوح حدوث نزاعات مع وزارة المالية وهو كرئيس للوزراء سوف يعنى أكثر بسبب ذلك. حسب تقويمي للوضع بصورة عامة توقعت أن تكون الأوضاع الناتجة عن عملية إعادة الترتيب وصاعاً قصيره الأجل. لم تكن معرفتي جيدة بالتيارات الخفية المتواصلة داخل النظام وبالطبع لم أكن مشاركاً فيها. لم يكن لدى الوقت الكافي كوزير للمالية لاطلع على مثل هذه الأشياء. ولا أملك الصفات الشخصية أو المزاج والنيول الطبيعية لتأثيرتها. على لصعيد الشخصي، أخبرت لسيد الرشيد بأنني كنت مصمماً علي الإستقالة وأننى علمت الرئيس بذلك بواسطة نائبه اللواء الباقر قبل فترة طويلة. لكن إحترامى للسيد الرشيد وحرصى على نجاحه جعلنى أنراجع عن الإصرار على الإستقالة فكان علي الإنتظار لعين عودة الرئيس نمري إلى مكتبه لأسلمه إستقالتي



(١) د. هبيل النعم القيسوني نائب رئيس الجمهورية ووزير المالية والاقتصاد المصري.
(٢) مامون بعيري - (٣) د. حامد السامح، في إحدى الزيارات للقاهرة.

لم يكن تشاري بالتشجيع الرئيس التنفيذي على أن ييسر من تسليمه من قبل الرئيس
إبتسم رئيس الوزراء السيد الرشيد إبتسامة عريضة فهو من نواح عديدة رجل عظيم
بعد مرور أشهر قليلة عاد الرئيس نميري ليشغل مكتبه القديم. همت بتسليم
إستقالتي فتم قبولها من غير ما إبطاء.
مشروع العقارات الكويتي:

يشار عادة للعلاقات المتتارة التي أقامها الرئيس نميري مع الدول العربية، وتذكر
بكل العرفان المنح السخية التي قدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.
كان التعاون الإقتصادي مع دولة الكويت يقوم على أساس تنفيذ مشاريع محددة،
وذكرنا سابقاً مصنع سكر كنانة والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي ومشروع
فندق هيلتون بالخرطوم. كانت دولة الكويت قد تولت أيضاً عدداً من المشاريع التي
تختص بالخدمات الإجتماعية بجنوب البلاد وقامت بتنفيذها مسحة للسودان. ولن تكتمل
المائمة إلا بسطور قليلة عن المشاريع العقارية الكويتية بالخرطوم.
أقامت دولة الكويت شركة متخصصة للتنمية العقارية في الدول العربية. أجريت
مباحثات في الخرطوم مع المدير العام للشركة، والتفاوض مع الكويتيين الذين يزورون البلاد
دائماً يكون عملياً وفعالاً تقوده بثبات رغبة قوية وسخية في الإستثمار في الدول العربية.
العناصر الرئيسية للإتفاقية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ١ - تتعهد حكومة السودان ببيع موقع حديقة الحيوان القديمة بالخرطوم للشركة وهي
قطعة أرض محاذية لفندق السودان.
عسي الحكومة أيضاً بيع قطعة واسعة من الأرض بها مشتل زراعي تطل على النيل
لأبيض جنوب فندق هيلتون وبالقرب من نقطة التقاء النيلين وقريبة أيضاً لحديقة
الحيوان القديمة والموقعين من مواقع الدرجة الأولى، والمنطقة تعد من أفضل مناطق
لخرطوم.
- ٢ - السعر الذي يجب أن تدفعه لشركة للحكومة هو خمسون جنيهاً سودانياً للمتر
المربع.
- ٣ - تتعهد الشركة بتطوير الفنادق ومباني الشركات والمكاتب التجارية وربما لمباني
السكنية.
- ٤ - الإحتياجات لصحفة من مواد البناء تقوم باستيرادها الشركة لتشييد لمباني حسب
الخطة. لا تمنح إي امتيازات للشركة وعلى الشركة دفع كل الرسوم والجمارك
المفروضة على الواردات.

٥ - إضافة إلى ذلك إتفق على وجوب إتصال الشركة بالحكومة كخيار أول في حالة رغبتها في بيع ممتلكاتها.. وأن يكون سعر البيع للحكومة هو نفس السعر الذي دفع للحكومة عند الشراء.

سلم المشروع لمجلس لوزراء في صيغته المذكورة فدار نقاش ساخن حول السعر المتدنى للمتر المربع (خمسون جنيهاً) عبر العديد من الأعضاء عن رأيهم فأشاروا إلى أن هذا السعر متدن، وضحت للمجلس أن المشروع بأكمله عبارة عن صفقة تجارية متكاملة وأن هذا الحجم من الإستثمارات ليس في متناول اليد. كما أن تطوير مدينة الحرطوم في حاجة للمباني التجارية والسكنية ومباني الضادق التي سوف ينفذها المشروع. والسعر الذي حدد لبيع الأرض ليس ضئيلاً علي أية حال وهو يتوافق مع تقديرات السوق. أخيراً أجاز مجلس لوزراء المشروع.

بعد أيام قليلة كانت هناك أحديث بأن وزير شؤون الرئاسة وهو صديق مؤتمن للرئيس يبدو متحفظاً وكتوماً وقلما يدلى بتصريحات عامة. كان يتحدث بوضوح عن السعر المنخفض للأرض وعن قدرته في الحصول على أسعار أعلى والكلمات الإنفارة التي كان ينطق بها دكتور بهاء تعتبر إشارة إلى ما تفكر فيه الرئاسة.

خلال مرافقتي للرئيس في زيارة رئاسية للولايات المتحدة. عيّن أن إتفاقية الكويت قد تمت مناقشتها في مجلس الشعب وأنها قد رفضت.. كان السعير المنخفض للأرض هو السبب الرئيسي في رفضها.. لكن الطريقة التي وصلت بها الإتفاقية إلي مجلس لشعب لم تكن واضحة. وربما لعب رئيس لوزراء دوراً في تسليمها للمجلس. لم اهتم كثيراً بما حدث هالأمراً بالنمسة لي كان يعني مزيداً من خيبة. لامل في عملي بوزارة المالية.

خلال الزيارة لرئاسية لطويلة للولايات المتحدة كنت في حيرة شديدة حول الأسباب التي دعت إلى اختيارى كأحد الوزراء المرافقين للرئيس.. هالميرانية السوية التي قمت ببعدها أمام مجلس الشعب، وبالرغم من وجود اثنين من وزراء الدولة بالوزارة كان على كورير رئيسي أن أقف على أحارة الميرانية. أحييت الميرانية في غيابي رغم أن ذلك كان مصحوباً ببعض الصعوبات. أثناء الرحلة الرئاسية طلب مني حضور اجتماع للرئيس نميري مع المدير العام لصندوق النقد الدولي.. كان مدير لصندوق يجد مساندة من مدير القسم الأفريقي في شكواه من عدم تعاون وزارة المالية بالسودان مع الصندوق.. وباختصار كانوا يندشون الرئيس قبل الوصفة الشهيرة للصندوق. كانت

هناك محادثات قد دارت بالحرطوم بيني ومدير القسم الأفريقي.. وهي في الواقع جلسات نقاش عديدة.. وكنا كثيراً ما نختلف في الرأي.. لكن تلك المحادثات لم تتعرض للانحياز علي كل حال. قال الرئيس نميري بلباقة وعلى نحو مطابق للحقيقة انه لم يتأخر اخطاره بأي معلومات عن الموضوع.

كانت هذه تجارب يمكن تسميتها بلطف في التعبير بالتيارات الخفية لثورة مايو، بالإضافة إلى تجارب عديدة أخرى قبلها وبعدها.. وبصراحة أكثر يمكن القول بأن الأمر كله كان مكائد سياسية. عندما التقيت بصديقي القديم المحامي أحمد سليمان وهو سياسي متمرس وقدير ولادع قال وهو يعارض إنني خلال سنوات ثورة مايو كنت كالأطرش في الزفة" كان يشير للتيارات الخفية وهو إما أنه استطاع تخمين ما يدور في الأروقة السرية للنظام أو كان علي علم بها. ابتسمت وقلت له "دنت النهاية!".

إعدام القائد والفكر الإسلامي محمود محمد طه،

كنت ضمن العديد من الناس الذين تحركت مشاعرهم وروعوا بالطريقة التي تمت بها محاكمة وإعدام القائد الإسلامي محمود محمد طه، وعلى الرغم من أنني لم ألتق به كنت عادة أسمع عن أفكاره وقرأت له كتاباً أو كتابين. كان لا يظهر كثيراً في الأماكن العامة وأظن أنه كان معروفاً فقط لابناء جيله وأتباعه. وكنت أحياناً أشاهدهم يوزعون كتبياته في الطرق واليادين أو يخاطبون مجموعات قليلة من الناس. لم أقرأ في كتبه شيئاً يشير السخط من وجهة نظر إسلاميه ولم تكن توحى إلي إثارة المن أو التحريض ضد الحكومة. وأفكاره قد تبدو غريبة ومتصارية مع توجهات الجماعات والطوائف الدينية الأخرى. لكن حسب رؤيتي للأمر لم يكن في أفكاره ما يدعو لاتهامه بالردة والحكم عليه بالإعدام.

كان معروفاً لدى الجميع أن المحكمة التي نظرت في الإتهام الموجه ضد الأستاذ محمود محمد طه، كانت مؤلفة من قصاة ينمون إلي جماعات إسلامية مختلفة. جماعات كانت تجهر بعدائها لأفكار وتعاليم الأستاذ محمود. عندما واجه الإتهامات أمام المحكمة رفض الدفاع عن نفسه ولم يكن له محام لينتولي الدفاع عنه، وحسب تحليل بعض القصاة الموثوق بهم لاحداث تلك المحاكمة، قصاة لم يشاركوا في محاكمته ولا يؤيدون أفكاره، كانت اجراءات المحكمة مثيرة للسخرية من القضاء.

أخيراً، قررت المحكمة بالإجماع أنه مريد وحسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية يجب إعدامه. وحسب آراء العديد من الإسلاميين هناك التباس في التفسير الإسلامي

سلطات إحازة ورفض وتغيير حكم المحكمة، كان بإمكانه إطلاق سراح المرشد الإسلامي
أعتبار كبر السن أو إصدار قرار باعتقاله تحفظياً هي منزله، لكن كان من سوء الطالع
أنه وافق على قرار المحكمة.

الأستاذ محمود محمد طه، وهو مهندس حسب تعليمه ومهنته وشيخ يبلغ من العمر
ستة وسبعين عاماً تم إعدامه في ظل ترتيبات أمنية مكثفة غير عادية، وكانت هناك
حاديث بأثر جثمانه حمل بواسطة طائرة إلي مكان قصي ليتم دفنه دون علم أسرته.
وكرجل شارك في مجلس الشعب وحكومات مايو أعتبر عملية المحاكمة والإعدام
عملية يستحيل الدفاع عنها من وجهة نظر الشريعة أو حتي أي قانون علماني. ولم يكن
هذا العمل أي مبررات تقرها الفطرة السليمة المألوفة.

إعتبر كثير من السودانيين داخل وخارج البلاد، هذه الحادثة نقطة سوداء في تاريخ
سودان.

إمام الرئيس نيمري،

في عام ١٩٨٢ قرر الرئيس ميمري تحويل شمال السودان إلى مجتمع إسلامي
فيبقى وكامل فأعلن عن قوانين عرفت فيما بعد بقوانين سبتمبر الإسلامية. أعلقت
بارات وحظر استيراد المشروبات الكحولية، وتم التحصن من محزون كبير في النيل
عنت ألعاب القمار في الأندية الخاصة، فرضت عقوبات الحدود علي المذنبين بالسرقه
الإختلاس من المال لعام. وقبيل إدخال العمل بقوانين الشريعة الإسلامية أصبحت
يحول الإسلامية للرئيس نيمري واصحة. حرص علي وراثته وكل مساعديه ما سمي
سلوك الإسلامى القويم وتتمثل عناصره في تحريم الخمر والميسر وغيرها.

يعتبر السودانيون أنفسهم وبالفطرة أمة ذات ورع وتقوى وممارسة إسلامية فاصلة.
ديهم اعتقاد راسخ بأنهم أمة سامقة تتفوق على غيرها في العالم الإسلامى بانتشار
قيم الإسلامية الرفيعة والنبيلة المتمثلة في الحنو والشفقة والتسامح وإحترام حقوق
نفسان. لم يعترض أحد على حق الدولة في فرض تعاليم الشريعة، لكن غالبية
سودانيين وزعماء الطوائف الدينية الرئيسية لم يوافقوا على الممارسات الإرهابية
حكومه واعترضوا على الطرق التي تعمل بها أجهزتها ووسائل إعلامها فهي كأنها كانت
تكم أمة من المدمنين والمقامرين واللصوص والمتشردين.

تلك كانت أيام الذمير الأخلاقي، الآلاف من السودانيين يتابعون بانتظام كل صباح أخبار إذاعة أم درمان لمعرفة آخر ما تم من إعتقالات ومقويات في حق نساء ورجال شباب وشيوخ تذاع أسماؤهم بالتعمد لتروع وتفضح أسر وأصدقاء وأقارب في مجتمع متضامن كالمجتمع السوداني.

بعد نهاية ثورة مايو نتيجة لاستفاضة الشعب السوداني في أبريل ١٩٨٥، أصبحت قوانين سبتمبر منبودة باعتبارها لا تمت للإسلام بصلة، ولم يقدم أي من الأحزاب علوي الدفاع عنها أو حيي النحمر عليها. وزعيم إسلامي في مستوى السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة وهو حزب يمثل أكبر الطوائف الدينية في البلاد، وصف تلك القوانين بأنها لا تساوي الحبر الذي كتبت به. فمن الجلي أن هذا الوصف لا يمثل رفضاً لقيود الإسلام النبيلة السامقة بل هو رفض للممارسات والفهم الذي تم تطبيقه.

الأيام الأخيرة لثورة مايو،

في عام ١٩٨٥ شاركت في لإجتماع الذي ربما كان الأخير للإتحاد الاشتراكي السوداني وقد كان الحزب السياسي الوحيد في الساحة السودانية آنذاك. كان الإتحاد الاشتراكي السوداني هو حزب الحكومة فرئيسه هو الرئيس نميري نفسه والقياديون من أعضائه هم الشخصيات ذات النموذ والمفكرون السياسيون والأيديولوجيون لثورة مايو.

كان المناخ العام للإجتماع يسوده التوتر، وهناك بدمر وشكاوى كانت تركز على الفجوة المتسعة بين الفقراء والأغنياء وارتفاع تكاليف المعيشة، لم يكن هناك ما ي تهدد سلطة الرئيس نميري والذي ظل يحكم لحوانى ستة عشر عاماً فهو يحكم قبضته بثبات كانت هناك تسوية للخلافات وصالح مع بعض زعماء الأحزاب المحلولة وقد حضر بعضهم ذلك الإجتماع كانت الحكومة بتوقع انضمامهم للإتحاد الاشتراكي، ورغم أن أحزابهم لسياسية كانت محظورة رسمياً إلا أن إحلاصهم لمبادئهم وتنظيمهم بقي كما هو لم يمس سوء.

كان أمراً واضحاً أن ثورة مايو بقيادة نميري تعمل تحت تأثير نفس الأوهام التي كانت عاشتها ثورة نوفمبر، فالحكومة تبدأ الأمر كله بقرار بسيط تستغل فيه سلطاتها وتقوم بحظر الأحزاب القديمة، من ناحية أخرى، تستمد الأحزاب الرئيسية سندها الجماهيري من الطوائف الدينية الرئيسية وهي طوائف ذات معتقدات راسخة ونظام إجتماعي قوى التماسك. تضم الأحزاب أيضاً العناصر المخلصة من الذين جمعت بينهم صداقات قديمة فتوحدوا وهم يخوضون نضالاً تاريخياً في فترات حرجة لتحقيق

أهداف وطنية عالية ونجيلة وهو كل ذلك للحفاظ على الهوية وتأكيد الانتماء لقيم الوطن، والقوة التي يتمتع بها زعماء الطوائف تنشأ من الولاء الديني للطائفة وللأسرة التي تنزع الطائفة وتجمع شعبها، فالطائفة إذاً جسد متماسك لا يمكن تفكيكه بقرار أحادي الجانب تصدره الحكومة. الإصلاح، وهو أمر وشيك والبلاد في حاجة ماسة إليه يجب أن يبدأ من داخل هذه الأحرار. والراحل السيد اسماعيل الأزهرى بلغ تلك المنزلة الرفيعة التي أشد بها الجميع بدائه ومنابرته وصبره وحلمه، وهو ما توح بتحقيق الاستقلال وإحلاء القوات الأجنبية المحتلة عن السودان.

خلال إجتماع الاتحاد الاشتراكي ألقى الرئيس نميري كلمة إعتبرتها غير ملائمة له ولثورته، ويبدو أنه أخطر بشيء من الشائعات والتيارات الخفية، كان يركز في كلمته على ذكر رجال هم وأسرهم يتمتعون بأوضاع إجتماعية عالية، وتمتعهم بمستويات معيشة مرفهة في سكهم وملابسهم، وواصل موضوعه العميم الذي يعكس سلوك الدين يميلون لاحتقار من هم في وضع إجتماعي أقل. كانت كلمة الرئيس مشؤومة ولطحت صورة طيبة عنه ظلت نقية عبر السنين وسمعة حسنة، حيث اشتهر بحبه للتواضع والكياسة البالغة وتمرده ضد منح الإمتيازات. كان المستمعون مصعوقين وهم يستمعون إلى كلمته في إندهاش، كانت الشائعات فيما بعد تدور حول تبدل شخصية الرئيس بتحد السبب في ذلك بأن السلطة مفسدة وتصف أيضاً إن السلطة المظلمة تفسد شاداً مطلقاً.

بعد الإجتماع بوقت قصير سافر الرئيس ليتلقى العلاج في الولايات المتحدة.

تخلفه نيريل الشعبية ضد مايو (١٩٨٥)،

الاستمارة الشعبية ضد مايو ١٩٨٥، كانت إنفجاراً لكل ما يحمل هذه الكلمة من معنى السرعة والتنظيم كان دليلاً على وجود إعداد سرى سبق الأحداث ففي غياب حرية التجمع والتنظيم لم يكن هناك حيار آخر. كان المسرح الرئيسي للأحداث هو شارع قصر وميدان الشهداء أمام قصر الرئاسة وكان يمكن مشاهدة الحركة من أسطح لبني العالية القريبة من المكار وخاصة من مكاتب شركة الخطوط البحرية السودانية. بدأت الاحتجاجات بأعداد كبيرة من الأطفال المشردين عرفوا في السودان باسم الشماسة وهم مجموعات من الأطفال لا مأوى لهم وغالباً ما يقاسون الجوع لكنهم سير ميايّن للتخريب. في اليوم التالي كانت هناك مواكب واحتجاجات شاركت فيها مجموعات هائلة من المواطنين، تقدمهم نقابة الأطباء بملابسهم البيضاء الناصعة

واتحادات المهنيين الأخرى. تواصلت الاحتجاجات في الأيام التالية بصورة متزايدة. كان اللواء عمر محمد الطيب نائب الرئيس يتولى مقاليد الأمور بعد سفر بعيري للولايات المتحدة فنادي هو وقادة الإتحاد الإشتراكي لمسيرة مصادة في ميدان الشهداء (سموها مسيرة الردع)، لم يلب ذلك النداء سوى عدد قليل جداً من الناس فأقتصر الجمع على القادة المسؤولين في الإتحاد الإشتراكي وعدد قليل من الوزراء. في نهاية الأمر كان الجيش عصباً حاسماً ينضمّاه لقادة الإنتفاضة.

ولابد أن يكون الرئيس قد تلقى نصائح بالعودة من الولايات المتحدة، لكن يبدو أن السلطات المصرية نصحتة بعدم مواصلة السعي بالعودة إلى الخرطوم، فالطيار كان محتلاً بواسطة العناصر المعارضة.

أصبح الدكتور الجزولي رفع الله رئيس نقابة الأطباء رئيساً للوزراء، وتولى الفريق عبدالرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام رئاسة المجلس العسكري الإنتقالي (MTC)، فأصبح هي الواقع رأس الدولة.

وكثير من الناس يعتقدون أنه لو نَحَح الرئيس بعيري في العودة لخرطوم لاستطاع قلب موازين الأمور، فقبل سنوات قليلة استطاع بالخداع والحيلة أن يتغلب على قادته العسكريين في مواجهة مفتوحة فأثبت خبرته ومكره في التعامل مع التمرد وقهره الأوضاع التي خلقتها الإنتفاضة كانت أوضاع تختلف تماماً، فهي ثورة جماهيرية وليست إنمعاراً لعدة عسكريين معزولين.

لمشير سوار الذهب ورملاؤه دخلوا التاريخ بكونهم عساكر استولوا على السلطة ثم تآرلوا عنها للمدنيين مصريين علي حياء. نتجابات لكل لأحزاب في الموعد المحدد لها. إنتقل السودان للأمام ودخل إلي هذه المرحلة لينعم للمرة الثالثة بنظام ديموقراطي. لكن تواصل دوران البلاد في حلقة مفرغة ويضع إن ظاهرة لحكومات الديموقراطية التي يعقبها انقلاب لا زالت مسمرة.

نور الإعلام في الحركة الوطنية:

عندما يكون هناك قدر كبير من حرية التعبير، فهناك دائماً كثير من الأحاديث السخيفة، هكذا قال ونستون تشرشل.

كأن هناك عدد من الصحف السودانية الخاصة في ذلك الوقت (الحمسيديات)، صحيفة الرأي لعدم كانت تتميز باعتدالها ودقتها، كان يملكها ويقودها الوطني البارز السيد اسماعيل العقباني، وبعيداً عن الاعتدال نجد صحيفة "الصرخة" التي كان يملكها

ديرها السيد عبدالله رجب وهو وطني حقق نجاحه بجهوده الذاتية. بجانب صحف
حزب، السياسية هناك صحيفة "السودان الجديد" أقدم الصحف هذه الصحيفة كان
لكها، ويشرف على تحريرها السيد أحمد يوسف هاشم الذي إشتهر بكتاباته المثيرة
قالاته الملتهبة.. وكان يعرف بـ «أبو الصحف».

كان السيد بشير محمد سعيد يعلم حاجة السودان إلى صحيفة يومية حديثة فتقدم
صدر صحيفة "الأيام" اليوميه يساعده إثنان من الصحفيين البارزين هما السيد
محبوب محمد صالح والسيد محبوب عثمان. جاءت "الأيام" إبتكاراً وتجديداً رحبت به
صحافة السودانية فأصبحت أنموذجاً في إخراجها ومصداقيتها واحترامها لحرية
عبير عن الرأي.

تخرج السيد بشير محمد سعيد في قسم الآداب بكلية غردون التذكارية، وهو حسب
نفته تربوى عمل بالتدريس في المدارس السودانية لسنوات عديدة وشارك في تحرير
حلة الصبيان إحدى إصدارات وزارة التربية، نال تدريبه وخبرته في مجال الصحافة
دن. وبناء على انتشارها وتغطيتها للأحداث وحوادة ومواصفات النشر أصبحت
أيام خلال فترة قصيرة الصحيفة الرئيسية في السودان.

وبعد رحيل السيد بشير محمد سعيد عن عالمنا حزن عليه المثات من أصدقائه
تربين الذين شجعهم ورتماهم خلال حياته العملية. كان رحيله ضربة شخصية بالنسبة
لأن ذلك كان يعني نهاية حزينة لصداقة استمرت لأكثر من أربعين عاماً.

والسيد بشير سوف يذكر دائماً كرجل صاحب رؤية عظيمة وولاقة يحسد عليها،
ذكر كرجل صبور وشجاع لما تحمله خلال مرضه الأخير الذي ودي بحياته. كان وطنياً
حمساً في الدفاع عن وطنه ولا يقلل من شأن أي مهمة يريد القيام بها وكان لا يعرف
منحيل، وقد إحتفل بذكره كصحفي بارز قادة اتحاد الصحفيين السودانيين لسنوات
يدة.

والدور الذي لعبه صحيفته "الأيام" في حشد النأييد لتحقيق الإستقلال هو دور لن
سى رغم أنه نادراً ما يشير إليه. عبر صداقته الحميمة مع رئيس الوزراء الراحل
سيد إسماعيل الأهرى وبعض مستشاريه، لمقربين لعب السيد بشير دوراً عظيماً في
سبق الإستقلال. وكنت أنا شخصياً أشاهد جهوده عن قرب وهي جهود يجب أن
جل بعرفان صادق وب تقدير عظيم.

وعكس ما اقتضت سابقاً من أقوال المستر ونستون تشرشل، فالأيام نادراً ما تعطى

أحاديث سخيفة للقراء السودانيين.

التقاعد الجزئي

عندما تركت الحكومة في عام ١٩٧٧ لم يكن تقاعدي تقاعداً كاملاً لأنني واصلت

العمل كرئيس لعدد من المؤسسات منها:

البنك التعاوني الإسلامي

خلال تجربتي في البنك التعاوني كنت أرى أن المشكلة لا تتمثل في التمويل، لكنها مشكلة وطنية تتعلق بالإدارة والإقتدار للحماس والمساندة للحركة التعاونية من قبل أعضاء ينتمون إلى جهات متباينة. ومع إن التمويل لا يمكن إعتباره تمويلاً سخياً فقد كانت تتحمله الحكومة مباشرة وكان دائماً يفي باحتياجات الأنشطة التعاونية المحدودة. كانت الحكومة تحترم التزامها بتشجيع الحركة التعاونية باعتبارها أداة إقتصادية وإجتماعية تسهم في رفاهية المجتمع وتقدمه. خلال أيامي كرئيس للبنك التعاوني كانت الحركة التعاونية تتعامل مع المستهلكين والمنتجين إضافة إلى أنشطة تجارية محددة. وبجانب المواقف الإجتماعية التي تعطل تقدم الحركة من إقتدار للمهارات الإدارية وغيره، فالاحيازات المحدودة التي حققتها الحركة التعاونية لا تشجع أي حكومة علي إصماد موارد مالية إضافية لها أو تقديم الدعم المعنوي. لكن، ربما كان إنشاء البنك التعاوني يهدف إلي تهدئة الضغوط السياسية المتزايدة بواسطة زعماء الحركة.

الخطوط البحرية السودانية

شركة الخطوط البحرية السودانية هي من الشركات الحكومية القديمة سبباً، ولدت في البداية كمشروع مشترك بين حكومة السودان وجمهورية يوغسلافيا الفيدرالية. كان أحد أوائل رؤساء مجلس إدارتها السيد اسماعيل بخيت وهو إداري قدير من رجال السلك الإداري السوداني. ورغم أن اسطولها كان صغيراً وخطوطها محدودة كانت الإدارة المالية للشركة ممتازة تركز نشاطها في مجال الإستيراد والتصدير في السودان فكان لذلك أثره في تنشيط التبادل التجاري الذي كان ضعيفاً في ذلك الوقت. خلال سنوات قليلة غادرت السودان الكوادر الفنية اليوغسلافية وتم تسليم الشركة للسودانيين الذين درسوا بالأكاديمية البحرية بيوغسلافيا.

عندما توليت منصب رئاسة الشركة كانت تعاني من صعوبات مالية. وكان واضحاً في ذلك الوقت أن المنافسة مع الشركات الدولية إضافة إلى التدهور الواضح في تجارة

الإستيراد والتصدير في السودان. كانت هي لأسباب لرئيسية لمشاكل الشركة. وهناك شكوك أيضاً بوجود بعض المشاكل الفنية إلا أن ذلك لم يكن و ضعاً. طلبت الشركة من جهة استشارية متخصصة القيام بدراسة كاملة لأنشطة الشركة

بعد إكمال الدراسة أشار تقرير الجهة لإستشارية إلى كفاءة العمليات الفنية بالشركة. ومن الساحة الادارية فإن العاملين بالشركة يتميزون بالكفاءة وسبق أن تلقوا لتدريب المناسب. كانت لنفس نفسها بحالة جيدة وتسير أعمال صيانتها ومتابعاتها الفنية بصورة منتظمة. فيما يحتصر بالمنافسة مع الخطوط الدولية. كان للإستشاريون يركزون على بذل جهد أكبر في العمل مع الدول العربية. كان نجاح الشركة وزيادة إيراداتها المالية يعتمد أساساً على تجارة الإستيراد والتصدير في السودان والتي بدورها كانت تتأثر بهيكل المدفوعات بالبلاد والذي لم يكن للشركة تحكم عليه لاحظ الإستشاريون كذلك أن محصنات لوطائف العيادية البحرية بالشركة والتي تصمم القباطية والمهندسين كانت تفوق ما تسمح به الشركات لأوروبية مماثلة لنفس الدرجات الوظيفية. كان العاملون بالقسم البحري للشركة يتلقون حراً من أجورهم بالعمل الصعبة وهو تعويض معقول عن المتاعب التي يواجهونها وهم يحجرون شهر عديدة في المياه والموتى الأجنبية لكن عندما بدأت قيمة العملة السودانية في التدهور السريع أصبحت الرواتب التي تصرف بالعملة الأجنبية تعبيراً إيجابياً عظيماً. ولم يكن من السهل التخلص من هذا العبء المالي الكبير ولأن الموضوع يتعلق بالدخل الشخصي للعاملين فإن التفاوض مع ممثلهم أصبح صعباً للغاية وأخيراً تم التوصل إلى تفق يتم بناء عليه تجميع استحقاقات العاملين من العملات لصعبة إلا أن هذا الإجراء لم يكن له أثر و صبح.

القروض التي تم لإساق عليها لتوفير التمويل اللازم لعملية شراء السفن تعتبر من أكبر المشاكل. وأذكر أن حكومة الدنمارك كانت دائمة لسخط عندما سالت عن بعض استحققاتها عمداً بأن جزءاً من لقرض كان قد خصص لبناء السفن في أحواض دنماركية أما الديون المؤجلة لأخرى فكان عليها الإنتظار إلى أن يتم التوصل إلى حلول عالمية عامة لمشكلة مديونية دول العالم الثالث كان ذلك هو الموقف عند تركي للشركة.

البنك السوداني الفرنسي:

وهو من أول البنوك التجارية التي يملكها بالكامل ويديرها سودانيون. وتم تأسيسه عام ١٩٥٨ بأسم البنك التجاري وتعرض للتأميم لكن تمت عاداته لملاكه الأصليين تحت إسم مختلف. ورغم حدوث عدد من لتغييرات العنيفة في قياده البنك استطاع البنك أن

يعتمد على مركزه الميادي في مقدمته البحوث التجارية بالبلاد. عملت لفترة عامين كرئيس للبنك وعملت أخيراً مديراً عاماً لشركة الإستثمار بالبنك حتى تقاعدت عن العمل في عام ١٩٩٢.

شركة سكرستان:

لم أعمل لفترة طويلة في رئاسة مجلس إدارة هذه الشركة لكنها كانت كافية لتأكيد شكوكي في السياسة التي كانت نعرف بنسليم المفتاح (Turnkey) والتي اسمنها ثورة مايو خلال السبعينيات، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت بواسطة الأقسام الفنية في المصنع لم يستطع المشروع إلا بكل صعوبة أن يحقق مستوى إنتاجية يبلغ مئتين ألف طن مقارنة بالكمية التي تم التخطيط لإنتاجها والتي تبلغ مائة ألف طن للموسم.

الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لعملية نزع السلاح:

قبل الحادث المأساوي الذي أودى بحياة السكرتير العام للأمم المتحدة المسترد في همر شولد في الكنفو عام ١٩٥٩. إثر سقوط طائرته. قبل هذا الحادث بأشهر قليلة كنت قد تلصبت دعوة من الأمم المتحدة للعمل مع مجموعة صغيرة كان هدفها دراسة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لعملية نزع السلاح. بعض الدول الرئيسية كنت لها آراء متضاربة حول هذا الموضوع في ذلك الوقت تم تشكيل المجموعة من الأساتذة الإقتصاديين من دول مختلفة. البروفيسور يولتين من الإتحاد السوفيتي ليونتييف من الولايات المتحدة، لانيق من بولندا، بالاصفة إلي عدد من الأساتذة المشهورين من المملكة المتحدة، الهند وباكستان. عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات استمرت لفترة أسبوع في مدينة نيويورك وسلمت تقريراً موجزاً للسكرتير العام للأمم المتحدة بعد أن وقع عليه كل الأعضاء. كان التقرير يشير بليحاز إلي أن عملية نزع السلاح ستعود بفوائد اقتصادية واجتماعية لا تحصى. لم تعقد اللجنة أي اجتماعات أخرى ولدي حساس بأن ذلك التقرير مات مع موت السكرتير العام للأمم المتحدة.

وبعد مرور سنوات عديدة على هذا الحدث كن سباق التسليح بين القوي العظمى يتواصل خلال الحرب الباردة، ودول العالم الثالث تنمو الأموال الطائلة في شراء الأسلحة في السنوات الأخيرة.

جامعة الجزيرة:

كنت رئيساً لهذه الجامعة الجديدة منذ ميلادها في عام ١٩٧٦. واستمرت رئاستي لها لفترة عشر سنوات تقريباً. وهي تعد الجامعة الثالثة في السودان بعد جامعتي الخرطوم وجوبا.

تأسست جامعة الجزيرة بمدينة ود مدني وهي وطني الصغير يعمل بهذه الجامعة عدد من الأساتذة البارزين الذين عملوا بجامعة الخرطوم لسنوات عديدة. كان لرحل البروفيسور محمد العبيد مدير الجامعة، وكان مصمماً علي أن تتجاوز جامعة الحرية كل أوجه القصور بالجامعات السودانية القديمة ووجد مساندة مخلصه من مساعديه، ومن بين الإصلاحات التي أدخلها العمل بنظام الخمس سنوات لإكمال حلقات المقرر التعميم بكلية الطب بدلاً عن نظام الست سنوات المتبع في جامعة الخرطوم. اشادت جهات دولية بما فيها منظمة الصحة لعالمية بالأداء والإمكانيات الفنية الطبية الممتازة بالجامعة. كذلك تم إنشاء كلية تقنية بهدف تأهيل أعداد مناسبة من المهندسين لمواجهة احتياجات القطاع الصناعي في البلاد. هي مجال الدراسات الاقتصادية والإجتماعية ركزت الجامعة في توجهاتها علي مشاكل الإجتماعية في المناطق الريفية خاصة منطقة الجزيرة مقر الجامعة.

كان سكان مدينة ود مدني والمزارعون بمناطق الجزيرة والمناطق فخورين بوجود الجامعة في منطقتهم، وكانوا يتابعون نموها ومستوى أدائها باهتمام إيجابي. وهي الواقع قامت العديد من الشركات وكذلك رجال الأعمال بالمنطقة بتقديم منح كبيرة ومساهمات في إكمال مباني الجامعة.

في عام ١٩٨٥ عند نهاية نظام الرئاسي تميرى التقيت بدكتور الجزولي دفع الله رئيس الوزراء الجديد وقدمت له استقالتى بحجة أن النظام الجديد ربما يرعب في إدخال دماء جديدة للجامعة. وقد قبلها إذ أن التغيير ت كنت على أى حال هي طريقها للظهور.. وبعد فقدان الجامعة للراحل البروفيسور محمد العبيد.. أعقبه هي نولي منصب مدير لجامعة الراعي القدير الدكتور عمر حجا.

شركة النيل للتأمين،

في عام ١٩٧٤ قرر السادة غاري سليمان المحامي، اللواء (أدراك) مصباح الصانق وشخصي إقامة مشروع للتأمين. قمنا بتكليف صديق آخر بتقديم الاستشارة فيما يختص ببدء المشروع وهو الدكتور صديق. أجاز السيد بدر الدين سليمان وكان وزير المالية آنذاك التصديق بالمشروع وأقيمت شركة النيل للتأمين كمشروع مشترك مع شركة تأمين هوج وروبينسون الموجودة في لندن. كانت غالبية المساهمين من الشركات السودانية والتي يتوقع أن تغذي الشركة الجديدة بالأعمال التجارية المنتظمة والمتزايدة. عملت كرئيس لهذه الشركة لفترة من الوقت ثم خلفني رميلي القديم السيد منصور

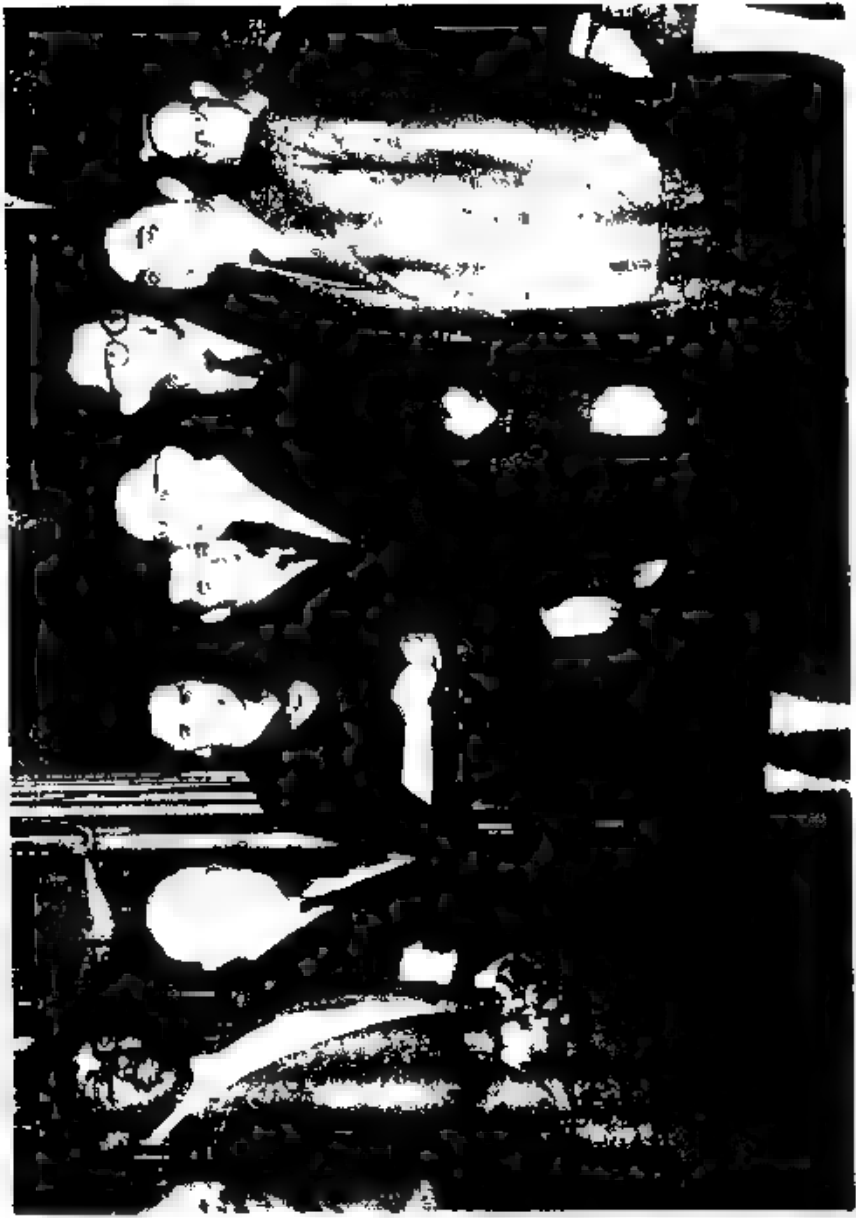
تأسست جامعة الجزيرة بمدينة ود مدني وهي وطني الصغير، يعمل بهذه الجامعة عدد من الأساتذة البارزين الذين عملوا بجامعة الخرطوم لسنوات عديدة. كان الراحل البروفيسور محمد العبيد مدير الجامعة، وكان مصمماً علي أن تتجاوز جامعة الجزيرة كل أوجه المصور بالجامعات السودانية القديمة ووجد مسانده مقلصة من مساعديه ومن بين الإصلاحات التي أدخلها العمل بنظام الخمس سنوات لإكمال حلقات المقرر التعليمي بكلية الطب بدلاً عن نظام الست سنوات المتبع في جامعة الخرطوم. أشاد بهات دولية بما فيها منظمة الصحة العالمية بالأداء والإمكانات الفنية الطبية الممتازة بالجامعة. كذلك تم إنشاء كلية تقنية بهدف تأهيل أعداد مناسبة من المهندسين لمواجهة احتياجات القطاع الصناعي في البلاد. في مجال الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ركزت الجامعة في توجهاتها علي المشاكل الإقتصادية في المناطق الريفية خاصة منطقة الجزيرة مقر الجامعة.

كان سكان مدينة ود مدني والمزارعون بمناطق لجزيرة والمناطق المحورية بوجود الجامعة هي مسقطهم، وكانوا يتابعون نموها ومستوى أدائها باهتمام إيجابي. وفي الواقع قامت العديد من الشركات وكذلك رجال الأعمال بالمنظمة بتعديم منح كبيرة ومساهمات في إكمال مباني الجامعة.

في عام ١٩٨٥ عند نهاية نظام الرئيس نميري التقيت بدكتور الجزولي دفع الله رئيس الوزراء الجديد وقدمت له استقالتي بحجة أن النظام الجديد ربما يرعب في إدخال دماء جديدة للجامعة.. وقد قبلها إذ أن التغييرات كانت على أي حال في طريقها للظهور.. وبعد فقدان الجامعة للراحل البروفيسور محمد العبيد.. أعقبه في تولي منصب مدير الجامعة الزراعي القدير لدكتور عمر حجا.

شركة النيل للتأمين

في عام ١٩٧٤ قرر السادة غازي سليمان المحامي، اللواء (اندك) مصباح الصادق وشخصي إقامة مشروع للتأمين. قسم بتكليف صديق آخر بتقديم الاستشارة فيما يخص ببدء المشروع وهو الدكتور صديق. أجاز السيد بدر الدين سيمان وكان وزير المالية آنذاك التصديق بالمشروع وأقيم شركة النيل للتأمين كمشروع مشترك مع شركة تأمين هوج وروبسون الموجودة في لندن. كانت غالبية المساهمين من الشركات السودانية والتي يتوقع أن تغذي الشركة الجديدة بالأعمال التجارية المنتظمة والمتزايدة. عملت كرئيس لهذه الشركة لصرة من الوقت ثم حلقتي زميلي القديم السيد منصور



مامون بين أعضاء لجنة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح في الصورة من اليمين: لوندجي من هولندا وأبو تين من الاتحاد السوفيتي، وآخرين من باكستان وآخرين من بريطانيا والهند

محجوب. وحالياً أنا عضو بمجلس الإدارة الذي يرأسه اللواء مصباح الصادق. تتمتع شركة السيلين للتأمين الآن بإدارة جيدة، وهي تعمل في ظل ظروف تنافسية قاسية فيوجد عدد من شركات التأمين الفديمه إصاهاة إلى شركة التأمين الكبيرة التي تملكها الحكومة وهي شركة شيكان.

نتمثل اكبر المعضلات التي تعترض تقدم العمل في مجال التأمين ليس فقط في احتكار شركه شيكان لأعمال لتأمين الخاصة بحكومة السودان بل بصورة رئيسية في قرار اللجنة العمومية الرقابية الخاصة بالتأمين والذي يفرض على شركات التأمين توزيع أرباحها علي من أسميهم بالمتنفعين أو المتعاملين مع أنشطة اشركة المعنية. ووجود شرط بهذه الصورة يمثل عقبة خطيرة تهدد بقاء واستمرار شركات التأمين.

الافقية الجديدة.. والمواجهة مع الشباب السوداني في أمريكا،

إذا أردنا ابتكار فكرة مثالية يمكننا أن نفترض ما نشاء، لكن يجب تضادي المستحيلات" أرسطوتل.

كل الامم تبهر في تيار الزمن وهي لا تستطيع تغيير وضعها ولا وجهتها لكن حصاد رحلتها يعتمد بدرجة عظيمة على خبرة ومهارة قادتها بزمارك.

يمكن تسميتها، وطنية أو عدا، للاستعمار أو أي اسم نريد، فأفريقي لأن تعيش ثورة. وقد عمت الكمة (الثورة) كل مكان. وانتشرت كالنار في الهشيم في الآلاف من اللغات واللهجات فله يعد من الضرورة أن تبقى إلى الأبد فقيراً وتبقى إلى الأبد مكبلاً بالقيود" السناتور جون جيندي - ١٩٥٩.

قرب نهاية الستاء في عام ١٩٩٧ كنت بالولايات المتحدة لتلقي العلاج جاء عشرة من الشباب السودانيين لزيارة ابني الأصغر أحمد عاصم بمسكن إبني حيث كنت بقيم. كان هؤلاء الشباب من رملاء أننى نذير زاملوه خلال سنوات دراسته. وجميعهم كانوا مقيمين بالولايات المتحدة منذ عدة سنوات بعضهم من خريجي الجامعات والسفص الآخر يواصلون دراستهم لكن في نفس الوقت يباشرون أعمالاً مرهمه. وبدو أنهم تعلمو التقليد الأمريكى العظيم وهو أن بواصل الإنسان دراسته وهو يعمل ليوفر كل احتياجاته بمصسه. أن أى عمل شريف لا يعتبر عاراً في سبيل تحقيق هذا الهدف السبيل لى معنى تأمين حياة لإنسان في عالم حديث أصبح معقداً واكشمته قوى التنافس.

طلب مني هؤلاء الشباب أن أجلس معهم بعض الوقت، كان لهم هدف أكبر من مجرد المجاملات. ويبدو أنهم قد حددوا مطلقاً بلسانهم، لاحظت تهذيبهم ومائة خلقهم فعرفت فيهم نموذجاً للشخصية السودانية ولفت نظري أنهم كانوا صادقين في سعيهم وبحثهم الجاد عن تلقي إجابات لأسئلة كانت تطوف بأذهانهم على الرغم من أنهم سلفاً توصلوا إلى بعض الإستنتاجات بشأنها.

خاطبني الناطق بلسان الجماعة بكل وضوح قائلاً: "بناء جيلكم والأحبال التي سبقتكم وهم أبائنا وأقاربنا يتحدثون عادة عن السنوات السابقة الجميلة التي كانت تعيشها البلاد، فالخدمات لتربية والصحية كانت متميزة وطيبة وكافية وتسير للأمام. كان المناخ العام من الناحيتين المادية والاجتماعية ممتازاً، عاصمة لبلاد الخرطوم كانت مدينة جميلة ونظيفة وكانت مكناً يقيم فيه الكثيرون من غير السودانيين الذين قدموا من دول متقدمة يعيشون ويعملون في سعادة واطمئنان. أما الآن فإن الآلاف من أمثالنا من الشباب يعيشون في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. نحن لا نملك إحصائيات لكن السودانيين من المثقفين والمهرة وغير المهرة هاجروا إلى بعض الدول العربية ودول أوروبا بمئات الآلاف بحثاً عن حياة أفضل. بعد أن فشلوا في الحصول عليها في السودان. كيف يمكن تنمية السودان في وجود هذه الهجرة الجماعية؟

وبإيجاز فإن الأجيال التي سبقتنا بما فيها جيلكم، أورثتنا القليل، فكنا أينما نتجه نواجه بمشاكل. لقد سئما عدم الإستقرار الذي تعاني منه البلاد وخطب زعمائنا الممقعة. نحن لا نرى أي ضوء في نهاية هذا النفق المظلم ولا نشعر أن هناك رؤى وطنية يمكن أن توحدنا".

قليل من الشباب تدخلوا أثناء هذا الحديث، وحتى هؤلاء تدخلوا ليؤكدوا على ما يقوله المتحدث. لم تكن مفاجأة لي أن أسمع هذه الإدانة فقد كنت أشعر دائماً بعظم الفجوة بين الأحبال. لكن جماع هؤلاء الشباب الذين تختلف أعمارهم وتخصصاتهم وربما هواناتهم وميولهم السياسية كان مفاجأة كبيرة بالنسبة لي. أحببت على تساؤلناهم بحديث عدم، فالموضوع الذي تطرقوا إليه هو غاية في الخطورة وربما يحتاج الإنسان إلى وقت للتفكير والتحليل ليعاير ويعجب بحديثه وحياد يسببان خطورة الموضوع.

عدت إلى السودان بعد أيام وكان لدى إصرار على مناقشة هذا التحدي مع بعض الأصدقاء المختارين. هذه المذكرات هي ملك خاص لي لكن التحدي الذي واجهته به تلك المجموعة من الشباب يمكن أن ينشئ فصلاً كاملاً مستقلاً في هذه المذكرات.

وطرح هذه التساؤلات للنقاش مع أصدقاء ينتمون إلى أجيال مختلفة سيكون أمراً عظيماً الفائدة في معرفة طبيعة مشاكلنا والمساعدة علي تحليلها. كنت في الخرطوم أناقش مع أصدقائي العديدين الكثير من القضايا ووجدت نفس النقاش يتكرر بيني وبين المفترين السودانيين في سلطنة عمان وفي الولايات المتحدة. وبأستثناء قليلين منهم كانت غالبيتهم العظمي أصغر مني سنأ بكثير، كان الكبار سنأ يتحدثون عن الإستقلال وعن السودان الحر كأحد إنجازاتهم. فهذه هي هديتهم العظيمة للوطن وهي لا تقدر بثمن. والنظام الديموقراطي الذي أقاموه ترك الباب مفتوحاً لأجيال المستقبل لتتعم ببلاد مستقرة. البعض الآخر يركز على التأثيرات الفاسدة للأحزاب السياسية الأيديولوجية وقادتها ويمشرونها عقبة تعترض تقدم البلاد، فهم يتحدثون عن القيم السودانية التي ضاعت وتفتي الفساد في كل مناحي الحياة ويعتبرون هذ الأمر أمراً خطيراً يقود البلاد إلى حافة الإفلاس والإنهيار. ويؤكد آخرون أن وجود مجموعات عرقية متنوعة وقبائل وطوائف عديدة هو السبب الرئيسي الذي يجعل التنمية في البلد أمراً صعباً.

بل هناك البعض الذي يؤكد بنوع من التشاؤم أنه ربما يكون من الأفضل للسودانيين التسليم بحقيقة أن الإستقلال جاء قبل أوانه بكثير.. ويتساءلون هل حان الوقت لنشع خطي إحدى جزر القمر في شرق أفريقيا وهي جزيرة طالبت بعودة المستعمرة. ضحك الأصدقاء كثيراً لكن أصحاب الإقتراح قالوا إنهم يعنون ما يقولون وأنهم يستطيعون تقديم أمثلة ومعادج أكثر لمثل هذه الحالات.

بعض الأصدقاء الذين تشاورت معهم أشاروا إلى أن المشكلة المزمنة في جنوب البلاد هي أساس الأزمة. كان عدد منهم متفائلاً ويؤكد أن المصالحة أصبحت في متناول أيدينا، وكل ما يفترض عمله الآن هو إحداث تغيير أساسي في تفكير ومواقف الزعماء في الشمال والجنوب. فعلي الزعماء في الشمال أن يتخلصوا من عقدة الإستعلاء ولكراهية المستتره. وينمى القدر على زعماء الجنوب أن يتخلصوا أنفسهم من بعض الآثار السلبية التي غرستها البعثات التبشيرية أثناء حقبة الإستعمار. أصحاب هذ الرأي يرون أن التغيير قد بدأ يحدث بالفعل وأن الأمور تسير في إتجاه إيجابي في لعسكريين. فالتعايش السلمي والإحترام المتبادل والتفاهم أصبح أمراً واقعاً. لأن الآلاف من أبناء الجنوب وجدوا ترحيباً عندما قدموا إلى الشمال هرباً من المعاناة والمكابدة بسبب النزاع المسلح في الجنوب. هناك حاجة لحلول ديموقراطية شعاعه. لكن علاقة التنمية بالاستقرار أمر يجب التعامل معه بجدية وموضوعية.

هناك بيننا من يرى أن الجنوب خنجر مسموم غرس في حسد الوطن فهو السبب في هذه المعاناة القاسية التي يعيش فيها الناس منذ أمد بعيد ويشكل عقبة كداء في طريق تقدم الشمال، هؤلاء يؤكدون بنوع من اليأس أن لوقت قد حان للبحث عن طرق ودية وسلمية لمصل الحبوب عن الشمال.

وبالنسبة لمواقف الشباب فإن بعضهم يفضلون لهجرة إلى دول بعينها بحثاً عن حياة أكثر هناءً، بدلاً من مواجهة المشق في بلادهم لخلق مستقبل أفضل، وهم يواصلون نشأ الماضي.

هذه ظهيرة مننشرة في المجتمع لسوداني وهو أمر يبعث على الأسى وينذر بمستقبل مظلم لسداد إذ، لم تتم معالجته.

هناك عدد كبير يرى أن عدم استقرار الحكومات هو سبب كل المصائب في هذه البلاد. الصراع والإقتتال الدخلى في الأحزاب السياسية، وحوادث عدد من الانقلابات العسكرية كانت عناصر حاسمة في وعزعه استقرار لسداد.

وبرغم نشوب الآراء هناك إتفاق عام على ضرورة مواجهة الحالة الراهنة بما تستحقه من اعتبار.

قبل هذه المواجهة بأسابيع كتب أعدد ورقة بعنوان لسودان على عتبة الألفية الجديدة كانت الورقة محاولة لمناقشة المشاكل الاجتماعية والإقتصادية التي تواجه السودان ومدى استعداد السودان بعد مرور خمسين عاماً على بيله الإستقلال للتغلب على تلك المشاكل، ومكانية وجود مؤشرات بمكر أن تقود إلى السياسات الحكيمة التي يجب إتباعها لتحقيق الوحدة والإستقرار والمستقبل المشرق للسداد، يبدو لي تقديم العناصر الرئيسية لتلك لورقة في هذه الساحة مناسباً لأنها ربما تقدم بعض الاجابات على القضايا التي أثارها الشباب لسودانيون

السودان على عتبة الألفية الجديدة:

أول سؤال يرد إلى الذهن: هل نحن في السودان أمة متماسكة أم أننا بناء عرضي غير منطقي لجموعات غير متشابهة من البشر تنتشر على مساحة مليون ميل مربع، أمسك بها المستعمر حزمة واحدة عن طريق التوازن الماكر خلال حكمه لهذه البلاد؟ هل هناك عملية تفكك تجري لأن وهل يمكن أن تقود إلى تقسيم البلاد إلى دويلات؟

عندما نطرح المشكلة بهذا الشكل، التصريح يبدو هذه لأسئلة محبطة ومثبطة للهمم وربما تكون مروعة في نظر البعض خاصة بعد مرور أربعين عاماً وأكثر على الإستقلال.

لكن علي الرغم من ذلك تبقى الاسئلة موضوعية ومشروعة، وهي في الواقع أصبحت تساؤلات مطروحة بصورة ثابتة بين العديد من السودانيين وهي تدعو بحق إلى إحابة جادة. دعنا الآن نشير إلى العناصر التي تحدد الأمة والقومية.

عند بروج فجر القرن التاسع عشر كانت القومية وعدا بالحرية لعدد لا حصر له من الأمم. خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية عبر زعماء العلماء عن رؤيتهم للعالم الحديد والذي تقوم علي أنقاض قوالب المحور. وعادة كان يشار إلى تحقيق الملموحات المشروعة للأمم التي تتعرض للاستعمار. في وسط وشرق أوروبا استعادت لقومية السياسية هويتها وإبتشارها بعد تفكك الإتحاد السوفيتي في أفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط بما هيها السودان فادت الوطنية السياسية في منتصف القرن العشرين إلى تحرير الدول المعنية ورحيل القوى المستعمرة

ويمكن الإستشهاد بتعريف مقبول بصورة عامة للقومية (القومية هي رغبة سياسية لمجموعات من الناس يعتقدون أنهم شركاء في الأسلاف والمصير. يرعبون في حكم أنفسهم سياسياً في مكان إرتبط بتاريخهم وتلبية إحتياجاتهم).

وربما يكون من المفيد هنا الخوض بسوسع في مصامين هذا التعريف الموجز. عندما أقول ان السودان وطني وأنا مرتبط به أكثر من أي بلد آخر فهذا ليس بسبب حماله لرنع لان هناك العديد من البلاد أكثر جمالاً. الوطن هو المكان الذي احس فيه بالانتماء. وتطبق فيه القيم في إطار السيادة والحرية. لا يستطيع الإنسان الحياة بدون هوية وكيونة ومواطنة وحقوق وواجبات داخل حدود قيمه الشخصية. ويجب ملاحظة ما حدث عند نهاية القرن العشرين من تنمية في مجال الاتصالات ونظور هي صناعة لأسلحة وفي التجارة والاقتصاد العالمي والتكنولوجيا وعلوم البيئة، كل هذه لتطورات أضعفت التمسك بالقناعات القديمة. وفي الواقع عادة يشار إلى أن العالم أصبح قرية صغيرة بعد أن ذابت الحدود بين الدول

وأي تعريف مهما كان مقبولاً يكتسب في بعض الأحيان بعداً أكاديمياً أي يصبح نظرياً.

السودان تم حكمه خلال الحز، الأعظم من القرن العشرين بواسطة سلطات لحكم الثنائي وكان يحكم كأمة واحدة، و لبريطانيون كانوا يسيطرون علي الأوضاع. بعد الوصول للحكم الذاتي والاستقلال ظهرت التهديدات التي أصبحت تحدياً لفكرة الأمة الواحدة، أصطربت مناطق عديدة في البلاد بحثاً عن هويات مستقلة، وفي الجيوب

إكتسب الإضطراب بعداً مسلحاً. هناك تدرج خفيف ومكتوم بين قبائل النوبة في جنوب كردفان وبعض قبائل الشرق والغرب ولكن ليس له أثر يذكر. إتجهت كل الأنظار إلى التمرد والنزاع المسلح في الجنوب لأن الضغوط لإفئصاوية والإفئصاوية للحرب أصبحت أمراً يستحيل تجاهله. وهي عموماً تعد مشاكل ذات علاقة بسببية بالنسبة ويمكن حلها في الوقت المناسب ووضع حد لها بواسطة الحكومات القومية.

ورث السودانيون من المستعمر كياناً جغرافياً إسمه السودان يحكم كوحدة إدارية و وحدة. وعموماً هناك تسليم عام. لأن بأن المفاهيم الحديثة أدخلها البريطانيون: هناك سيادة حكم القانون عبر جهاز قضائي وشرطة. وهناك قوات مسلحة للدفاع عن الوطن، والمفاهيم الحديثة تم تطبيقها في محالي التربية والصحة، وكلية غردون لتذكارية وخرن سار ومشروع الجزيرة، كل هذه كانت من الإنحارات المارزة، فبناء هذه البلاد في هيئة أمة واحدة متماسكة لم يكن أسراً من أهداف الحكم البريطاني. بل في الواقع كانت هناك سياسات معدية لهذا التوجه تتبع بصورة دائمة. فكان هناك تشجيع للنظام القبلي شبه المستقل. لتنازل عن الدور القوي وترك المجال مفتوحاً للعثات التفسيرية في الجنوب وجبال النوبة، إبتهاج سدسة لمناطق المغلفة هي بعض المناطق. هناك فترة طويلة من الركود قبل أن يحطو التعليم خطوات للامام أو أن تقوم مشاريع مثل مشروع الرابدي التحريري في تلك المناطق المتأخرة نسبياً.

كتب هذا الفصل في عام ١٩٩٩. وبالطبع ليس هناك فيه لبش الماضي وتوزيع اللوم هنا وهناك. ولا يمكن أن يكون هذا هدفاً للتفكير لموضوعي الذي يبني على المنطق. لكن القصد هنا ببساطة هو الإشارة إلى بعض المشاكل التي أطلت برأسها بعد الاستقلال وحلال بطور هذه المذكرات هناك إشارات بما فيه الكفاية لتلك لصعوبات والمشاكل. نحن معشر لسودانيين نتمتع بحكم انفسنا منذ لإستقلال في عام ١٩٥٦م. وبدلاً من إثارة لماضي دعونا ننظر للأمام نقامل بعناية وبدرس ونزن الأمور في عقولنا ثم نمكر مدياً في العالم من حولنا والعالم الذي تصدم وبركنا حطمه. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة في عام ١٩٤٥م. قام الحلفاء بالإعداد لخلق نظام اقتصادي دولي جديد. وبعد أن تم عقد بعض الاتفاقيات الاقتصادية أعلن عن ميلاد ما يمكن تسميته بدعامات النظام الإقتصادي الجديد. وهي تتمثل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وكل من البنك والصندوق تم إعداده لتعظيم أهداف ترتبط بالتنمية وإحداث التأثير المطلوب في ميران المدعوعات بالنسبة للدول المعنية.

والذين خططوا لهذا النظام الجديد كان لهم اعتماد بأن تحقيق السلام والاستقرار بصورة دائمة يتوقف على تحقيق أقصى حد ممكن من الحرية في مجال التجارة لدولية. وبينما بدأ البنك والصندوق مباشرة أعمالهما بعد وقت قصير، نجد أن منظمة التجارة الدولية تم التمهيد لها باتفاقية تجارية سميت باتفاقية الغات (GATT) في عام ١٩٤٧. وتمت مناقشة بنود الاتفاقية في عدد من المؤتمرات الدولية. وأخيراً نفذت الاتفاقية الخاصة بإشياء المنظمة في يناير ١٩٩٥م، بعد التوصل لاتفاق دولي وبعد أجراء التعديلات اللازمة عليها، فقامت منظمة التجارة الدولية (WTO) خلال الحرب الباردة وهي فترة استمرت لحوالي أربعين عاماً، قدمت بعض حكومات الدول الكبرى بتقديم مساعدات للدول النامية. واتبع هذه الدول سياسات قياسية في تقديمها لهذه المساعدات التي تقدم في شكل منح مالية وقروض بشروط ميسرة إضافة للمساعدات الفنية وهي حالة الدول الأفريقية هنالك دوافع عديدة هي التي كانت سبباً في تقديم تلك المساعدات. وهي تتمثل في المحافظة على المصالح الإستراتيجية والإقتصادية الموروثة من عهد الإستعمار والرغبة في خلق علاقات ودية مع الدول المستقلة حديثاً ومحاولات الاحتواء هي بعض الأحيان من قبل الإتحاد السوفيتي والنشاط المصاد الذي كانت تقوم به الولايات المتحدة من ناحية أخرى. بذل الإتحاد السوفيتي وحلفاؤه جهوداً ضخمة لخدمة مصالحهم الإستراتيجية في المناطق التي لا تتبع لهم. كانت الدول الأفريقية هي حاجة للمساعدات الفنية والمالية وتحاول خلق صلات أفضل مع الدول الكبرى المتنافسة وعلي العموم أعتبر كثير من الناس هذه المساعدات نوعاً من التعاون المشترك في عالم جديد أصبح الرخاء الإقتصادي فيه لا يمكن تحرثه. ومن ناحية أخرى يمكن رؤيته أيضاً كنوع من الاعتراف بالخطأ والتمويض من قبل الدول الكبرى لإزالة الآثار السالبة للعلاقات التجارية غير المتكافئة التي عانى منها بصفة خاصة المصدرون في الدول النامية.. وإحماض أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها الدول النامية المصحوب بارتفاع أسعار السلع المستوردة هي ظاهرة عالقة بأدهان معظم المستفيدين من هذه المساعدات. عندما يكون هناك حاجة لتمويل مشاريع كبيرة ذات علاقة بالتنمية يتكفل البنك الدولي بإنجاز هذه المهمة بعد الإتفاق على شروط التمويل المعتادة وبشروط ميسرة لكن هناك بعض الحالات أمسك فيها البنك الدولي عن تقديم التمويل بعد اعتراض المساهمين الرئيسيين، مثال لذلك مشروع سد أسوان العالي في مصر حيث تولي الإتحاد السوفيتي إقامة هذا المشروع.

هي السنوات التي قُلت الحرب الباردة بذات الدول المانحة لمساعدات مالية وفنية. والأمل تجاه الأداء الضعيف للمساعدات المالية والفنية للدول النامية، ودائماً يشار إلى حالات المساء والمحسوبية وعدم الكفاءة في الدول المستفيدة من تلك لتسهيلات وفي بعض الحالات كانت الاتهامات صارخة ومباشرة. لكن هناك حقيقة وهي أن هذه الممارسات كانت الدول المانحة على علم بها فتعاضت عنها وأجارتها وذلك لاعتبارات تتعلق بالحرب الباردة الفساد والمحسوبية هي بالطبع أمور بغيضة من الناحية الأخلاقية وتنفذ بثبات إلى الاستغلال غير المرشد للموارد. ومن سوء الطالع أن العديد من دول العالم الثالث أصيبت بهذه الأمور من الإقتصادية والإجتماعية لقائلة. والأحداث الأخيرة أثبتت أنه حي في مؤسسات الدول الكبرى نفسها ربما توجد نفس الممارسات فهي ليست محصنة ضد هذه الأمور. هذه أخطاء بشرية جديرة بالازدراء لكنها ليست قاصرة على دول العالم الثالث فالإدانة الجماعية لهذه الدول لا مبرر لها وغير منصبة وتبرئة الدول المانحة من أي دور في هذه الإخفاقات هو أمر يستحيل الدفع عنه.

القوى المتنافسة خلال الحرب الباردة أهملت هذه الممارسات للمحافظة على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية. السخط برغم أنه جاء متأخراً لكن هناك ترجيحاً به. فالهدف من المقررة السابقة ليس تكرار حق الدول المانحة في استخدام مواردها بالطرق التي تخدم مصالحها ولا المطالبة باستمرار المساعدات الفنية والمالية كشكل من أشكال التعاون الإقتصادي الدولي، ولا الإعلان عن بعض التأثيرات الفاسدة لسنوات الحرب الباردة.

القصد هنا هو تأكيد حدوث تغييرات كامة في فلسفة معظم الدول المانحة تجاه التعاون الاقتصادي الدولي. فالتوقف عن تقديم المساعدات الرسمية كشكل من أشكال التعاون أدى إلى إنعاش دور القطاع الخاص في كل البلدان المتقدمة والنامية ووجد قناعة بأن توفر الحرية للتجارة والحركة رأس المال سيمود إلى تحقيق رفاهية المجتمع البشري بأكمله. ونواصت هذه التغييرات في معاهيم الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة التي خرجت من الحرب الباردة منتصرة. فظهرت قناعة بأن الدولة هي شر لا بد منه في الدول المتقدمة والنامية لكن دور لدولة يجب أن يكون محصوراً في الوظائف التقليدية لقانون والنظام والعدالة والدفاع، ويجب ألا يتدخل لدولة للتأثير على الأنشطة الإقتصادية والتجارية والصناعية وحتى المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية تولت أمورها منظمات غير حكومية. وعلي الرغم من الحرص على

هي الدول المتقدمة هي أن الدول يهيمن عليها موظفون بيروقراطيون لا يستطيعون القيام بواجباتهم.

التوجه العام في العالم العربي ولذي بقوه الولايات المتحدة هو توجه يرمي لتشجيع اقتصاد السوق والتجارة الحرة وحرية حركة رأس المال. هذا التوجه مرتبط بسوهر المباح الديموقراطي و.لحريات بصفة عامة، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وهذا ما سطلب ابقاء الضوء على سياسات الولايات المتحدة لتى أصبحت الدولة الأحادية مما مهد إلى صعودها للعالية.

أمريكا تتربع على عرش العولة،

عند نهاية لحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى في لعالم وزعيم منمرد للعالم الغربي يتصح هذا في دورها المهيمن هي حلب شمال الأطلسي وأكبر مؤسستين إقتصاديتين وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إستلمت الولايات المتحدة أن تمرض هيمنتها عن طريق تفوقها السببي في القوة التقليدية والنووية، حجم نشاط الإقتصاد القومي وثرانه مركزها اقيادي في مجال الإتصالات وأبحاث الفضاء وغيرها من الحالات. وبالطبع التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا هو الذى صنع هذا التفوق. إنتصار الولايات المتحدة على الإتحاد السوفيتى في الحرب الباردة ومشاوركتها للفعالة فى هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية ١٩٢٩ - ١٩٤٥، كل هذه النتائج الإيجابية رسخت ثقة الولايات المتحدة فى نظمها السياسية والاقتصادية والننى تتمثل في سياسة اقتصاد انسوق والحريات والديموقراطية ولتعددية وفى طبيعة الحياة عموماً. الإنعزلية أصبحت ماضٍ ولا مكان لها في عالم اليوم. والرأى العام الأمريكى اكتسب أبعاداً جديدة فأصبح هناك إحساس بالمسؤولية والوضع القيادي فى العالم الجديد. المواقف الأمريكية الرسمية تعبر عن الإهتمام المتزايد بمحاربة ظاهرة الإرهاب على مستوى العالم، معالجه قضايا حقوق الإنسان وانتشار الأسلحة النووية. وتشجيع إقامة لنظم الديموقراطية.

وحسب رويتهم أثبت نظمهم وطريقتهم هي الحياة نباحاً وعموقاً بيناً، وانتشار أفكارهم ونظمهم أصبح أمراً لا بد منه لأنه الطريق الوحيد لتحقيق دهاية المحتمع البشرى. وبعيداً عن المزايدات السياسية كانت الحكومات الأمريكية دائماً تؤكد حرصها على المصالح الأمريكية وتعلن أن همها الرئيسى هو حماية المصالح الأمريكية. وبطبيعة

كانت هذه الدول ضمن حلفائهم. وهناك بعض الأحداث التي تؤكد وجود تضارب في مصالح الدول مثل حرب الخليج مع إيران والمواجهة مع العراق. هناك ازدواجية في التعامل خاصة فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي وحماية الترسنة النووية الإسرائيلية وهذا دليل إضافي على سياسات التمييز التي تتبعها الولايات المتحدة. العديد من الأميركيين يعتبرون هذا الوضع نتيجة طبيعية للقطرسة المرتبطة بالقدرة العسكرية، خاصة بعد أن نصبت الولايات المتحدة نفسها شرطياً دولياً.

في الولايات المتحدة هناك قناعة تامة بأن الرأسمالية العالمية هي البديل لكل الأفكار السياسية والاقتصادية، والقاعدة النظرية تم التعبير عنها بكلمات بسيطة في مجلة النيوزويك الأميركية الشهيرة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨، حين كتبت تقول: "المولة ينظر إليها كروية تحقق رهاية العالم وتشر الديمقراطية. التجارة الحرة هي الطريق إلى التقدم. الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون من الدول المتقدمة ستندفق رؤوس أموالهم وخبراتهم وإمكانياتهم الفنية إلى المناطق الفقيرة في العالم، سوف تتكون سوق دولية يشكل قاعدتها المستهلكون من الطبقة الوسطى والذين سيقودون الميريات التايوتا.. ويشاهدون القنوات الفضائية.. ويأكلون سندوتشات ماكدونالد الفاخرة.. وأخيراً تصبح المطالبة بمزيد من الحريات والديموقراطية هي الأمر السائد".

في خطاب الميزانية عام ١٩٩٤، قال الرئيس كلنتون: "لقد وضعنا قدرتنا التنافسية الاقتصادية في قلب سياستنا الخارجية". وبالنسبة للرئيس كلنتون السياسة الخارجية يجب أن تركز على المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة. وكانت كلمات مستشاره لشئون الأمن القومي المسترليك أكثر وضوحاً وتضمنت عدداً من النقاط هي أولاً: تقوية المجتمع الذي أصبح يتبنى نظاماً ديموقراطية ترتبط بإقتصاد السوق. ثانياً: رعاية الأنظمة الديمقراطية وإيجاد نوع من التضامن بينها. ثالثاً: مواجهة التدخلات والمساعدة في تحرير الدول من الأنظمة المعادية للديموقراطية. رابعاً: مساعدة الديمقراطية وإقتصاد السوق على التجذر في المناطق ذات الإعتبارات الإنسانية العظمى. والرئيس كلنتون هو الأول الذي إعتبر الصادرات الأميركية مشكلة أمنية رئيسية ترتبط بالاستقرار والأمن القومي، وإعتبر أن هدفه الرئيسي خلق مكان آمن للاستثمارات الأميركية والدولية.

الكون بسرعة الضوء، فالإقتصاد العالمى الذى لا يعترف بالحدود بين الدول خلق أزدهاراً في مجال الإستثمارات الدولية ومطالبة بالانفتاح السياسى. أميركا ستمعمل علي توفير فرص عمل عالية الأجر، وتزيد من سرعة التغيرات في مجال التكنولوجيا والتعليم والبنيات الأساسية.

المؤيدون لإقتصاد السوق يؤكدون أن المسألة ليست ببساطة مجرد ترتيبات إقتصادية، في ظل نظام رأسمالى موارد الإستثمار إضافة للموارد البشرية وغيرها يمتصر إستغلالها بكفاءة أكثر. إقتصاد السوق هو نظام إقتصادى تحكمه مجموعة من القيم الثقافية، هناك قيم المنافسة ومشروعية تحقيق الأرباح وقيم الحرية. لذا فهو نظام لا ينجح في ظل قيم وظروف سياسية مختلفة، وبجائها يتوقف على التمسك بنفس القيم والمشاركة فيها.

دول أوروبا الغربية خاصة أعضاء الإتحاد الأوروبى لا تواجه صعوبات في قبول الرأسمالية العالمية. ليس هناك إختلافات واضحة في المبادئ، إحتلالات التطبيق تكون واضحة في حالة المصالح المرتبطة بالمنافسة، مثل استثمارات البترول في ايران والمعادن في الكنفو. في فرنسا حدثت مقاومة ورفض لما اعتبره الفرنسيون غزواً أميركياً في مجالات معينة. ويلاحظ هنا أن القوى الإستعمارية السابقة من دول الإتحاد الأوروبى مارست نوعاً من العالمية خلال ماضيها الإستعمارى.

دول وسط وشرق أوروبا التى لم تنضم حتي الآن لحلف شمال الأطلسي أو المجموعة الأوروبية لا تزال تتوق لعضوية المجموعة الأوروبية، وهي غالباً ستتبع نفس سياسات دول الغرب.

روسيا أصبحت محاصرة بمشاكلها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لذا إعتدت إعتماً كاملاً على المساندة المالية من صندوق النقد الدولي، لكن من الناحية العسكرية خاصة في مجال الأسلحة النووية فهي لا تزال قوة ضاربة. ويمكن أن تنهض مرة أخرى في ظل أي نظام يتم إختياره، هناك قوة نووية أخرى هي الصين، معدل النمو الإقتصادى العالى جداً سيمكها خلال سنوات قليلة من الظهور كقوة عالمية أكثر قدرة على المنافسة. النمو الإقتصادى في روسيا والصين سوف يقود عاجلاً أو آجلاً إلى نزاعات في التجارة والإستثمار.

على أنها قوة إرهابية العالم الذي لا تقسمه حدود يتكون من أمم نخلف في أديانها وقبائلها وأعرقها وهي أنصاً تكون في مراحل مختلفة من التنمية والتطور ، أنهيار الإتحاد السوفيتي لم يؤد مباشرة إلى زوال لإختلافات والفوارق الثقافية أو إلى تبعيه عامة للتفوق العسكري والتقنى. العنف الذي يصاحب الإحتجاجات للتعبير عن الإختلافات يجب ألا يتم تجاهله، فهو عادة يكون نتيجة لليأس والحرمان من السبل المشروعة للتعبير عن المطالب وهذا يكون في ظل سيادة حكم القانون الذي يوفر ويحمى حرية التعبير عن الرأي.

هذا المسح العام سيعتبر قاصراً ما لم تتبعه بالحدث عن بعض المواضيع الهامة الأخرى.. ولعل أول هذه المواضيع هو أن إنشاء منظمة الأمم المتحدة والذي تم الترحيب به من قبل الدول الفقيرة، هذه الدول ترى أن أوضاعها ستكون أكثر استقراراً في وجود هذه المنظمة. يكون ذلك بتوفير الحماية في التعامل مع الدول العظمى. المساهمات الفنية من الأمم المتحدة عبر منظماتها المتخصصة في مجالات الزراعة والصحة والثقافة وغيرها وهي مساهمات لا يمكن إنكارها في النزاعات التي تكون لقوى العظمى طرفاً فيها أثبتت المنظمة أنها لا تستطيع القيام بأي دور وهي بعض الأحيان تصبح أداة في يد الدول الكبرى التي تهيم على مجلس الأمن الدولي. هي الواقع، القوي العظمى عادة تعمل بصورة مستقلة التي دبره يتم هيها تهميش دور المنظمة. القوى لني باستطاعتها استعمال حق النقض الصمت 'صحت أدوات للأعاقلة وأملاء لقرارات. تشكل الدول لصغيرة أغلبية الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن حتى القرارات التي تجد مساندة بالإجماع في الجمعية العامة يذهب دور 'ن' بسمت إليها أحد، هذه لأغلبية غير الصاعدة بشار إليها في دوائر الأمم المتحدة باسم "الأغلبية لإسمية كنوع من السخرية. طائب كثير من الدول بأجراء تعديلات في منظمات مجلس لأمن وزيدة عدد أعضائه الدائمين لتمثيل المناطق الأخرى.

السكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان أعلن مؤخراً أن الأمم المتحدة يمتلك الإرادة والقوة للتدخل بدوافع إنسانية لإنقاذ الأمم المصطهدة غص النظر عن الاعتبارات السائدة. في مثل هذه الأحوال، قد يكون تدخل الأمم المتحدة عملياً في حالة الدول الصغيرة، لكن هل يكون ذلك ممكناً في حالة الدول العظمى؟

إضافة إلى ذلك، العديد من الدول كونت وحدات كبيرة للتعاون لحاربي والإقتصادي والسياسي، بطور السوق المشترك للدول لأوروبية بفضل جهود فرنسا وألمانيا وأصبح

أصبح من الصعب على الدول من عشرين سنوات وهو الآن قوة معترف بها دولياً. الولايات المتحدة وكندا والمكسيك قامت بإنشاء منطقة التجارة الحرة بأميركا الشمالية (NAFTA)، قامت أيضاً بعض دول أميركا اللاتينية وحوض شرق آسيا بإنشاء اتحادات مماثلة لبعض الأغراض. في شمال أفريقيا بدأت دول المغرب العربي بحراء مناقشات لتكوين مجموعتها الخاصة بها في غرب وشرق أفريقيا هناك الإقصاد والكوميسا وتعملان منذ فترة.

أقدم هذه المجموعات هي الجامعة العربية التي يتمتع السودان بعصويتها بالإضافة إلى عضويته هي منظمة لانساد (IGAD). أصبحت المشكلة الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل هو الموضوع الرئيسي الذي يتم التركيز عليه بصورة مستديمة. تم اعداد خطط عديدة لتكوين سوق عربي مشترك ومناطق تجارة حرة وتحقيق الوحدة العربية، لكن لم يحصل أي من هذه المقترحات على الإجماع المطلوب ليتم وضع المشروع موضع التنفيذ.

استعاد السودان من استثمارات عدد من الصناديق التي اقامتها بعض لدول عربية النفطية. ابرز المشاريع التي تم تمويلها من تلك الصناديق مشروع سكر كندة والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (AAID).

أخيراً هناك موضوع مديونية لدول الفقيرة للدول الغنية وهو موضوع شغل الدوائر لدولية لسنوات عديدة. وصلت هذه المديونية إلى ثلاثمائة بليون دولار، خلال الاحتماخ المشترك الأخير بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن عام ١٩٩٩، أعلنت الدول المانحة عن رغبتها في إلغاء مائة وعشرين بليون دولار من هذه الديون. وهي خطوة للأمام على الرغم من ضخامة المديونية. لكن كانت هناك بعض الشروط، وهي مرتبطه بضرورة استخدام الأموال التي يتم التنازل عنها في الأهداف المتعلقة بمحاربة الفقر، وهذا يعني وجود افتراض بأن الديون المُلغاة موجودة في حرائث الدول المقترية لكن نادراً ما كان هذا صحيحاً.

العملة.. ومؤسسات المال الدولية.

بعد أن تعرضنا بالتفصيل لهذه المواضيع الهامة دعنا الآن نركز على العملة اصافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة تم إنشاء منظمة التجارة الدولية باعتبارها إحدى الدعامات الثلاث للنظام الإقتصادي الدولي الجديد. هناك دراسة أجريت مؤخراً بواسطة السيد الرشيد عثمان خالد (سوداني) وهو من صندوق النقد الدولي بالتعاون مع خبراء آخرين، جاء في هذه الدراسة أدات منظمة التجارة مزاوله أعمالها في الأول من يناير عام ١٩٩٥، تصم

المنظمة هي عضويتها مائة وأربعة وثلاثين عضواً من ثلاثين دولة. هناك ثلثون عضواً في طريقهم للانضمام للمنظمة بينهم السودان، وتواصل الدراسة لتؤكد "الانضمام إلى عضوية المنظمة يستغرق حوالى خمسة إلى ستة أعوام ابتداء من اليوم الذي يسلم فيه الطلب وحتى يوم قبول عضوية الدولة رسمياً".

الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة الدولية جاءت كآلاتى منظمة التجارة الدولية، وسلفها إتفاقية القات، تم بناء فكرتها على أساس منطقي واضح باعتبار أنه في وجود نظام تجاري مفتوح وحر مدعوم بنظم ملزمة متفق عليها لن يواحه نمو الاقتصاد العالمى أي صعوبات النظام التجاري الحر والمفتوح هو الأساس للتنمية الاقتصادية والتوسع في الإنتاج والاستثمار وتوفير فرص العمل ونتيجة لكل ذلك إرتفاع مستوى المعيشة على نطاق العالم وتحقيق الرفاهية العظمى. تحقيق هذه الأهداف يعتمد على وجود الاستقرار وتوفير الثقة في المناخ الإقتصادي والتجاري، وتقوم منظمة التجارة بمراقبة الإلتزام بالنظم الموصوعة عن طريق المؤسسات النابعة لها. في وجود هذا المناخ التجاري، يستطيع المستثمرون والتجار والشركات التجارية أن يخططوا لأنشطتهم على المدى الطويل بعد معرفتهم بأن الشروط التى تحكم المنافسة والوصول للأسواق لن تتغير بصورة مفاجئة". وتواصل الدراسة "النظم التجارى المفتوح منى على فكرة لسوق الحر.. لكن علي الرغم من أن منظمة التجارة لا توفق على تدخل الحكومات إلا انها لا ترهصه رهصاً كاملاً، عندما يعتبر تدخل الحكومة ضرورياً لأسباب تتعلق بالمصالح الإقتصادية القومية، تسمح به المنظمة في وجود قواعد معينة ينمق عليها". إضافة إلى ذلك تؤكد الدراسة أيضاً، "وضعت منظمة التجارة الدولية مجموعة من القواعد لتحكم التجارة العملية في السلع والخدمات، والأمور ذات العلاقة بالتجارة مثل حق الملكية وإجراءات الإستثمار. هذه القواعد التى تجسد النظام التجارى متعدد الأطراف سوف يكون لها أثر عميق على التجارة الدولية والاقتصاد العالمى في القرن الحادي والعشرين. المنظمة توفر أيضاً منتدى للمفاوضات التجارية ونظاماً مؤسسياً لتطبيق أكثر من عشرين إتفاقية ونص قانوني تمت مناقشتها خلال مفاوضات أورغواي".

تحتوى الدراسة علي تاريخ العديد من الحلقات التى عقدت قبل الوصول للإتفاق النهائي حول إنشاء المنظمة طبيعة عملية قبول العضوية وإجراءاتها، المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف الهامة الصعوبات التى تواجه الدول النامية شديدة الفقر، الحاجة إلى توحيد جهود هذه الدول في مواجهة مواقف الدول المتقدمة، المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية الفقيرة.

سنغافورة وخطة العمل يقدمان دليلاً كافياً على أن لمبادرات والقرارات السابقة بما فيها الجهود التي بذلت في مفاوضات اورغواي لم تعد بأي فائدة على الدول النامية الفقيرة. وهي تعني أن الإجراءات الخاصة التي سقت كل هذه الجهود أما أن تكون غير فاعلة أو لم يتم تطبيقها.

في الاجتماع الوزاري بسنغافورة تم الإعلان عن عقد اجتماع على مستوى عال في أكتوبر ١٩٩٧ بمدينة جنيف. حررت منظمة التجارة والمنظمات الأخرى المشاركة الآتي: إنشاء نظام متكامل للمساعدات الفنية لزيادة الفوائد التي يمكن أن نحصلها من الدول النامية الفقيرة من المساعدات الفنية ذات العلاقة بالتجارة والتي تقوم بتوفيرها ست من المنظمات التي شاركت في وضع هذا النظام إضافة إلى موارد أخرى بهدف مساعدة تلك الدول على الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد.

العنصر الرئيسي للنظام المتكامل للمساعدات الفنية وردت بالتفصيل في الدراسة. وهي تتضمن ساء مؤسسات تتولى القيام بالأعمال الخاصة بالسياسات التجارية، بقوة الخدمات التي تدعم النشاط التجاري. ومثال لذلك الدعم على مستوى المشاريع. ويتضمن استخدام تقنية المعلومات. الإصلاحات، الخاصة بالتحديث والرسوم الجمركية، التدريب وتنمية الموارد البشرية. لمساعدة هي خلق هيكل تنظيمي يدعم وينظم السياسات ذات العلاقة بالتجارة.

وتحسم الدراسة بالآتي "عملية قبول العضوية هي عملية طويلة ومعقدة وفيها نحدد لقرارات بعض الدول، وهي تتطلب إعدادات شاملة على المستوى القومي ومفاوضات مضمينة على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف. النتيجة النهائية هي تحديد حقوق وواجبات للدول التي يتم قبول عضويتها ودمجها في النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف.

العائدة التي نحصلها من الدول النامية من حصولها على عضوية المنظمة تعتمد إلى درجة كبيرة على الكيفية التي ستعامل مع الفرص التي توفرت لها.

سوف يلاحظ القارئ أنني إقتبست بفرارة من هذه الدراسة، والتي وجدت فيها موقفاً معتبراً، ووجدتها أيضاً وثيقة هامة وهي عالياً لن تشر لأنها وضعت بناء على طلب منظمات معينة. وحسب رؤيتي، الإقتباسات المتكررة تساعد على نشر المعلومات الخاصة بالمواضيع الهامة. في حالة الدول النامية شديدة الفقر، بما فيها السودان، يجب أن يكون هناك بعض التفاؤل فيما يختص بالفرص التي سوف تتوفر. تشجيع

تشجيع الصادرات في البلاد يتوقف على لقدرة التنافسية للأسعار ووحدة المنتجات المصدرة، وحذب الإستثمارات الأجنبية يعتمد على المناخ الإستثماري المستقر. قواعد الإصلاح يجب أن تبدأ في الدول المعنية نفسها.

هناك حقيقة يجب أن يذكر وهي أن عدداً من الدول القائمة بينها السودان ضافة الى دول افريقية أخرى بدأت بالفعل عمية الالتحاق بعضوية المنظمة. ويبدو أن هذه الدول توصلت إلى حقيقة نهائية وهي أن نظام إقتصاد السوق أصبح يمثل الطريق العملي لدخول القرن الحادى والعشرين. عمماً بأن هذا النظام يتضمن العنول بمبادئ التجارة الحرة والحركة الحرة للأموال الاستثمارية والدور المتزايد للمطاع الخاص. كل هذه العوامل تتطلب القيام بعملية إنفتاح إقتصادى وهو ما عرف أيضاً باسم "أمم بلا حدود". أصبح الالتحاق بعضوية المنظمة أمراً لا غنى عنه لمن يؤمنون بهذه المبادئ وذلك لأن منظمة التجارة الدولية هي الهيكل المؤسسى للنظام التجارى متعدد الأطراف وأحد العناصر الهامة لوطانيتها هو التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى في وضع السياسات الإقتصادية لعالمية.

نتيجة لخيبة الأمل في المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة إضافة إلى وجود علاقات تجارية حائرة تخدم مصالح الدول الكبرى، تم توجيه الدول لنامية بواسطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بالاهتمام بالتجارة على أساس أن التجارة هي ما تحتاجه هذه الدول للتقدم وليست لمساعدات.

هناك سؤال مشروع من لدول النامية يعكس أن سليات العلاقات التجارية لا تزال بشكل خطراً. والسؤال هو هل يساعد النظام العالمى الجديد للتجارة حسب فهمه وتطبيقه عن طريق المنظمة في حل هذه المشكلة؟ ويبدو أن هناك حاجة للتوجه بين الدول النامية في تناول هذا الموضوع.

أصبح تحرير التجارة وحرية حركة رأس المال هو الصيغة المناسبة التى يجب السبر عليها لتحقيق التقدم. وهذه على الرغم من أنها عوامل هامة إلا أنها ليست الوحيدة. التنمية الشاملة تحتاج مزيداً من الانتباه والعمل بالنسبة لعوامل أخرى أكثر تعقيداً. والتجارب السابقة في لدول النامية تشير إلى أن المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وليسياسية كانت لها أولوية قصوى. وحتى تكون التنمية شاملة يجب التغلب على مشاكل الفقر والجهل والأمراض المستوطنة والظروف البيئية العامة، ومحاولة سد الفجوة هي

الإبنتاح للتجارة الحرة، الخدمات لتي تدعم الأوضاع الثقافية، وحرية حركة رأس المال هي إحتياجات حيوية لرحلة التنمية الطويلة لكنها ليست وصمة كاملة لتحقيق التنمية، التنمية الشاملة تحتاج إلى مجموعة من القواعد المتنوعة تتفاعل فيما بينها هي إطار أولويات مرتبطة ببعضها.

دور الدولة ومفهوم السيادة المحدود،

مدفوعة بتجاربها لذاتية التي أثبتت أن الدولة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها قامت كثير من الدول المتقدمة بالدفاع عن فكره الدور المحوري للدولة باعتبارها خلاصة منطقية لتحليل الأوضاع وخطوة لا بد منها لتهيئة المناخ للإصلاحات الإقتصادية، علي الرغم من وجود بعض المآذخ الناجحة التي تثبت عكس ذلك، مثل تنمية الدول الصناعية في القرن التاسع عشر، تجارب الإتحاد السوفييتي في القرن العشرين، والنمو الإقتصادي لدي بحرق في بعض دول شرق اسيا بعد الحرب، وكنا نحن أيضاً شهدوا على مأسى الشعوب هي ليبريا والصومال.

الأقطار النامية تحتاج الي دولة هاعلة، أنشطة الدولة يجب أن تتمشي مع مقدراتها، خلق مؤسسات حديثة وتقوية المؤسسات القائمة من الأمور الهامة لدعم مقدرات الدولة. ويجب كذلك وضع مجموعة من النظم والقوانين لضمان دور مستقر وموثوق به للدولة نفسها، تعزيز التعاملات لتجارية الخاصة، توسيع قاعدة المجتمع لمدي ومكافحه الفساد، الدولة الهاعلة يجب عليها المحافظة على الإستمرار والنظام لدعم التنمية المستدامة ومحاربة الفقر.

قضية السيادة هي مسألة دقيقة وحساسة لقد شاهدنا بأعيننا وربما رحبنا بالتدخل العسكري في كوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون. ويقال إن السيادة هي الخط لأحير للدفاع بالنسبة للدول الصعيمة والفقيرة، لكن من الذي يقرر التدخل والكيفية لتي يتم بها؟ هل هي الأمم المتحدة أم حلف شمال لأطلسنطى أم منظمة الوحدة الأفريقية. أم هل هي القوى لإقليمية التي تمك القوة والإرادة للقيام بمثل هذا العمل؟

التعاون في محالات تحقيق مصالح مشتركة عادة يتضمن تنازلاً جزئياً عن السيادة، لكن هنا يوجد نوع من التبادل والرضاء في حالة النزاعات والحروب الأهلية والضعف والتهديدات بالتدخل قد يصبح التدخل العسكري ضرورياً. لكن كيف يمكن إيجاد مراقبين محايدين وموضوعيين؟

يبدو أن السياسات الحالية لمعظم الدول الأفريقية لا تنظر إلى دور الدولة ودور القطاع الخاص على أنهما دوران متنافسان يقصي كل منهما الآخر. وبسبب ثبت فشل عدد من استراتيجيات التنمية التي تهيمن عليها الحكومة، نجد أن الوقت لا زال مسكراً للإعلان عن استقرار القطاع الخاص لتولي مهام الدولة. الإعلان عن سياسات التحرير وإصدار لقوانين والقواعد المنظمة طرق اتبعتها حكومات كثيرة، القطاع الخاص الوطني يعاني من نفس الأمراض التي أضعفت مؤسسات الدولة. هناك حاجة لبعض الوقت ليخرج مستثمرون لديهم الإستعداد على تحمل المخاطر التي قد تنجم عن عملية الإختراق التجاري التي يعمون بها. وقد يتمكن المستثمرون الأجانب من ملء الفراغ.

المعجزات الإقتصادية الأخيرة هي شرق آسيا أثبتت أنه إذا لم يتم جذب الإستثمارات ذات التمويل طويل الأجل سيكون المجال مفتوحاً للمصارين و أصدقاء الطقم المعتدل الذين يهربون برؤوس أموالهم بروال الإزدهار الإقتصادي أو عند حدوث أي تغييرات مفاجئة لا ترضي طموحاتهم في الأرباح العالية التي كانوا يتوقعونها وهي الطريقة المعروفة بـ "أضرب وأهرب".

الحروب الأهلية القبلية والعرقية:

في بعض مناطقها تعاني القارة الأفريقية من كوارث الحروب الأهلية. التقارير عن المذابح المريعة توزع بصورة منتظمة. هناك أيضاً تهديدات بالتدخل المسلح وغير المسلح التي تشمر بها الدول عادة أو تلك التي تم تنفيذها بالفعل، "الحرب الأهلية في السودان سيتم تناولها في الفصل القادم والذي سيخصص لمشاكل السودان".

في تقرير نشرته الواشنطن بوس تباريخ أغسطس ١٩٩٩، تحت عنوان، "حرب قاسية في أفريقيا حول موارد تجارة المس" أصبح مؤكداً أن مبيعات المس غير المقطوع من المناجم التي يسيطر عليها المتمردون في أنجولا والكنغو وسيراليون وليبيريا والتي يتم بيعها لمراكز المس هي كل أنحاء العالم صارت مورداً مالياً يمد المتمردين بكل إحتياجاتهم ابتداءً من الدخيرة الحربية وحتى الطائرات. هذه الموارد بوجودها في مناطق نزاع أصبح يدور حول مناطق المناجم نفسها تطيل أمد الحرب في مناطق قتل فيها الملايين أو شردوا من ديارهم.

أنجولا وهي من أكبر منتجي المس وتعد أيضاً منتجاً رئيسياً للمط تم وصفها بواسطة صندوق رعاية الطفولة بأنها أسوأ مكان في العالم يمكن أن يعيش فيه طفل.

التمرد. وحسب تقرير للأمم المتحدة قدمته لجنة عقوبات أنجولا. استطاعت جماعات التمرد أن تجمع ما بين ٢٠٢ بليون إلى ٨٠٤ بليون دولار من مبيعات الماس منذ اندلاع الحرب للمرة الثانية عام ١٩٩٢.

النزاع في دولة الكنفو شمل أوغندا ورواندا ورامبيا وريمبابوى وناميبيا. مبيعات الماس ومناطق المناجم المحتلة هي المكونات الرئيسية للعتال الذي يهدف إلى التمسك بالسلطة. أو زحزحة الأعداء عن هذه المناطق من قبل قوات المعارضة.

الحروب الأهلية في سيراليون وليبيريا كانت سبباً في إنتشار خضر المناجم بصورة غير مشروعة وهي التهريب الذي حرم سيراليون من حوالي ربع بليون دولار في ليبيريا المحاصرة الحرب التي بدأت عام ١٩٨٩ واستمرت حتي عام ١٩٩٧، تم تمويلها عن طريق الإستيلاء علي مناطق الماس والذهب والأخشاب.

يختتم تقرير الواشنطن بوست في سيراليون وليبيريا كان التفاضل على مناطق الماس من الملامح المميزة للقتال. بينما في أنجولا والكنفو قام المتمردون باستعمال لماس لتمويل جهودهم الحربية. الحرب والموضى هي أفريقيا قد تبدو في أماكن نائية جداً لكن مركز تجارة الماس الذي يشمل هذه الحروب موجود في لندن.

من السهل جداً إلقاء اللوم على عدم الكفاءة والفساد في أفريقيا، لكن هناك حالات كثيرة متكررة تكون فيها أفريقيا الجاني والضحية. هذه الحروب هي نماذج تعكس لنتائج المدمرة لنشاط قطاع خاص لا رقابة عليه ومدفوع بالرغبة في تحقيق الأرباح بأي وسيلة. والحكومات غير لأهريقية التي لها علاقه بهذه التجارة كان بإمكانها بذل جهود حادة لوضع حد لهذه التجارة القاسية وحتى الأرباح منها.

دولة السودان.. والمسح التجاري الدولي؛

يشارك السودان دول العالم الثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة كل همومها خاصة حول القارة الأفريقية. ومن المعلوم أن السودان تقدم بطلب للإنضمام إلي منظمة التجارة الدولية ويجب أن يكون قد حدد الأهداف والنقائص التي يرمى إلى تحقيقها.

الإقتصاد السوداني كانت تهيمن عليه الدولة. والصناعات النامية تم تأسيسها على مبادئ الحماية والإكتفاء الذاتي. في الماضي القريب، عندما كان القطن هو المحصول الرئيسي كان ينتج بكفاءة عالية. ورغم المشاكل الخاصة بالانتاجية والافات إستطاع القطن أن يكتسب سمعة جيدة نسبة للجودة والقدرة لتنافسية في الواقع لم يضطر

السودان أن تقدم تقييدات أفضل على الصادرات الزراعية. الحبوب الزيتية خاصة السمسم استطاعت أن تكسب أسواقاً خارجية مستقرة إلى حد ما. في السنوات الأخيرة السكر والأبقار والضأن والخضر استطاعت الوصول للسوق العالمى بدرجة معقولة من النجاح وتوقعات عظيمة بالتوسع، وبالطبع هناك العديد من الصادرات الصغيرة استطاعت البقاء إلى الآن. التوجهات الرامية إلى دعم الصادرات كانت باستمرار هي سياسات السودان، الهدف دائماً هو إدخال الصناعة على نطاق واسع خاصة صناعات النسيج والصنغ العربي وإنتاج اللحوم وريوت الطعام.

يجب ألا يقتصر لهدف الرئيسى للسودان على الحفاظ على الأسواق الحالية بل يجب البحث عن أسواق جديدة، أهداف التحديث والسمية الصناعية يجب ألا تهمل. استطاع السودان المحافظة على مكانياته التى تؤهله لأن يكون سلة غذاء العالم العربى وقامت منظمة الزراعة بالأمم المتحدة بتصنيف السودان على أنه منطقة ذات إمكانيات تمكنها من توفير الغذاء في عالم يتزايد سكونه بسرعة.

توفر مظلة التجارة الدولية هيكلاً قانونياً يعظم التجارة العالمية في السلع والخدمات، حقوق الملكية ذات العلاقة بالنشاط لتعديري وإجراءات الإستثمار، حقوق الملكية وإجراءات الإستثمار تحتاج إلى توضيح، ولمعرفة مصاميتها بوصوح لأبد من نقاش مباشر مع سلطات المنظمة.

ذكرت سابقاً أن لإصلاحات تبدأ من البلد، المعنى بها. والسودان في منتصف الطريق نحو بناء الأمة الكاملة. هناك العديد من القضايا التى تنتظر الحل والسياسات التى يجب تبنيها بصرف النظر عن إلتهاق بمصوبة منظمة التجارة. الماوصات مع منظمة التجارة الدولية يجب أن تستمر على الأقل لمعرفة مدى الإلتزامات والوفاء التى يمكن أن تجنيها البلاد.

يجب توخي الحذر والعمولة يجب ألا ينظر إليها على أنها نزهة للتسوق في محلات تجارية ابيقة. هناك إسهامات عديدة هي الصحافه السودنية فيما يختص بالعمولة ومنظمة التجارة الدولية، سيما يصصح بعض الكتاب لإلتصام إلى عضوية المنظمة لأن ذلك يمكن أن يساعد في تحقيق التقدم. يؤكد آخرون أن هذا هو طريق الهيمنة بواسطة الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة. تاريخ لمجتمع البشرى يؤكد قدم المشاكل المرتبطة بوجود أمة ضعيفة وفقيرة تناضل للبقاء والتعايش مع أمة أخرى أكثر قوة وتقدماً.

يقرر تقرير الممثلين أن السودان هو المصدر الرئيسي للنفط في الجنوب. يقع في المناطق التي يسيطر عليها المتمرد. وحسب تقرير للأمم المتحدة قدمته لجنة عقوبات أنجولا. استطاعت جماعات المتمرد أن تجمع ما بين ٢ر٢ بليون إلى ٤ر٨ بليون دولار من مبيعات الماس منذ اندلاع الحرب للمرة الثانية عام ١٩٩٢.

النزاع في دولة الكنفو شمل 'وغندا ورواندا ورامبيا وزيمبابوي وناميبيا. مبيعات الماس ومناطق المناجم المحتلة هي المكونات الرئيسية للقتال الذي يهدف إلى التمسك بالسلطة. أو زحزحة الأعداء عن هذه المناطق من قبل قوات المعارضة.

الحروب الأهلية في سيراليون وليبيريا كانت سبباً في إنتشار خطر المناجم بصورة غير مشروعة وهي التهرب الذي حرم سيراليون من حوالي ربع بليون دولار. في ليبيريا المحاورة لحرب التي بدأت عام ١٩٨٩ واستمرت حتي عام ١٩٩٧، تم تمويلها عن طريق الإستيلاء علي مناطق الماس والذهب والأخشاب.

يختتم تقرير لواشنطن بوست هي سيراليون وليبيريا كن التنافس على مناطق الماس من الملامح المميزة للقتال. بينما في انجولا والكنفو قام المتمردون باستعمال الماس لتمويل جهودهم الحربية. الحرب والنموضي هي أفريقيا قد تبدو في أماكن نائية جداً لكن مركز تجارة الماس الذي يشعل هذه الحروب موجود في لندن.

من السهل جداً إلقاء اللوم على عدم الكفاءة والفساد في أفريقيا، لكن هناك حالات كثيرة متكررة تكون فيها أفريقيا الجاني والضحية. هذه الحروب هي نماذج تمكس النتائج المدمرة لنشاط قطاع خاص لا رقابة عليه ومدفوع بالرغبة في تحقيق الأرباح بأي وسيلة. والحكومات غير لأفريقية التي لها علاقة بهذه التجارة كان بإمكانها بذل جهود حادة لوضع حد لهذه التجارة القاسية وحتى الأرباح منها.

دولة السودان.. والمسرح التجاري الدولي؛

يشارك السودان دول العالم الثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة كل همومها خاصة دول القارة لأفريقية. ومن المعلوم أن السودان تقدم بطلب للإنضمام إلي منظمة التجارة الدولية ويعب أن يكون قد حدد الأهداف والفوائد التي يرمى إلى تحقيقها.

الإقتصاد السوداني كانت تهيمن عليه الدولة، والصناعات النامية تم تأسيسها على مبادئ الحماية والإكتفاء الذاتي. في الماضي القريب، عندما كان القطن هو المحصول الرئيسي كان ينتج بكفاءة عالية. ورغم المشاكل الخاصة بالانتاجية ولآفات استطاع القطن أن يكتسب سمعة جيدة نسبة للجودة والقدرة التنافسية في الواقع لم يضطر

السودان قد لم يستطع أن يتبع نهجاً سياسياً متسقاً في مجال التجارة الخارجية. استنجد السودان كان يتمتع باحتكار كامل للسوق العالمي. الحبوب لزيتية خاصة السمسم استطاعت أن تكسب أسواقاً خارجية مستقرة إلى حد ما. في السنوات الأخيرة السكر والأبقار والضأن والخضر استطاعت الوصول للسوق العالمي بدرجة معقولة من النجاح وتوقعات عظيمة بالتوسع. وبالطبع هناك العديد من الصادرات الصغيرة استطاعت البقاء إلى الآن. التوجهات الرامية إلى دعم الصادرات كانت باستمرار هي سياسات السودان. الهدف دائماً هو إدخال الصناعة على نطاق واسع خاصة صناعات النسيج والصنعة العربي ونتاج اللحوم وريوت الطعام.

يجب ألا يقتصر الهدف الرئيسي للسودان على الحفاظ على الأسواق الحالية بل يجب البحث عن أسواق جديدة، أهداف التحديث و لتنمية الصناعة يجب ألا تهمل. ستطاع السودان المحافظة على امكانياته التي تؤهله لأن يكون سلة غذاء العالم العربي وقامت منظمة الزراعة بالأمم المتحدة بتصنيف السودان على أنه منطقة ذات إمكانيات تمكنها من توفير الغذاء في عالم يتزايد مكانه بسرعة.

توفر منظمة التجارة الدولية هيكلاً قانونياً ينظم التجارة العالمية هي السلع والخدمات حقوق الملكية ذات العلاقة بالنشاط التجاري وإجراءات الإستثمار. حقوق الملكية وإجراءات الإستثمار تحتاج إلى توضيح، ولمعرفة مضامينها بوضوح لابد من نقاش مباشر مع سلطات المنظمة.

ذكرنا سابقاً أن الإصلاحات تبدأ من البلد المعنى بها والسودان في منتصف الطريق نحو بناء الأمة لكاملة. هناك العديد من القضايا التي تسيطر الحل والسياسات التي يجب تبنيها بصرف النظر عن الإلتحاق بمعوية منظمة التجارة. لمصوصات مع منظمة التجارة الدولية يجب أن تستمر على الأقل لمعرفة مدى الإلتزامات والفوائد التي يمكن أن تجنيها البلاد.

يجب توخي الحذر والمهولة يجب لا ينظر إليها على أنها دزعة لتسويق هي محلات تجارية أليفة هناك إسهامات عديدة في الصحافة السودانية هي يختص بالمهولة ومنظمة التجارة الدولية، ربما يصح بعض الكذب الإنضمام إلى عضوية المنظمة لأن ذلك يمكن أن يساعد في تحقيق التقدم. يؤكد آخرون أن هذا هو طريق لهيمنة بواسطة الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة. تاريخ المجتمع البشري يؤكد قدم المشاكل المرتبطة بوجود أمم ضعيفة وفقيرة تناضل للبقاء والتعايش مع أمم أخرى أكثر قوة وتقدماً.

المؤكد أن فوائد عظيمة يمكن أن تحقق إذا تمت الاستفادة من هذه الموارد. إن لم يكن هناك تحركات قد بدت بالفعل في هذا الاتجاه بنفس الصدر من الأهمية الإقتراح الحاصر بالاستفادة من اثنين من الخبراء السودانيين لبارزين وهما: السيد الرشيد عثمان خالد، ودكتور الوليد محمد طه، والذين عملاً بصندوق النقد الدولي وبلغ رتبة عالية من مواقع المسؤولية، وهما الآن في حالة نشاط تام بعد تقاعدهما. إذا تم الإتصال بهما أنا واثق أنهم سيعيدان سعادة في خدمة السودان في رحلته الطويلة والمضنية مع منظمة التجارة الدولية.

المعضلة السودانية.. رؤية للحل،

الهم الرئيسي الآن في السودان هو تحقيق السلام، الوصول لإتفاق سياسي بين كل الفئات المتحاربة، وضع دستور ديمقراطي يحظى بالقبول لعام، يكون مؤسساً على المشاركة العامة والإجماع من الناحية العملية هذه لأهداف استلزم عقد جلسات عديدة من التفاوض بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتتفقها الدكتور جون قرنق تحت توجيه ووسطه من مجموعة دول الإيقاد. الحركة الشعبية تحوز حرباً طويلة ضد الحكومات السودانية القومية إستمرت سبعة عشر عاماً وتركز القتل في جنوب لبلاد لكن الحرب شملت أيضاً مناطق لشرق وجنوب كردفان في جبل لنويه. خلال الأعوام الأربعة الأخيرة وقعت اشتباكات مسلحة بين القوات المسلحة التابعة لتجمع الأحارب السياسية لسودانية وقوات الحكومة السودانية بمناطق شرق السودان. يتكون تجمع الأحارب السياسية أساساً من الأحارب السودانية القديمة التي كانت تباشر نشاطها تحت حماية القانون حتي قدوم ثورة الإيقاد للسلطة عام ١٩٨٩.

رئيس التجمع هو رعيم لحزب لإتحادي الديمقراطي وطائفة الختمية السيد محمد عثمان الميرغسي، السيد الصادق المهدي رئيس الورر، هي آخر حكومة ديمقراطية منتخبة ورعيم حرب الأمة وطائفة لأنصار هو عضو بالتجمع، (لكنه إُسحب منه مؤخراً بعد كتابة مسودة هذه المذكرات). وكذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان، لم يعلن بصورة رسمية عن إحراء محادثات مباشرة بين حكومة السودان والتجمع. تم عقد إجتماع بين الدكتور حسن الترابي والسيد الصادق المهدي في جنيف، والتقارير التي تم توزيعها تشير إلى أن الإجتماع الذي ناقش موضوع المصالحة لعامة كانت نتائجها مشرقة وإن إجتماعاً ثار سوف يعقد فيما بعد لكن لم يعقد إجتماع آخر.

في غضون ذلك، بدأ ينمو إحساس عام داخل دوائر الحكومة السودانية وجميع الأحزاب المعارضة بأن المشاكل السودانية ما عادت شأناً داخلياً حالصاً الاشتباكات أو الحروب خاصة في الجنوب أصبحت موضوعاً أولته بعض الدول العربية اهتماماً خاصاً. والظروف السيئة التي خلقتها الحرب زدت قسوة في بعض مناطق الجنوب بسبب الحفاف والجاعة.

زعماء كل لفصائل المتحاربة بما في ذلك الحكومة أصبحوا مدركين حقيقة تدويل قضية السودان التي صارت وصعة. كما أصبح معلوماً لديهم أنها يمكن أن تقود إلى التدخل العسكري وهرض تقسيم الأراضي السودانية. مثل فصل الجنوب وربما بعض المناطق الأخرى بدأ السودانيون مدرسة لضغوط داخل وخارج البلاد بعد علمهم بالكواريث التي قد تحدث حسب المؤشرات الخطيرة. وكان هدفهم هو دفع كل الأطراف لمشركة في عملية المصالحة العامة. وبينما كانت الموصوت التي ترعاها دول الإيقاد تتقدم من اجتماع إلى آخر دون التوصل إلى اتفاق نهائي واضح ومحدد. وسير كل الأطراف نحو لمصالحة العامة يبدو بوضوحاً تحركت مجموعات عديدة من السودانيين الذين يحبون الخير للبلادهم وفكرت بجدية في التدخل لكن محاولاتهم وجهودهم لم تثمر ولعل كسوفهم وتيمور الشرقية الأخيرة تنهض سوابق حية في السودان مؤخراً تقدمت حكومت مصر ونيجيا بمقترحات مشتركة تهدف إلى التوصل للمصالحة العامة واستقرار البلاد والحفاظ على وحدتها لم تعلق تفاصيل هذه المقترحات للرأي العام عند كتابة هذه المذكرات. لكن أصبح معلوماً أن الحكومة وتجمع الأحزاب وافقوا عليها من حيث المبدأ. الآن هناك ركود في هذه المحركات. هناك تقارير تشير إلى أن لولايات المتحدة ودول الإيقاد لم ترحب بشدة بفكرة دمج جهودهم مع الجهود التي كانت تبذلها مصر وليبيا.

وإذا اكتب هذا الفصل ورتت تقارير عن مقترحات للحكومة الكندية هي على الأرجح تسعى من أجل تحقيق نفس الأهداف. حسب ما أرى وجود عدد كبير من المبادرات من جهات عديدة مختلفة سوف يريد من تعقيدات الأوضاع التي يعبرها الشعب السوداني. المخاطر الكامنة والموجودات التي تهدد بقاء السودان كامة واحدة والحاجة الملحة لتسوية الخلافات هو أمر لا يحتاج إلى تأكيد هناك حقيقة تحمل مسؤولية تكديدها وهي أن تسوية المشكل السودانية هو أمر في يد الزعماء السودانيين أنفسهم الرئيس البشير، الدكتور حسن الترابي، السيد محمد عثمان الميرغني، الدكتور حبيب

فريق، السيد الصادق المهدي وغيرهم، قد لا تتوافق مصالح البعض مع المصالحة الوطنية، فهناك من لا يريد أن يرى لنتائج الإيجابية المحسوسة على المستوى القومي. وبرغم حسن النوايا والتي حثت على تقديم بعض المقترحات أصبح السودان بسبب عجز زعمائه مركزاً لتسويق المقترحات المتنوعة. أي إستقطاب لقوى خارجية قد تكون له آثار سلبية على حاضره ومستقبل البلاد.

الوقت ليس في صالح السودان، الاتصالات و اللقاءات المباشرة والإجتماعات الطارئة والمير إلى الأمام في عملية التسوية كلها أمور ذات أولوية قصوى وضع الحلول لمشاكل السودان يعتمد الآن بصورة رئيسية على حزب المؤتمر وهو حزب الحكومة وحزب وعماؤها. الأطراف المتصارعة تحوز معركة بسيطة هدفها الإعراف المتبادل. هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن ثورة الإنقاذ الوطني مدعومة من الحركة الإسلامية أصبحت مهيمنة على الأوضاع السياسية بصورة شاملة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحكومات الوطنية ولعل الحديث عن كيف أتى هؤلاء للسلطة أصلاً لن يتوافق مع رفع شعارات المصالحة الوطنية. كما وأنه سيكون تزييفاً لتحقيقه وضرباً من ضروب الحيال أن يفترض أن لتأييد الضخم الذي كانت تتمتع به الأحزاب الرئيسية القديمة مسودة بالطائفتين الكبيرتين قد أصابه الوهن بسبب قرار الحكومة بحل الأحزاب. لتحارب التي عاشتها البلاد خلال عهد عبود وميرى ليست ببعيدة عن الذاكرة.

علاوة على ذلك اعتبرت حكومة السودان ولأحزاب سياسية الشمالية مشكلة الجنوب مشكلة مزمنة.. لكن علينا ألا نقلل من شأن المشاكل الرئيسية الأخرى التي تتمثل في وضع ديموقراطي وبسط الحريات العامة والاهتمام بحقوق الإنسان وغيرها. الإتهامات بالعصب الديني وتحارة الرقيق من النتائج المشؤومة لتدويل مشكلة الجنوب. هذه المواقف تهدف إلى تحريض الجنوب على الانفصال.. وقد وجدت إداة عامة من الدوائر الحكومية وغير الحكومية باعتبارها لا أساس لها وغير واقعية.

يهدف هذا الفصل إلى إقتراح ونصير من جانبى باعتبارها فكرة معددة يتم بناءاً عليها عمد إجتماع أو مؤتمر يصمم الأطراف الأخرى.. بدلاً من الأكباء بالتصريحات التي يصدرها المجلس الوطنى أو بعض المسؤولين في الحكومة فيما يختص بالسعى لتحقيق المصالحة الوطنية. على الحزب السياسى للحكومة تقسيم مقترحات واضحة ومحددة حول تصوره لتسوية نهائية يمكن أن تتفق عليها كل الأطراف هذه المقترحات يجب أن تسبقها خطوات قانونية لصمان توفر الحريات العامة مثل حرية التنظيم

والتعبير عن الرأي وحرية التجمع وغيرها. علي الحكومة ان تصدر قراراً بالاعفو العام يشمل كل المعارضين لسياسيين. عمليات التخريب التي إستهدفت خطوط نقل النفط السوداني هي أعمال يؤسف لها وتجب إدانتها. ملاحقة القائمين بهذه الأعمال واللجوء لتتصعيد لا يحقق أي نتائج إيجابية.

هنالك إتهامات موجهة للجيش الشعبي بتعطيل مشروعات البترول التابعة لشركة شيفرون . تعرضت طائرة مدنية تابعة لشركة الخطوط الجوية السودانية للقصف وقتل كل ركبها من المدنيين . هناك أيضاً.. توقف العمل في مشروع قناة جوبقلى بعد استهدافه من قبل الجيش لشعبى الخسائر المالية ائناحمة فى الأحوال لأحيره كانت عواقبها الإقتصادية أعظم بكثير عن الأثر المحدود لتفجير خطوط البترول. لكن كل هذا يجب أن ينسى في سبيل الوصول للهدف التبل الذى يتمثل في المصالحة لوطنية. وتحقيق السلام والحفاظ على وحدة البلاد.

الأطراف المتصارعة بما فيها الحكومة تمكنت لأن من تجاوز عدد من عقبات الماضي المستعصية وهي:

١- الاعتراف بحق الحبوب في تقرير المصير، طرح خيارى الفيدرالية والكونفدرالية. يتم الفصل في هذا الموضوع عن طريق لإستفتاء.

٢ - الأساس في القومية السودانية هو المواطنة.

٣ - بدأت الحكومة بالفعل إعادة الممتلكات والعقارات التي تعرضت للمصادرة لمالكها من المعارضين السياسيين. يجب إكمال هذه العملية بأسرع ما يمكن.

يجب على كل أطراف القتال قبول وتنفيذ وقف عام لإطلاق النار على كل الجبهات يقود إلى إزالة التوتر وتوقف الأعمال العدوانية.

أصبح الدستور موضوعاً للنزاع وذلك بسبب عدم مشاركة كل الأطراف في وضعه. ويلاحظ أن حكومة السودان أعلنت عن قبولها لإعادة النظر في الدستور وإمكانية تعديله. وفي الواقع هناك لجنة أعلى عنها وبدأت مداولاتها حول الموضوع. إلا أن أعمال هذه اللجنة لم نأجيبها إلى حين البدء في عملية المصالحة. أخيراً، هناك قضية تمكيت الدولة السودانية حسب ما يرى المجتمع، وإعتراف أن هذا الأمر ليس من العمل والحكمة هي شيء ولن يخدم أي أحد ف تحقق مصالح البلاد. التمكيت الكامل سوف يخلق فراعاً بقود السودان إلي أوصاف قوصوية لا يمكن لتتو نتائجها.

اعتقد أن نظام الإنقاذ الحالي ارتكب نوعاً من الظلم بفصله أعداد كبيرة من العاملين بالقطاع العام، وإتبع أساليب تتسم بالحسوية في التعيين للوظائف بالخدمة العامة، هـ الأمر يمكن أن يخلق قراعاً بصورة مباشرة فيجعل من السودان صومالاً آخر، وكلنا كنا شهوداً على نتائج غياب الدولة هي الصومال.

يحب التسليم بأن هناك أعداداً كبيرة استطاعت أن تكتسب خبرات معتبرة على حسب الآخرين. الفصل الجائر لأعداد كبيرة من العاملين بمؤسسات الدولة تحت شعار تحقيق الصالح العام لا يمكن إعتباره مبرراً لأعمال إنتقامية أخرى لأن الإسلوب الأمثل لتحقيق العدالة لا يتوافق مع إرتكاب مظالم في حق الآخرين في العمل.

هذه القضية ينبغي أن تترك للحكومة الإنتقائية القادمة كي تتعامل معها على ضوء الرؤية الشاملة لمعالجة مشاكل إعادة بناء الخدمة العامة، هذه الخدمة التي اشتهرت في يوم من الأيام وتحت قيادة السودانيين بحسن أدائها وبعدها عن الفساد والمحسوبية والتحيز.

حالات لفصل السابقه التي تتضمن ظلاماً ينأى لا مبرر له يحب فحصها على ضوء الأحكام السائدة وبوضع في الإعتبار الخطط المستقبلية الخاصة بالتصور الجديد للخدمة العامة، ويحب تفادي خلق أي فراغ.

هناك موضوع آخر حدير بالإهتمام يحص كل الأطراف لمتصالحة وهو التقرير الأخير (١٩٩٨ - ١٩٩٩) الذي قدمه المراجع العام للمجلس الوطني، يحتوي لتقرير على تفاصيل، التزايد في حالات الإختلاس وسوء إستخدام المال العام، ويوضح الزيادة بالأرقام في عدد المخالفات التي تم إرتكابها والمبالغ التي احتلت، يشير التقرير إلى أن هذه المبالغ وصلت إلى ملايين الجنيهات السودانية لكن لم تتخذ أي إجراءات قانونية إلا في حالات نادرة جداً. هذه ظاهرة يجب أن تحظى باهتمام كل الناس، وبعد أن وضعت الحقائق وأصبحت موجودة بتفاصيلها أمام المراجع العام يجب أن يترك الأمر لمكته وبرال كل العقبات من طريقه حتى يتمكن من معالجة هذه المشكلة وحسمها.

يحب عدم إحراء أي إنحانات في المستقبل القريب ولا بد من منح فترة معقولة في حدود سنتين إلى ثلاث تستطيع فيها الأحزاب إعادة ترتيب شؤونها الداخلية وهناك طرق قانونية يمكن أن تتبع في تنفيذ عمليات التآجيل من هذا النوع دون خلق فراغ قانوني.

هناك إقتراح بتكوين حكومه إنتقالية من التكنولوجيا إلى حكومه إنتقالية تمثل فيها كل لأحزاب لا تناسب احبيحات هذه المرحله، وهناك حقيقة واضحة وهي أن هذا

التكوين سوف يعيدنا إلى عهد الشجار والإقتال الداخلي إذا تم تكوين الحكومة بعد المصالحة الوطنية مباشرة. يجب إعطاء مهلة معقولة لتهبئة الأوضاع وضمان إستقرارها وانتظامها المترة المقترحة لحكومة التكنوقراط الإنتقالية هي ثلاث سنوات، لكن تعبر فترة خمس سنوات أكثر ملاءمة إذا أخذنا بعين الإعتبار حجم المشاكل المتوقعة علي الرغم من أن هذه الفترة ربما تبدو طويلة بالنسبة للأحزاب السياسية، وهنا لا بد من ربط هذا التوقيت بالإستفتاء الذي سيجرى في الجنوب حول تقرير المصير.

إحتوت المقررات السابقة على عناصر إعتبرتها ذات أهمية قصوي وهي في نظري ليست بديلاً شاملاً للمبادرات العديدة المطروحة. الهدف الرئيسي هو الإصرار على حقيقة هامة وتأكيدا وهي أن الحلول الأساسية هي في يد نظام الإنقاذ، والتاريخ سوف يسجل أن حكومة الإنقاذ إحتفظت بالسلطة أكثر من عشرة أعوام، لكن الطريق لذي سيؤدي إلى تنويع هذه لفترة هو طريق لمبادره التي تصنع حلاً سودانياً لقضايا السودان يقود للسلام والمصالحة الوطنية ويحفظ وحدة الارضي السودانية

لقد أشرت في المراحل السابقة من هذه المذكرات إلى أحتمال حدوث آثار سلبية وغير مرغوب فيها جراء تعريف السودان إلى العديد من المبادرات التي تسعى إلى إسعاد حل للمشاكل السياسية التي تحف بالسودان في الوقت الحاضر.. وعلى وجه الخصوص تلك المبادرات التي تقدمت بها بعض الحكومات الاجنبية.. وفي الأيام الأخيرة ظهرت على مسرح الأحداث مائدة أمريكية. وفيها كانت المبادرة المشتركة التي طرحتها كل من حكومتى ليبيا ومصر.. ولقد برهنت الأيام.. أن أنجع وأقصر لطرق لحل مشاكل السودان السياسية إنما تبقى هي أبدي السودانيين أنفسهم. وذلك لسبب بسيط هو أن حكومة الإنقاذ التي تمسك بالسلطة في البلاد.. والحركة الشعبية للجنوب.. والأحزاب السياسية الشمالية التي تشكل المعارضة في البلاد. أعلنت جميع هذه القوى موافقتها على السعي لحل القضايا الأساسية عن طريق الوفاق الوطني. هناك إتفاق عام يستهدف اعداد دستور ديمقراطي وذلك حول الوحدة الوطنية المتنوعة والتي سببى على الوطنية.. مع توفر الحريات الديمقراطية وحق تقرير المصير لأهل الجنوب. بالإضافة إلى قيام حكومة إنتقالية. وعليه فإذا ما قررت هذه الطوائف والقوى السودانية أن تجلس مع بعضها البعض فيمكنها أن تتفق فيما بينها على المسائل الأساسية وحتى على تلك القليلة منها التي يدور الخلاف حولها بما فيها مسألة علاقة الدين بالدولة وتقرير المصير للجنوب وتأسيساً على ذلك فإن الأمر بيد حكومة الإنقاذ أن تبادر بالقيام

بالخطوات الأولية التي تمهد الطريق للوصول إلى حل لمشكلة السودان المستعصبة..
وقيادة البلاد نحو آفاق جديدة تستشرف قيام سودان موحد ومستقر .

هذا تمحصنا الأوضاع من حولنا سوف نجد أن السودان ورغم إمكاناته المادية
والبشرية الهائلة لا زال في منتصف الرحلة، لكن المستقبل واعد بميلاد سودان حديد
ومبشر بالأمل في التقدم على الرغم من الصعاب التي تحدى بنا .

عصر البترول في السودان

لفترة من الوقت كانت منظمة الأمم المتحدة تصنف لسودان ضمن اقل الدول نمواً .
البدء في استخراج البترول مؤخراً وانتظام تصديره هو بطبيعة الحال أمر ملأ الساحة
الاقتصادية الوطنية بامال عظيمة في تقدم لبلاد على المدى القصير و لتطويل

وأنا بكل تأكيد أشارك الرأي العام السوداني العبطه و لتفاؤل الذي عم البلاد ودون
دنى شك ككشف البترول وتصديره سوف يؤدي إلى زيادات معتبرة في إيرادات البلاد
من العملات الصعبة، هناك أهمية خاصة لإحتياطى البلاد من النفط والكميات التي
تسحرح سنوياً عبر أن مستسل ذلك كله سيؤثر بما يحدث على المسرح العالمى من
الطلبات فى الأسعار العالمية السائدة، سياسات الدول المستوردة الرئيسية ومخزونها
الإستراتيجى، معدلات الإنتاج لمردى والذى ينمى عليه بواسطة الدول المصدرة. وأثر
المناطق المنتجة الحديد على الأسواق.

أثر إيرادات النفط السودنى يتوقف على صافي فائض الاساح الذي سوف يكون
تحت تصرف البلاد الأسعار السائدة للنفط فى نوفمبر ١٩٩٩، كانت اربعة وعشرين
دولاراً للبرميل، وهى أسعار معقولة إذا ما قورنت بمستويات الأسعار قبل اشهر قليلة
والتي وصلت في بعض الأوقات إلى أقل من عشر دولارات للبرميل. صافي نصيب
السودان يعتمد على حجم ودرجة الالتزامات تجاه الجهات الأجنبية المشاركة فى إنتاج
البترول بالسودان، هذه الالتزامات يجب إحترامها والوفاء بها .

أصبح مؤكداً الآن ان هاتورة العملات الصعبة التي تعادل حوالى خمسمائة مليون
دولار وهى قيمه واردات النفط سوف يتم تمريرتها، هذا بالطبع هو الأثر المالى المباشر
لكن التوقعات فيما يحتص بموقف العملات لصعبة تبشر بنتائج أفضل بكثير فى
المستقبل المريب، العائدات المالية المتوقعة يجب ألا تكون هى الهم الوحيد للسودانيين
وجازب لعدد من الدول المنتجة للنفط تقدم بماذح محددة لبرامج تنمية

بعض الدول المنتجة للنفط تدفع إلى تبني أساليب محدثي الثراء، أو تغيير آخر (مستجدي النعمة)، وهي برغم إمكانية إحتمالها علي المستوى المردى تصبح أمراً خطيراً وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية مشؤومة خاصة إذا ارتبط سلوك الحكومة وقراراتها عندما تهتم الشركات الأجنبية على قطاع النفط بكل نشاطه من تنقيب وبتاج وتسويق، تصبح الحكومة مثل المالك الذي ورث الكثير من العقارات ولا يحتاج إلا لبدل مجهود ضئيل لجمع إيجاراته لشهرية ولسنوية. إستغلال الموارد المخفية تحت الأرض خاصة في حالة النفط يحلب الثراء لسهول والحياة المترفة دون بدل جهود تناسب الخبر الذي تحضو، ولا عجب في أن تصبح الزراعة الصحية لأولي لأثرياء النفط فهي تعتمد على تقلبات الطبيعة وتحتاج لدراسات الحدود والمشاريع التجريبية ومكافحة الآفات وعمليات الحصد.

يبدو أن حكومة السودان وحسب التصريحات الحكومية صارت مدركة للآثار السالبة للنفط على القطاع الزراعي، وقبل أيام قليلة إخذت وزارة الطاعة موقفاً سلبياً بوجهيه إهمامها إلى مصادر الطاقة المحددة.

بحانب الاهمال الذي قد يتعرض له القطاع الزراعي هناك بنفس القدر آثار صارة للوفرة على سياسات وأولويات التنمية، فيكون هناك إندفاع نحو المشاريع ذات الصحامة والعظمة التي تتسم بالمبالغة من المشاريع السهلة سبباً في تخطيطها التي نحتاج إلي مورد مالي هائله مشاريع تحديث القوات المسلحة وبناء مصانع لأسلحة، لا يتطلب مثل هذا النوع من المشاريع عمل در سات حدودى مفضلة ومتمنة أو مشاريع تحريية، إذ تقوم الحكومة مباشرة بشراء كل ما تعتبره حديثاً من أجهزة ومعدات عسكرية لمشتريات من الإنتاج الجديد لمصانع الأسلحة غالباً ما تكون أكثر تقدماً من الناحية التقنية ويمكن أن يتم الحصول عليها دون تأخير الإحتياجات العسكرية الأكثر تعقيداً قد لا تكون ضمن ما يوفره السوق لكن يتم تصنيعها حسب إحتياجات الدول وهى مثل الطائرات المقاتلة وغيرها لكن قليلة جداً هى انواع الأسلحة التي لا توجد فى سوق السلاح.

لحرب الأهلية فى الجنوب قادت بالطبع إلى تحديث معدات القوات المسلحة وربما البدء فى إقامة مصانع للأسلحة بالسودان وهى أيضاً تطلبت زيادات فى حجم لقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى، مواجهة إحتياجات الحرب بكلف ما يقدر بواحد مليون دولار يومياً، هذا العبء المالي أعطي داعماً عظيماً لبدءات المكررة بالسعى لتحقيق المصالحة الوطنية بين الحكومة وأطراف الصراع لأخري فى جنوب وشرق

البلاد. في هذه الورقة تم التأكيد على أن المصالحة و السلام وبتسوية مشكله الجنوب
والمناطق الأخرى المهمة تعد أولويات لا يمكن التغاضي عنها لاستئناف تقدم السودان.
بالنظر إلى المساحة الشاسعة للبلاد؛ بجانب إعتبارات السياسة الخارجية في التعاون مع
الدول وتحقيق المصالح المشتركة، لن تكون هناك حاجة للمشاريع العسكرية الضخمة التي
قد لا تستطيع البلاد تحمل تبعاتها على الرغم من الثروة النفطية المتوقعة. يجب تزويجه
لجيش الوطني بناء على اعتبارات القياسية للتحرك والإنتقال، ولا بد من التخطيط
للوصول للسلام والمصالحة الوطنية مع اتباع الدقة والإتقان في إعداد هذه الخطط.

برنامج إقليمي:

أكدنا منكرأ في هذا الفصل نه في دول العالم الثالث لا بد من البدء في عملية بناء
الامة داخليا بكثير من الحد ومو صلة بدل الجهود فيها بكل متابره. وبالطبع لا يستثنى
السودان في هذه لحالة الاصلاحات يجب أن تركز بصورة رئيسية على المشاكل
لداخلية والحلول السليمة لها علينا ترتيب بيتنا أولاً قبل أن تندفع طموحات القيادة إلى
الآفاق الخارجية.

أنا لست مهتماً الآن بالشكيل المتنوع للشعب السوداني، مع ذلك نظرة فاحصة
ودقيقة للسودان تكشف عن شيء من التناقض. لسنوات عديدة كان السودان مصدراً
للخبراء في كل المجالات. للفات والتربية الإسلامية وعلوم الدين والطب و الهندسة
والإدارة والقضاء والحسابات والعلوم العسكرية بالإضافة إلى العمال المهرة وغيرهم،
عمل الخبراء السودانيون بدول عديدة مثل دول الخليج العربي واليمن ونيجيريا. وباء
على السمعة العطرة التي نتميز بها الخبراء السودانيون والمتمرات لطويلة التي امضوها
في خدمة تلك الدول، سنطرح السؤال أن يزعم نحو أنه ساعد في بناء وتنمية تلك
الأمم. في السنوات الأخيرة تغير اتجاه الهجرة فأصبحت العقول السودانية تتجه إلى
دول الغرب والولايات المتحدة.

خلال ذلك كان السودان يعاني من نقص في الخبرات والعمالة الماهرة واليد العاملة.
في الواقع عل الرغم من العجز المتكرر سنطرح أن يؤكد أن السودان أعاد تصدير علوم
الدين الإسلامي واللغة العربية بالإضافة إلى العلوم الحديثة.

مد فترة طويلة يعتبر السودان سلة غذاء العالم، لكنه لا يزال يعاني من عدم المقدرة
والعجز عن هزيمة امراض المجاعة الشائعة مثل الملاريا وغيره من الأمراض
المستوطنة، بينما تعمل الكوادر الطبية السودانية بأعداد كبيرة في العديد من الدول

المحاورة، هناك الكثير من المستشفيات في السودان تعيش نقصاً حاداً في الأطباء والكوادر الفنية المساعدة.

أقدم السودان أكثر من عشرين جامعة بينما نجد أن البلاد عاجزة عن دفع أجور المعلمين بالمدراس الإسدائية وراكمت المأخرات حتى وصلت إلى بلايين الحنيئات. عاشت البلاد هرجة اكتشاف البترول وانبعاث العظم لانتاج انسكر هي السودان، لكنها قاست من إنهار وتوقف مشاريع عملاقة مثل الجزيرة والرهة، وهيئة السكة الحديد وانبعاث الصمع العربي، وهي من المشاريع التي اعتمد عليها السودان اعتماداً كلياً لعدة عقود من الزمان.

بذلت حكومة السودان جهوداً عديدة بحثاً عن مصالحة وتسوية مع لجيش الشمسي، لكن لم تسع لحكومة بالجدية والإصرار المناسبين لتسوية خلافاتها مع لحربين الرئيسيين وهي أحرار مؤسسة تاريخياً على أكبر صائفتين دييتين في البلاد. وكلمة إبقاذ تفوح منها نكهة الإثارة وتسلسل الأحداث العنيفة وربما تبدو مأساوية، لكن حسب رؤيتي تبدو الكلمة الوحيدة الملائمة لهذه المرحلة.

المقرات التالية تحتوي على عناصر لبرنامج إنقاذي، بعضها يمكن أن تعد مقترحات بينما هناك أيضاً خطوط رئيسية موجهة ومؤشرات ذات علاقة بالسياسات ومهما اكتسب من حرات عالية لا يستطيع أي انسان بمفرده أن يقترح برنامجاً شاملاً، لا بد من الإصافه والتنوع في المواقف أحمل قدراً كبير من الإحترام لسلطات الحكومة المالية والقديره ممثلة في مؤسساتها فإنجارها في ظل هذه التعقيدات الصعبة الموروثة والحديثة لا يمكن تجاهلها.

(أ) التسوية السياسية:

البرنامج الإنقاذي يجب أن يكون مسبوفاً بتسويات سياسية أساسية محددة. السلام والمصالحة بين كل الفئات المقتتلة هي الخطوة الأولى والرئيسية ويبدو أن كل الصعاب التي كانت تقف في طريق تحقيق هذه الأهداف في الماضي قد تم تجاوزها. حق تقرير المصير للجنوب، العمل بالنظام الفيدرالي، وضع دستور قومي تجسد الحريات في ظل نظام ديموقراطي قنبت به كل الأطراف. يؤسس علي إحترام حقوق المواطنة وعدم التفرقة بين المواطنين، الشيء الذي يحاياه بصورة عاجلة هو دستور ديموقراطي يبنى على الإجماع العام، والطريق الوحيد للوصول للإجماع هو جمع كل الأطراف ليعطسوا معاً بصرف النظر عن طبيعة اللقاء بين لأطراف دستورياً كان أو تصالحياً وكما ذكرنا سابقاً هي هذا المصل المبادرات الرئيسيه والهامة تبقى بيد الحكومة

تكوين حكومة إنتقالية تتولى حكم البلاد لفترة ثلاث سنوات هو أمر له أهمية خاصة لأسباب لا يريد تكرارها كثيراً. حكومة قومية يتم تشكيلها من الأطراف المتصارعة غالباً ما تعود إلى إحياء الشجار القديم والإقتتال الداخلي في الأحزاب السياسية، إذن لا بد من فترة معقولة لتهدئة الأوضاع. الأحزاب السياسية سوف تكون في حاجة إلى بعض الوقت لترتيب أمورها الداخلية، و لفترة الإنتقالية المقترحة ستكون فرصة طيبة تمكن الأحزاب من التقاط أنفاسها وإستئناف نشاطها السياسي.

يجب إعداد مدكره بالمسؤوليات الرئيسية التي سيتم تمويضها إلى حكومة التكوّن، ويختار المؤتمر زعيم هذه الحكومة، والذي يجب أن يكون من الدين يتمتعون بخبرة عالية، ويكون مستقلاً غير موال لحزب سياسي، كما يجب أن يمنع كل السلطات التي تمكنه من اختيار أعضاء مجلس وراثته.

(ج) إعداد البرنامج،

هناك نماذج محددة يجب إتباعها بدقة في وضع خطط وبرامج التنمية. ويجب معرفة حقيقة هامة وهي أن الموارد في الدول النامية مهما كانت وفيرة تصبح محدودة وشحيحة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار لإحتمالات التي يستحيل تجاهلها، وحتى تتمكن من اتباع الطريقة العملية التي تقود إلى أفضل النتائج يجب تضادى بمعان النظر في احتياج كل القطاعات، الخطط والبرامج يجب أن تشمل على مشاريع محددة مدروسة بدقة يتم الربط بينها في نظام موحد تتبع فيه أولويات صارمة بهدف كـ الإحتناات الإقتصادية التي يعرف عملية التنمية، زيادة الإنتاج في بعض القطاعات، إجراء تحسينات في بعض الخدمات العامة، عموماً يمكن تحديد معدل للنمو الإقتصادي يكون هدفاً نهائياً للخطط والبرامج. إذا شئت هذه البرامج هي تحقيق أهدافها سوف تتعرض الموارد المحدودة للإهدار تحت قاعدة من يتى أولاً بعدم أولاً، أو نذهب ضحية للأفكار التجميعية التي تقود إلى تشويه لأولويات وتبديد المورد.

منذ أيام الإستعمار كانت الدولة تهيم على الإقتصاد في السودان وبدأ دور القطاع الخاص في النمو خلال لسنوات الأخيرة لكن تعرض تقدم القطاع الخاص للخطر وتوقف نموه بسبب الممارسات الحكومية غير الموفقة مثل المصادرة والتأميم غير المدروس والنظم المعقدة التي أصابت هذا القطاع بالشلل. يكمن نجاح القطاع في قدرته على تقديم خدمات ذات كفاءة عالية، وقدرته لتنافسية الحيدة من ناحية السعر والجودة، لذلك يجب توفر صياح خال من لإحتكار و لحسوبية والمحانة.

يحب عدم دفع السودان في هذه المرحلة من التنمية نحو قرارات خصخصة عشوائية وغير مدروسة. وإذا تجاهلت المبررات القصيرة التي كان يتم فيها تبني سياسات إقتصادية تقوى من قبضة الحكومة على الإقتصاد، نجد أن الحكومات السودانية المتنوعة اتبعت سياسات تصحج القطاع الخاص. كان هذا النوحه طبيعياً وعملياً وشأ عن الإدراك لواقعي لحقيقة إحتياج التنمية لنشاط هذا القطاع بجانب أنشطة الدولة. هنا مجالات عديدة يستطيع لقطاع الخاص أن يعمل فيها بحرية. ويجب إدراك حقيقة أن القطاع الخاص الفاشيء ربما يحمل نفس لعيوب التي تعاني منها المشاريع الحكومية. علي البلاد محاولة تحقيق أفضل النتائج من خلال لنشاط الحالي للقطاع الخاص حتي تظهر جهات استثمارية قادرة تتقدم لتحمل المخاطر بكامل ارادتها. هناك فرص عديدة متاحة الآن تنتظر مبادرات القطاع لخاص. فهناك مجال للطاقة، ومشاريع زراعية عديدة علي السيلين الأزرق والأبيض وهي مشاريع تملكها شركات خاصة أو أفراد وكذلك تصنيع اللحوم والصمغ العربي وغيرها.

هي حالة الأصول القومية الكبرى مثل مشروعي الجزيرة والرهدة وسكك حديد السودان، حتي إذا كانت الجهات المستثمرة متعاونة مع الدولة يصعب تحقيق نتائج إيجابية فيها لأن هذا النوع من المشاريع يشتمل علي استثمارات وصرف مستقبلي منمر لارتفاع تكلفه، ويسبب اضطراباً إقتصادياً خطيراً. هذه المشاريع الثلاث يجب تركها خارج اعتبارات لخصخصة. هذا بالطبع لا يعني عدم وجود حاجة للإصلاح في ظل لنظم الموجودة أو المعدلة.

علاقات مع المؤسسات المالية الدولية،

تحسن العلاقات السودانية مع صندوق النقد الدولي هو أمر سار. وكما هو معلوم لعلاقات الحيدة مع الصندوق هي المدخل إلى البنك الدولي. المؤسساتان التوأم لعبتا دوراً إيجابياً عظيماً في لتنمية الإقتصادية خلال فترة ما بعد الحرب. الدول المستفيدة من خدماتهما تبدأ من البرازيل والأرجنتين مروراً بروسيا في أوروبا الشرقية وحتى الهند وباكستان في وسط آسيا. حقق السودان فوائد عظيمة تمثلت في مشاريع تطوير سكك حديد السودان. ومشروع الرهد الزراعي وحزاني الروصيرص وخشم القرنة بالإضافة إلى معهد تدريب المعلمين وغيره.

التجارب التي سبقت مع الصندوق والبنك الدولي أثبتت أن هذه المؤسسات وعلى الرغم من موقفها الفوقية تجاه السياسات المالية والإقتصاد للدول، إلا أن لديها استعداداً لسماع وجهات النظر لمختلفة المعارضة والقدرة على إجراء الحوار البناء مع الدولة المستفيدة، برغم ذلك فهي لا تملك أكثر من حق تقديم الاستشارة والإمتاع عن التمويل. أنا لا أتفق تماماً مع المثل القائل من ينقد الزمار يطلب النعم، وأرخص نقيضه الذي يقول: من لا يدفع ليس لديه الحق في إملاء رأيه، هو بالتأكيد له الحق في ألا يتعاون. وفي أن يرخص وليس أكثر.

إعفاء الديون:

بعد سنوات عديدة من المحادثات والت تردد في إتخاذ أى خطوة، قررت الدول الدائنة أخيراً إعفاء سبعة وعشرون بليون دولار من الديون المؤجلة للدول المدسدة والتي وصلت إلى أكثر من ثلاثمائة بليون دولار.

وصلت ديون السودان إلى أربعة وعشرين بليون دولار، نصيب صندوق لنقد لدولي منها حوالي ١٥ بليون دولار. يجب إجراء مفاوضات مباشرة حتى نتمكن من تحديد المبالغ الكلية التي أعفيت والشروط الملحقه.

ديون الدول العربية يجب النظر إليها بإهتمام خاص ليس فقط تصديراً للالتزامات وحرصاً على لواءها بل أيضاً لترك المجال مفتوحاً لإمكانية حسب موارد استثماريه هي المستقبل ولإعادة الحياة لفكرة تمكن السودان من أن يصبح سلة غذاء العالم العربي.

هجرة الكوادر المدربة:

أشارت مجلة (الإيكونوميست) خلال شهرى يوليو وأغسطس من عام ١٩٩٩، إلى قضية هجرة العقول والكوادر المدربة والمهرة الحجم الحقيقي لمشكلة السودان نستعرض ببعض ما أشارت إليه المجلة؟ تعاني الدول لنامية عدة من هجرة العمالة الماهرة الي الدول الغنية. مع ذلك نجد ان العمالة عالية التدريب في تشيلي تفصل البقاء في وطنها بنسبة تفوق حتي الدول الغنية. دولة السويد التي تتمتع بأعلى المعدلات من ضرائب الدخل هي من الدول التي تعاني بشدة من هجرة كوادرها المدربة، كذلك الأمر بالنسبة لجنوب أفريقيا.

هي روسيا تفصل الغالبية العظمى من المثقفين والمدرسين الهجرة نسبة للموضي الإقتصادية لتي تسود لبلاد للأزمة.

من أكبر الضعفاء لمشكلة الكوادر المدربة في أوروبا، لغربيه بريطانيا وألمانيا العربية. يرجع السبب في ذلك إلى تخفيض الأنفاق على البحوث والتنمية في بريطانيا حيث وصل إلى ١٨٪ من الناتج الإجمالي المحلي في عام ١٩٩٩، ولنفس العام في ألمانيا ٢٠٪. وفي الولايات المتحدة ٢٦٪. وهذا يعني أن أوروبا لا تعيش هذه المخاوف وحدها. الصين والهند شاركان في نفس الهم. في كاليفورنيا حيث توجد صناعات ذات تقنية عالية يشغل الآسيويون أكثر من خمسين ألف وظيفة يحققون دخلاً يبلغ سبعة عشر بليون دولار. تختتم الدراسة بأن الدول تقف عاجزة وهي تشاهد كوادرها تسمى وراء أوضاع مالية أفضل.

ليس هناك تفاصيل بالأرقام عن حجم المشكلة في السودان. العمالة الماهرة وشبه الماهرة في دول الخليج واليمن ومصر وصلت إلى الآلاف. هناك شهود موثوق بهم تحدثوا عن مستشفيات وجامعات ومدارس ثانوية في لعالم العربي يشكل السودانيون كل القوى العاملة بها. في الخدمة الطبية البريطانية تشكل الكوادر الطبية السودانية نسبة عالية من العدد الكلي للعاملين في هذا القطاع. على أية حال، زيادة الأعداد التي تعدر السداد للعمل في الخارج تظهر النتائج في شكل عجز خطير في العديد من المهن والاختصاصات في السودان.

حتى الطرق الصعالة للنحكم في هذه الهجرة هي مكاهة الكوادر ذات الخبرة والمؤهلات لعالية إلى درجة تقارب بقدر الإمكان المستويات المتاحة في السوق لعالمى تحسين الأوضاع المالية ليس هو الدافع الوحيد للهجرة، الكوادر العلمية الفنية ترغب في تطوير مهاراتها الفنية. وهي تبحث عن مجتمعات تتوفر لديها فيها المعامل الكافية وبمكاييت البحث العلمي لحديثه. الفئات المثقفة تفضل المجتمعات التي تتوفر فيها حريات التعبير عن لرأى كبيئة يمكنها أن تعيش وعمل فيها. وعموماً يفضل جميع الناس الحياة والعمل في مجتمعات يسود هبها حكم القانون و لحرابات العامة والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.

الفساد:

لعامين متتاليين (١٩٩٨ - ١٩٩٩) بصمت إقادات المراجع العام للمجلس الوطنى معلومات مفصلة تختصر بما سمه الاعتداءات على المال العام. وهو ربما يكون تعبيراً ملصقاً لما يمكن أن يسمى بوضوح إختلاس أو سوء إستخدام للمال العام. خلال فترة عشرة أشهر من أكتوبر ١٩٩٨ وحتى يوليو ١٩٩٩، وصل حجم الاعتداءات علي المال العام

الي ٢٨٥ مليون دينار، عبر أعضاء المجلس الوطني عن إرتياحهم لأن المبلغ أقل من الذي عرّض عليهم في السنة السابقة وهو ٦١٢ مليون دينار).

المشكلة التي كانت تعتبر قضية إجتماعية صغيرة نسبياً تتعلق بأفراد ضلوا طريقهم، أصبحت الآن موضوعاً يعد من الهموم لقومية الكبيرة لأن حجم إنتشار هذه الظاهرة أصبح واسعاً والمبالغ التي تتعرض للضياع أصبحت مبالغ ضخمة، والقضية كلها تتعلق بالوضع الحالي للشخصية القومية السودانية وهذالية النظام الحكومي، إنتهاك وخيانة العرف والشفقة هي من الصفات التي نادراً ما ترتبط بالشخصية السودانية، عدد كبير منّا بدأ يتساءل هل هي نتيجة للتضخم، أم أنها من نتائج الكوارث الطبيعية الأخيرة. هل هي الهجرة المكثفة من الريف إلى المدن؟ هل هو تفشي روح المبالهة يسمى المرء ليتفوق على جاره؟ هل هو فقدان القيم السودانية العظيمة التي تتمثل في النبل ونكران الذات؟ هل هو فشل التربيّة بصفة عامه في المدارس وعلني مستوي المجتمع؟ هل هو النظام الحكومي الذي لا يقدم القيادات التي يمكن الإقتداء بها؟ أم هل هو فقدان روح المسؤولية وعدم معاقبة المخطئين؟ هل هو نتائج التعيين في الوظائف علي أساس المحسوبية والصداقة الحميمة؟ لأمر غالباً ما يكون بسبب كل هذه العوامل مجمعة.

السياسة الخارجية:

الإعتماد علي الذات وإستقلال القرارات هي صفات جديدة بالشاء، الأمر هذا لا يعني عدم التعامل مع الآخرين، فتحرر نميش في عالم أصبح فيه التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة، ومحالات التمويل الدولي، وأنشطة الأمم المتحدة هي من العناصر الحيوية في عملية بناء الأمة. التعاون هو بالضرورة ينطوي على درجات من الإمتناع للعديد من التأثيرات الإيجابية وليس الصفوط مع البعد عن العنصرية في النمسا بموضوع السيادة المطلقة. لسياسة الخارجية لبلد مثل السودان يجب أن يكون أساسها الحفاظ علي الأمن القومي، العلاقات الجيدة مع دول الجوار، ودفع عجلة التنمية بالبلاد بالتعاون مع الأطراف القومية الأخرى. لنجاح في عملية بناء الأمة سيوهر لنا عاجلاً أو آجلاً قيادة فعالة تتسم بروح التضحية الشئ الذي نحن أهل له في العالم العربي والأفريقي والإسلامي.

المبادرات المقترحة للتركيز عليها:

أ/ محاربة الفقر،

تعتبر محاربة الفقر من أهم أهداف التنمية وهي ربما تكون من أكثر مهام صعوبة

ويرجع ذلك لأسباب الفقر نفسها وهي بطء النمو الإقتصادي والتزايد السريع في تعداد السكان وضعف إستغلال الموارد. معالجة مشاكل الفقر تتطلب زيادة معدل الناتج الإجمالي المحلى للفرد و لتأكد من إتباع التوجه السليم في تحقيق النمو الإقتصادي والإستثمار في مجال الخدمات لإحتماعية التي تسهم في رفع قدرات الفئات الفقيرة.

الجهود التي تبذل لمحاربة الفقر يكون لها آثار إيجابية عظيمة على البيئة لوجود ارتباط وثيق بين الفقر والسنة. والمئات لمقره هي الحائى والصحية فيما يحتص بتدهور البيئة لان هذه الفئات وخاصة النساء في الأسر الفقيرة، تستطيع الوصول إلى أكثر لمورد البيئية حساسية وضعفاً مدفوعة بالفقر لإستغلال ما يتاح لها من موارد. وتريد الضغوط على هذه الموارد بسبب التزايد السريع في تعداد الأسر الفقيرة.

عالية الأسرة الفقيرة تعيش في الريف لأن الجزء الأعظم من المجتمع السودانى هو مجتمع ريفي، وفي المناطق الريفية عادة تكون الخدمات الإجتماعية متدنية للغاية إذا ما قورنت بالمدن. لتحقيق تقدم حوهرى في معالجة مشاكل الفقر يجب أن يتمكن إستراتيجيه التنمية من تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية وشاملة لكل مناحى الحياة. يعتبر النمو هي الطلب على الأيدي العاملة من لعوامل الأساسية بجانب التوسع في الزراعة بأعصارها قطاع العمالة المكتمة. الطلب على الأيدي العاملة في المدن هو بالتأكيد من العوامل القيمة لكن ليس من السهولة محاربة الفقر دون تحقيق معدلات نمو عالية في القطاع الزراعى. توسيع قاعدة الخدمات الإجتماعية خاصة في مجال تعليم الفئات من أهم العوامل المكتملة لجهود محاربة الفقر.

يقدر المركز السودانى للدراسات الإستراتيجية نسبة السودانين الذين يعيشون على خط الفقر نحو ٩٠ - ٩٥ ٪، وُعتبرت تقديرات وزارة الشؤون الإجتماعية هذه النسبة اقل من ٢٤ ٪. وليس الهدف هو الإنشغال بنقاش أكاديمى حول النسب المتوبة، لكن اعتقد أنه يمكن الأكتفاء بزيارة إلى بعض المدن الكبيرة ومشاهدة ما يحرى هي طرقاتها لرئيسيه وهي مناطق الأسواق وحول المساحد وعيادات لأطباء، حيث تنتشر مجموعات كبيرة من سوء يحملن أطقاسهم ورجال مسنين وشباب وأطفال دون العاشرة يطلبون المساعدة بسبب عذارهم ومشاكلهم المتنوعة. هذه مشاهد يمكن ملاحظتها بانتظام بجانب فرق الأطفال المتشردين حول أكوام النفايات يجمعون هي تحد ما يعسرونه قسداً للأكل من وسط الأكوام القذرة. أصبح معلوماً الآن لغالبية الناس أن ما يسمى بالطبقة الوسطى هي السودن قد تمت إزالتها تماماً. الحقيقة التي يؤسف لها هي أن طلب

المساعدة لم يعد أمراً تدفع إليه لحاحه الملحة بل أصبح ثمناً لها طرقها وأساليبها وهذا بالطبع يأتي على حساب بعض النظم السودانية العريقة.

السياسات السليمة تكمن في تسمية القطاع الزراعي و المحافظة المتلى على المشاريع الزراعية الكبرى لأن هذا الطريق سيؤدي بكل تأكيد إلى زيادة فرص العمل، كان من سوء الطالع ان تتعرض المشاريع المروية الرئيسية وهي مشروعات الجزيرة والرهة لسدود الذي إقترب من نقطة الانهيار. تم بذل بعض الجهود بواسطة الحكومة في محاولة لعلاج المشاكل التي تواجه هذه المشاريع.

من المعلوم أن اعضاء جزم من الديون الخارجية ربما يكون مشروطاً بتسعى سياسات ذات علاقة بمحدودية النفق. جاء هذا في بيان الدول لدائته في الاجتماع السنوي المشترك الأخير لمصدق والبنك الدولي في واشنطن. يمكن إعادة توجيه اهتمام البنك الدولي إلى مشروعات الجزيرة والرهة، فالبنك شارك بفعالية في قيام مشروع الرهد وتمويله وهو 'نصاً يرتبط بطرق عديدة بنشاط مشروع الجزيرة'. في عام ١٩٦٢ استجاب البنك الدولي لطلب حكومة السودان برسائله للاقتصادى الشهير مستر رست للقيام بدراسة شاملة لمشروع الجزيرة وربما تكون هناك أهمية خاصة لعملية ستعراض وتحديث النتائج و لحقائق التي توصل لها المستر رست في تقريره والتوصيات التي تقدم بها. لكن يجب أن تكون هناك حقيقة واضحة منذ البداية وهي أن عملية الخصخصة لا تحمل أي حلول للمشاكل التي تقف في طريق مشروع الجزيرة.

(ب) مشاريع يمكن إعادة الحياة إليها بيسر:

١ - مشروع زراعة القطن بحبال البوة

٢ - مشروع الزايدى.

يكون من المصد هنا ان ذكرنا أن مشروع لرائدى في الأساس كان مشروعاً تجريبياً يهدف إلى أحداث طمرة اجتماعية. أقيم المشروع خلال عهد الإستعمار وألت إدارته إلى لسود نيين فيما بعد. تم تأسيس المشروع لزراعة القطن فالحق به مصنع للمسيج بمنطقة أنزارا. توقف العمل بالمشروع خلال التمرد المسح الذي وقع بمدينة بورت ويبدو أن معظم ممتلكاته تعرضت لصبياع، يجب بذل الجهود اللازمة لإحياء هذا لمشروع الناجح.

٣ - إكمال العمل في قناة جونقلي:

تكمن الفائدة العظيمة لهذا المشروع ليس في كونه سيوفر كميات إضافية من مياه

الزراعية لا تقل مساحته عن مشروع الجزيرة. وهي مساحات تمكن من تنمية أنشطة الزراعة والرعى بوضع دراسة علمية شاملة تراعى فيها الإعتبارات البيئية.

٤ - مشروع برنامج الأمم المتحدة للأنماء بجبل مرة:

يهدف هذا المشروع إلى تنمية الأنشطة البستانية وزراعة الخضر والفاكهة بالمنطقة ويمكن مشاهدة ثمار هذا المشروع الناجح في أسواق الخرطوم.

٥ - مشروع الغزالة جاوزت:

كان الغرض من هذا المشروع هو إدخال نظام مزارع الماشية في غرب السودان، ونسبة للأهمية المتزايدة للماشية والصنّان في أسواق التصدير سيكون الفائدة عظيمة إذا أعيدت الحياة لهذا المشروع القديم.

٦ - اعاده ملكيه العديد من مشاريع لقطن بمنطقتي ليل الأبيض والازرق للمقطاع الخاص.

٧ مشروع دننا طوكر و لقاش يجب معه اعبراً خاصاً، لأن مشاريع الزراعة الآلية في بعض المناطق مثل القضايف بدأت تعاني بعض الصعوبات لد السياسات الراهمة يجب إعادة النظر فيها.

تنشيط الإهتمام مرة أخرى بهذه المشاريع يجب أن يكون مصحوباً بتجديد مراكز البحوث في مناطق نوري والحديديه وبامبو ومدني وجبل مرة وكادوقلي

قطاع النقل:

السكك الحديدية، الطرق، النقل النهري الطيران:

الإمكانات الهائلة لسكك حديد السودان قد تبدو عادية إذا نظرنا إلى هذا المرفق حسب ما كان عليه عند نشأته وتكوينه بنيت السكك الحديدية هي بداية القرن العشرين، وكانت آنذاك تهدف إلى تلبية الإحتياجات الأمنية والعسكرية لجيش الغاري، لكنها إستطاعت أن تقوم بنقل صادرات وواردات البلاد بكفاءة ممتازة عبر عقود من الزمان. وهي الواقع، كنت إيراداتها لعدة سنوات تعادل دخل الحكومة من مشاركتها في مشاريع القطن. في أول إتصال للسودان مع البنك الدولي إختار وفد البنك الزائر سكك حديد السودان كمشروع ناجح وقدم قرضاً يعادل سبعة وثلاثين مليون دولار يتم إستخدامه في إدخال قاطرات الديزل وتطوير ورش الصيانة وتدريب المصين. في السنوات الأخيرة تدهورت قدرات هذا المرفق في مجال نقل البضائع بصورة ملحوظة.

أيضا قدمت سكك حديد السودان اعتبارها نسبة لتطور الحديد في خدمات نقل الركاب مقارنة بالقطاع الخاص ويلاحظ أن هناك تركيزاً مسامياً على إقامة الطرق والشركات الخاصة للنقل. لا يستطيع القطاع الخاص منافسة السكك الحديدية في خدمات الشحن إلا في ظروف نادرة جداً، وهي تتمثل في حالات نقل السلع الاستهلاكية عالية القيمة لمسافات قصيرة نسبياً. لكن الطلب على هذا النوع من الخدمات ليس من الأوجه الرئيسية في تنمية الاقتصاد السوداني.

توفر شبكة سكك حديد السودان خدماتها في مناطق واسعة تختلف عنها أنواع الإنتاج الزراعي، المناطق التي يكون فيها الأولوية القصوى لعملية تحديث القطاع الزراعي يجب أن تعطى اهتماماً عظيماً لمشاريع بناء الطرق الريفية، لأن الطرق الريفية هي السودان يجب أن تولي اهتماماً أكبر. تظهر أهمية هذا الأمر في ربط المزارع بالأسواق. إعادة دراسة الخطة الشاملة لطرق في السودان التي قامت بإعدادها المعونة الأميركية يمكن أن توفر معلومات قيمة ويمكن تجديد هذه الخطة إذا كانت هناك ضرورة لذلك.

وهيما يتعلق بسكك حديد السودان فليس هناك شك في أن البنك الدولي لن يتردد إذا طلبت الحكومة بإحياء علاقته القديمة مع أول جهة يتعامل معها في السودان النقل النهري في مناطق ليل الشمالي. وبين مناطق شمال وحبوب السودان يجب استعراض موقفه وإعادة النظر في طرق التعامل مع مشاكله وتنشيطه خاصة بين المدن المتقاربة التي يفصل بينها النيل.

بناء مناطق تسمح بهبوط الطائرات تتوفر فيها مستويات معقولة من خدمات الطيران المدني وذلك في مناطق إنتاج الماشية و لضمان لأعراض التصدير.

التعليم العالي:

رفع مستوى الخبرات والمهارات من الخطوات الأساسية،

يتمتع السودان الآن بوجود أكثر من عشرين جامعة قومية وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، إذا أخذنا بعين الاعتبار لعجز النسبي لدى تعيش فيه هذه المؤسسات نجد أنه يمكن القيام بعملية توحيد، هناك خطوات هامة يجب إتخاذها منها.

أ/ إختيار مئات من الدارسين وإعدادهم للحصول على دراسات وتدريب إضافي خارج البلاد في مجالات العلوم خاصة الفيزياء الرياضيات والتكنولوجيا المتقدمة، وذلك ليس فقط ليعملوا في مؤسسات التعليم العالي بل أيضاً في

الدعم لهذا الغرض في شكل منح دراسية.

ب/ بناء المكتبات المناسبة وتوفير المعدات التي تحتاج إليها المعامل هي جميع مؤسسات التعليم الأكاديمي والفضى. يمكن أن تقوم العديد من الدول المتقدمة بالمساعدة عند بداية العمل لكي تحصل بيع معداتها في المستقبل.

إقامة مركز للدراسات الاقتصادية،

الشيء المقترح هو إقامة مؤسسة مستقلة تتمتع بالحياد وتوجه لبحوث والبشر والدراسات الاقتصادية والعلوم الاجتماعية. الأهداف الأساسية لهذه المؤسسة هي تقديم المساعدة اللازمة في وضع السياسات السليمة وتعميق الفهم لعدم القويم بالقضايا ذات الصلة المومية.

بحسب تكوين مجلس أمناء ليتحمل مسؤوليه الإدارة العامة لهذه المؤسسة، ويكلف بالمحافظة على استقلال العاملين بالمؤسسة وحلق أفضل الظروف المناسبة التي تمكن من الإبداع في البحوث، الأعباء المباشرة الخاصة بسياسات المؤسسة وبرامجها والعاملين بها، يهدف بها إلى مدير عام يساعد مجلس استشاري يتم اختياره من العاملين عند نشر الدراسات يقوم المركز بتقديمها كمعالجات واقية لقضايا تستوجب اهتمام الرأي العام، التفسيرات والنتائج النهائية للدراسات المشورة يقوم بها المؤلف أو المؤلفون ولا تعبر عن آراء العاملين بالمركز أو المدير أو مجلس الأمناء.

الموارد الكامنة، ختام،

١ - في مكان سابق من هذا الفصل أشرت إلى الزيادات المتوقعة في الموارد والتي سيوفرها تصدير البترول في شكل عملات صعبة، في عيب المعلومات الموثوق بها الخاصة بالتزامات نحاء الشركات الأجنبية المشاركة والتقديرات الرسمية لصادرات النفط التي تكون متزايدة في السنوات الأولى. لم يكن من الممكن القيام بتقدير مسؤول لصادفي الفائض الذي سوف يتجمع لحكومة السودان. يمكن اعتبار قيمه واردات السودان السنوية من البترول حداً أدنى لتلك الإيرادات، لكن العائدات المتوقعة سوف تكون أعلى من هذه القيمة. يجب توفر الضماخيه وإتاحة المعلومات الرسمية بصورة تمكن من معرفة الأنماط الاقتصادية لهذا الموضوع.

٢ من المعقول افتراض أن السلام قد أصبح وشيكاً، هذا يعني توفير مليون دولار يومياً تذهب الآن لتغطية نفقات الحرب. وليس من الحكمة أن نتوقع توفير ميراية

لنفقات الحرب مباشرة بعد إخماد النيران، تكون هناك حاجة إلى المزيد من الأموال لإعادة التعمير وتمكين اللاجئين العائدين من الاستقرار ومباشرة أعمالهم وتجديد مرافق الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق التي دمرتها الحرب. هناك أخبار عن محادثة وشيكة في مناطق معينة بالجنوب والغرب، على حكومة السودان ألا تتبنى مواقف صلبة بالتصدي لهذه المشاكل بمفردها، أبدي المجتمع الدولي اهتماماً عظيماً بهذه المشاكل أكثر من أي وقت مضى وموضعية اللاجئين بالأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية يمكن أن تسهم بفعالية في إعادة بناء المناطق المنصهرة.

- ٣ - يجب دمج مكاتب الزكاة مع مكاتب الضرائب الحكومية الأخرى، يراعي خلال هذه لعملية عدم حدوث أي تضارب أو مغالمة لتعاليم القرآن الكريم، تصبح لإدارة الجديدة هي إدارة شاملة للزكاة والضرائب الأخرى. تستمر هذه الإدارة في العمل كالمعتاد تحت إشراف وزارة المالية والتي هي في الواقع بيت المال، الدمج سوف يؤدي للاستفادة من مميزات إدارة المشتركة ويبعد احتمال حدوث الإزدواجية في العمل ويمكن من التحكم في هذه الإيرادات وإدارتها كوحدة واحدة في سهولة ويسر. عائدات الزكاة السنوية يتوقع أن تصل إلى ٣٠ - ٤٠ بليون حيه سوداني وهي عند إضافتها إلى لأموال المتوفرة بعد إحلال السلام وإيرادات البترول سوف تخفف المعجز في الميراثية إلى درجة كبيرة وربما تعكس الأوضاع وتوفر فوائد قيمة.
- ٤ - البدء في تصدير البترول يوفر إمكانيات لبناء احتياطي معقول في البنك المركزي. ليس فقط لتغطية الإحتياجات من المصادر بل أيضاً لتدعيم البنك المركزي كي يتمكن من التدخل عند الضرورة لتأمين استقرار العملة الوطنية.
- ٥ - وفي الختام، العناصر الأساسية لأي خطة إنقاذ يجب أن تتمثل في إحياء المشاريع الزراعية العريقة والشركات الرئيسية مثل الخطوط الجوية السودانية. تنمية القطاع الزراعي هي حجر الزاوية في الجهود المبذولة لمحاربة الفقر. قد تبدو بعض الحقائق الواقعية التي سادت هذا الفصل صعبة المذاق. ومثل لعديد من أبناء وطني لم أفقد الأمل مطلقاً في قدرات الشعب السوداني وطاقاته المنحدرة برغم المشاكل العامة التي سادت طيلة سنين الاستقلال. والبلاد لا شك في أنها سوف تتقدم بكل ثقة للأمام بقدراتها وإمكانياتها البينة منها والخفية تحت الأرض لقد وصلنا إلى النقطة التي أدركت فيها كل البلاد زعماء ومواطنون أن لاستقرار

المراس على مبدأ حكم القانون وإحترام حقوق الإنسان والحريات والديموقراطية
التعددية والتداول السلمي للسلطة، هو الطريق المؤكد الذي يقود إلى إنجاز
الأهداف الوطنية في التقدم والرفاهية لكل أبناء هذا البلد.

- الميلاد.. أكتوبر ١٩٢٥ - أم روبة - السودان.
- التعليم.. مدارس ودمدنى الأولية والوسطى، الدراسة الثانوية بكلية فكتوريا بالاسكندرية وشبرا بالقاهرة.
- بكالوريوس الشرف في الإقتصاد والعلوم السياسية والفلسفة ١٩٤٩ - كلية برازينوز - جامعة أكسفورد - المملكة المتحدة.
- مفتش مالى ١٩٥٠ - ١٩٥٢.
- باشمفتش مالى ١٩٥٢ - ١٩٥٤.
- سكرتير مشارك.. وزارة الإقتصاد ١٩٥٤ - ١٩٥٦.
- نائب وكيل للمالية الخارجية والتنمية ١٩٥٦ - ١٩٥٨.
- مدير ممثل لوزارة المالية والإقتصاد في مجالس الإدارات الآتية ١٩٥٣ - ١٩٥٧: مجلس إدارة مشروع القاش، لجنة سياسة طوكر، مجلس إدارة مشاريع الإستوائية، مجلس إدارة ودمدنى للنور والطاقة، مجلس إدارة البنك الزراعى السودانى.
- رئيس اللجنة الوطنية للتخطيط الفنى - ١٩٦١ - ١٩٦٣.
- رئيس مجلس إدارة العملة السودانية، وأول محافظ لبنك السودان ١٩٥٨ - ١٩٦٣.
- محافظ مناوب عن السودان لدى صندوق النقد الدولى ٥٧ - ١٩٦٢.
- وزير المالية والإقتصاد ١٩٦٣ - ١٩٦٤.
- أول رئيس لبنك التنمية الأفريقى.. أبيدجيان - ساحل العاج ١٩٦٤ - ١٩٧٠.
- رئيس مجلس أمناء الصندوق الخاص للإقليم الجنوبى ٧٢ - ١٩٧٤.
- رئيس لجنة التنمية والشئون الإقتصادية بمجلس الشعب ٧٤ - ١٩٧٥.
- وزير المالية والتخطيط الإقتصادى والإقتصاد الوطنى - يناير ١٩٧٥ - فبراير ١٩٧٧.
- مستشار إقتصادى للسيد نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء حكومة السودان.
- بالإضافة إلى ذلك فقد خدمت لسنوات عديدة كرئيس لمجالس الإدارات الآتية: البنك الإسلامى التعاونى، البنك السودانى الضامن، شركة النيلين للتأمين، الخطوط البحرية السودانية.
- الآن.. رئيس مجلس إدارة شركة التحالف المحدودة للتجارة.
- **النشاطات الأخرى:**
- عضو مجلس بلدية الخرطوم ١٩٥٧ - ١٩٦٢.

١٩٦٦.

- رئيس مؤتمر الخبراء الممثل لثلاث وثلاثين دولة أفريقية والمنعقد بالخرطوم في ١٩٦٣، سابقاً لمؤتمر وزراء المالية الأفارقة والذي أفضى إلى توقيع إتفاقية قيام بنك التنمية الأفريقى.
- قيادة العديد من الوفود للخارج والتي قامت بتوقيع إتفاقات إقتصادية، مالية، قروض وتجارة مع مختلف المؤسسات الدولية في أقطار الشرق والغرب.. إلى جانب الأقطار العربية.
- رئيس مجلس إدارة جامعة الجزيرة.
- عضو مجموعة الأمم المتحدة لعام ١٩٥٨ - والتي كلفت برصد النتائج الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن نزع السلاح.

رقم الإيداع ٢٣٥ / ٢٠٠١ م

الناشر
مركز محمد عمر بشير
للدراسات السودانية

الطابعون
شركة مطابع السودان للعملة المحدودة



لمحات



من نجارب رجل
خدمة عامة من جيل
الرواد السودانيين